

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس



كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم العلوم الإنسانية

مسألة تجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسي

وانعكاساتها على المجتمع الجزائري

1945-1907

أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر

إشراف:

الأستاذ الدكتور محمد

إعداد الطالب:

عبد القادر بلجة

أعضاء لجنة المناقشة:

جامعة سيدي بلعباس  
جامعة سيدي بلعباس  
جامعة سيدي بلعباس  
جامعة سيدي بلعباس  
جامعة سيدي بلعباس  
جامعة سيدي بلعباس

رئيساً  
مشرفاً و مقرراً  
مناقشاً  
مناقشاً  
مناقشاً  
مناقشاً

أ.د إبراهيم لونيبي  
أ.د محمد مجواد  
أ.د عدة بن داهة  
أ.د محمد بوشنافي  
د مصطفى حجري  
د ميلود ميسوم

السنة الجامعية: 2016/2015

# الإهداء

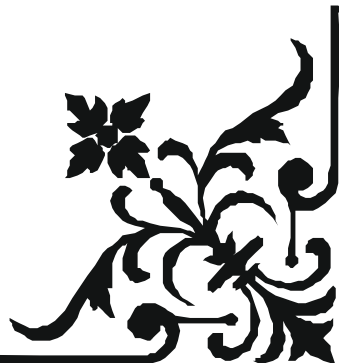
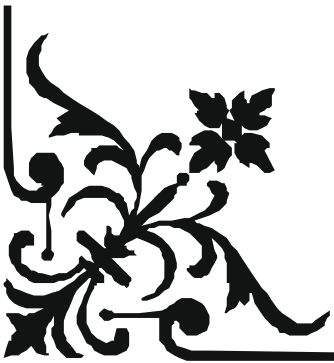
أهدي هذا العمل المتواضع إلى والدي الكرام أطال الله في عمرهما.  
كما أهدي هذا الجهد إلى أسرتي، زوجتي وأولادي وعموم العائلة الكبيرة.

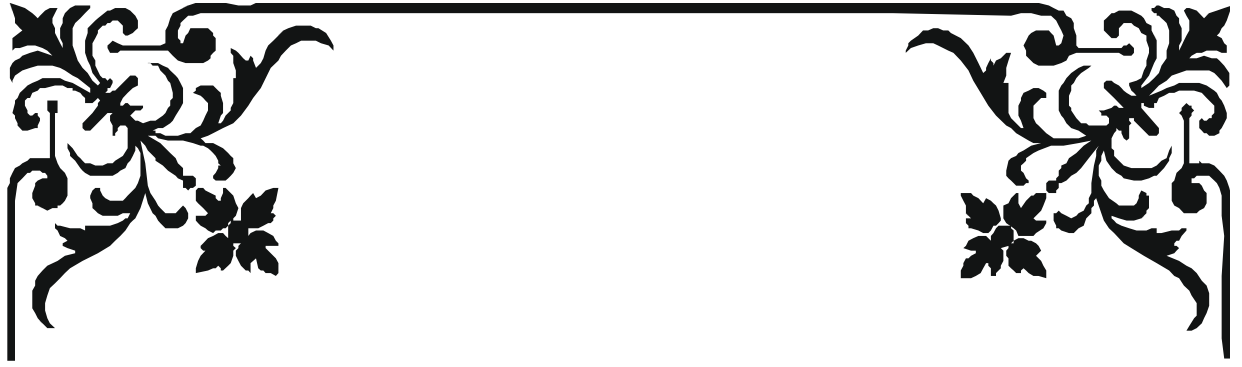
# شكر و عرفان

لا يسعني في هذا المقام إلا أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف الدكتور " محمد مجاود " على ما قدمه لي من توجيهات ونصائح، كما لا تفوتني فرصة تقديم خالص الشكر والامتنان لكل من ساعدني على إنجاز هذه الأطروحة.



المقدمة





# الفصل الأول

التجنيد الإجباري للشباب الجزائري

في الجيش الفرنسي



## المقدمة

إن النزعة الاستعمارية التي طبعت السياسة الفرنسية خلال القرن التاسع عشر والقرن العشرين، ولدت لدى قادة الإمبراطورية الفرنسية الحاجة إلى توفير قوة عسكرية يقع على عاتقها أداء المهام التي تتطلبها المغامرات الاستعمارية داخل وخارج إفريقيا، وقد ظهر الحديث مبكرا عن مشاريع مختلفة تقضي باللجوء إلى الموارد البشرية التي تمتلكها المستعمرات من أهمها الجزائر.

ففكرة استغلال الجزائريين من طرف الجيش الفرنسي للاعتماد عليهم في التوسعات الداخلية قد طرحت نفسها بقوة حين تأكد من أن السيطرة على الجزائر ليست بالأمر السهل، حيث سعى قادة الجيش الاحتلال إلى تدعيم قواتهم بالعناصر المحلية، وبشكل مكثف للتمكن من غزو مختلف مناطق البلاد خاصة أمام إصرار الجزائريين على مقاومة المستعمر منذ البداية، مما تطلب عملا كبيرا و جهودا عسكرية متواصلة كانت محل نقاشات من طرف الأوساط الرسمية العسكرية والمدنية منذ منتصف القرن التاسع عشر، وبعدها تم للفرنسيين تأسيس الفرق العسكرية الأهلية من المجندين الجزائريين قام الجيش الاستعماري بإقحامهم في حروبه خارج التراب الوطني.

ومع بداية القرن العشرين أصبح تعزيز القوات العسكرية الفرنسية في أوروبا أمرا حتميا في خضم الاستعدادات تحسبا لاندلاع حرب أوربية وشيكة الوقوع، وبحلول سنة 1907 أخذ مشروع التجنيد الإجباري للجزائريين منحى جديا، والذي أصبح مفروضا على الشعب الجزائري منذ سنة 1912 بالإضافة إلى الإبقاء على نظام التطوع في الجيش الفرنسي المعمول به منذ بداية الاحتلال، وذلك حتى تتمكن السلطات الاستعمارية من الاستغلال الواسع للطاقات البشرية الجزائرية أمام تراجع نسبة المواليد فيها من جهة، وصدور قانون 1905 الذي خفض مدة الخدمة العسكرية للفرنسيين بسنتين من جهة أخرى.

وعند بداية الحرب العالمية الأولى في صيف عام 1914 قامت الجمهورية الفرنسية بالإعلان عن التعبئة العامة للحرب، فوجد الجزائريون أنفسهم أمام ضريبة أخرى ومن نوع خاص وهي ضريبة الدم التي مثلت استنزافا بشريا للجزائر أضيف إلى استنزافها الاقتصادي خاصة بجرمانها من خيرة

أبنائها الذين شكلوا دائما العامة الرئيسية لعملية الإنتاج و الإعالة، الأمر الذي جعل عملية التجنيد بمثابة قطع مصدر رزق عائلات المجندين.

وعلى الرغم من ذلك فإن السلطات الاستعمارية حققت ما كانت تسعى إليه فوجدت عشرات الآلاف من الجزائريين خدمة لمصالحها أثناء الحرب العالمية الاولى 1914-1918 سواء كانوا جنودا في جبهات القتال الأوربية، أو عمال في المصانع الفرنسية، والجزائريون كبقية شعوب البلدان المتأثرة بالحرب قد خرجوا منها بأفكار جديدة، رغم ما تكبدوه من خسائر في الأرواح، واستنزاف للثروات الاقتصادية، إلا أنها منحتهم أوضاعا وتجاربا جديدة.

لقد شهدت الجزائر ما بين 1920 إلى 1939 تحولات عديدة شملت مجالات مختلفة ارتبطت بشكل أساسي بالتوجهات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية الجديدة، ففي الوقت الذي كان يأمل المجندون الجزائريون في الجيش الفرنسي تغيير أوضاعهم المادية و المعنوية كنتيجة لما قدموه من أجل الدفاع عن شرف فرنسا في حرب 1914-1918، فاجأتهم إدارة الاحتلال بإصرارها على التمييز و اللامساواة بين المجندين الجزائريين و الجنود الفرنسيين في الحقوق و الامتيازات، على الرغم من المساواة بينهم أمام الأعباء العسكرية، مثل إقحامهم من طرف الجيش الفرنسي مجددا في حربه في حرب المغرب الأقصى و في حرب سوريا في منتصف عقد العشرينات من القرن العشرين.

وعندما قامت الحرب العالمية الثانية 1939-1945 قامت فرنسا باستدعاء الجزائريين للدفاع عن شرفها، خاصة بعدما شعرت بضعفها السياسي و العسكري أمام تقدم القوات الألمانية في أوروبا التي هزمت الجيش الفرنسي في ربيع 1940، مما أدى إلى وقوع أعداد كبيرة من المجندين الجزائريين كأسرى حرب لدى الألمان.

وفي نفس الفترة كثف الوطنيون الجزائريون اتصالاتهم بالمجندين الجزائريين في الجيش الفرنسي لتحريضهم على العصيان و الفرار، حيث دعا حزب الشعب الجزائري إلى مقاطعة التجنيد، و طالب فرحات عباس من خلال رسالة بعث بها إلى المارشال بيتان بتحقيق المساواة بين الجزائريين والفرنسيين في الخدمة العسكرية، ونتيجة لظروف الحرب لاسيما بعد عملية إنزال القوات الانجلوأمريكية في نوفمبر 1942 بالجزائر اضطرت لجنة فرنسا الحرة إلى تبني بعض الإصلاحات لصالح المجندين الجزائريين لاستغلالهم في تحريرها و تحقيق الانتصار على الألمان.

لهذا تمثل مسألة تجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسي محطة هامة في تاريخ الجزائر المحتلة لما شهدته من اندفاع وطني، أدى إلى بروز البوادر الأولى للعمل السياسي ، عبرت فيه عدة أطراف جزائرية عن مواقفها من استغلال فرنسا للجزائريين في أوقاتها الحرجة، ذلك من خلال المطالبة بتعديل أوضاعهم ماديا ومعنويا مقابل ضريبة الدم، كما كان للمسألة دور كبير في فضح السياسة الاستعمارية القائمة على التمييز العنصري و الكيل بمكيالين بين الجزائريين والأوروبيين في الجزائر المستعمرة، في هذا الإطار يدخل موضوع هذا البحث الذي يندرج أساسا ضمن التاريخ العسكري للاحتلال الفرنسي في الجزائر، غير أن المفارقة هنا تكمن في تلك الامتيازات المقدمة من طرف فرنسا الاستعمارية التي لم ترق إلى مستوى تضحيات المجندين الجزائريين في صفوف جيشها.

وعندما أنجزت مذكرة الماجستير حول مسألة التجنيد الإجباري وانعكاساتها على المجتمع الجزائري في القطاع الوهراني من 1907 إلى 1918 ، وقفت على جزء من المعاناة التي عاشها الشعب الجزائري جراء التجنيد القسري لأبنائه من بداية عملية إحصاء الشبان إلى يوم إجراء القرعة و الفرز، وما يسببه ذلك من هلع في وسط العائلات المعنية إلى يوم تجنيدهم وإرسالهم إلى جبهات القتال للدفاع عن شرف فرنسا التي تعتبرهم رعايا وليس مواطنين، ذلك ما قادني إلى تسليط الضوء أكثر على تجنيد الجزائريين عبر كامل التراب الوطني للوقوف عند إحدى جرائم الاستعمار الفرنسي ضد الشعب الجزائري.

ومن الدوافع الأخرى التي جعلتني أواصل البحث في هذا الموضوع هو غياب -في حدود إطلاعي- دراسة تاريخية أكاديمية تنفرد بالحديث عن موضوع تجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسي من 1907 إلى 1945، وتبحث في جوانبه السياسية والاجتماعية ضمن إطار المنظور التاريخي والفكر، و الرؤية المنهجية، بعيدا عن إصدار أي حكم على أولئك المجندين.

وتكمن إشكالية الموضوع في بحث أحد مظاهر الصراع الحضاري الدائر في الجزائر أثناء الاحتلال الفرنسي الذي خاض معركة ضد الجزائري العربي المسلم، حتى وإن دافع هذا الأخير على شرف فرنسا ،لقد أسهم الجزائريون في تحرير فرنسا في جميع حروبها التي خاضتها منذ احتلالها لبلادهم، بل منهم من أجبر لخدمتها ضد إخوانه فكان جنديا يحارب المقاومات الجزائرية خلال القرن التاسع عشر، ومع ذلك نسأل ماذا قدمت فرنسا لهؤلاء الجزائريين الذين حرروها ونصروها.

ومقابل ذلك واجهت فرنسا الاستعمارية الجزائريون بقانون الأهالي بعدما جندتهم في حربها ضد بروسيا في سنة 1870، وبنكران الحقوق بعد الحرب العالمية الأولى، وبمجزرة 08 ماي 1945 بعد تحريها من الألمان أثناء الحرب العالمية الثانية.

وعليه، فإن من أهم الأسئلة التي ستحاول هذه الدراسة تقديم إجابات علمية لها هي:

لماذا أقدمت فرنسا الاستعمارية على تجنيد الجزائريين في صفوف جيشها؟ ألم تكن تخشى قبل الحرب العالمية الأولى أن الجزائريين قد يغتنمون فرصة انشغالها بالحرب الأوربية ويعلنون الثورة من أجل الاستقلال؟ هل فعلا قدرت فرنسا الاستعمارية إسهامات الجزائريين في الدفاع عن شرفها حسن التقدير؟ ماذا قدمت حكومة فرنسا الاستعمارية للجزائر مقابل مجهودها الحربي؟ ماذا أضافت الحرب العالمية الأولى من جديد للجزائريين؟ لماذا لم يتحقق مبدأ المساواة في الخدمة العسكرية بين المجندين الجزائريين والجنود الفرنسيين؟ ما مدى تأثير الدعاية الأجنبية على الجزائريين؟ وماذا قدمت لهم من مضامين سياسية؟ كيف عايش المجندون الجزائريون ظروف الحرب العالمية الثانية كأسرى في المعتقلات الألمانية، وكجنود في جبهات القتال؟ ما المجهود النضالي للوطنيين في صفوف المجندين الجزائريين أثناء الحرب العالمية الثانية؟ وعلاقة ذلك بمشروع الكفاح المسلح من أجل تحقيق الاستقلال؟ ما هي انعكاسات مسألة تجنيد الجزائريين في صفوف الجيش الفرنسي على المجتمع الجزائري؟، هذه الأسئلة الفرعية التي سعت هذه الأطروحة تقديم إجابات حولها هي من وحي الوثائق التي اطلعنا ، ومن خلال رصد دراسات المؤرخين أثناء عملية البحث العلمي.

أما بالنسب لمناهج البحث المتبعة، فإن خصوصية الموضوع المطروح، وطبيعة الدراسة التاريخية العامة تطلب استعمال كل من المنهج التاريخي، حيث إستخدامه في سياق عرض الأحداث التاريخية وسرد عناصرها، وكذا رصد وتسجيل أهم الآراء و المواقف، و النصوص و الجداول. ولم نتوقف عند هذا الحد، بل أخضعناها لتحليل مادتها الإخبارية، بالإضافة إلى قراءة بين السطور للبحث عن المعاني و الأفكار، كما استعملنا المنهج المقارن في سياق عمليات المقارنة التي قمنا بها بخصوص الامتيازات المادية و المعنوية للمجندين الجزائريين و الجنود الفرنسيين.

وبالنسبة للصعوبات التي واجهتنا أثناء عملية البحث في اغلبها ذات طابع روتيني تعترض سبيل كل باحث أكاديمي، خاصة في حقل الدراسات التاريخية، فهي كثيرة التشابك والتعقيد، مما يتطلب المزيد من الجهد والصبر في سبيل تحري صدق الحدث وتفحص الوثائق وتحليل الآراء والمواقف

ونقدتها بعيدا عن التأثيرات الشخصية والقناعات الفكرية،بالإضافة إلى نقص الدراسات العلمية المتخصصة في الموضوع المبحوث، فكثيرا ما يتناول بشكل سريع، أو يأتي في سياق مواضيع أخرى، بالرغم من أهميته في تاريخ الجزائر المعاصر، كما تتركز أغلب الكتابات والتأليف حوله في التقارير العسكرية،مراسلات قيادة الجيش الفرنسي،أوفي محاولات بعض ضباطه مثل النقيب باسول و المقدم بول آزان و غرانكور..

أما فيما يخص نقد المصادر و المراجع ،فقد حرصنا أن تكون متنوعة وثرية حتى تمكننا من الإحاطة بمادة البحث،وعليه اعتمدنا على المصادر الأرشيفية المحفوظة في المركز الوطني للأرشيف، ومصلحة حفظ الوثائق بولاية وهران،بالإضافة إلى مراكز حفظ الأرشيف في إيكس بروفانس و قصر فينسان التابع لوزارة الدفاع الفرنسية، وقد تضمنت هذه المصادر مادة تاريخية غزيرة وتفسيرات وتحليلات على جانب كبير من الأهمية التاريخية على الرغم من الرؤية المتحيزة التي طبعتها و الأسلوب الانتقائي في توظيف بعض الأحداث و المواقف.

أما فيما يخص المصادر الأخرى نذكر كتابي عباس فرحات ، الشاب الجزائري، و ليل الاستعمار حيث تناول موضوع المهندسين الجزائريين في إطار دراسته وتحليله للسياسة الاستعمارية التي خلقت في الجزائر الجنس الأعلى و الجنس الأسفل ، ومن المصادر الأجنبية التي تطرقت للموضوع هناك كتاب "النقيب باسول" **L'Algérie et l'assimilation des indigènes musulmans** الذي تناول مسألة التجنيد الإجباري للجزائريين، باعتباره عنصرا هاما لتحقيق سياسة الإدماج بواسطتها، بالإضافة إلى ذلك كتاب آخر لصاحبه "ساب أشيل **La conscription des Indigènes d'Algérie** الذي أنكر الموانع القانونية التي قد تحول دون تمكين فرنسا الاستعمارية من تجنيد الجزائريين،وكتاب الحاج عبدالله **L'islam Dans L'armée Française**، حيث أصدره أثناء الحرب العالمية الأولى و فيه تعرض إلى التمييز العنصري الذي يعاني منه المهندسين الجزائريين في الجيش الفرنسي،وآخر لصاحبه غرانكور **Nos Indigènes Nord Africains Dans L'armée**، حيث عارض من خلاله مبدأ إقرار التجنيد الإجباري للجزائريين،غير أن ما ميز هذه الكتابات أنها كانت بعيدة عن الموضوعية، إذ أنها عبرت عن مواقف أصحابها من المسألة .

أما الدراسات التاريخية الجزائرية المتخصصة أهمها **رشام بلقاسم** Les Musulmans Algériens Dans L'armée Française 1919-1945 التي كانت حقا بمثابة السند العلمي لبحثنا، بما تضمنته من معطيات إحصائية وتحليلها وفق نظرية علمية، كما استفادت دراستنا من مؤلفات **سعد الله أبو القاسم** و **يحيى بوعزيز** و **محفوظ قداش** باعتبارهم أكاديمين بامتياز، حيث قدمت دراساتهم مادة تاريخية حول تاريخ الجزائر المعاصر مبنية على التحليلات السياسية الاستعمارية الفرنسية في الجزائر اتسمت بكثير من العمق، وبخصوص الدراسات باللغة الأجنبية، فقد تدعم البحث بالعديد منها، ومن بينها كتابات **شارل رويبر أجرون** الذي تناول بالتحليل الفترة الاستعمارية مدعما دراساته بكم من الوثائق، و **جليبر ميني** الذي ركز على المجهود الحربي الجزائري خلال حرب 1914-1918، مدعما طرحه بمجموعة من الأرقام الإحصائية والوثائق الأرشيفية، بالإضافة إلى الدراسة القيمة التي أنجزتها **كريستين لفيس توزي** حول إفريقيا الشمالية أثناء حرب 1939-1945، حيث كانت استفادتنا منها لا تنكر.

كما نال البحث أيضا حظ الاستفادة من الصحف التي كانت تصدر في ذلك الوقت باعتبارها مصدرا هاما، لأنها عكست التصورات والمواقف المختلفة للفاعلين السياسيين و الاجتماعيين تجاه مسألة التجنيد الإجباري باختلاف المصالح والأهداف المرجوة، و نذكر منها جريدة **الحق الوهراني**، التي كان من عوامل نشأتها إقرار التجنيد الإجباري للجزائريين، إلى جانب ذلك هناك جريدة **La Dépêche Algérienne** التي عارضت بشدة مشروع الخدمة العسكرية للجزائريين مقابل منحهم الحقوق السياسية، ومهما يكن من أمر فان الصحافة تمكن الباحث من الاطلاع على الأوضاع السائدة في تلك الفترة، كما شكلت بعض المقالات المنشورة في بعض المجالات التاريخية

مصدرا هاما في تغذية البحث و تدعيمه منها مجلة **المصادر**، Revue،

D'histoire De La Deuxième Guerre Mondiale

Revue Guerres Mondiales Et Conflits Contemporains

Revue d'Histoire Moderne Et Contemporaine

وبخصوص الرسائل الجامعية فقد استفاد البحث من رسائل الماجستير **إصلاحات 1919 و**

آثارها السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية في عمالة وهران 1919-1925. لبختاوي خديجة، والمجندون المغاربة أثناء الحرب العالمية الأولى لمانع الاجنف، بالإضافة إلى رسالة لنيل شهادة الدراسات المعمقة بعنوان المقاومة الوطنية المناهضة للتجنيد الإجباري في الغرب الجزائري انتفاضة معسكر سبتمبر-أكتوبر 1914 ل غانم محمد، و انتخابات الأهالي في وهران 1919- 1939 ل مهديد إبراهيم.

ولقد تناولنا الموضوع وفق الخطة التالية :

المدخل : بعنوان المجندون الجزائريون في الجيش الفرنسي قبل 1912 تناولت فيه استغلال الجيش الفرنسي للجزائريين بتكوين فرق عسكرية أهلية والاعتماد عليها في توسعته الداخلية منذ السنوات الأولى للاحتلال، ثم تتبعت أهم الحروب الخارجية لفرنسا الاستعمارية والتي أقحمت فيها الجزائريين كمجندين في صفوف جيشها.

وفي الفصل الأول الموسوم ب التجنيد الإجباري للشباب الجزائريين، فقد اشتمل على أربعة عناصر، أما الأول فيه رصد لجذور مسألة التجنيد الإجباري منذ منتصف القرن التاسع عشر، والأطراف التي تبنت مشاريع التجنيد، وردود الفعل تجاه ذلك، وفي العنصر الثاني بينت ظروف وملاسات صدور مرسوم التجنيد الإجباري منذ أن طرح كمشروع في سنة 1907، وجاء العنصر الثالث ليكشف مضمون المرسوم الذي أقر لأول مرة التجنيد الإجباري للجزائريين منذ الاحتلال، في حين تطرق العنصر الرابع إلى المجهود الحربي للجزائر أثناء حرب 1914-1918، الذي لم يقتصر على الجانب البشري المتمثل في تجنيد أبنائها ، بل تعدى ذلك إلى استغلال ثرواتها خدمة للمصلحة الأوروبية.

أما الفصل الثاني فقد حمل عنوان تطور مسألة تجنيد الجزائريين 1920-1938، وفيه تم الوقوف من خلال ثلاثة عناصر على فرض التجنيد على الجزائريين في الجنوب من طرف السلطة الاستعمارية التي سعت من خلال ذلك إلى استغلال ثروات الصحراء الجزائرية، بينما عرض العنصر الثاني سياسة التمييز العنصري الاستعمارية تجاه المجندين الجزائريين حين طبقت المساواة بينهم وبين الجنود الفرنسيين في الأعباء العسكرية دون الامتيازات المادية و المعنوية، مما خلف لديهم الشعور

بالنقص، أما العنصر الثالث فقد تدعمه التحليل و التعليق و الاستنتاج لتطور عدد المجندين الجزائريين في الجيش الفرنسي وفق الأسلوبين الطوعي و الإجباري.

وبخصوص الفصل الثالث فقد جاء بعنوان **الجزائريون في خضم الدعاية الأجنبية 1914-**

**1938**، وتضمن أربعة عناصر، الأول تناول أدوات ومضامين الدعاية الألمانية العثمانية أثناء الحرب العالمية الأولى تجاه الجزائريين، أما الثاني فقد تضمن ردود الفعل الفرنسية على ذلك اعتمادا على الخطاب الديني و الحرب النفسية، وفي العنصر الثالث تم رصد النشاط الاستخباراتي الألماني و الايطالي في الجزائر من 1933 إلى 1939 وذلك في إطار الاستعدادات للحرب العالمية الثانية، وفي العنصر الرابع تم الوقوف على الدعاية الفرنسية المضادة كرد فعل على النشاط الدعائي الألماني في الجزائر. أما الفصل الرابع فقد تمحور حول إشراك المجندين الجزائريين في الحرب العالمية الثانية، ونظرا لأهمية الحدث اشتمل الفصل على خمسة عناصر، الأول أبرزنا من خلاله موقع الجزائريين عند بداية الحرب بين التعبئة الفرنسية التي سخرت لذلك كل أدواتها، وبين الدعاية الألمانية التي بدأت تروج على نطاق واسع لفكرة تقديم الدعم العسكري لصالح القضايا العربية، وعالج العنصر الثاني نضج فكرة الكفاح المسلح بفعل التحركات السرية للوطنيين قصد تكثيف النشاط الوطني في صفوف المجندين الجزائريين استعدادا لوقت الحسم، وجاء العنصر الموالي لرصد ظروف الأسرى الجزائريين في المعتقلات الألمانية للوقوف على معاناتهم لاسيما في الأشهر الأولى من الحرب، وقد تناول العنصر الرابع وضعية الجزائريين في المرحلة الأخيرة من عمر الحرب، حيث استغلوا تواجد القوات الانجلوأمريكية لتقديم مطالبهم إلى قادتها، في حين قامت لجنة فرنسا الحرة باستدعائهم مجددا لتحريرها من الألمان، أما العنصر الخامس فقد كشف عن خيبة أمل الجزائريين من الحلفاء مما جعلهم يفكرون في القيام بثورة لم يكتب لها النجاح بالتعاون مع بعض الوطنيين من المجندين الجزائريين في الجيش الفرنسي، وخصصنا الفصل الخامس لانعكاسات السياسية لمسألة التجنيد على جزائريين حيث تضمن الفصل أربعة عناصر، أما الأول و الثاني اشتملا على سياسة الإصلاحات التي استخدمتها الحكومة الفرنسية كلما كانت في حاجة ماسة للجزائريين قصد تعزيز قواتها القتالية، كما اهتم العنصر الثالث ببعث الروح الثورية كرد فعل الجزائريين على قرار التجنيد الإجباري، وكان من بين انعكاسات مسألة الخدمة العسكرية في الجيش الفرنسي أن أثرت على تطور النزعة الاستقلالية في الحركة الوطني وذلك ما سعى العنصر الرابع إلى إبرازه .

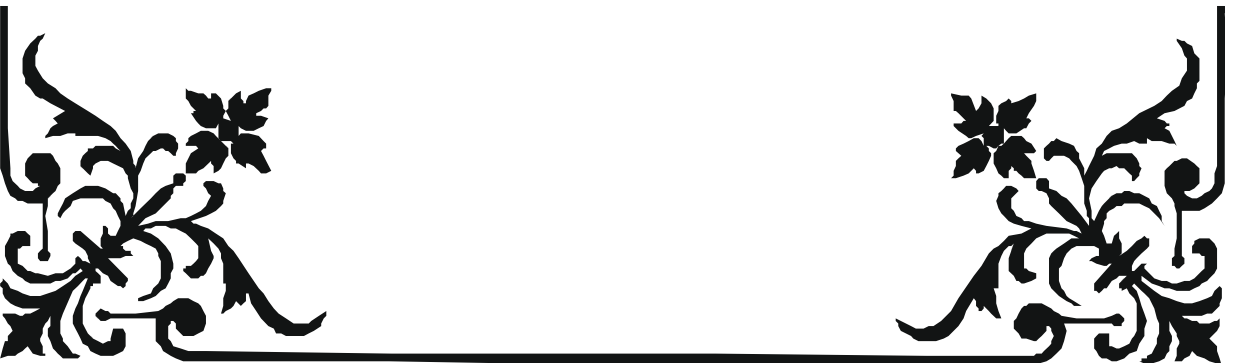
أما الفصل السادس والأخير فقد ركز على الانعكاسات الاجتماعية للتجنيد وما نجم عنها من هجر الجزائريين لبلادهم للتخلص من الخدمة العسكرية، كما تضمن العنصر الثاني قراء تحليلية في تركيبية الطبقات الاجتماعية التي ظهرت على إثر مشاركة الجزائريين في حرب 1914-1918 كجنود أو عمال في المصانع الأوربية، أما العنصر الأخير فقد اجتهدنا فيه أن نقدم قراءة قانونية تتضمن تصنيف عملية تجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسي كجرمة من جرائم الاستعمار الفرنسي ضد الشعب الجزائري، وتضمنت الخاتمة خلاصة إستنتاجات البحث في مختلف مراحلها مع عرض وجهة نظر في الموضوع المبحوث.



# المدخل

المجنّدون الجزائريون

ففي الجيش الفرنسي حتى 1912



## 1- الفرق العسكرية الأهلية:

تعود فكرة استغلال الجزائريين من طرف الجيش الفرنسي للاعتماد عليهم في التوسعات الداخلية إلى الكونت "دي برمونت De Bourmont" حين تأكد من أن السيطرة على الجزائر ليست بالأمر السهل، فسعى إلى تدعيم جيش الاحتلال بالعناصر المحلية وبشكل مكثف حتى يتمكن من غزو مختلف المناطق التي بدا من السهل احتلالها، غير أن رفض الجزائريين للمستعمر ومقاومته منذ البداية تطلب عملا كبيرا وجهودا عسكرية متواصلة من طرف الاستعمار لقمع المقاومات وتحقيق المشروع الاستعماري، ومن أجل ذلك سعى الاحتلال الفرنسي منذ الوهلة الأولى إلى تشكيل فرق عسكرية من السكان المحليين تكون بمثابة الدليل الذي يتعرف به على القبائل والأرياف في الجبال، وبذلك تتحول هذه الفرق إلى أداة يعتمد عليها الاستعمار في فرض سيطرته على البلاد ، وفي العمليات التوسعية والحروب الخارجية ومن هذه الفرق نذكر :

### 1-1. فرقة الزواف: ZOUAVES<sup>1</sup>

أدى الفراغ الذي أحدثته استدعاء مجموعات هامة من جيش إفريقيا<sup>2</sup> إلى فرنسا إلى التفكير في تجنيد قوة أهلية لتعويض النقص، فكانت فرقة الزواف بقرار صدر في 10 أكتوبر 1830 بعدما راسل المارشال "دي برمونت" وزارة الحربية، قائلا: "يوجد في الجبال الواقعة شرق الجزائر مجموعة سكانية معتبرة، قادرة على مدنا بقوة عسكرية هامة، فهناك رجال عبروا لنا عن رغبتهم في الانضمام إلينا، هؤلاء يلقبون بزواوة وتعدادهم ألفي (2000) رجل"<sup>3</sup> وهكذا تفتنت السلطة الفرنسية إلى أهمية القوة المحلية الجزائرية خاصة قوة زواوة في التوسع العسكري داخليا، وبعد تعيين الجنرال كلوزيل Clauzel حاكما عاما في سبتمبر 1830، وقع قرار إنشاء فرقة الزواف العسكرية في 01 أكتوبر 1830 عندما بلغ عدد الجنود في هذه الفرقة في البداية خمسمائة جندي، الأمر الذي سمح بتشكيل فيلقين، وعلى رأس كل واحد ضابطين وضابطين صف ، بالإضافة إلى عريفين،

<sup>1</sup>نسبة إلى قبيلة زواوة بمنطقة القبائل

<sup>2</sup>تشكل هذا الجيش في 14 جوان 1830، وتم حله في 03 جويلية 1962 ، ارتبط وجوده بالتواجد الفرنسي في شمال إفريقيا عامة وفي الجزائر خاصة. ( ينظر إلى : Pierre Montagnon, La France Coloniale , P391

<sup>3</sup> Joseph (Spitz) Histoire Du 2 Emme Régiment Des Zouaves, L'acheb Imprimeurs-Editeurs ,1898. P 05

فكانت الأولى بقيادة "موني Maunnet" نقيب بالقيادة العليا، أما الفيلق الثاني فكان بقيادة نقيب آخر يدعى "دوفيفي Duvivier" تشكلت فرقة الزواف من الفرنسيين والأهالي<sup>1</sup>.

وفي 02 نوفمبر 1833 عين "لاموريسيير Lamoricière"<sup>2</sup> قائدا على "الزواف وهو الملقب بصاحب المهام الصعب، بعدما تم دمج الفيلقان في فيلق واحد بسبب الصعوبات التي كانت تعترض قيادة الجيش الفرنسي في تجنيد الأعداد من الجزائريين الكافية، نتيجة معاناة الجيش الاستعماري بفعل صمود المقاومات الشعبية في بداية الاحتلال.

كما صدرت أمرية ملكية في في 20 مارس 1835 لاعادة تنظيم هذه الفرقة بعدما توفر عدد الراغبين في التجنيد، حيث استحدثت فيلق ثاني تحت قيادة عميد، وصار كل فيلق يضم ستة كتائب، اثنان منها من الفرنسيين والأربعة الباقية من الجزائريين، وبذلك أصبح هؤلاء في كتائب خاصة بهم تضم بالإضافة إلى بعض العناصر من قبيلة زواوة، ويبدو من خلال هذا الفصل أن وجود الفرنسيين والجزائريين في نفس الفرقة بدأ يشكل قلقا كبيرا لدى السلطات العسكرية بسبب اختلاف العادات والتقاليد، فكثيرا ما كان يثير ذلك وصراعات مما استدعى تجمع الأهالي وتشكيل تنظيم جديد عرف بالقناصة الجزائريين<sup>3</sup>.

وأجل الانضمام إلى هذه الفرقة كانت السلطات الاستعمارية تقدم عهدا إغرائية للجزائريين غير أنهما لم تلتزم بها، حيث يذكر المؤرخ الفرنسي "شارل أندري جوليان Charles André Julien" أنه في الكثير من الأحيان كان الجنود الأهالي يصابون بالطفيليات مثل القمل، ولم يكن لديهم ما يلبسون سوى معاطفهم، وهذه الوضعية ليست ناتجة عن عوامل اقتصادية، وإنما وليدة سلوك عكس مدى كراهية العرب، حيث نجد أن مقابل منح هؤلاء المجندون اللباس كان يتم تزويدهم بالقمح المصادر من القبائل الثائرة، مما أدى إلى فرار العديد من الأهالي خلال الأيام الأولى من تجنيدهم<sup>4</sup>، بالإضافة إلى إعلان المقاومة من طرف "الأمير عبد القادر" مما أدى بالعديد من الأهالي المنضويين

<sup>1</sup>- (عميرايوي)، أحميدة، من تاريخ الجزائر الحديث، ط الثانية، دار الهدى، عين مليلة 2004، ص 84.  
<sup>2</sup>ويس جوشول دي لاموريسيير، ولد في 05 فبراير 1806، بنا نت الفرنسية، عين نقيبيا لفرقة الزواف في 1830 ثم أصبح برتبة عقيد لهذه الفرقة في 1837، توفي في 11 سبتمبر 1865.

<sup>3</sup> Joseph (Spitz), po.ct, p 06

<sup>4</sup> - (Julien), Charles André, Histoire De l'Algérie Contemporaine La Conquête Et Les Débuts De La Colonisation (1827-1871), Presse Universitaire De France, Paris 1964, P 284.

تحت لواء هذه الفرقة بالفرار والانضمام إلى صفوف جيشه حتى أصبح الفيلق الثاني لهذه الفرقة غير مكتمل النصاب، مما استدعى دمج الفيقلين في فيلق واحد ابتداء من 1832/12/16 مشكلا من عشرة كتائب كل كتيبة من 100 رجل، الأولى والأخيرة من الفرنسيين، أما الثمانية الباقية من الأهالي الذين حددت مدة عقودهم بثلاث سنوات قابلة للتجديد وكل كتيبة من الكتائب الأهلية تضم في صفوفها 12 جنديا فرنسيا<sup>1</sup>، ويدل هذا على أن هؤلاء لم يكونوا محل ثقة من طرف القيادة العامة لهذا الجيش، رغم ما قدموه من خدمات للسلطات الاستعمارية.

كما صدرت أمرية ملكية أخرى في 20 مارس 1837 تضمنت توسيع فرقة الزواف إلى ثلاثة فيالق بدلا من فيلقين، وكانت النواة الأولى للفيلق الجديد جزءا من الكراغلة في تلمسان الذين أبدوا مقاومة لهجمات "الأمير عبدالقادر"<sup>2</sup>، وجاء تشكيل الفيلق الثالث في إطار الاستعدادات للهجوم على قسنطينة لحوار هزيمة 1836، وبذلك أصبح كل فيلق يضم تسعة كتائب، والكتيبة التاسعة من كل فيلق فرنسية، وباقتراح من الجنرال راندون "Randon" صدر مرسوم رئاسي في فبراير 1852 قصد تقسيم فرقة الزواف إلى ثلاثة ألوية، وبذلك أصبحت تشكيلتهم كالآتي:

اللواء الأول والثاني التابعان للجزائر يضمان 38 ضابطا و 1024 جندي منهم 758 جنديا فرنسيا، أما الفيلق الثالث المرابط بالقطاع الوهراني فقد كان يضم 20 ضابطا و 263 جنديا منهم 193 جنديا فرنسيا. يمكن القول أن فرقة الزواف كانت من أقوى وأهم الفرق العسكرية الأهلية التي شكلتها الإدارة الاستعمارية في الجزائر، حيث شاركت الجيش الفرنسي في توسعته الداخلية، إذ استعملت هذه الفرقة عندما قرر المارشال كلوزيل الزحف على معسكر، كما هاجمت فرقة الزواف في 25 جوان 1831 منطقة المدية بقيادة "الجنرال برتزين Berthzene" إلا أن نقص المؤونة وصلابة المقاومة جعلها تتراجع<sup>3</sup>.

## 1-2 فرقة القناصة الجزائريون les chasseurs Algériens:

<sup>1</sup> - E. (Perret), Les Français En Afrique, Récits Algériens 1830-1848, B. Bloud Librairie Editeur, Paris, P. 104

<sup>2</sup> - بجاوي، محمد الصالح، متعاونون ومجندون جزائريون في الجيش الفرنسي 1830-1918، دار القصة للنشر، الجزائر 2009، ص 156.

<sup>3</sup> Joseph, spitz, op. cit., p 11.

أدى وجود الفرنسيين والجزائريين في نفس الفرقة العسكرية إلى إثارة النزاعات والصراعات بسبب اختلاف العادات والتقاليد، مما أقلق السلطة العسكرية، فاستدعى ذلك تجميع الأهالي في تنظيم عسكري جديد عرف بالقناصة الجزائريين الذين التحقوا بالسلك العسكري الفرنسي "قناصة إفريقيا" وتشكل لواءين جديدين للجيش الإفريقي، أحدهما في الجزائر والثاني في وهران في 16 نوفمبر 1831، حيث ضما في بداية الأمر السريتين اللتين عرفتا باسم القناصة الجزائريين. وأضافت السلطة العسكرية لواء للقناصة في جانفي 1833 بعنابة، وهكذا صار كل لواء من الألوية الثلاثة لقناصة إفريقيا يضم ستة سرايا في كل واحدة منها 130 جنديا خيالا، أضيف إليهم 59 جنديا من المشاة<sup>1</sup>، فإذا قمنا بعملية حسابية نجد أن اللواء الواحد يضم (130 فارس + 59 من المشاة)  $6 \times 1134 = 6762$  جندي في كل لواء، وهذا يعني أن مجموع الألوية الثلاث يضم 3402 جندي جزائري في كامل سلك قناصة إفريقيا، ظل هذا السلك معرضا للتعديلات والإلغاء لبعض فيالقه وتحويلها إلى مختلف الأسلاك العسكرية مثلما حدث في 5 أبريل 1856 حين تم حل اللواء الرابع الذي كان متمركزا في عنابة، ثم أعيد تشكيله بتاريخ 06 فبراير 1867 ليعود إلى نشاطه<sup>2</sup>.

أدت كل من سياسة الإمبراطور نابليون الثالث العربية، واستعداد فرنسا لحوض حربها ضد بروسيا إلى الاهتمام بالطاقة البشرية في الجزائر حيث قال: "أهم ما يمكن للجزائر أن تقدمه فرنسا هو الجنود" ولذلك طلب من وزيره للشؤون الحربية في 1866 تشكيل كتيبة عسكرية من المجندين الجزائريين فقط<sup>3</sup>.

### 1-3. فرقة المخزن Makhzen :

تشكلت هذه الفرقة منذ العهد العثماني من فرسان لبعض القبائل في الجزائر ووهران، وكان هؤلاء يحضون بامتيازات خاصة لدى البايات، إذ أوكلت لهم مهمة إقرار الأمن وجمع الضرائب من القبائل ومعاقبة الثائرين، مقابل إعفائهم من الضرائب المخزنية كالغرامة والمعونة واللزمة، باستثناء

<sup>1</sup> بجاوي، محمد الصالح، المرجع السابق، ص 166.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص 167.

<sup>3</sup> - لونيسي إبراهيم لونيسي، صدى حرب القرم على الرأي العام الجزائري، المجلة التاريخية المغاربية، العدد 132، جويلية 2008، ص 21.

ضريتي العشور والزكاة اللتين يتوجب دفعهما من طرف جميع المسلمين، غير أن سياسة "الأمير عبد القادر" الرامية إلى تجنيد كل القبائل ضد العدو الفرنسي لم تأخذ بعين الاعتبار هذه الوضعية الخاصة لهذه القبائل، وهذا ما أثار حفيظة فرسان المخزن<sup>1</sup>.

عندما تزايد ضغط الأمير على عشائر المخزن المقيمة بالناحية الغربية، أرغمهم على الارتحال نحو الداخل، فسارع زعماء المخزن بقيادة "مصطفى بن اسماعيل"<sup>2</sup> إلى طلب العون من الفرنسيين مقابل تجنيد أنفسهم لخدمة مخططات الجيش الفرنسي في المنطقة حيث تفاوضوا مع الجنرال «Trezel» لوضع فرسانهم تحت تصرف الضباط الفرنسيين، فتم إبرام اتفاقية تحالف وحماية بين الجنرال تريزل وقبيلة الدواير والزمالة في 16 جوان 1835<sup>3</sup>، وبموجب ذلك أصبحت قوة المخزن تقوم بمهمة التحسس لصالح الاستعمار، وفي هذا الشأن يذكر "محمد بن عبد القادر" صاحب كتاب تحفة الزائر في تاريخ الجزائر "أن مصطفى بن إسماعيل كان قائد فتنة وموقد نارها وعين فرنساوية ولسانهم ويدهم"<sup>4</sup>، ففي رسالة بعث بها هذا الأخير إلى ملك فرنسا ورد فيها: "وأنت يا سلطان، الله ينصرك وينصر عساكرك إلي بعثت لنا الجنرال بيجو وفعل معانا الخير وعمرنا وهدن البلاد..."<sup>5</sup>.

يعد المخزن قوة إضافية مهيكلة عسكرية ومتحركة باستمرار، أي على أهبة الاستعداد للتدخل متى أعطيت لها الإشارة لذلك. أما من حيث التنظيم، فإن هذه القوة تخضع للقرار الحكومي الصادر في تاريخ 16 سبتمبر 1843 المتعلق برفع عدد فرسان الأهالي في الجزائر.

<sup>1</sup> (سعيدوني)، ناصر الدين، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في الفترة الحديثة والمعاصرة، الجزء الثاني، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1988، ص. 238

<sup>2</sup> - شغل منصب آغا الدواير والزمالة عشية الاحتلال التحق بالجيش الفرنسي متطوعا لقيادة مخزن وهران، ونظرا لخدماته تحصل على رتبة جنرال.

<sup>3</sup> - Jacques (Frémaeux) , La France Et L'Algérie En Guerre , Institut De Stratégie Comparée, Paris , P106

<sup>4</sup> محمد (بن عبد القادر الجزائري)، تحفة الزائر في تاريخ الجزائر والأمير عبد القادر، شرح وتعليق ممدوح حقي، الجزء الأول، منشورات تالة، الجزائر 2007، ص. 506.

<sup>5</sup> قنّان، جمال، نصوص سياسية جزائرية في القرن التاسع عشر 1830-1914، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2007، ص. 99.

لقد كانت قبائل المخزن تحظى بامتيازات خاصة مقابل خدمتها للجيش الفرنسي فهي معفاة من الضرائب، ومتواجدة في المناطق الجنوبية حيث استعملت لإخماد انتفاضة بوعمامة في القطاع الوهراني، كما استخدمت هذه القوة الأهلية خارج الجزائر عندما فرضت فرنسا الحماية على تونس سنة 1881.

### 1-4 فرقة القوم **Goumiers**:

هي فرقة عسكرية مكونة من الفرسان الأهالي، عرّفها كل من "سيمون **Simon**" و"بيكر **Bequet**" في فهرس الحقوق الإدارية في الجزائر سنة 1883 بأنها "مجموعة من الرجال يحملون السلاح وهو مسخرون للخدمة العسكرية تحت قيادة شيخ القبيلة الذي بدوره يخضع لسلطة الآغا أو الخليفة أو ضابط فرنسي، و"القوم" لا يتقاضون راتبا شهريا، وإنما يتلقون مساعدات غذائية وعسكرية مقابل خدماتهم"<sup>1</sup>، ويتضح لنا من خلال هذا التعريف أن فرقة القوم شكل من أشكال الخدمة العسكرية الإجبارية رغم عدم وجود أي نص تشريعي يلزم بذلك.

وبغرض تنظيم هذه الفرقة أصدرت قيادة الجيش تعليمتين حكوميتين الأولى بتاريخ 28 أكتوبر 1832 والثانية في 17 ديسمبر 1841 في إطار تنظيم الفرق الأهلية<sup>2</sup>، ساعدت هذه القوة الاستعمار على فرض هيمنته على البلاد، حيث كانت تقوم بعمليات التفتيش خاصة بالمناطق التي كانت تكثر فيها الثورات والانتفاضات كما أنها تعتبر عيون وآذان المؤسسة الاستعمارية فهي بذلك جهاز استخباراتي طالما زود الإدارة الاستعمارية بالمعلومات الضرورية عن الجزائريين<sup>3</sup>، وإذا عدنا الى مناطق تواجدهم، نجدهم ينتشرون في الهضاب العليا والصحراء، كما أن لهم بعض التحركات في المناطق الخاضعة للحكم المدني مثل تحرك "قوم" البلدية المختلطة ندرومة المكون من خمسة وعشرين فارسا لمراقبة المناطق الحدودية الغربية في نوفمبر 1907<sup>4</sup>.

### 1-5. فرقة الصبايحية **Spahis**:

---

<sup>1</sup> A.N.O.M., Série H, Boite 3H61, Recrutement Par Vois D'engagement Et Réengagement.

<sup>2</sup> Ibid.

<sup>3</sup> - Pierre (Montagnon), La France Coloniale La Gloire De L'empire, Editions Pygmalion/Gérard Watlet, Paris , 1988, P394.

<sup>4</sup> A.N.O.M, Série H, Boite 3H61, Recrutement....op ,cit.

تستمد هذه الفرقة جذورها من التنظيم العسكري العثماني بالجزائر، فأغلب عناصرها من البدو الرحل الذين التحقوا بالخدمة العسكرية ضمن القنصاة الجزائريين منذ تشكيل فرقة الزواف في عام 1831، وتسميتهم بالصباحية مشتقة من الكلمة العربية الصباح، وقد ذكر "ريمبول M.Rémbault" في كتيب أصدره بمناسبة مائوية هذه الفرقة "أنها فعلا كانت تضم جنود الصباح الجزائري<sup>1</sup>"، غير أنهم كانوا ظلما قاتما على بني جلدتهم بتعسفهم.

كما أن تأسيسها الفعلي يعود إلى أحد الجنود يدعى "يوسف"<sup>2</sup>، ثم صدر أمر بضم هذه الفرقة إلى السلك العسكري الفرنسي قنصاة إفريقيا، وبمقتضى أمر ملكي في 07 ديسمبر 1841 تم تحويل فرقة الصباحية إلى فرقة نظامية بقيادة العقيد "يوسف"<sup>3</sup>، وكانت المحاولات الأولى لتشكيلها في عنابة حيث كون "مونك دوزير Monk d'uzer" فرقة في 1 ديسمبر 1842 وبعد مرور خمسة أشهر شكل "فوارول voirol" فرقة صباحية الفحص في الجزائر لمراقبة الضواحي<sup>4</sup> وضم سلك الصباحية 20 سرية وزعت على العمالات الثلاث وهي الجزائر، وهران وقسنطينة وفي 21 جويلية 1845 تحولت هذه السرايا إلى ألوية وهي<sup>5</sup> :

1. لواء صباحية عمالة الجزائر وسمي فيما بعد اللواء الأول للصباحية.
2. لواء صباحية عمالة وهران وسمي فيما بعد اللواء الثاني للصباحية.
3. لواء صباحية عمالة قسنطينة وسمي فيما بعد اللواء الثالث للصباحية.

<sup>1</sup> Journal l'entente Franco musulmane, novembre - décembre 1941

<sup>2</sup> اسمه الحقيقي جوزيف «فونتيني Joseph vontini» من مواليد 1809 بجزيرة ألب «Elbe» استقدم إلى تونس فأصبح مملوكا لدى الباي ومنها فر إلى الجزائر ع واسمه الحقيقي جوزيف فانتيني «Joseph vontini» من مواليد 1809 بجزيرة ألب «Elbe» استقدم إلى تونس فأصبح مملوكا لدى الباي، ومنها فر إلى الجزائر عشية سقوطها بيد الاحتلال الفرنسي وعمل كمترجم لدى جيش الاحتلال، شكل فرقة من المملوكين (الفرسان) ثم نقيب في فرقة الصيادين الجزائريين، ثم شغل منصب آغا العرب في الفترة من أوت 1830 إلى جانفي 1831، ثم أصبح نقيبا في فرقة القنصاة الجزائريين ثم شغل منصب آغا العرب في الفترة من 1830 إلى 1831، ثم أصبح رئيس فرقة في 1845 توفي في كانne 1866 (ينظر إلى : Alain Gandy , Sphis P 97.

<sup>3</sup> -Alain (Gandy), Spahis, Presse De La Citée , Paris , 1987 ,P17.

<sup>4</sup> Julien, Charles André, op, cit, p 274.

<sup>5</sup> Fanchet,( D'Esprey), l'armée d'Afrique, la revue indigène ,N°258-259 juillet aout 1930,p134.

كانت التطوع قليلا جدا، فكان نادرا ما يتم تجميع 50 فارسا في سرية يفترض أن تضم 140 فارسا، ففي مقاطعة الجزائر لم ينخرط في هذه الفرقة في سنة 1849 سوى 105 صبايحي ( أو سبايسي كما هو معروف عند الجزائريين)، وفي القطاع الوهراني 115 رجلا، أما في القطاع القسنطيني فقد بلغ عدد المنخرطين في نفس السنة 120 منخرط<sup>1</sup> فقط، مع العلم أن كل لواء يضم ستة سرايا ويرجع المؤرخ الفرنسي "شارل اندري جوليان" انخفاض التطوع في الجيش الفرنسي إلى أن هؤلاء كان ينقصهم كل شيء ويعيشون على الصيد في غالب الأحيان، وفي بعض الحالات أكلوا القلط، بالإضافة إلى أن المجندين الجزائريين كانوا غير مقبولين من طرف ذويهم الذين يرون أنهم مرتدين، فمثلا أثناء زحف الصبايحية نحو مستغانم طلبت والدة "قدور بن مخفي" قائد قبيلة البرايحية منه أن ينسحب من حزب المسيحيين، فأجابها "إن فعلت ذلك وسلمت نفسي للأمير عبد القادر فان أيامي ستكون معدودة"، فردت عليه "ولدي ستموت وأنت مسلم"<sup>2</sup>، وعلى الرغم من قلة تعداد هذه الفرقة، فقد كان الفرنسيون يدركون أن الوفاء والإخلاص من طرف هؤلاء المجندين غير مضمون دائما خاصة بعدما فرت مجموعة عنابة بالخيم والماشية<sup>3</sup>، فكانوا يتصرفون في المعارك تصرفا لم يكن محل رضا الضباط الفرنسيين، حيث لاحظ النقيب "دوكرو" سنة 1846، أن وجود الأمير عبدا لقادر في المعركة كان دائما يؤثر على الخيالة من الأهالي تأثيرا لم يكن من السهل أن يتخلصوا منه ومهما بذلنا من جهود فقد كان ذلك التأثير يحط من معنوياتهم وشجاعتهم<sup>4</sup>.

ومن المهام التي تكلفت بها فرقة الصبايحية حراسة المناطق التي تسكنها ومراقبة السكان من الناحية السياسية تحت إشراف الضباط الفرنسيين ويطلق على الثكنات التي يتركزون بها اسم "الزمالات" ولم يكن من العادة في البداية تجنيدهم خارج الجزائر، إلى أن قررت السلطات الاستعمارية أن تجند البعض منهم للحرب في فرنسا إبان الحرب الفرنسية البروسية، حيث اصدرت وزارة الحربية الفرنسية قرارا في 18 جانفي 1871 يقضي بنقل البعض منهم إلى أوروبا، فتسبب ذلك

<sup>1</sup> -A.N.O.M., Série H, Boite 3h1, La Répartition Des Spahis Dans Les Trois Provinces D'Algérie.

<sup>2</sup> Julien, Charles André, op ,cit, pp274- 279.

<sup>3</sup> Ibid., p279.

<sup>4</sup> الاشراف، مصطفى، الجزائر-الأمة والمجتمع-ترجمة حنفي بن عيسى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1983، ص173

في ثورتهم بشرق البلاد<sup>1</sup>، ومن شروط التطوع في فرقة الصبايحية ما يلي<sup>2</sup>. ضرورة بلوغ سن السادسة عشر إلى الأربعين.

1. امتلاك الراغب في الانخراط لحصان يصلح للحرب.

2. على المرشح أن يجهر بانخراطه أمام الضابط المقتصد أو أحد نوابه من الجزائريين.

3. على المرشح أن يقسم على القرآن بولائه لفرنسا.

يتضح لنا من خلال هذه الشروط أن قيادة الجيش كانت تدرك أن الوفاء والإخلاص من طرف هؤلاء المجندين غير مضمون دائما خلال حملاتهم العسكرية، ولذا كان الفرنسيون يطالبونهم بالقسم على القرآن الكريم بالولاء لفرنسا.

## 1-6. سلك الرماة الجزائريين **Tirailleurs Algériens**:

صدرت أمرية في 07 ديسمبر 1841 نصت على تأسيس فيلق للرماة الجزائريين في كل مقاطعة من المقاطعات الجزائرية الثلاث، وكل فيلق يحمل اسم المقاطعة التي ينتمي إليها.

وبدأ تأسيس أول فيلق بالجزائر، ثم تشكل فيلق قسنطينة وعنابة من العنصر التركي، وفيلق وهران في كل من مستغانم ومعسكر، كما أصدر المارشال "سانت أرنو **Saint Arnaud**" مرسوما تكونت بموجبه فعلا الفيالق الثلاث في 13 فبراير 1852، ويتشكل كل فيلق من ثمانية كتائب بتأطير فرنسي<sup>3</sup>.

انتهزت السلطة العسكرية الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة الناتجة عن السياسة الاستعمارية وما سببته من دمار وتخريب لتجنيد الجزائريين، وذلك باعتراف الضباط الفرنسيين حيث قال الرائد ليو: "منذ انطلاق الحملة إلى يومنا هذا (20 مايو 1842) خربت كثيرا من القرى الآمنة، وكميات من المحاصيل الزراعية..."<sup>4</sup>، ويتضح من خلال هذا الاعتراف أن سياسة الأرض المحروقة المتبعة من طرف الاحتلال أدت إلى إفقار الشعب الجزائري، لدفع شبابه إلى الانضمام

<sup>1</sup>-(بوعزيز)، يحيى، **كفاح الجزائر من خلال الوثائق**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1986، ص283.

<sup>2</sup> - Alain Gandy, op.cit, p17.

<sup>3</sup>-(Azzan), Paul, "**les tirailleurs Algériens**", R.A.A, N 43, mars 1928, pp 79-81.

<sup>4</sup> الأشراف، مصطفى، المرجع السابق، ص 109.

للجيش الفرنسي خاصة بعدما أغراه بالمكافآت وتجهيزه بالأسلحة التي كانت بجوزة المشاة الفرنسيين بموجب قرار وزاري في فبراير 1853، وبالبدلات العسكرية الزرقاء التي كانت تميزهم عن باقي الفصائل العسكرية الأخرى، والتي كانوا يتفخرون بها في قراهم ومداشرهم، وبذلك تمكن الاستعمار من الاستثمار في بؤس الشباب الجزائري حتى حوِّله إلى أداة طيعة يستعملها في توسعته بالجزائر، ويعتمد عليها في حروبه الخارجية<sup>1</sup>.

ونتيجة لذلك صدر مرسوم إمبراطوري في 9 مارس 1854 لتنظيم لواء الرماة الجزائريين في فيلقين يضم كل واحد تسعة كتائب، يتشكل الأول من فيلق الجزائر بالإضافة إلى جزء من فيلق قسنطينة والثاني من فيلق وهران وجزء آخر من فيلق قسنطينة<sup>2</sup>.

ثم قدم الجنرال « راندو **Randon** » اقتراحا إلى وزير الحرب "فيلبير فيان **Philbert Vailland**" بتحويل لواء الرماة الجزائريين إلى "الجيش المشرقي"، فوافق الوزير على ذلك، ويبدو أن تلك الإجراءات جاءت في إطار استعدادات الجيش الفرنسي لخوض حرب القرم، ولكن مرسوم 10 أكتوبر 1855 أعاد اللواء الأول الذي أصبح يضم ثلاث ألوية على رأس كل مقاطعة لواء احد، وتم ذلك فعلا في 1 جانفي 1856 على النحو التالي<sup>3</sup>: اللواء الأول في مقاطعة الجزائر، واللواء الثاني في وهران والثالث في قسنطينة.

لقد عمل الفرنسيون منذ بداية الاحتلال على تدريب وتنظيم الفرق العسكرية الأهلية بما يخدم مصالحهم، مستغلين في ذلك الظروف الصعبة التي كان يمر بها الشباب الجزائريين الذين لم يجدوا الخلاص من الفقر إلا الالتحاق بصفوف الجيش الفرنسي الذي استعملهم كأداة للتوغل في أعماق البلاد أوفي الحروب الخارجية، حيث كتب "لاباسي **lapasset**" إلى "توماس إسماعيل أوربان" **Thomas-Ismael Urbain** أحد مستشاري الامبراطور في 29 أكتوبر 1852: "العرب

---

<sup>1</sup> -A.O.N.O.M, Serie H, Boite3h1, الجيوش الأهلية الجزائرية في سبيل فرنسا

<sup>2</sup> Azzan, Paul, op, cit. p 81.

<sup>3</sup> Ibid, p 126.

مدخل: المجندون الجزائريون في الجيش الفرنسي قبل 1912.

---

أكثر تحركا من الفرنسيين، إنهم يعشقون الحرب، ولا يخشون الموت وهم يرفضون دائما سيطرتنا عليهم"<sup>1</sup>.

---

<sup>1</sup> Goldzeiguer, Annie Rey, Le Royaume Arabe La Politique Algérienne De Napoléon III 1861-1870, SNED, Alger 1977, p86.

## 2- إقحام المجندين الجزائريين في الحروب الخارجية:

أدرك بعض العسكريين من قيادة الجيش الفرنسي أهمية الرماة الجزائريين من خلال تحركاتهم ونشاطهم الحملات العسكرية التوسعية في الجزائر، وعلى هذا الأساس رأت قيادة الجيش أثناء الاستعداد لحرب القرم<sup>1</sup> ضرورة إشراكهم في الحروب الخارجية، حيث قال العقيد "دي وابفن De Wimpffen" حين استقبله الإمبراطور نابليون الثالث: "... إذا عرف رؤسائهم كيف يسيرونهم ويجعلونهم واثقين بهم فإني أتعهد بأنهم يجدون في كتائب التيراوير (الرماة) جيشا هو من نخبة الجيوش وأشجعها وإني لمتيقن بالنجاح إن أسندت إلي قيادتهم..."<sup>2</sup>، فأجابه الإمبراطور بقوله: "حسنا إني أمر جيش التيراوير بالمشاركة في هذه الغزوة وأعينك قائدا عليهم..."<sup>3</sup>، ونتيجة لذلك تم تأسيس فيلقين من الرماة الجزائريين بقيادة العقيد "دي وابفن" وتم اختيارهم من فيالق المقاطعات الثلاث: الجزائر وهران وقسنطينة وكان تعداد هذا الجيش 2000 جندي<sup>4</sup>، للمشاركة في حرب القرم 1854-1856 التي كانت أول الحروب الخارجية يقحم فيها المجندون الجزائريون إلى جانب الجيش الفرنسي.

---

<sup>1</sup> - شبه جزيرة تقع شمال البحر الأسود، كانت سبب صراع بين الدولة العثمانية وروسيا التي كانت تتطلع إلى البحار الدافئة، مما أدى إلى نشوب الحرب بين الإمبراطوريتين، فهبت كل من فرنسا وبريطانيا من أجل الوقوف إلى جانب الدولة العثمانية، حتى يصدوا تهديدات روسيا لمصالح في المنطقة، انتهت هذه الحرب بهزيمة الجيوش الروسية.

<sup>2</sup> - A.O.N.O.M, Serie H, Boite3h1, ...op.cit. الجيوش.

<sup>3</sup> -Ibidem.

<sup>4</sup> - بجاوي محمد الصالح، المرجع السابق، ص 243

كان لها وقع خاص في نفوسهم، فالدولة العثمانية بالنسبة لهم هي رمز الخلافة الإسلامية، ولا بد من نصرتها، لان في ذلك نصرة للدين الإسلامي، ولعل قصيدة الشاعر الجزائري "محمد بن إسماعيل" تدل على ذلك، حيث جاء فيها:<sup>1</sup>

يا كامل العطا فرحنا      بشاير النصر يا ربي  
تبرا وتزول هذه المحنة      على المومنين يا مرغوبي  
أنصر جيش الإسلام      با لمصطفى حبيك  
أمة شفيع الأنام      عزموا لنصرة دينك

استغلت فرنسا هذه الحرب إلى أبعد حدود لصالح توطيد وجودها في الجزائر موهمة الجزائريين بأنها تقف إلى جانب الدولة العثمانية من أجل حماية الحق والدفاع عن الإسلام<sup>2</sup>، ولهذا الغرض سخرت إدارة الاحتلال كل الوسائل المتاحة لذلك، من المكاتب العربية<sup>3</sup> إلى القياد والبشاعات إلى الصحافة ولا سيما جريدة المبعثر<sup>4</sup>، التي ذكرت في أعدادها الصادرة خلال مدة الحرب ما كانت تقدمه فرنسا للدولة العثمانية من مساعدات مالية وعسكرية، وبسبب الاهتمام الكبير الذي أبداه الجزائريون تجاه هذه الحرب ارتأت جريدة المبعثر أن تنشر المحتوى الكامل لنص الرسالة التي بعثها الإمبراطور نابليون الثالث إلى قيصر روسيا بخصوص التحرشات الروسية ضد الدولة العثمانية.<sup>5</sup>

لقد تدخلت فرنسا في هذه الحرب بالجيش الإفريقي الذي كان يضم المجندين الجزائريين بالرغم من أن القناعة السائدة لدى العسكريين الفرنسيين، أن هؤلاء المجندين لا يصلحون لمثل هذه المهام بسبب نقص احتكاكهم بالجيش الأوربية التي تتطلب مواجهتها الخبرة العسكرية، إلا أنهم أثبتوا عكس ذلك في هذه الحرب التي قادوها بشجاعة إيماناً منهم بأنهم يدافعون عن الدين الإسلامي،

<sup>1</sup> - قنان، جمال، المرجع السابق، ص 151

<sup>2</sup> جلال، يحيى، المغرب الكبير (العصور الحديثة والهجوم الاستعماري)، الجزء الثالث، دار النهضة العربية بيروت، ص 187.

<sup>3</sup> صدر قرار في 01 فبراير 1844 بإنشائها لتكون واسطة بين الفرنسيين وزعماء الاهالي على ان يرا سها الضباط الفرنسيون.

<sup>4</sup> هي جريدة عربية-فرنسية أصدرتها الإدارة الفرنسية في الجزائر بقرار من الملك لويس فليب، صدر عددها الأول في 15 سبتمبر 1847.

<sup>5</sup> - بجاوي محمد الصالح، المرجع السابق، ص 237.

ذلك ما اعترف به العقيد وابفن حيث قال: "يمكن انتظار كل شيء من هؤلاء الأبطال إذا ما عرفنا كيفية تسييرهم ..."<sup>1</sup> ، وعليه قرر الإمبراطور " نابليون الثالث" منح أوسمة لبعض هؤلاء الجنود بطلب من وزير الحرب<sup>2</sup>، لقد أدى حماس الجزائريين في هذه الحرب إلى اهتمام الفرنسيين باستغلال القوى البشرية الجزائرية ووضعها في خدمة السياسة الخارجية لفرنسا.

وبعد مرور ثلاث سنوات عن انتهاء حرب القوم انفجر الخلاف بين فرنسا والنمسا بسبب المعاهدة المبرمة بين فرنسا وسردينيا في جانفي 1859، حيث تعهد فيها الإمبراطور نابليون الثالث بالدفاع عن ملك ساردينيا ضد النمسا، التي وجهت إليه إنذارا يقضي بنزع السلاح وتسريح الجيش في ظرف ثلاثة أيام، لم يتردد الإمبراطور نابليون الثالث في تقديم العون إلى حليفه، فجهز جيشا تولى بنفسه مهمة قيادته، وكعادتها لجأت فرنسا إلى استغلال المجندين الجزائريين في هذه الحرب فتشكل جيشا من الفرق الأهلية بقيادة الجنرال ماكماهون<sup>3</sup>.

كما صدر مرسوم ملكي في 26 مارس 1859 يقضي بتشكيل لواء مؤقت من الرماة الجزائريين من ثلاثة فيالق في كل واحد منها ستة كتائب، وقد تشكل هذا اللواء من الألوية الثلاثة للمقاطعات<sup>4</sup>، وأثناء خوضها للمعارك تمكنت الفرق الثلاثة من الزواف من احتلال منطقة بويو Bobbio بإيطاليا معتمدة في ذلك على الخبرة العسكرية التي اكتسبتها في حرب القرم<sup>5</sup>، وبعد الانهزام الذي لحق بالجيش النمساوي في جوان 1859، أمر "نابليون الثالث" بوقف القتال وبدأ الرماة الجزائريون في الانسحاب حيث عسكروا في باريس من أجل المشاركة في احتفالات النصر.

وعندما وصل الرماة الجزائريون إلى باريس أعجب الشعب الفرنسي بهم من خلال ما راج من الأخبار عن بطولاتهم في المعارك، فاستقبلوا خلال استعراضهم في شوارع العاصمة الفرنسية بهتافات الحماس، كما صدر في سنة 1963 قرارا باستدعاء جزء من فرقة الصبايحية إلى باريس لتكون في

<sup>1</sup> - A.N.O.M., Série H, Boite 3h1, ...Op.cit. الجيوش.

<sup>2</sup> Joseph Pitz, op. cit, pp 258-261.

<sup>3</sup> H. Farre De Navacelles, Précises Guerres de la France de 1848 à 1885, Librairie Plon , Paris 1890

pp 132-134.

<sup>4</sup> - A.N.O.M., Série H, Boite 3h1, ...Op.cit. الجيوش.

<sup>5</sup> H. FARRE De Navacelles, op, cit, p 134.

موكب الامبراطور<sup>1</sup>، لكن ما فائدة هذا الإعجاب بالنسبة للمجتمع الجزائري الذي كان يمد الجيش الفرنسي بتلك الطاقات البشرية؟، فالفرنسيون كانوا ينظرون إلى أولئك المحاربين كمجندين مكلفين بعمل عسكري مقابل أجر معين، أي مرتزقة، ولا وجود لأي قضية وطنية من وراء هذه المشاركة.

لقد تأكدت القيادة العامة للجيش الفرنسي من فعالية المجندين الجزائريين، في الحروب الخارجية التي خاضتها فرنسا من خلال مشاركتهم في حرب القرم 1854 وحرب إيطاليا 1859، ولذلك طالبت في سنة 1861 بتشكيل كتيبتين عن كل لواء من الألوية الثالثة (البليدة، وهران، الجزائر) لينظموا إلى قناصة إفريقيا<sup>2</sup>، ووجهتهم هذه المرة الهند الصينية وبالضبط إلى "كوشين شين Cochinchine"، فضمت كتيبتى اللواء الأول 288 جنديا، أضيف إليهم فيما بعد 30 جنديا، أما الكتائب الأربعة المتبقية أرسلت العدد المطلوب فقط ليصبح مجموعهم  $(3 \times 288) + 30 = 894$  جنديا<sup>3</sup>، ووصل الرماة الجزائريون بعد ثلاثة أشهر على متن السفينة إلى مدينة سايجون Saigon في 4 فبراير 1861<sup>4</sup>.

وفي 24 فبراير 1861 بدأ الهجوم، حيث خرجت كتيبة الرماة الجزائريين لتتجه نحو قرية دونغ-مون شرق سايجون، لكن حلول موسم الأمطار وفيضان نهر ميكونغ **Mékong** حطم الطرق، وصعب من تحركات الجيش الفرنسي المحتل منتظرا تحسن الظروف المناخية لبدأ العمليات<sup>5</sup>.

كانت الحملة العسكرية إلى كوشين شين صعبة بفعل الظروف المناخية والحواجر الطبيعية وانتشار الأوبئة، مما أدى إلى ارتفاع عدد الضحايا في صفوف الفرق الجزائرية حتى وصل إلى ثلثي 2/3 المجندين الجزائريين في هذه الحملة، فمثلا كتيبة الصبايحية التي شاركت ب 288 جنديا، عادت وتعدادها لا يتجاوز 62 جنديا من بينهم 13 جريحا<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> - A.N.O.M., Série H, Boite 3h1, ...Op.cit. الجيوش.

<sup>2</sup> Ibid., p 333.

<sup>3</sup> Duruy Victor, **Le 1<sup>er</sup> Régiment De Tirailleurs Algériens (Histoire Et Campagne)**, librairie Hachette, Paris 1899 p144

<sup>4</sup> H. FARRE De Navacelles, op, cit, p 334.

<sup>5</sup> - A.N.O.M., Série H, Boite 3h1, ...Op.cit. الجيوش.

<sup>6</sup> Duruy Victor, op, cit, p 150.

كما أصدر الجيش الفرنسي أمرا بخصوص تكوين فيلق من فرقة الزواف يضم ستة كتائب للتوجه إلى المكسيك، فانطلق الفيلق من المرسى الكبير بوهران يوم 17 نوفمبر 1861 ليصل إلى المكسيك في 07 جانفي 1862 بعد شهرين من الإبحار، وبقي هذا الفيلق هناك لمدة ثلاث سنوات يصارع فيها الظروف الطبيعية من جهة، وأخطار الحرب من جهة أخرى حيث اعترفت قيادة الجيش بذلك في إحدى بياناتها التي جاء فيها: "إن كتيبة الرماة قد تحملت العبء الأكبر من الأعمال والكفاح في هذه الحملة من كل جيش..."<sup>1</sup>، ولهذا تكبد المجندون الجزائريون خسائر معتبرة<sup>2</sup> جعلتهم ينسحبون من الأراضي المكسيكية التي شهدوا فيها أعنف المعارك، وبعدها قضى وباء الحمى الصفراء على مجموعة كبيرة منهم، فتلقوا أوامر بغادرة المكسيك .

وبعد الحرب القاسية التي خاضها الجيش الفرنسي في المكسيك والتي راحت ضحيتها أعدادا كبيرة منه، وقبل ان يسترجع كامل قواه على الوجه الأكمل وجدت فرنسا نفسها في مواجهة تحركات بروسيا أجبرتها في نهاية الأمر على الدخول في حرب معها كانت كل الدلائل توحي بعدم قدرة الجيش الفرنسي على المواجهة لأنه لم يكن جاهزا لها، ومباشرة بعدما أعلنت بروسيا الحرب على فرنسا تلقى اللواء الأول للرماة الجزائريين الأمر بتشكيل ثلاثة أما الفيلق الثاني الذي كان ضمن حامية باريس صدرت إليه الأوامر بالتحرك صوب هاغينو **Haguenau** في شمال منطقة الألزاس التي وصل إلى ضواحيها في 29 جوان 1870 ملتحقا بالفيلقين الثالث والرابع مشكلين بذلك لواء تعداده 2215 جنديا و 97 ضابطا<sup>3</sup>، ووصلت هذه القوة إلى مرسيليا يومي 22-27 جويلية 1870، وفي 29 جويلية وصلوا إلى ستراسبورغ أين خطب فيهم "نابوليون الثالث" قائلا: "أيها الجند اعلموا أنكم تدافعون عن شرف الوطن، إنكم ستحاربون إحدى أعنى جيوش أوروبا..."<sup>4</sup>.

وبذلك استطاعت السلطات الاستعمارية استمالة الجزائريين إلى صفوفها من اجل نصرتها بجميع الوسائل المتاحة ولاسيما تلك الحرب النفسية التي تجلت في تصريحات القادة العسكريين ويظهر ذلك

<sup>1</sup> -A.N.O.M., Série H, Boite 3h1, Op.cit. ,... الجيش.

<sup>2</sup> - Joseph Pitz, op, cit, p 155.

<sup>3</sup> - بجاوي محمد الصالح ، المرجع السابق ،ص 298.

<sup>4</sup> -Ibid, p 263.

في تصريح الجنرال "ماكماهون Mac Mahon" حيث يقول في مذكراته: "إن الشيء الذي أثلج صدر الإمبراطور خلال زيارته للجزائر عام 1865 هو ثقتي في العسكريين الجزائريين واقتناعي بها، حيث قلت له بأننا إذا دخلنا الحرب سنجد مساعدين منهم حتى ولو كانوا خصوما لنا..."<sup>1</sup>، غير أن تفوق المدفعية الألمانية أدى إلى إلحاق الهزيمة بالجيش الفرنسي، فاللواء الأول للرماة الجزائريين فقد 8 ضباط وأكثر من 700 جندي بين قتييل وجريح، وفي تقرير أعده الكولونيل موراندي Morandy إلى المارشال ماكماهون قال فيه: "أكثر من نصف الرماة الجزائريين المشاركين في المعركة قتلوا أو جرحوا، يعني أكثر من 800 جندي من الرماة."<sup>2</sup>

وكعادتها أرجعت قيادة الجيش الفرنسي سبب إخفاقها أمام الألمان إلى نقص خبرة الرماة الجزائريين حيث جاء في إحدى التقارير: "...لان هؤلاء الجنود(الرماة) كانوا يجهلون تقنيات الحرب ولم يكن لهم اطلاع على مجالات تفوق العدو عدة وعددا، وبفكرهم البسيط الذي هو فكر "هواة البارود" لم يدركوا سبب الهزيمة..."<sup>3</sup>، كما أشار نفس التقرير إلى أن قيادة الجيش لا تتحمل مسؤولية الانكسار أمام الألمان حيث ذكر في هذا الشأن: "...رغم أنهم كانوا تحت قيادة رؤساء خبراء يبادلونهم حبا بحب وثقة بثقة( حسب أسلوب التقرير) ، ورغم امتثالهم الفريد وإخلاصهم التام للراية فإنهم ( الرماة ) استقبلوا الهزيمة بكلمتهم المشهورة "مكتوب"<sup>4</sup>، يتضح من خلال هذا التقرير أن قيادة الجيش تثني على الرماة الجزائريين قبل كل حرب أو بعد كل انتصار، ولكن عندما يتعلق الأمر بالهزيمة يتحول هؤلاء إلى الشماعة التي يعلق عليها القادة العسكريون فشلهم.

مهما يكن من أمر فإن المجندين الجزائريين شكلوا دعما قويا للجيش الفرنسي منذ بداية الغزو إن على المستوى الداخلي أو على المستوى الخارجي، وكان من وراء سياسة التجنيد عدة أهداف نذكر منها:

<sup>1</sup> - بوعزيز، يحيى، المرجع السابق، ص 200.

<sup>2</sup> - Duruy Victor, op., cit., p 182.

<sup>3</sup> - A.N.O.M., Série H, Boite 3h1, Op.cit. الجيوش.

<sup>4</sup> - Ibidem.

1. الحيلولة دون أن يكون أولئك الشباب دعماً للمقاومات الشعبية التي رفضت الوجود الاستعماري في الجزائر.
2. إفراغ البلاد من الطاقات البشرية التي قد تنتهز فرصة انشغال فرنسا بحروبها الخارجية ليحرروا البلاد من الاحتلال، ولهذا نجدها تجند لكل حرب تخوضها ما أمكن استغلاله من الشبان ليكونوا في الصفوف الأمامية لجبهات القتال، وكأن بهذه الخطة تريد التخلص منهم سواء في حالة الانتصار أو الانهزام.
3. كان المجند الجزائري لا يدرك ما يفعله في المناطق البعيدة فكل ما يعيه خارج محيطه الضيق أنه كان يعمل في إطار خدمة عسكرية يتقاضى عليها مقابل.
4. كانت الفرق العسكرية الأهلية وراء الانتصارات التي حققتها الجيوش الفرنسية باعتراف من الضباط الفرنسيين الذين أشادوا بالقدرات الحربية للمجندين الجزائريين خلال حملاتهم العسكرية، مما شجعهم على طرح فكرة التجنيد الإجباري لهم مع بداية القرن العشرين.

لقد أصبح تعزيز القوات العسكرية الفرنسية في أوروبا أمراً حتمياً في خضم الاستعدادات العالمية تحسباً لاندلاع حرب أوربية وشيكة الوقوع، لذلك لجأت فرنسا إلى مستعمراتها، وعلى رأسها الجزائر لتحقق حاجتها المادية والبشرية، وبحلول سنة 1907 أخذت قضية التجنيد الإجباري للجزائريين منحى جديداً، حيث سيطرت على جدول أعمال الطبقة السياسية، مما أدى إلى اختلاف الرؤى حول هذه القضية بين مجموعة مؤيدة، وأخرى معارضة.

ومهما اختلفت الأطراف حول هذا الموضوع، فإن أمر إقحام الجزائريين في هذه الحرب كان مفروضاً، أفترته حاجة فرنسا الماسة إلى طاقات بشرية أمام تراجع نسبة المواليد فيها من جهة، وصدور قانون 1905 الذي خفض مدة الخدمة العسكرية للفرنسيين بستين من جهة أخرى، مما أثر على القوة الاحتياطية الفرنسية.

ليس المهم من هذه المشاركة هو إقحام الجزائريين إلى جانب فرنسا، حيث سبق لها وأن أشركت البعض منهم في حروبها الداخلية والخارجية، ولكن المهم أثر هذه المشاركة على مستقبل الجزائر، خاصة أن الحكومة الفرنسية ولأول مرة منذ احتلالها للجزائر تلزم الجزائريين بالخدمة العسكرية عشية قيام حرب عالمية أولى لم يسبق للبشرية أن خاضت مثلها، فهي مشاركة عسكرية، ذات أبعاد سياسية، اقتصادية، واجتماعية، حيث لا يمكن استبعاد استفادة الجزائريين من هذه الأحداث الدولية، والأفكار العالمية التي تحتّم على المجتمعات التغيير والتطور، فالأحداث الكبرى تؤدي إلى تغيرات كبرى.

## 1- جذور مسألة التجنيد الإجباري :

إن التفكير في استخدام الجزائريين من طرف الجيش الفرنسي مشروع استعماري قديم طالما كان محل نقاشات من طرف الأوساط الرسمية العسكرية والمدنية منذ منتصف القرن التاسع عشر، ظهر مشروع الجنرال « **Molliere** موليار » في سنة 1845 الرامي إلى تجنيد 200000 رجل<sup>1</sup>، وبأمر من الإمبراطور أعلن وزير الحرب الفرنسي فلييار فيان Jean -Baptiste Philibert vaillant في 27 سبتمبر 1855 عن مشروع تشكيل جيش من الجزائريين قدره 70000 رجل، غير أن المشروع فشل بحجة صعوبة التجنيد لغياب قوائم مضبوطة للحالة المدنية<sup>2</sup>.

وخوفا من رد فعل الجزائريين قامت مديرية شؤون الجزائر بوزارة الحرب الفرنسية برفض مشروع الجنرال المفتش « **Esterhazy** إسترازي » في سنة 1857 الذي اقترح إلزام كل قبيلة على تقديم عدد محدد من القناصة، وعرف مشروع الجنرال « **Montauban** مونتابان » في سنة 1859 نفس المصير، حيث اقترح تحديد عدد المجندين بـ 30000 رجل<sup>3</sup>، لم تتجسد هذه المشاريع على أرض الواقع ولم يتمكن أصحابها من إقناع الحكومات الفرنسية المتعاقبة من جدوى تطبيق هذه الأفكار نظرا لمعارضة كل من وزارة الحرب والمعمرين لها، وفي تقرير للجنرال « **Martimprey** » في 23 جوان 1864 تضمن تجنيد 5000 جزائري، يتم تعيينهم من طرف شيوخ القبائل على أن تكون مدة الخدمة خمس سنوات (السنة الأولى في فرقة القناصة الجزائريين- السنة الثانية في فيلق قناصة بفرنسا وما تبقى من مدة الخدمة يقضيها المجند في مختلف الفرق العسكرية الفرنسية)<sup>4</sup>. وبذلك يقضي أربع سنوات من مدة الخدمة في فرنسا، على الرغم ما ميز هذا التقرير من مرونة فإنه لم يجلب اهتمام القيادة العامة، كما صدر مرسوم في 21 أبريل 1866 يسمح للجزائريين بالانضمام إلى الجيش الفرنسي عن طريق الانخراط لمدة 4 سنوات بمنحة تقدر بـ 400 فرنك<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> A.N.O.M, Série H, Boite 9h63, Le Service Militaire Des Indigènes En Algérie

<sup>2</sup> AGERON, Charles Robert, **Les Algériens Musulmans Et La France 1871-1919**, Edition Bouchene, Paris 2005, P1057.

<sup>3</sup> A.N.O.M, Série H, Boite 9h63, Le Service..., op.cit.

<sup>4</sup> A.N.O.M, Série H, Boite 3h56, Rapport Sur Le Recrutement Des Indigènes

<sup>5</sup> -Ibidem.

أما في الفترة الممتدة من 1872 إلى 1874 وأثناء مناقشة مشروع تطبيق القانون العسكري اقترح البعض تجنيد عدد محدود من الأهالي<sup>1</sup>، غير أن ذلك قوبل بالرفض ويعود السبب إلى الظروف السياسية السائدة، حيث سيطر المدنيون على الحكم في فرنسا والجزائر، فبادر المعمرون إلى معارضة كل السياسات والخطط الرامية إلى تجنيد الجزائريين، وبذلك انخفض عدد المجندين الجزائريين إلى 7000 رجل في سنة 1881 بعد ما كان العدد في سنة 1870 13275 رجل<sup>2</sup>، لقد طرحت قضية التجنيد مجددا في سنة 1881-1882 حيث اتجه التفكير نحو إنشاء جيش كبير في إفريقيا، وتجنيد قوات بشكل دائم، كان هذا المشروع يطمح إلى تكوين جيش ضخم بحوالي 200000 أو 300000 رجل، غير أن هذا المشروع لم ير النور بسبب التخوف من منح حق المواطنة للأهالي<sup>3</sup>.

وأثناء مناقشة قانون الخدمة العسكرية الصادر في 15 جويلية 1889 « قدم النائبان جوليي **Gaulier** و«ميشلان **Michelin** » اقتراح بخصوص تطبيق الخدمة العسكرية على الجزائريين كشرط أساسي للإدماج والحصول على الحقوق السياسية، غير أن هذا الطرح كان مرفوضا من طرف اللوبي الاستعماري بحجة أن عملية تجنيد الأهالي تخضع حاليا لمراسيم في انتظار صدور قانون خاص لتنظيمها، وفي السنة الموالية قدم النائب **Martineau** اقتراحا دعى من خلاله الحكومة إلى التعجيل بتقديم مشروع قانون خاص بتنظيم الخدمة العسكرية للجزائريين، إلا أن الحكومة ردت على ذلك بالرفض نتيجة لآراء الطبقة السياسية المتضاربة حول الموضوع<sup>4</sup>.

ومع بداية القرن العشرين برز مشروع «شوتان **Chautemp** » في سنة 1900، تشكيل فرق احتياط من الجزائريين، وعليه يجند جميع الأهالي القادرين على حمل السلاح<sup>5</sup>، على الرغم من أهمية الظرف المتمثل في حادثة فاشودة في السودان، إلا أن المشروع لم يقبل بسبب معارضة المعمرين له خوفا من أن يكون خطوة نحو منح الحقوق السياسية للجزائريين.

<sup>1</sup> Ageron, Charles Robert, op, cit, P 1058.

<sup>2</sup> - ANOM, Série H, Boite9h63, Premières Propositions D'établissement Du Service Militaire Des Indigènes.

<sup>3</sup> Ibid.

<sup>4</sup> ANOM, Série H, Boite9h63, Le Service..., op.cit ,

<sup>5</sup> Ibid,

وفي سنة 1901 طالب مقرر ميزانية الحرب ريبارتي **M.Raiberti** من وزير الحرب الجنرال ن أندري **Nicolas Andre** بتغليب مصلحة فرنسا في مسألة الخدمة العسكرية للجزائريين غير انه طلبه لم يلق الاهتمام رغم تظاهر الوزارة بفتح تحقيق في المسألة<sup>1</sup>، ولعل أبرز الدراسات التي أجريت حول مسألة التجنيد الإجباري في هذه الفترة هي تلك التي قام بها النقيب «باسول **Passols**» في سنة 1903 وهي دراسة موثقة حول الخدمة العسكرية الإجبارية للجزائريين ومدى استغلال العملية لتحقيق سياسة الإدماج حيث اقترح هذا المشروع فرض الخدمة العسكرية على كل شاب جزائري بلغ سن الثامنة عشر حيث قال باسول: " فعند بلوغ هذا السن يصبح الأهالي الجزائريين قادرين على تحمل أعباء الخدمة العسكرية، كما أن نموهم الجسماني (المورفولوجي) أسرع من نمو الفرنسيين، غير أنهم يشيخون بسرعة وبالتحديد عند سن الأربعين وعليه لا بد من تجنيدهم ما بين 18-40 سنة"<sup>2</sup>، بالإضافة إلى انتشار ظاهرة الزواج المبكر عند الجزائريين، ولذا من الأفضل تجنيدهم عند بلوغهم هذا السن حتى تتمكن الإدارة التقليل من أعداد المتزوجين أثناء الخدمة العسكرية<sup>3</sup>.

أما بالنسبة لمدة الخدمة فقد ورد في هذه الدراسة ما يلي:

"لا بد هنا الأخذ بعين الاعتبار ضرورة التكوين الجيد، فإذا كان الجندي الفرنسي يتكون في ظرف عامين فإن التجربة أثبتت أن تكوين القناص الأهلي لا تتم إلا في ظرف سنتين ونصف، ويعود ذلك إلى الصعوبة التي يجدها المكون مع الجندي الأهلي والمتمثلة في العائق اللغوي، ولهذا مدة الخدمة العسكرية لا يمكن أن تكون أقل من ثلاث سنوات<sup>4</sup>..."، كما دعا باسول إلى التفكير في الاستخلاف على أن يشمل عشر(10/1) المؤهلين للخدمة العسكرية سنويا<sup>5</sup>، وإعفاء تلاميذ المدارس الإسلامية مع اقتراح التأجيل لمن كانت له أعباء عائلية، ومنح قدماء الجنود الجنسية مع احتفاظهم بقانون الأحوال الشخصية (التجنيس الجزئي)، ولكنهم لن يستفيدوا من

<sup>1</sup> -A.N.O.M, Série H, Boite9h63, Première..., op.cit.

<sup>2</sup> Capitaine, (Passols), **l'Algérie Et L'assimilation Des Indigènes Musulmans**, Henrie Charles Lavauzelle Editeur Militaire, Paris 1903, P 53.

<sup>3</sup> -A.N.O.M., Série H, Boite 3h63, Note Pour Monsieur Le G.G Relative A L'âge D'appel Des Indigènes.

<sup>4</sup> Ibid, p.54

<sup>5</sup> Ibid, p 55.

## الفصل الاول: التجنيد الإجباري للشباب الجزائري في الجيش الفرنسي

---

حق الانتخاب، وتخصص لهم الوظائف المدنية، وفي الختام أعرب باسول عن أمنيته بأن يرقى الضباط المسلمين إلى أكثر من رتبة عقيد، غير أن الأوساط الاستعمارية لم تشاطره هذا الرأي. إن تسارع وتيرة الأحداث العالمية في مطلع القرن العشرين، وما نتج عنها من توتر العلاقات الدولية، فرضت على العسكريين والسياسيين التفكير الجدّي في مسألة التجنيد الإجباري للجزائريين، حتى أصبحت القضية تسيطر على حيز كبير من مناقشات الطبقة السياسية الفرنسية.

## 2- مشروع "ميسيمي" <sup>1</sup>Messimy" وبداية عملية الإحصاء 1907-1909:

لقد مثلت سنة 1907 مرحلة حاسمة سيطر خلالها موضوع التجنيد الإجباري للجزائريين على جدول أعمال الطبقة السياسية والمؤسسة العسكرية في فرنسا<sup>2</sup> أملت ظروف استعدادها لاحتلال المغرب الأقصى من جهة، والتأهب للحرب العالمية من جهة أخرى.

وفي هذا الإطار طرح ميسيمي مقرر الميزانية الحربية لسنة 1908 فكرة التجنيد الإجباري للجزائريين، مثل ما هو معمول به في تونس منذ نظام الباي حين صدر قانون الخدمة العسكرية الإلزامية للشباب التونسي في 07 فبراير 1860<sup>3</sup>، والذي أبقى عليه الاحتلال الفرنسي بعد فرض الحماية في 1881، وهو نفس النظام الذي طبق على مسلمي القوقاز من طرف روسيا، ونفس المضمون قامت بريطانيا في مصر بتشكيل قوة عسكرية من الأهالي عن طريق استدعاء الشبان المصريين للتجنيد<sup>4</sup>، وعل هذا الأساس بعث النائب ميسيمي برسالة إلى وزير الحرب (ينظر الملحق 01) موضحا فيها تراجع تعداد الجيش الفرنسي، فبعدها كان العدد في سنة 1889 حوالي 215000 رجل أصبح في 210000 عام 1908 وسيصل إلى 210000 بحلول سنة 1915<sup>5</sup>، وذلك بسبب انخفاض المواليد كما يوضحه الجدول التالي:

### الجدول رقم 1 : تطور انخفاض المواليد في فرنسا<sup>6</sup>

السنة	1881	1886	1891	1896	1901	1905	1906
عدد المواليد ذكور	48056	46552	44324	44162	436790	41189	40700

<sup>1</sup> هو أدولف ميسيمي ولد في 31 جانفي 1869 بمدينة ليون الفرنسية، التحق بالمدرسة العسكرية بسان سير فخرج منها برتبة ضابط. انتخب نائبا في الفترة من 1902 إلى 1912، شغل منصب وزير للمستعمرات من 02 مارس إلى 27 جوان 1911 في حكومة أرست مونيس، ثم وزيرا للحرب من 27 جوان 1911 إلى 14 جانفي 1912 في حكومة جوزيف كيبو ومن 13 جوان إلى 26 أوت 1914، أعيد تعيينه على رأس نفس الوزارة في حكومة روني فيفياتي. انتخب نائبا بمجلس الشيوخ من 1923 إلى 1935. توفي في 01 سبتمبر 1935.

<sup>2</sup> -تجلى ذلك من خلال معالجة الصحافة للموضوع، حيث خصصت له جريدة "le siècle" التي عشر مقالا، وجريدة "الوقت le temps" أربع مقالات

<sup>3</sup> -A.N.O.M.Série H, Boite 3h63, Le Service ..., op.cit.

<sup>4</sup> -Journal La Dépêche Coloniale ,08/11/1907.

<sup>5</sup> Sébe, Achille, **la conscription des indigènes d'Algérie**, Emille Larose, Paris, 1912, p29

<sup>6</sup> -A.N.O.M. Série H, Boite 3H56 Lettre de Messimy, A Monsieur le ministre de la Guerre.

نلاحظ من خلال الجدول أن تراجع عدد المواليد أصبح يندر بالكارثة للأمن القومي الفرنسي، وأمام هذه الوضعية حث أصحاب القرار على ضرورة استغلال الثروة البشرية الموجودة في شمال إفريقيا قصد تعويض العجز.

لقد أقر قانون 21 مارس 1905 الخاص بتخفيض مدة الخدمة العسكرية إلى سنتين بدلا من خمس سنوات على استقرار عدد الجيش الفرنسي، مما شكل عجزا عدديا يتراوح ما بين 50 إلى 60 ألف رجلا<sup>1</sup>، في حين أن ألمانيا سعت إلى تشكيل المزيد من أسلاك الجيش خاصة في منطقة الألزاس وعلى الحدود الروسية<sup>4</sup>، كما برزت هذه المفارقة بين الجيشين من خلال الميزانية المخصصة للعتاد الحربي الجديد، ففي الفترة الممتدة من 1900 إلى 1902 بلغت الميزانية العامة للجيش الفرنسي 12 مليار فرنك لم يخصص منها سوى 950 مليون للعتاد، بينما صرفت ألمانيا ضعف ذلك على عتادها الحربي، وبحلول سنتي 1912-1913 بلغ عدد الجيش الألماني 850000 جندي<sup>2</sup>.

كما ورد في رسالة ميسيمي أيضا أن الجزائر حاليا تضم خمسة ملايين أهلي وتضم تونس 1900000 أهلي فلماذا لا تستفيد فرنسا من سبعة ملايين عربي بتشكيل مجموعات ذات مردود عسكري عالي؟، ثم يواصل طرحه باقتراح فرض الخدمة العسكرية على الجزائريين مثلما هو معمول به في تونس، فقد ذكر في هذا الصدد: "رغم حداثة الجيش في تونس (20 عاما على تشكيله) استطاعنا بواسطة التجنيد الإجباري من تكوين جنود في مستوى مهارة نظرائهم في فرنسا، وبذلك فتونس التي تمنحنا في وقت السلم 7000 رجل بإمكانها إمدادنا في وقت الحرب ب 25 إلى 30 ألف جندي، علما أن عدد سكانها لا يتجاوز ثلث 1/3 سكان الجزائر"<sup>3</sup>

وفي رسالته إلى وزير الحرب "جورج بيكار **Gorges Picquart**" طلب ميسيمي إيضاح لجنة تقنية لدراسة إمكانية تطبيق الخدمة العسكرية على الجزائريين، فبعثت وزارة الحرب لجنة عسكرية بقيادة العقيد ريدبي **Redier** في 17 أكتوبر 1907 إلى الجزائر لدراسة إمكانية تطبيق التجنيد الإجباري (ينظر الملحق رقم 02)، وخلص عمل اللجنة بتقرير تعرضت فيه بالدراسة والتحليل إلى تأثير قانون 1903 على الخراط الجزائريين في الجيش بسبب تخفيض مدة الخدمة من 25 سنة إلى

<sup>1</sup> La Revue Bleue, L'utilisation Des Forces Militaire De L'Algérie, 1907.

<sup>2</sup> De Gaulle, Charles, la France et son armée, librairie Plon, Paris 1938, p220-231.

<sup>3</sup> A.N.O.M, Série H, 3H56, Lettre de Messimy... op, cit.

12 سنة، مما أدى إلى تراجع منحة التقاعد من 637 فرنك إلى 144 فرنك، ومما جاء في هذا التقرير "أنّ 17000 جندي من رعايانا الجزائريين عدد قليل للدفاع عن الوطن"<sup>1</sup>، وبحسب تقرير اللجنة فإن هذا التراجع يعود إلى النمو الاقتصادي الذي أدى إلى ارتفاع الطلب على اليد العاملة في الجزائر<sup>2</sup>.

وخلصت الدراسة إلى ضرورة الاستعداد للأحداث العالمية القادمة "ففي حالة قيام حرب أوروبية لن يكفينا 18 ألف أو 36 ألف رجل بل سنعمل على جمع 100 ألف رجل وهذا لا يمكن تحقيقه بواسطة الانخراط الطوعي، لأننا لن نجد هذا العدد من المتطوعين"<sup>3</sup>، لقد بذل ميسيمي جهودا مفضية لتهدئة غضب العمرين مينا لهم دور هذا المشروع في الحفاظ على مستقبل الجزائر، ومقللا من شأن مسألة التعويض التي طالب بها المسلمون "إن مستقبل الجزائر مرهون بقوة وعظمة البلد الأم"<sup>4</sup>. واصل هذا النائب مرافعته عن أهمية إلزامية الخدمة العسكرية للجزائريين بقوله: "بالنسبة لتحقيق المشروع لا يوجد أي مانع مالي أو سياسي أو عسكري له وأن الأهالي تقبلوه بكل سهولة"<sup>5</sup>.

كما قام المقدم ريديي بدراسة في 19 نوفمبر 1908 بخصوص تجنيد- في أقرب الآجال- ما بين 2000 إلى 2500 جزائري وكيفية تنظيمهم وتوزيعهم بالنسبة للسنة الأولى من التجنيد يشكل المجندون أربعة فيالق، في كل عمالة فيلق، والرابع في منطقة القبائل (تيزي وزو وبجاية)<sup>6</sup>، أما في السنة الثانية فيتم تشكيل أربع فيالق أخرى وفق نفس التوزيع السابق، وفي السنة الثالثة ينضم المجندون الجدد إلى الوحدات المكونة في السنتين السابقتين<sup>7</sup>، كما تعرضت هذه الدراسة إلى المواقع التي يمكن إرسال هؤلاء المجندين إليها والشروط التي تراعى في ذلك، كأن لا يبعد المجند عن منطقته الأصلية ولا يوضع هؤلاء الشباب في ثكنات معروفة بصرامة نظامها الداخلي وعليه اقترح ريديي أن تستقبل كل من أريزو ومعسكر مجندي عمالة وهران<sup>8</sup>.

<sup>1</sup> -A.N.O.M., Série H, Boite 3h 63, Les Origines De La Questions.

<sup>2</sup> -Ibidem.

<sup>3</sup>Journal Le Sémaphore de Marseille, 10/12/ 1907.

<sup>4</sup> Ageron, Charles Robert, op.cit., P1068

<sup>5</sup> A.N.O.M, Serie H, Boite 3h56 Rapport du colonel Redier.

<sup>6</sup> حسب ما ادعته هذه الدراسة فإن المجندين في هذه المنطقة كانوا محل رضا الإدارة.

<sup>7</sup>A.N.O.M, Série H, Boite 3h56, Le Lieutenant Colonel Redier En Mission.

<sup>8</sup>Ibid.

ثم تلقى المقدم ريديي ردا من الجنرال بايو **Bailloud** ، قائد جيش السلك التاسع عشر في 02 ديسمبر 1908 بالموافقة على المواقع التي اقترحها العقيد، ويتضح من خلال هذه المراسلات أن مشروع إلزامية الخدمة العسكرية قد وصل إلى مرحلة متقدمة لدى القيادة العامة للجيش بينما لازال بين الأخذ والرد في الأوساط السياسية والإعلامية لما قد تحققه العملية من حقوق للجزائريين<sup>1</sup>، وعليه أصدر المقدم ريديي مرسوما مستوحى من النتائج التي توصل إليها من خلال هذه الدراسة في 1908/12/15 والذي يحدد مدة الخدمة العسكرية بثلاث سنوات بالنسبة للأهالي، ونص المرسوم أيضا على إعفاء قدماء الجنود من نظام الأنديجينا ومن التبعية للمحاكم الردعية<sup>2</sup>، وعلى هذا الأساس انكب مكتب ديوان الحاكم العام على دراسة هذا المرسوم حيث أنهى عمله بتقرير في 31 جانفي 1909 وجاء فيه: "لا يعقل أن نأمر المسلمين بقضاء ثلاث (3) سنوات في الجيش في الوقت الذي يمكث الفرنسيون سنتين فقط، كما ينبغي التفكير في حالات الإعفاء وفي المساعدات إزاء عائلات المنخرطين"<sup>3</sup>، غير أن السؤال الذي يطرح نفسه هل حقا وصلت درجة اهتمام الحاكم العام بشؤون الجزائريين إلى حد انزعاجه من التمييز بين المعمرين والجزائريين؟ أم هذا دليل على تفضيل الحاكم العام أسلوب الانخراط على التجنيد الإجباري؟، يبدو أن مسألة الخدمة العسكرية الإلزامية للجزائريين لم يكن مرغوبا فيها من طرف المعمرين خوفا من منحهم الحقوق السياسية، ولهذا كانت الإدارة الاستعمارية تفضل أسلوب الانخراط.

وضع كليمنصو "**Clemanceau**" بصفته وزير الداخلية ورئيس الحكومة التجنيد الاجباري موضع التنفيذ بالموازاة مع الانخراط، وبمقتضى مرسوم 17 جويلية 1908 (ينظر الملحق رقم 03) أمر بإحصاء الجزائريين الذين بلغوا سن الثامن عشر من نفس السنة، وكان الغرض من ذلك جمع المعلومات الكافية بخصوص عدد الشبان الجزائريين، وتحضير الرأي العام الجزائري (الجزائري والأوربي) لتقبل فكرة الخدمة العسكرية الإجبارية التي تنوي الحكومة فرضها على الجزائريين<sup>4</sup>، وأمام بوادر عدم الامتثال للتجنيد مع انطلاق عمليات الإحصاء تظاهر الجزائريون في تيارت، كما أصبحت

<sup>1</sup> A.N.O.M., Série H , Boite 3h56, Recrutement Des Indigènes (Garnisons Et Cadres A Affecter Aux Nouveaux Regiments

<sup>2</sup>.Ageron , Charles Robert, op, cit

<sup>3</sup>-A.N.O.M., Serie H, Boite 3h56, Rapport ..., Op, Cit

<sup>4</sup> A.N.O.M, Série H, Boite 3h68, A/S De L'application Des Nouveaux Décret Concernant Le Recrutement Indigènes.

## الفصل الاول: التجنيد الإجباري للشباب الجزائري في الجيش الفرنسي

مؤشرات الخطر السياسي واضحة في أعين المعمرين، ولهذا بادر بعض رؤساء البلديات كاملة الصلاحيات إلى استغلال الحوادث الأولى إثر انطلاق عملية الإحصاء للتعبير عن رفضهم لمشروع التجنيد الإجباري للجزائريين<sup>1</sup>.

يظهر من خلال هذا أن مشروع التجنيد الإجباري للجزائريين كان مرفوضا من الطرفين وذلك عكس ما ادعته بعض التقارير العسكرية والمراسلات الإدارية التي ذكرت أن فكرة التجنيد مقبولة لدى الأهالي، غير أنها قد تثير بعض الاحتجاجات لدى "قدماء الأفاقة"<sup>2</sup>، لم يكن أمام كليمنصو إزاء هذا الإصرار على الرفض إلا تأجيل القرار رغم أن عملية الإحصاء أثبتت أهمية الطاقة البشرية الصالحة للتجنيد.

طرحت فكرة إحصاء مجندا للشبان الجزائريين بموجب مرسوم مؤرخ في 19 أكتوبر 1909 الذي طلب بإجراء إحصاء للشبان الجزائريين غير المجنسين والذين سيبلغون سن الثامنة عشر في 1 جانفي 1910 في الإقليم الخاضع للحكم المدني ابتداء من 1 نوفمبر 1909، وعلى إثر صدور هذا المرسوم، بعث الحاكم العام جوناك "Jonnart"<sup>3</sup> منشورا إلى رؤساء البلديات والمتصرفين في 12 سبتمبر 1908 (ينظر الملحق 05) بخصوص إحصاء الشبان الجزائريين المولودين عام 1891، وألح الحاكم العام في هذا المنشور على أن تتم عملية الإحصاء في هدوء دون أن يثير ذلك احتجاجات الأهالي<sup>4</sup>، على أن تنتهي العملية وتغلق القوائم من طرف رؤساء البلديات والمتصرفين في 31 ديسمبر 1909، وأسفرت عملية الإحصاء على النتائج التالية:

<sup>1</sup> - Ageron , Charles Robert, op, cit, p1067.

<sup>2</sup> تسمية تطلق على قدماء الضباط الفرنسيين.

<sup>3</sup> ولد في 27 ديسمبر 1857 عين رئيس ديوان الحاكم العام بالجزائر في 1881 ثم مدير مصلحة الجزائر بوزارة الداخلية في 1814 شغل منصب وزير الأشغال العمومية 1893 وفي 1900 عين حاكما عاما للجزائر، استقال في 1901 ثم عاد إلى هذا المنصب في 1903، شغل منصب وزير الخارجية في 1911 و توفي في 30 سبتمبر 1927.

<sup>4</sup> A.N.O.M., Série, Boite 3h56, Recensement Des Indigènes Agés de 18 ans (Instruction Pour L'établissement Des Listes.).

الجدول رقم 02: جدول إحصاء الشبان الجزائريين في سن 18 سنة 1909.<sup>1</sup>:

العمالات	عدد السكان الأهالي	عدد الأهالي في سن 18 في نوفمبر 1909	عدد الموجودين فعلا	عدد طلبات الإعفاء
البلديات كاملة الصلاحيات				
الجزائر	422742	6050	4085	99
وهران	195553	3128	2316	58
قسنطينة	345476	5739	4138	95
البلديات المختلطة				
الجزائر	891600	13877	10886	590
وهران	550617	9040	6590	437
قسنطينة	1441756	24684	18732	1091

لقد تسببت عملية الإحصاء في حدوث الكثير من الاضطرابات في الجزائر مثلما حدث في تلمسان أثناء إجراء هذه العملية خلال سنتي 1908-1909 أو تلك الاحتجاجات التي حدثت في مستغانم 1909.<sup>2</sup>

كما طرح مشروع تجنيد الجزائريين مرة أخرى في سنة 1910، ونظرا لأهميته بالنسبة للمؤسسة العسكرية الفرنسية طلب وزيراً للحرب جان بران **Jean Brun** من الحاكم العام جوناك موافاته بكل تفاصيل العملية، وأن يتعاون في هذا الإطار مع اللجنة المكلفة من طرف الوزارة بعملية الإحصاء بقيادة النقيب «شاردوني **Chardenet**»، الذي أشرف شخصياً على العملية، ونظراً

<sup>1</sup>Ibid.

<sup>2</sup>-A.N.O.M. Série H. boîte n°3h56. Le capitaine Chardenet en mission en Algérie.

للعصوبات التي تلقتها لجان الإحصاء في القطاع الوهراني والقطاع القسنطيني بسبب الاحتجاجات من طرف الجزائريين ضد عملية الإحصاء، ففي تلمسان ونتيجة إجراء الإحصاء في سنة 1910 هاجر سكانها في 1911 إلى بلاد الشام، لذ طالب الجنرال جيلي **Gillet** بوقف العملية مؤقتا الى غاية استقرار الوضع.<sup>1</sup>، أما في سيدي بلعباس، فقد أشار تقرير النقيب شاردونني إلى أن أغلب الأهالي من الملاك الصغار المرتبطين بأراضيهم أو عمال في مزارع الأوربيين، وأنهم لا يعارضون الخدمة العسكرية وقد أقبوا على عملية الإحصاء، غير أن المتصفح لأرشيف بلدية « Detrie » (سيدي لحسن) كاملة الصلاحيات يلاحظ غياب أكثر من نصف المسجلين عند عملية القرعة<sup>2</sup>. كانت خطة شاردونني تهدف إلى رفع عدد المجندين إلى 5200 مجند ليصل هذا العدد في الجزائر وتونس إلى 46000 رجل على مدى 10 سنوات على أن يكون نصفهم من المجندين والنصف الآخر من المنحرفين<sup>3</sup>.

ومن أجل الوصول إلى هذا الهدف ضاعف ميسيمي من الدعاية لتجنيد الجزائريين عن طريق الصحافة لشرح فوائد العملية معتمدا في ذلك على ما توصلت إليه دراسة قامت بها مصلحة الخدمة العسكرية للأهالي الجزائريين بخصوص المقارنة بين التجنيد عن طريق الانخراط والتجنيد بواسطة الاستدعاء، والتي ذكرت في حالة تجنيد 5% من عدد المسجلين فذلك يعني 2500 رجل في السنة الأولى أي 7500 في ظرف ثلاث سنوات من الخدمة وبعد مضي هذه المدة فإن نسبة المجندين سترتفع إلى 10% أي يمكن الحصول على 15 أو 18 ألف رجل وبهذه الطريقة تصل قيادة الجيش إلى تجنيد ما يعادل 20%، كما هو الحال في تونس وعندما تلقى العملية قبولا لدى الأهالي يستطيع الجيش الفرنسي أن يجند 90 أو 100 ألف شابا<sup>4</sup>، وذكر ميسيمي في تصريحاته وخطبه أن الخدمة العسكرية للجزائريين فرصة مواتية للشروع في تطبيق الإصلاحات حيث قال: "علينا أن نستغل هذا الكم الهائل من الجند، ومقابل ذلك لا بد من الانفتاح على رعايانا يوما بعد يوم بإعادة النظر في قانون الأهالي والضرائب التي أثقلت كاهلهم..."<sup>5</sup>، يتضح لنا من خلال هذا التصريح أن الجزائريين كانوا رعايا يعيشون تحت إجراءات استثنائية مثلة في قانون الأهالي، والمحاكم الردعية، ولم

<sup>1</sup> A.N.O.M., Série H , Boite 3H58, Au Sujet Des Travaux D'une Commission.

<sup>2</sup> A.C. De Sidi Lahcen, Service Militaire Des Indigènes.

<sup>3</sup> Ageron, Charles Robert. Op,cit, p1071.

<sup>4</sup> A.N.O.M, Série H, Boite 3h 56, Le Capitaine ..., op.cit.

<sup>5</sup> - Ageron, Charles Robert. Op,cit, p1072

## الفصل الاول: التجنيد الإجباري للشباب الجزائري في الجيش الفرنسي

يكن التجنيد الإجباري سوى عبئا جديدا يضاف على كاهلهم ، إذ أصدرت السلطات الاستعمارية مرسوما في 28 فبراير 1911 الذي نص على استدعاء الشبان الجزائريين أمام لجان الفحص والانتقاء مع بداية سنة 1912، ومن خلال المراسلات التي تمت بين وزارة الحرب و رئاسة الحكومة تقرر تطبيق التجنيد الإجباري على الجزائريين<sup>1</sup> ، وبعدها عين **ميسيبي** وزيرا للمستعمرات في مارس 1911 تخوف المعمرون من أن يحقق أهدافه، وفي 27 جوان 1911 أصبح وزيرا للحرب، وابتداء من شهر جويلية قرر إنشاء ثلاثة فيالق من القناصة الجزائريين في وقت كان العجز يقدر بمئات الرجال<sup>2</sup>، ولعل **ميسيبي** أراد بهذا الإجراء أن يبرهن على صعوبة تزويد الجيش بالرجال عن طريق التطوع، خاصة وأن هذا الظرف تزامن مع تأزم العلاقات الفرنسية الألمانية بسبب أزمة أغادير التي سعت من خلالها ألمانيا إلى منافسة فرنسا في شمال إفريقيا.<sup>3</sup>

لقد اهتم المقررون الذين تعاقبوا على لجنة ميزانية الحرب طيلة الفترة الممتدة من 1907 إلى 1911 من **ميسيبي** إلى **جيرفي Gervais** ، و**كليمولتال Clementel** بمسألة فرض الخدمة العسكرية على الجزائريين، وجميعهم اتفقوا على ما خلصت إليه لجنة **ريديي 1908-1907** التي أوصت بضرورة تطبيق التجنيد الإجباري<sup>4</sup>، لقد تزامن هذا الاهتمام مع رغبة فرنسا في احتلال المغرب الأقصى، حيث وجهت أنظار جيشها نحو المغرب ، ونتيجة ذلك بعث قائد جيش السلك التاسع عشر الجنرال **بيو Bailloud** رسالة إلى وزير الحرب في 25 نوفمبر 1911 بخصوص ضرورة تطبيق الخدمة العسكرية الإلزامية على الجزائريين في أقرب الآجال لتغطية العجز الذي تعانيه الفرق العسكرية الخاضعة للسلك وتشكيل وحدات جديدة.<sup>5</sup>

وبسبب هذه الضرورة الملحة، وفي خضم توتر العلاقات الدولية في هذه الفترة التي حتمت على فرنسا أن تعزز قدراتها القتالية، قامت الحكومة الفرنسية بالتوقيع على مرسوم التجنيد الإجباري، الذي أنهى نقاشات الطبقة السياسية والعسكرية دامت خمسة سنوات كان همهم الوحيد فيها مراعاة وخدمة مصالح فرنسا دون أدنى اهتمام لما قد يخلفه هذا القرار للمجتمع الجزائري.

<sup>1</sup> -A.N.O.M., Série H Boite 3h63, Les Origines..., Op.cit.

<sup>2</sup> Ageron Charles Robert. Op. cit. p1072.

<sup>3</sup> Tardieu André, **le mystère d'Agadir**, revue correspondance d'Orient, année 1912, P 545.

<sup>4</sup> - A.N.O.M., Série H Boite 3h63, L'application Des Nouveaux Décrets Concernant Le Recrutement Indigène.

<sup>5</sup> - A.N.O.M., Série H Boite 3h63, Les Origines..., Op.cit.

### 3- إلزامية تجنيد الجزائريين من (1912-1914):

أحصت الإدارة الاستعمارية الشبان الجزائريين الذين بلغوا سن الثامنة عشرة في سنة 1912 فكان عددهم 26662 موزعين على النحو التالي: 8423 في عمالة الجزائر 13532 في قسنطينة و 4707 في وهران<sup>1</sup>، كما قررت السلطة العسكرية تجنيد 2000 جزائري خلال هذه السنة، الربع أي 500 رجل بواسطة التطوع، والبقية عن طريق التجنيد الإجباري.<sup>2</sup>

كما اصدر وزير الحرب مرسوما في 31 جانفي 1912 تضمن تعديل شروط الانخراط ونسبة المنح، إذ حدد بمقتضاه مدة الانخراط باثني عشرة سنة بالإضافة إلى أربع سنوات المعتادة في نظام الالتزام<sup>3</sup>، ثم اصدر الوزير مرسوما آخر في 3 فبراير من نفس السنة، الذي أسس لتجنيد إضافي بواسطة الاستدعاء عن طريق القرعة، وفيه حددت مدة الخدمة العسكرية بثلاث سنوات مقابل منحة قدرها 250 فرنك<sup>4</sup>، ويبدو أن الدافع من وراء صدور هذين المرسومين في وقت وجيز هو الحاجة الماسة لتجنيد الجزائريين في ظرف تميز بتوتر شديد في العلاقات الدولية.

وقد نشر مرسوم 3 فبراير 1912 في الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية (ينظر الملحق 06) وهو يحتوي على 30 مادة مقسمة إلى أربعة أبواب تضمنت مايلي:

<sup>1</sup> La Revue indigène, N°75, 30juillet 1912.

<sup>2</sup> Sébe, Achille, op, cit, pp43-44

<sup>3</sup>Mynier, Gilbert, **L'Algérie Révélée La Guerre De 1914-1918 Et Le Premier Quart Du Xx<sup>e</sup> Siècle**, Librairie Droz Genève 1981, p 96.

<sup>4</sup> - J.O.R.F, N°37, 07/02/1912

### ❖ الباب الأول:

عبارة عن أحكام عامة يضم المادة الأولى التي تنص على تجنيد الأهالي المسلمين بصيغة التطوع أو إعادة الانخراط أو بواسطة الاستدعاءات الخاصة مقابل منحة، وهو أسلوب إضافي مكمل للأسلوبيين السابقين<sup>1</sup>.

### ❖ الباب الثاني:

جاء للتأكيد على الأحكام الواردة في الباب الأول، وهذا ما يتضح في المادة الثانية.

### ❖ الباب الثالث:

يحتوي على ثمانية فصول تضم ثلاثة وعشرين مادة أي من المادة الثالثة إلى غاية المادة السادسة والعشرين، حيث نجد الفصل الأول يحتوي على أربعة مواد أي من المادة الثالثة إلى المادة السادسة تتعلق بالاستدعاء وأن تحديد عدد المجندين من صلاحية وزير الحرب بعد استشارة الحاكم العام ومدة الخدمة العسكرية مع بقاء المجند بعد تأديته للخدمة في الاحتياط لمدة سبع سنوات، بينما يحتوي الفصل الثاني على خمس مواد أي المادة السابعة إلى غاية المادة الحادية عشر والمتعلق بإحصاء الجزائريين، حيث تجرى العملية كل سنة في 01 أكتوبر إلى غاية 30 نوفمبر لتُنشر بعدها قائمة المسجلين في 01 ديسمبر إلى غاية 31 من نفس الشهر.

أما الفصل الثالث فيحتوي على ثلاث مواد من المادة الثانية عشر إلى المادة الرابعة عشر حيث بين هذا الفصل الأشخاص الذين لهم الحق في الإعفاء والتأجيل، والفقرة رقم واحد من المادة الثانية عشرة تشترط على طالب الإعفاء أن يقدم شهادة تثبت أن أحدا من إخوته منخرط في الجيش الفرنسي.

أما الفقرة رقم اثنان من نفس المادة تتطلب تقديم شهادة الميلاد تثبت أن طالب الإعفاء له أخوا يكبره سنا اشتركا معا في قرعة واحدة.

وفي الفقرة الثالثة والرابعة والخامسة، فالمعنى بالأمر عليه أن يقدم وثيقة توضح حالة كل أفراد عائلته والأعباء المختلفة على عاتقه تجاهها، كما جاءت الفقرة رقم ستة من المادة السابقة لتوضح

---

<sup>1</sup> J.O.R.F, ibid, p1208.

حالات الإعفاء، فحسب تعليمة الحاكم العام الصادرة في 29 سبتمبر 1912 (ينظر الملحق 04) فإنه بإمكان كل شاب أن يطلب الإعفاء من الخدمة إذا أثبت بوثيقة صادرة عن الإدارة أن له أخ توفي أثناء تأديته لمهامه في الجيش الفرنسي، أو معطوب حرب أو متقاعد من الجيش وأما التأجيل فهو من حق الطلبة إلى غاية بلوغهم سن الواحدة والعشرين<sup>1</sup>.

ويحتوي الفصل الرابع على سبعة مواد أي من المادة الخامسة عشر إلى غاية المادة الواحدة والعشرين المتعلقة بالقرعة وجمع الأشخاص، أما الفصل الخامس فهو خاص بالبديل وذلك حسب ما جاء في المادة الثانية والعشرين حيث يمكن للمجنّد أن يعرض بشاب آخر شريطة أن لا يكون هذا الأخير قد تخلى على التزامات الخدمة العسكرية، كما نص المرسوم على أن السلطات لا تتدخل بين المعوض والمعوض بل يتم ذلك بالتراضي بين الطرفين<sup>2</sup>، ويضم الفصل السادس المادتين الثالثة والعشرين والرابعة والعشرين الخاصة بتجميع المجندين، أما الفصل السابع فهو خاص بالأجر اليومي والحوافر حسب ما نصت عليه المادة الخامسة والعشرين والفصل الثامن المتعلق بالأحكام الجزائية ويشمل المادة السادسة والعشرين.

#### ❖ الباب الرابع:

يحتوي على أربع مواد من المادة السابعة والعشرين إلى غاية المادة الثلاثين المتعلقة بالأحكام الخصوصية، حيث تحدد مواده الامتيازات الخاصة بالجنود القدامى، ويتضح من قراءة نص المرسوم أنه لم يول اهتماما كبيرا لأسلوب التجنيد الإجباري وقد اعتبره أسلوبا ثانويا مكتملا للتجنيد عن طريق التطوع، وذلك ما تبينه مقدمة نص المرسوم إذ جاء فيها: "يشكل التجنيد الإجباري أسلوبا مكتملا لا يمكن تعميمه إذ أنه سوف لا يطبق إلا على نسبة قليلة من الدفعات السنوية المتكونة من الشباب القابلين للتجنيد"<sup>3</sup>. ويبدو أن ذلك يعود إلى تخوف السلطات الاستعمارية من ردود فعل الجزائريين والمعمرين في هذا الظرف بالذات.

من خلال قراءتنا لمضمون مرسوم 03 فبراير 1912 نستخلص ما يلي:

<sup>1</sup> A.N.O.M, Série H, Boite n ° 3H 56, Instruction Relative Aux Opérations De Recensement A Effectuer En 1912.

<sup>2</sup> -A.N.O.M. Serie H Boite 3h63, Notes Et..., Op.Cit.

<sup>3</sup> J.O.R.F, ibid.

1- إن العمل بالقرعة لتطبيق الخدمة العسكرية الإجبارية (المادة الرابعة من المرسوم) يجعل التجنيد إجباريا على من "لا حظ له" مما يدل على انعدام الجدية التي يجب أن يتحلى بها المرسوم.

2- إقرار تجنيد الجزائريين إجباريا بمرسوم<sup>1</sup> صادر عن سلطة تنفيذية، لا بقانون<sup>2</sup> صادر عن سلطة تشريعية، ففي هذه الحالة لم يراع مبدأ الفصل بين السلطات.

3- بني هذا المرسوم على الإكراه والقسر الذي هو ضد مبدأ الحرية والاختيار ما يترتب عنه ضرر بالغ للجزائريين نفسيا وجسديا.

4- يعد شكلا من أشكال التمييز العنصري، فالجزائري يجند عند بلوغه سن الثامنة عشر ولمدة ثلاث سنوات، أما الفرنسي في سن الواحد والعشرين ولمدة سنتين.

وما إن تم التوقيع على مرسوم 03 فبراير 1912، حتى تلقى الحاكم العام شارل ليتو **Charles Lutaud** في الرابع والعشرين من نفس الشهر تعليمات بالتطبيق الفوري لقرار التجنيد الإجباري للجزائريين، فبعث بمراسلات في العشرين من شهر مارس إلى عمال العملات الثلاثة بخصوص استدعاء الشباب المعني بالتجنيد للحضور أمام لجان القرعة، على أن يتم ذلك في بعض البلديات التي تختارها الإدارة لتجنب إثارة الجزائريين<sup>3</sup>، وكانت الفرق المكلفة بإجراء القرعة لمن شملهم إحصاء 1911 مرفقة بقوات عسكرية تحسبا لأي مشكل قد يعيق العملية، خاصة بعدما سجلت عدة تجاوزات بسبب تسجيل شبان جزائريين لم يبلغوا بعد سن التجنيد (ثمانية عشرة سنة) أو وجود شبان مسجلين دون أي معلومات شخصية<sup>4</sup>، وكانت هذه اللجان قد بدأت عملها في جوان 1912، حيث تقرر تجنيد حوالي 2500 رجل أي ما يعادل عشر (10/1) الذين شملهم الإحصاء، وبذلك يتشكل ثلاث فيالق أي بمعدل فيلق واحد في كل عمالة ليصبح المجموع ثمانية (08) فيالق في كل قطاع<sup>5</sup>، موزعون على الشكل التالي:

<sup>1</sup> هو نص تنظيمي ذو صبغة عامة أو خاصة يعبر عن قرار سواء صدر عن رئيس الجمهورية (مرسوم رئاسي) أو عن رئيس الحكومة (مرسوم تنفيذي) و الذي يجب أن يوقع عليه من قبلهم ثم ينشر في الجريدة الرسمية.  
<sup>2</sup> هو قاعدة عامة و مجردة يتساوى أمامها الجميع من شأنها أن تعبر عن إرادة الشعب يعدها و يصوت عليها مجلس منتخب (المجلس الشعبي الوطني)، ثم تنشر بعدئذ في الجريدة الرسمية.

<sup>3</sup> - A.N.O.M. Serie H Boite 3h63, Notes Et..., op.cit.

<sup>4</sup> G.G .A, op, cit, P 04.

<sup>5</sup> Ageron, Charles Robert, op. cit, p 1073.

الجدول رقم 03: المجندون إجباريا خلال سنة 1912.<sup>1</sup>

القطاع	عدد البلديات	المسجلون	الحاضرون	المنخرطون	المؤجلون	المقصون	المجندون فعلا	الاحتياطيون
الجزائر	19	20511	5341	79	881	1389	604	123
وهران	16	5645	2493	209	240	218	215	92
قسنطينة	27	12579	4703	61	452	2485	1270	144

يظهر من خلال الجدول أن هناك تضاربا في الأرقام، حيث نلاحظ أن عدد المسجلين في الجزائر بلغ 10511 في حين بلغ عدد المقصين في نفس القطاع 1389، ويعود ذلك إلى عدم تحيين الحالة المدنية، فهناك عدد كبير من الشبان الجزائريين المتوفين ولم يتم التشطيب عليهم، كما أن إدارة الاحتلال في بعض البلديات تفرض على الشباب ضرورة الحصول على رخصة تنقل بعد صدور مرسوم التجنيد الإجباري لتتمكن من إحصائهم في غياب قوائم الحالة المدنية المضبوطة.

لقد أثار قرار الخدمة العسكرية الإلزامية للجزائريين ردود فعل مختلفة دعت كلها إلى رفض المشروع منذ الشروع في عمليات الإحصاء في العملات الثلاثة، أما النخبة الجزائرية التي كانت تمثلها حركة الشبان الجزائريين، فقد اعتبرته فرصة لتحقيق بعض المطالب في إطار الحقوق السياسية مقابل ضريبة الدم، كما قدم ممثلو الشعب الجزائري عرائض لإدارة الاحتلال مستنكرين فيها هذا القرار كتلك التي حررها كل من « بن تامي » و« بوضربة » في 27 ماي 1912، وبعثا بها إلى الحكومة والبرلمان الفرنسيين<sup>2</sup>، وكذلك عريضة أعيان مستغانم التي كانت واضحة عندما بعث بها النواب المحليون إلى باريس، نشرتها جريدة الحق الوهران<sup>3</sup>، وفي 26 جوان 1912، استقبل رئيس الجمهورية الفرنسي بوانكاري Poincaré وفدا عن الشبان الجزائريين الذي سلم له مذكرة مطالب كتعويض عن

<sup>1</sup> -A.N.O.M., Série H , Boite 3h11, Renseignements Statistiques Sur Les Opérations Des Commission De Tirage Au Sort.

<sup>2</sup> - A.N.O.M., Série H, Boite 3h63, A /S De La Pétition Adressée Le 27 Mai Au Gouvernement Et Au Parlement Sous Les Signatures De M.M Boudarba, Hadj Moussa, Docteur Bentami.

<sup>3</sup> - جريدة "الحق الوهران" 25 جوان 1912.

## الفصل الاول: التجنيد الإجباري للشباب الجزائري في الجيش الفرنسي

الخدمة العسكرية<sup>1</sup>، وكعادتها لم تأخذ إدارة الاحتلال احتجاجات الأهالي بعين الاعتبار، واكتفت بالرد عليهم بأن التجنيد الإجباري ليس إلا مكملا للتجنيد الطوعي، وعليهم أن يطمئنوا لأن فرنسا لا تعمل إلا لمصلحتهم. وفي السنة الموالية تم تطبيق قرار التجنيد الإجباري في كل البلديات الخاضعة للحكم المدني حتى تتمكن قيادة الجيش من تشكيل فيلقين في كل عمالة.

وفي السنة الموالية تم تطبيق قرار التجنيد الإجباري في كل البلديات الخاضعة للحكم المدني لكي تتمكن إدارة الاحتلال من تشكيل فيلقين في كل عمالة ، وعلى هذا الأساس فإن الحصص المطلوبة لسنة 1913 تقدر بـ 2553 رجل ، كما قبلت لجنة القرعة انخرط 511 رجل ، و 186 حلة تعويض ، وعلى هذا الأساس شكلت قيادة الجيش الفيلق التاسع من فرقة الرماة في وهران<sup>2</sup>، حيث تم توزيعهم على الشكل التالي:

### الجدول رقم 04: توزيع المنخرطين حسب الفرق لسنة 1913<sup>3</sup>

المجموع	الصبايحية	الرماة	القطاع
214	136	78	الجزائر
174	90	84	قسنطينة
122	/	122	وهران
510	226	284	المجموع العام

وفي 28 نوفمبر من نفس السنة صدر مرسوم نص على رفع سن تجنيد الجزائريين إلى التاسعة عشر بدلا من الثامنة عشر، وكعادتها لم تتأخر السلطات الاستعمارية في الدفاع عن خياراتها الرامية إلى استغلال الجزائريين حيث رافع ميسيمي أمام البرلمان في سنة 1913 لأجل مصلحة فرنسا في رفع عدد الجنود الجزائريين في جيشها مستشهدا في ذلك بتصريح رئيس مصلحة شؤون الأهالي حيث

<sup>1</sup> - أبو القاسم سعد الله، الحركة..... ج 2، المرجع السابق، ص 203.

<sup>2</sup> - A.N.O.M, Série H, Boite9h63, Le Service., op.cit.

<sup>3</sup> - A.N.O.M, Série H, Boite 3h68, A/S Des Opération Des Commissions De Tirage Au Sort Pour Le Recrutement Des Indigènes.

قال : "خلال هذه السنة حقق التجنيد الإجباري نتائج باهرة، انك يا صديقي ميسي مي قمت بعمل جبار...."<sup>1</sup> ، وعلى الرغم من ذلك تواصلت معارضة الجزائريين لقرار التجنيد الإجباري، مما جعل الحكومة الفرنسية تتخوف من قيام ثورة في الجزائر في حالة حرب أوروبية، ولذا توقعت الصحافة الكولونيالية في سنة 1913 أن على فرنسا في حالة قيام حرب أوروبية أن ترسل إلى الجزائر ما بين 200 ألف إلى 300 ألف رجل لكي تمنع ثورة وطنية<sup>2</sup> قد تحدث، ونتيجة لهذا التخوف أرسل وزير الحرب ألبيير لوبران في 9 جوان 1913 فيلقا سنغاليا إلى الجزائر<sup>3</sup> تعداده 272 رجلا ، وفيلقا من إفريقيا الغربية متكون من 272 رجلا أيضا<sup>4</sup> ، كما أوصت إدارة الاحتلال مؤيديها من بعض الجزائريين إلى أن يعلنوا ولاءهم المطلق لفرنسا ، وأن يحثوا الأهالي أن يفعلوا مثلهم، وأن يقبلوا للدفاع عنها.

---

<sup>1</sup> - A.N.O.M., Série H, Boite 3h,63 Extrait Du Journal Officiel Du 13 Juillet 1913.

<sup>2</sup> - أبو القاسم سعد الله، الحركة..... ج 2، المرجع السابق، ص 203.

<sup>3</sup> -Journal La Dépêche Algérienne , N° 10174, 10 Juin 1913.

<sup>4</sup> -A.N.O.M., Série H, Boite 3h13, Analyse Relève Du Bataillon Sénégalais D'Algérie.

#### 4-المجهود الحربي للجزائر 1914-1918

##### 4-1 تعبئة الموارد البشرية:

ما إن أعلن رئيس الجمهورية الفرنسية ريمون بوان عن التعبئة العامة للحرب العالمية الأولى في أوت 1914 ،حتى أصدرت وزارة الحرب مرسوما في 03 أوت 1914 للجنرال هانوتو **Hanotau** قائد السلك التاسع عشر(19eme corps) بخصوص التجنيد طيلة مدة الحرب، فكانت حصيلة شهر أوت وسبتمبر 1914 تجنيد 7000 رجلا، لهذا رأى الحاكم العام لوتو أنه لا داعي للاستدعاء المسبق لدفعة 1915، بعدما ساد الاعتقاد في التوصل إلى 10 آلاف مجند خلال نفس السنة<sup>1</sup>، ويبدو أن الحاكم العام أراد أن يبين أهمية التجنيد عن طريق الانخراط الطوعي من الناحية العسكرية مقارنة بالتجنيد بواسطة الاستدعاء الذي كان مرفوضا في البداية من طرف المعمرين حتى لا يتمكن الجزائريون من الحصول على الحقوق السياسية من جهة ، ومن جهة أخرى تخوف إدارة الاحتلال من قيام انتفاضة في الجزائر في خضم ظروف الحرب الأوربية بسبب التجنيد الإلزامي للجزائريين، غير أن الأخبار الواردة من ساحات المعارك والتي نقلها الجرحى الجزائريون المتمثلة في أهوال الحرب ومدى معاناتهم هناك أمام القوات الألمانية، أدى إلى تراجع عدد المتطوعين، وذلك ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 05: تطور عدد المجندين الجزائريين خلال حرب (1914-1918)<sup>2</sup>:

المتطوعون	المستدعون	الدفعة
16604	2500	1914
12052	2500	1915
12608	4802	1916
6281	16117	1917
/	7467	1918

<sup>1</sup> Meynier, Gilbert, Op.Cit., P 393.

<sup>2</sup> Ibid, p405.

يلاحظ من خلال الجدول أن هناك ارتفاع في عدد المجندين مع نهاية سنة 1914، ويعود سبب ذلك إلى المرسوم الذي صدر في أواخر هذه السنة بخصوص رفع منح الانخراط من أجل الوصول إلى تجنيد 15000 رجل ، فأطلق العنان للمتصرفين المدنيين وشيوخ الدواوير الذين أغرتهم منحة قدرها خمسة فرنكات كمكافأة لهم عن كل مجند ، ثم ارتفعت هذه الجائزة إلى سبعة فرنكات<sup>1</sup> ، وعلى الرغم من هذه الإجراءات السابقة، إلا أننا نلاحظ تراجع كبير لعدد المتطوعين، وعدد المجندين إجباريا شهر مارس وأفريل من سنة 1915 بسبب كثرة الفارين من الجيش الفرنسي وآثار انتفاضة بني شقران بمعسكر في سنة 1914، فتم تفضيل الاستعانة بالمتطوعين لتغطية العجز المسجل بواسطة اللجوء إلى الضغوط الإدارية الشديدة والإغراء بالحوافز، وفي 03 أوت 1914 استحدثت علاوة للانخراط في الجيش لمدة ستة أشهر قيمتها 100 فرنك قابلة للتجديد في كل سداسي ، ومنذ 15 أكتوبر ارتفعت قيمتها إلى 200 فرنك بعدما أصبحت علاوة الانخراط لمدة الحرب<sup>2</sup> ، وكان المستدعون للخدمة في الجيش والمنخرطون فيه يتقاضون زيادة على ذلك أجرة قدرها 0.22 فرنك يوميا، في وقت كان الفرنسيون لا يتقاضون إلا 0.05 فرنك، وكان لعائلات الجنود الفرنسيين الحق في تقاضي علاوة قدرها 1.25 فرنك يوميا، و0.50 فرنك عن كل طفل، فقررت الحكومة صرف هذه العلاوات أيضا لعائلات المجندين الجزائريين، ذلك ما يفسر نجاح حملات التجنيد، حيث تم تجاوز عدد 15 ألف مجند الذي قد طلبته وزارة الحرب مسبقا في سبتمبر 1914، وبعد سنة واحدة كان العدد الإجمالي للمجندين منذ بداية الحرب قد بلغ 27 ألف مجند<sup>3</sup>.

ومن بين الآليات التي أوجدها مرسوم 3 فبراير 1912 الخاص بإلزامية الخدمة العسكرية مبدأ التعويض (المادة الثالثة والعشرون من المرسوم) حيث يمكن للمجند أن يعوض بشاب آخر شريطة أن يكون هذا الأخير معفى من التزامات الخدمة العسكرية، وأن يكون بصحة جيدة، ونتيجة لذلك انتشرت وكالات لبيع البدلاء التي استغلت حاجة الشبان لثمن التعويض بسبب سوء أوضاعهم الاجتماعية<sup>4</sup> ، مما أدى إلى ارتفاع ثمن البديل، ذلك ما أوضحته رسالة كتبها أحد الجزائريين من

<sup>1</sup> غانم محمد، المقاومة الوطنية المناهضة للتجنيد الإجباري في الغرب الجزائري (انتفاضة معسكر سبتمبر -أكتوبر 1914)، رسالة

لنيل شهادة الدراسات المعمقة، معهد العلوم الاجتماعية، جامعة وهران، ديسمبر 1976، ص 67.

<sup>2</sup> شارل روبير، آجرون، تاريخ الجزائر المعاصر من انتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير 1954، تر فاطمي و آخرون ، المجلد الثاني، دار الامة، الجزائر، 2008، ص 415.

<sup>3</sup> المرجع نفسه.

<sup>4</sup> - ANOM ; Service H , boîte 9H63, Notes et .... Op.cit.

منطقة القبائل إلى أحد أقاربه في تونس جاء فيها: " في كل يوم ينقل الرجال إلى فرنسا، فلم يبق سوى الشيوخ والأطفال...ومعوض ( البديل) الخدمة العسكرية يباع هنا بأربعة إلى سبعة آلاف فرنك...."<sup>1</sup> ، كما يمكن لثمن التعويض أن يسجل أرقاما قياسية كلما قل عدد البدلاء، وغالبا ما كانت رحلة البحث عن البديل طويلة وشاقة، تبدأ بجمع الثمن الذي يدفع للبديل وذلك ببيع كل ما يمكن بيعه من الممتلكات، فضلا عن الخوف من عدم الحصول على معوض أثناء الفترة المحددة من طرف السلطات الاستعمارية بشهر واحد بعد تاريخ استدعاء المجدد<sup>2</sup> ، بالإضافة إلى ذلك أن المعوض في حالة الحصول عليه كان في غالب الأحيان يرفض الإمضاء على العقد إلا بعد تسلمه المسبق لمبلغ التعويض، الأمر الذي كان يعقد العملية التي قد تؤول إلى الفشل، وهو ما تبينه رسالة أحد الجزائريين من تلمسان إلى أحد أقاربه في تونس، جاء فيها: "...إننا يا أخي في حيرة هذه السنة، إنني من بين الأهالي المسجلين، ونظرا لأنهم لا يرفضون أحدا، فإنني حتما من المجندين، ففي تلمسان يوجد الكثير من البدلاء الذين يباعون كالعبيد بسبعة إلى عشرة آلاف فرنك....."<sup>3</sup>. لم يكن تعويض رجل برجل يؤثر سلبا في عملية التجنيد من حيث المجندين، لذلك لم يكن مصدر قلق بالنسبة لقيادة الجيش، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم 06: تطور عدد البدلاء من 1912 إلى 1915.<sup>4</sup>

السنة	المجنودون إجباريا	البدلاء	%
1912	2438	137	12.3
1913	2280	93	08.9
1914	2349	132	11.4
1915	2546	176	13.8

<sup>1</sup>- مانع الأجنف، المرجع السابق، ص 28.

<sup>2</sup> - ANOM ; Service H , boîte 9H63, Notes et .... Op.cit.

<sup>3</sup>- مانع الأجنف، المرجع السابق، ص 28.

<sup>4</sup> - ANOM ; Série H, boîte 3H11, Tableau Présentant Par Année Le Chiffre Des Jeunes Gens Désignées Par La Commission Pour La Formation Du Contingents.

46.4	538	9613	المجموع
------	-----	------	---------

يتضح من خلال الجدول أن عدد البدلاء في تزايد مستمر خلال السنتين الأوليتين للحرب العالمية الأولى ويعود ذلك لكثرة الخسائر المسجلة في الجيش الفرنسي مما جعل العائلات تتخوف من إرسال أبنائها إلى ساحات الحرب، فاضطرت للبحث عن البديل، كما أن البدلاء قبلوا تلك الصفقات تحت ضغط الحاجة والفقير.

وعندما تسلم غاليني **Gallieni** وزارة الحرب في أكتوبر 1916، عاد التركيز على التجنيد الإجباري حيث قال في هذا الشأن: "كلنا نعلم أن الخدمة العسكرية غير مقبولة في الجزائر، كما أنها غير مقبولة في فرنسا، وإذا حدثت الاضطرابات فذلك بسبب عملية القرعة، وليس بسبب الاستدعاءات، وعليه يجب إلغاء مبدأ التعويض وإقرار المساواة في الخدمة العسكرية"<sup>1</sup>، غير أن ذلك ظل مجرد خيار لم يتم الحسم فيه نهائياً خوفاً من أن يؤثر على عملية التجنيد، وعلى الرغم من الانتقادات التي وجهت لمبدأ التعويض بسبب انتشار أسواق بيع البدلاء، إلا أن السلطات الاستعمارية أبتت عليه، ولكن نتيجة للحرج الذي سببه لإدارة الاحتلال بدأ التفكير في إلغائه منذ سنة 1916 إلى أن تم ذلك وبصفة نهائية في سنة 1918.

وبحلول سنة 1916 ارتفع عدد المجندين نسبياً، إذ يذكر مصالي الحاج في مذكراته أن مدينة تلمسان مثلاً كانت حقا تستحق تسميتها بالمدينة الشكنة، أتذكر أنني رافقت في العديد من المرات العساكر إلى محطة القطار، ركب الجنود الذاهبون في عربات كانت مخصصة من قبل للحيوانات، ثم واصل قوله في مذكراته بخصوص الدعاية للتجنيد: "صارت تلمسان مركزاً هاماً للتجنيد، فالدعاية من أجل ذلك كانت ماهرة كانت مجموعة من عشرة قناصين (تيرايبور) مصحوبة بفريقتن أو ثلاثة يطوفون في المدينة كان البعض منهم ينغم الموسيقي بالغايطة<sup>2</sup> فكانوا بهذه الكيفية يجلبون الناس، وبما أنهم كانوا يقومون بذلك أيام الأعياد والأسواق فالفلاحون

<sup>1</sup> Meynier, Gilbert, op, cit, p 397.

<sup>2</sup> هي آلة موسيقية نفخية خشبية.

الذين ليست لهم أرض لأنها انتزعت منهم كانوا يشكلون الهدف المفضل للأعوان المكلفين بالتجنيد<sup>1</sup>.

كما طلبت الوزارة بمضاعفة عدد المجندين إجباريا لكي يصبح عددهم 5000 جندي، فكلفت وزارة الحربية الجنرال «دي كاري De Cary» بمهمة في الجزائر لدراسة إمكانية تكثيف التجنيد الخاص بدفعة 1916، فقام بتقرير أوصى فيه بضرورة دمج الأوربيين والجزائريين في هذه الدفعة ليشكلوا جميعا أحد عشر فيلقا تسعة منهم من الزواوة، وفيلقين من الرماة<sup>2</sup>.

ويلاحظ من خلال الجدول السابق أن عدد المجندين تراجع في أواخر 1916 ويعود السبب إلى اشتداد ضراوة المعارك، فخلال سنوات 1916-1917 صارت المعارك في جبهات الحرب أكثر شراسة، حتى أن أخبارها انتشرت في كل مكان<sup>3</sup>، بالإضافة إلى ذلك آثار انتفاضة الأوراس في نهاية عام 1916 والتي امتدت إلى غاية ماي 1917، كما أن كثرة الأخطاء العسكرية المرتكبة من طرف الجيش الفرنسي والمدانة من قبل المجالس الحربية، إذ انتقل عددها من 3000 خطأ في سنة 1914 إلى 14000 في سنة 1915 وإلى 25000 في سنة 1916 وتجاوز حدود 26000 خطأ خلال الأشهر الأولى من 1917، ومنها المطالبة برخصة العطلة، لباس عسكري غير لائق، مما أدى بالعديد من الوحدات إلى رفض تنفيذ أوامر الهجوم<sup>4</sup>، وكذلك ارتفاع عدد المجندين كعمال إذ بلغ عددهم في ماي 1917 حوالي 42378 عامل، بالإضافة إلى تجنيد من شهر جانفي إلى شهر أفريل حوالي 3182 جزائري، وفي نفس الفترة جندت سلطات الاحتلال في تونس 3380، أما في المغرب الأقصى حوالي 2683<sup>5</sup>، جعل إدارة الاحتلال تقترح رفع توصية إلى الحكومة الفرنسية بعدم الاستدعاء المبكر لدفعة 1918 في سنة 1917<sup>6</sup>، حيث أبدى الحاكم العام "ليتو" في الجزائر رأيه في موضوع تجنيد 28000 رجل والذي أقرته وزارة الحرب، وأن ذلك سيرغم الإدارة إلى الاستنجاد بالمتطوعين فكتب إلى وزارة المستعمرات<sup>7</sup>: "إن قمع انتفاضة نوفمبر المنصرم لا يعني الخضوع

<sup>1</sup> مصالي، الحاج، مذكرات 1898-1939، (ترجمة محمد المعراجي)، منشورات ANEP، الجزائر 2006، ص 62.

<sup>2</sup> Ibid , p 398.

<sup>3</sup> مصالي، الحاج، المصدر السابق، ص 71.

<sup>4</sup> De gaulle, Charles, op, cit, p274.

<sup>5</sup> N.A.A, Boit N 0109, Diverses Affaires Militaire 1884-1938.

<sup>6</sup> - شارل روبير اجيرون، المرجع السابق، ص 423.

<sup>7</sup> أصبحت مهمته تجنيد الشباب وتوفير العمال المسلمين من صلاحيات وزارة المستعمرات بمقتضى مرسوم 23 مارس 1917.

التام للقبائل"<sup>1</sup>، وطلب منها تأجيل استدعاء دفعة 1918 لتأكد من أن العملية لن تتم بسهولة، كما ألغت الحكومة استدعاء هذه الدفعة استنادا إلى توصيات لجنة التحقيق البرلمانية في الموضوع، هذا ما أثار حفيظة بعض النواب الفرنسيين في الجزائر، وكذلك عامل عمالة الجزائر، الذي كتب في 29 نوفمبر 1917 ما يلي: "إن المسلمين لمحظوظين فعلا ، إن أبناءنا هم الذين على الجبهة وليس أبناء الأهالي"<sup>2</sup>

ولما أصبح كليمنصو رئيسا للمجلس، طلب إرسال الإمدادات من جميع المستعمرات حيث قال : إن قواتنا على حافة الانهيار ، فقدنا ثلاثة ملايين رجل ، وأصبحنا في هذا الوقت مجبرين على طلب العون من مستعمراتنا لمجابهة معارك قادمة قد تنجر عنها مذابح لخيرة الفرنسيين<sup>3</sup>، الفرنسيين<sup>3</sup>، غير أن قيادة الجيش في الجزائر طلبت بأن لا يشمل التجنيد أقاليم الجنوب التي أصبحت تعاني من نقص التعداد ، وأكدت أن دفعة 1918 لا يمكن أن تزود أكثر من 18 ألف رجل قادر على الخدمة العسكرية خاصة بعدما ذكرت التقارير الطبية بوجود مرضى في صفوف المجندين في هذه الدفعات ، منها تقرير أحد الأطباء في المستشفى العسكري ب سيدي بلعباس أثناء فحصه للمجندين حيث وجد حالات عديدة للأمراض الجلدية (الجرب والقرع )، وهؤلاء هم الذين تم تأجيلهم السنة الماضية بسبب حالاتهم الصحية ، والذين تم اللجوء إلى تجنيدهم بموجب التعليمات الصادرة في 17 فبراير 1918 حيث تم بذلك تجنيد 30495 رجل أضيف إليهم حوالي 11 ألف متطوع<sup>4</sup>.

تمت مراجعة قوائم دفعة 1918 من 15 جانفي إلى 30 أفريل، كما تم إلغاء عملية التعويض نهائيا، ووعد الحاكم العام جوناو بإمداد الجيش ب 50 ألف مجند عامل غير أنه أقر في شهر سبتمبر من نفس السنة بفشله في مسعاه، فلم يفلح إلا في جلب حوالي 31153 جندي منهم 5608 تطوعوا قبل التجنيد (Devancement d'appel) في جو تميز بانتشار ستة فيالق للرماة السنغاليين تحسبا لأي انتفاضة قد تحدث في الجزائر.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> - Ageron, Charles Robert, Op, Cit, Pp 1162-1163.

<sup>2</sup> Ibidem.

<sup>3</sup> - شارل روبيير أجرون ، الرجوع السابق ، ص 424

<sup>4</sup> -A.N.O.M, Série H, Boite 3h68, Le Médecin Aide-Major A L'hôpital Militaire De Sidi Bel Abbés A Monsieur Le G.G.A.

<sup>5</sup> A.N.O.M., Série H, Boite 3h 13, Troupes Noires En Algérie.

## الفصل الاول: التجنيد الإجباري للشباب الجزائري في الجيش الفرنسي

لقد كانت حصيلة المجندين الجزائريين خلال حرب 1914-1918 ضمن صفوف الجيش الفرنسي بمختلف الأشكال حوالي 187045 مجند، منهم 87545 مستدعى و90000 متطوع و3500 جندي احتياطي و6500 من الصبايحية منذ بداية الحرب<sup>1</sup>، ويذكر تقرير آخر أنجز في سنة 1927 بخصوص تجنيد الجزائريين أن الحصيلة بلغت 146021 رجل منهم 84554 مجند ضمن دفعات 1914-15-16-17-18، و61467 منخرط من 1902 إلى 1914 إلى 30 نوفمبر 1918<sup>2</sup>، وعليه تكون مساهمة الجزائر في حرب 1914-1918 هي الأعلى من بين إسهامات المستعمرات الفرنسية، ويتضح ذلك من الجدول التالي :

### الجدول 07 رقم: إسهامات المستعمرات الفرنسية في أثناء حرب 1914-1918<sup>3</sup>

المستعمرة	عدد المجندين	عدد مجندي المستعمرات في أوروبا
الجزائر	172800	172800
تونس	60000	60000
المغرب	37150	37150
أفريقيا الغربية	163000	134000
أفريقيا الاستوائية	275290	215140
المستعمرات القديمة	38210	29548

<sup>1</sup> N.A.A, Boit N 0109, Fond Des Territoires ..., Op. Cit.

<sup>2</sup> -A.N.O.M., Série G.G.A, Boite 3H 14-16, Note Sur Le Service Militaire Des Indigènes En Algérie.

<sup>3</sup> -Pierre Montagnon, **La France Coloniale La Gloire De L'empire**, Editions Pygma Lion/Gérard Watelet, Paris, 1988, P 409.

## الفصل الاول: التجنيد الإجباري للشباب الجزائري في الجيش الفرنسي

---

إلى جانب التجنيد العسكري الإجباري، لجأت السلطات الاستعمارية إلى تجنيد اليد العاملة الجزائرية خدمة للاقتصاد الفرنسي، حيث صدر قانون في 15 جويلية 1914 ألغى بموجبه مرسوم 16 ماي 1874 المقيد للهجرة مما شجع الهجرة التلقائية نحو فرنسا<sup>1</sup>.

كما أدى إنشاء مصانع الحرب لصنع الآليات والذخيرة، ومصانع الغاز في أواخر سنة 1914، ونقص اليد العاملة والحاجة لحفر خنادق الخط الثاني إلى التفكير في جلب اليد العاملة من المستعمرات، غير أن استخدام هؤلاء لم يكن منظم في البدايات ولكن بإنشاء مصلحة عمال المستعمرات بموجب مرسوم 14 سبتمبر 1916 تحسنت الظروف بتنظيم الهجرة التي كانت تشرف عليها وزارة الحرب، وكانت هذه المصلحة تتولى تسجيل العمال في الجزائر ونقلهم إلى فرنسا، ثم توزيعهم هنا<sup>2</sup>، ذلك ما بينه الجدول التالي :

---

<sup>1</sup> زوزو، عبد الحميد، الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين 1914-1939، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007 ص 14.

<sup>2</sup> -Mahfoud, (Kaddache), Histoire De Nationalisme Algérien, 2ème Edition, Tome1, E.N.A.L, Alger 1993, P173.

الفصل الاول: التجنيد الإجباري للشباب الجزائري في الجيش الفرنسي

الجدول رقم 08: عدد المهجرين الجزائريين حسب العملات نحو فرنسا من 1916 إلى 1918<sup>1</sup>:

المجموع	بسكرة	الأغواط	إقليم عين الصفراء	عمالة قسنطينة	عمالة وهران	عمالة الجزائر	
9474	/	/	/	2150	2036	5288	تطبيق التعليمة <sup>2</sup> الوزارية 9 فبراير 1916
32007	1712	1479	308	10395	5070	13043	مرسوم 1916 9 14
18969	1870	1310	1161	5946	3141	5541	من 15/0/1917 إلى 01 جانفي نفس المرسوم 1918
64032	3582	2789	1467	18491	10247	23872	المجموع

يتبين من الجدول أن تعليمة 9 فبراير 1916 أدت إلى انخفاض عدد المتطوعين للعمل لأنها كانت مجحفة في حق العمال المهاجرين حيث خفضت قيمة منحة التعويض من خمسة فرنكات إلى فرنكين.

<sup>1</sup> N.A.A, Boite N 0109, Statistiques Relatives A L'emploi Des Indigènes Dans Le Métropole Pendant La Guerre 1914-1918

<sup>2</sup> أمرت بتخفيض قيمة المنحة من 5 فرنك إلى 02 فرنك.

## الفصل الاول: التجنيد الإجباري للشباب الجزائري في الجيش الفرنسي

وفي سنة 1916 تم استدعاء دفعة 1917 التي أجبرت على اللحاق بالعمل العسكري قبل الأوان ، وفي نفس الوقت كانت إدارة الاحتلال قد جندت عنوة 17 ألف عامل جزائري في مصانع الدفاع الوطني الفرنسي وبذلك ازدادت الهجرة إلى فرنسا بأعداد ضخمة<sup>1</sup>، وحتى الفلاحة الأوربية لجأت إلى عمال شمال إفريقيا ، وهكذا تم تشغيل 1037 جزائري في أعمال الفلاحة بمنطقة لوراي **Loray**، وبذلك ازدادت هجرة الجزائريين نحو فرنسا حيث وصلت ما بين 1915 إلى 1918 إلى 78566 عامل مهاجر كما يبدو من الجدول التالي:

### الجدول رقم 09: تطور عدد المهاجرين الجزائريين نحو فرنسا<sup>2</sup> من 1914 إلى 1918

السنة	المهاجرون	العائدون	الباقون
1914	7444	6000	1444
1915	20092	4970	15122
1916	30755	9044	21711
1917	34985	18849	1636
1918	23340	20489	2851

لقد وصل عدد المهاجرين الجزائريين نحو فرنسا خلال الحرب العالمية الأولى إلى أقصاه في سنة 1917 ويعود السبب في ذلك إلى زيادة الأجور المدفوعة إلى العمال حيث بلغت العلاوات اليومية المخصصة لعائلات المجندين 05.50 فرنك فرنسي ، بالإضافة إلى الأزمة الاقتصادية الناجمة عن المحصول الزراعي الكارثي واشتداد الحصار مما أدى إلى تضرر منطقتنا القبائل وقسنطينة بشكل خاص وكانت الاستجابة لحاجات المستهلكين في غاية الصعوبة ووصل الأمر في شهري مارس وأفريل إلى حد الحديث عن شبه مجاعة في الجزائر<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - عبد الحميد زوزو ، الرجوع السابق ، ص14.

<sup>2</sup> - Mahfoud, (Kaddache), op.cit, p173

<sup>3</sup> - شارل روبيير أجرون ، المرجع السابق ، ص ص 436

تواصل التجنيد خلال عهدة الحاكم العام "جونار"، حيث كلف باستدعاء اليد العاملة بصورة مكثفة، فأصدر تعليمة بخصوص هذا الموضوع في 21 جانفي 1918 حدد فيها عدد العمال الذين ينبغي استدعاؤهم بخمسين ألف (50000)، غير أنه لم يتمكن من توفير هذا العدد<sup>1</sup>، وتشير إحصائيات الحكومة العامة أن عدد المجندين الجزائريين كعمال في المصانع الفرنسية في الفترة الممتدة من 02 أوت 1914 إلى 30 نوفمبر 1918 بلغ 124298 رجل<sup>2</sup>.

ويتضح من خلال تكثيف عدد العمال المهاجرين إلى فرنسا هو إصرار السلطات الفرنسية فرض إرادتها على إدارة الاحتلال في الجزائر، من جهة واستفحال الأزمة الاقتصادية بفعل تعبئة الموارد الاقتصادية خدمة للمصالح فرنسا وحلفائها خلال حرب 1914-1918، مما دفع بالجزائريين إلى العمل في فرنسا.

ومهما يكن من أمر فإن السلطات الفرنسية حققت ما كانت تسعى إليه فجندت عشرات الآلاف من المغاربة ومنهم الجزائريين (ينظر الملحق رقم 05) خدمة لمصالحها في الحرب العالمية الأولى سواء كانوا جنودا على جبهات القتال الأوربية، أو عمال في مصانع الحرب الفرنسية دون أن تغضب المعمرين، ودون أن تتنازل للجزائريين عن ما كانوا يطالبون به.

لقد شهدت السنوات الأولى من الحرب العالمية الأولى عدة معارك طاحنة ومروعة تكبد خلالها المجندون الجزائريون خسائر جسيمة، كلفتهم أعداد كبيرة من القتلى والجرحى ذلك ما نقله الرماة الجزائريون الجرحون من جبهات الحرب بأوربا.

على الرغم من أن الأرقام التي تبين الخسائر البشرية لم تنشر بصفة رسمية إلا أن بعض المصادر ذكرت أن عدد القتلى من المجندين الجزائريين كان يرتفع مع تقدم سنوات الحرب بسبب اشتدادها وشراستها، كما دلت هذه الأرقام كذلك على قيمة الجهود الحربية الذي قدمه الجزائريون لفائدة فرنسا.

فالحاكم العام "ليتو" صرح أن خسائر الجزائريين بلغت في 01 أفريل 1916 حوالي 7822 قتيلا و30354 جريح و2611 أسيرا<sup>3</sup>، وذكرت مجلة "Revue indigène" أن نسبة القتلى في صفوف المجندين الأهالي خلال الحرب العالمية الأولى هي 30%، في حين بلغت نسبة الجرحى

<sup>1</sup> Ageron, Charles Robert, op. cit., p 1159.

<sup>2</sup> N.A.A. Boite N 0109, Fond des ..., op, cit.

<sup>1</sup>Ageron, Charles Robert, op, cit, p1166.

50% من مجموع 175 ألف مجند<sup>1</sup>، وبناء على هذه الأرقام التي أوردتها هذه المجلة يمكننا بعملية حسابية بسيطة أن نحصل على عدد الضحايا الجزائريين في هذه الحرب، بالاعتماد على الرقم الذي أوردته فيصبح عدد القتلى 2500 قتيل أما عدد الجرحى فهو 87500 جريح.

وحسب "الأمير خالد" فإن عدد القتلى من الجزائريين في الحرب بلغ 80 ألف قتيل أما عدد الجرحى وصل إلى 150 ألف جريح، وذكر النائب "مورينو M. Maurinaud" في جريدة "صدى الجزائر L'écho d'Alger" أن عدد ضحايا الحرب من الجزائريين 19074، وحوالي 8779 مفقود، و72035 جريح<sup>2</sup>، ومن جهته وافق "فرحات عباس" الأمير خالد فيما ذهب إليه بالنسبة لعدد الضحايا من المجندين الجزائريين حيث ذكر رقم 80 ألف قتيل أي بنسبة 32% من مجموع المجندين الذين قدر عددهم بـ 250000 رجل، فمن عمالة الجزائر لوحدها هلك حوالي 9160 مجندا<sup>3</sup>، وأشار "محفوظ قداش" إلى أن السلطات الاستعمارية جندت حوالي 173 ألف جزائري، أي ما يعادل 3,7% من عدد السكان منهم 120 ألف إلى 125 ألف حاربوا على مختلف الجبهات، ومات منهم 25 ألف مجند، وجرح أكثر من 50 ألف<sup>4</sup>.

من جهته ذكر "أبو القاسم سعد الله" أن عدد القتلى بلغ 56 ألف قتيل، وعدد الجرحى 82 ألف جريح، أما عدد الجنود الذين شاركوا في هذه الحرب مشاركة فعلية فقد بلغ عددهم 177 ألف جندي، أما العمال المجندون لخدمة الاقتصاد الفرنسي فقد وصل عددهم إلى 75 ألف عامل، ويذهب البعض إلى أن عدد العمال الذين جندوا تجنيدا هو 89 ألف عامل<sup>5</sup>.

أما "أندري نوشي" أورد أن عدد القتلى من الجزائريين في هذه الحرب هو 25 ألف قتيل أي ما يعادل 14,3% من مجموع المجندين الذين تتراوح أعمارهم بين العشرين والأربعين سنة، وهي خسارة مضاعفة للسكان، لأن هؤلاء الشبان يمثلون رأس المال لضمان المستقبل، كما أن فقداهم يؤدي إلى انخفاض الولادات التي تراجعت من 125 ألف سنة 1912، إلى 111 ألف في سنة 1914 ثم إلى 97 ألف في سنة 1915، وفي 1916 بلغ عدد الولادات 105 آلاف، أما في سنة

<sup>1</sup> R.I., N 128 juillet-1919.

<sup>2</sup> Kaddache, Mahfoud, Histoire du Nationalisme Algérien, 2<sup>ème</sup> édition Tome 1, ENAL, Alger, p48.

<sup>3</sup> Abbas, Ferhat, op., cit, p 15.

<sup>4</sup> قداش، محفوظ، جزائر...، المرجع السابق، ص 252.

<sup>5</sup> سعد الله، أبو القاسم، المرجع السابق، ص 209.

1918 كان عددها 104 ألف وفي سنة 1919 حوالي 102 ألف، وبذلك فإن النقص العام قدر ب 134 ألف مولودا جديدا من سنة 1912 إلى سنة 1919<sup>1</sup>.

من جهته "بلقاسم رشام" ذكر أن عدد القتلى في صفوف المجندين الجزائريين هو 19 ألف جزائري قتيل في سبيل فرنسا، وستة آلاف مفقود كما اعترف بعدم وجود إحصائيات رسمية في هذا الشأن وأن الأرقام متضاربة، فمجلة "إفريقيا الفرنسية **l'Afrique Française**" ذكرت في سنة 1919 أن عدد القتلى وصل إلى 50 ألف قتيل و80 ألف جريح، لقد أثارت الحسائر البشرية في صفوف هؤلاء المجندين حربا كلامية، لذلك سعت وزارة الحربية إلى إخفاء كل التعويضات الخاصة بالمسألة من أجل وضع حد لها<sup>2</sup>.

ما يمكن ملاحظته من خلال هذه الأرقام المقدمة بشأن الضحايا الجزائريين خلال الحرب العالمية الأولى، هو الاختلاف الواضح فيها، بسبب إجماع الأطراف الرسمية عن التصريح بعدد الضحايا الجزائريين لهذه الحرب، لأنها تعي جيدا قيمة مساهمة الجزائريين في هذه المواجهة العسكرية<sup>3</sup>، كما سعى الحزب الكولونيالي دائما إلى التقليل من أهمية إسهامات المجندين الجزائريين في الحرب، حتى لا يسمح لهم ذلك بالمطالبة بتعويضات سياسية.

#### 4-2 تعبئة الموارد الاقتصادية

نظرا لمتطلبات الحرب، قامت السلطات الاستعمارية بتوجيه الإنتاج الزراعي حسب حاجياتها، فطالبت بتكثيف زراعة الحبوب، وعندما تعرضت فرنسا للهجمات الألمانية خلال فترة الحصاد بناحية الشمال وحوض باريس، بدأ الفلاحون في حصاد القمح دون جمعه، ولسد هذا النقص فرض الفرنسيون على الجزائر رغم محصولها الضعيف في عام 1914 بسبب الجفاف إمداد فرنسا بالحبوب، حيث أرسلت الجزائر لفرنسا 850 ألف قنطار من القمح، وزودت "كورسيكا" بـ148 ألف قنطار

<sup>1</sup> أندري، برنيان، (وآخرون)، الجزائر بين الماضي والحاضر، ترجمة اسطنبولي رابح، ومنصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1984، ص 414.

<sup>2</sup> Recham, Belkacem, Les Musulmans Algériens Sans L'armée Française (1919-1945), l'Harmattan, Paris, 1996, Pp 23-24.

<sup>3</sup> Abbas, Ferhat, op, cit, p 15.

## الفصل الاول: التجنيد الإجباري للشباب الجزائري في الجيش الفرنسي

من القمح أيضا، فأثر ذلك التصدير المبالغ فيه على وضعية الجزائر الاقتصادية<sup>1</sup>، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 10: صادرات الجزائر من حبوب إلى فرنسا من 1914 إلى 1917<sup>2</sup>.

الفترة	القمح	الشعير	المجموع
1914-1915	1625000	916000	2541000
1915-1916	1175000	1130000	2305000
1916-1917	430000	425000	855000
المجموع العام	3230000	2471000	5701000

يتبين من خلال الجدول أن صادرات الجزائر من الحبوب في سنة 1915 بلغت أرقاما قياسية ويعود ذلك إلى محصول هذه السنة الذي كان جيدا مقارنة بمحصول 1914، ورغم الوضعية الاقتصادية الصعبة التي كانت تمر بها البلاد، إلا أن الإدارة الاستعمارية سمحت بتصدير القمح والحبوب الأخرى إلى فرنسا رغم ما في ذلك من تهديد بالمجاعة. ومن أجل تأمين صادرات الحبوب إلى فرنسا قررت إدارة الاحتلال بموجب مرسوم 04 جانفي 1916 احتكار وشراء محصول الحبوب في الجزائر، كما عملت على مصادرة الحبوب المتوفرة<sup>3</sup>، غير أن هذه الصادرات تراجعت في عام 1917 بسبب كارثية الموسم الفلاحي لهذا العام نتيجة تراجع المساحات المزروعة بعدما جندت السلطات الاستعمارية المزارعين الجزائريين كعمال في فرنسا، وكذلك بسبب الجفاف الذي أصاب الجزائر في هذه الفترة

<sup>1</sup>- محمد الصالح بجاوي، المرجع السابق، ص 448.

<sup>2</sup>- مانع الأجنف، المرجع السابق، ص 80.

<sup>3</sup>- محمد الصالح بجاوي، المرجع السابق، ص 449.

## الفصل الاول: التجنيد الإجباري للشباب الجزائري في الجيش الفرنسي

ومما زاد في تأزم الوضع الاقتصادي في الجزائر هو تقلص المبادلات التجارية البحرية بين الجزائر وفرنسا منذ بداية الحرب بسبب تسخير أغلب السفن التي كانت تملكها شركات الملاحة البحرية لنقل القوات أو الإمداد بالتموين، فتراكمت المنتجات الموجهة للتصدير من جهة، ومن جهة أخرى أصبحت الجزائر لا تستقبل الكميات المعتادة من الطاقة ولاسيما الفحم الحجري<sup>1</sup> الذي كان يستعمل في المواصلات، وطحن الحبوب، وفي الورشات الصغرى بالقرى، حيث تراجعت وارداته من 1913 إلى 1917 بـ 67%<sup>2</sup>، وتعويضاً للنقص المسجل في مادة الفحم لجأ الجزائريون إلى صناعة الفحم المستخرج من الخشب، وكان لانخفاض واردات الفحم تأثير على حركة الموانئ التجارية ووسائل النقل، وذلك ما تسبب في ركود الدورة الاقتصادية الجزائرية وجمودها<sup>3</sup>.

وفي فبراير 1915 أخطر وزير الحرب الفرنسي "مليران" الحاكم العام "لوتو" أنه اتفق مع قيادة الجيش على تموين الجيش بلحوم قطع الأغنام الجزائرية بمعدل 40 ألف خروف أسبوعياً، وبهذا أصبحت الجزائر الممون الرئيسي للجيش الفرنسي باللحوم، فكان ما تم تصديره للاستهلاك من الجزائر خلال خمسة أشهر من ماي إلى سبتمبر 1915 ما يقارب 881696 خروفاً<sup>4</sup>، وكانت لجان المشتريات التابعة للجيش لا تدفع مقابل ما تشتريه إلا بسندات التي كانت تستغرق وقتاً لصرفها.

لقد كان لذلك التسخير انعكاسات سلبية على حياة الجزائريين وغذائهم، لاسيما وأن المصلحة العسكرية قد استحوذت على كل المواد الأساسية، وما يجب التأكيد عليه هو أن عملية تسخير المنتجات الغذائية وغيرها من الثروات المنجمية لفائدة فرنسا قد شمل جميع المستعمرات، وأدى تقريباً إلى نفس النتائج السلبية في صفوف شعوبها.

ونتيجة لذلك شهدت مادة السكر، الصابون، الزيت ومواد الاستهلاك العادية مضاربة في السوق في غياب قانون ينظم الأسعار، وأمام هذه الفوضى قرر الحاكم الفرنسي في جانفي 1916 فرض الرسوم فيما يخص القمح والشعير، و بعد ذلك امتدت الرسوم لتشمل كل المواد الغذائية الأساسية، ولم يجد هذا الإجراء نفعاً إذا استمرت الأسعار في الارتفاع على حساب القدرة الشرائية

<sup>1</sup>- شارل روبير، أجرون، المرجع السابق، ص 434.

<sup>2</sup>-

السنة	1913	1914	1915	1916	1917
الواردات من الفحم	طن 2251000	طن 1692000	طن 1491000	طن 1153000	طن 757000

<sup>3</sup>- أندري برنيان، وآخرون، المرجع السابق، ص 416.

<sup>4</sup>- محمد الصالح بجاوي، المرجع السابق، ص 450.

## الفصل الاول: التجنيد الإجباري للشباب الجزائري في الجيش الفرنسي

للمستهلكين، وحتى الخبز ارتفع بين 1914 و 1916 بنسبة 20% وقراءة 50% في بعض المدن<sup>1</sup>. وأمام هذه الوضعية لجأ "بنك الجزائر" إلى مضاعفة حجم الأوراق المالية في الأسواق وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم 11: زيادة حجم الأوراق المالية من 1914 إلى 1919<sup>2</sup>.

التاريخ	حجم الأوراق المالية
1914/12	353 مليون فرنك من الأوراق المالية
1915/12	394 مليون فرنك من الأوراق المالية
1916/12	428 مليون فرنك من الأوراق المالية
1917/12	525 مليون فرنك من الأوراق المالية
1918/12	933 مليون فرنك من الأوراق المالية
1919/12	1141 مليون فرنك من الأوراق المالية

كانت الأوراق المالية تتزايد دون أن يقابلها توازن في الرصيد الذهبي بالبنك الجزائري، وهو ما يؤدي حتما إلى التضخم المالي، فامتازت الأسعار بارتفاع متزايد لأن المنتجات المستوردة قد أصبحت نادرة، وبالإضافة إلى ذلك هناك عامل آخر ذو صبغة نفسية أدى رفع الأسعار وهو الحذر من

<sup>1</sup>- شارل روبير، أجرون، المرجع السابق، ص 435.  
<sup>2</sup>- أندري برنيان، و آخرون، المرجع السابق، ص 417.

الغلاء في زمن الحرب والتخوف من ندرة السلع مما شجع على احتكار السلع وتخزينها إبقاءً لفقدانها من السوق.

في المقابل شهدت أجور العمال الزراعيين ارتفاعاً بنسبة 50% بين 1914 إلى 1917 بسبب قلة اليد العاملة، فاضطر المعمرون إلى الاستعانة بعمال الجنوب أو المغاربة، وهو ما أدى إلى انتشار البطالة في المدن أمام ارتفاع تكاليف المعيشة التي تضاعفت في كل مكان مقارنة بعام 1914<sup>1</sup>، إلى أن أصبحت الجزائر مهددة بالجماعة وما صاحبها من تفشي وباء الحمى الصفراء التي ارتفعت خطورتها بنقص الأطباء والأدوية في عام 1917<sup>2</sup>.

ومن المفارقة أنه على الرغم من الوضعية الاقتصادية الصعبة للجزائر خلال الحرب إلا أنها وفرت دعماً مالياً معتبراً، وذلك من خلال مسعى الإدارة وبالاغتماد على الموالين لها من الجزائريين لجمع التبرعات والمساعدات المختلفة الجوانب، ففي جلسة أكتوبر 1914 أقر المجلس العام لعمالة الجزائر منح مبلغ مالي قدره 250 ألف فرنك فرنسي لمساعدة اللاجئين البلجيكين، أما المجلس العام لعمالة وهران، فقد أقر من جهته أيضاً مبلغ مالي قدره مليون فرنك فرنسي للاجئين البلجيكين، وكذا القاطنين في المناطق الفرنسية المتضررة من الغزو الألماني<sup>3</sup>.

ومن جهة أخرى أشاد لحاكم العام "لوتو" بالموالين الجزائريين لإدارة الاحتلال من شيوخ الزوايا والطرق الصوفية الذين كانوا يتسابقون إلى المشاركة بالتعبئة العامة بالمال والتبرعات<sup>4</sup>، وتجهيز الفرق العسكرية، مثل الشيخ "الهاشمي بن ابراهيم"، وهو شيخ لفرع من فروع القادرية بوادي سوف الذي وجه نداءً إلى أتباعه يبشر فيه بانتصار فرنسا حيث قال: "إن مسلمي وإخوان الطريقة لا يفرطون في خدمة دولتنا لفرنسوية العزيزة...."<sup>5</sup>. كما قدم "محمود بن سيدي التيجاني" هبة على شكل حوالة بقيمة خمسة آلاف فرنك إلى الحاكم العام تغطية مصاريف حفل انتصارات فرنسا في الحرب العالمية الأولى<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> - شارل روبير، أجرون، المرجع السابق، ص 437.

<sup>2</sup> - أندري برنيان، و آخرون، المرجع السابق، ص 419.

<sup>3</sup> - محمد الصالح بجاوي، المرجع السابق، ص 454.

<sup>18</sup> - بخصوص دور بعض الزوايا و الطرق الصوفية في التعبئة العامة للجزائريين إلى جانب فرنسا يرجى العودة إلى الفصل الثالث من هذه الدراسة.

- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، الجزء الرابع، دار البصائر، الجزائر 2007، ص 54

<sup>6</sup> - N.A.A, Boite N° 0109, Territoires....., op.cit.

وفي الجلسة العادية للوفود المالية بتاريخ 06 جوان 1916 قال "لوتو": " لا بد من التذكير بأن المساعدات المالية التي قدمتها الجزائر لفرنسا إسهاما منها في المجهود الحربي حتى الآن هي 143 مليون فرنك، بالإضافة إلى مبلغ مالي قدره 230 مليون فرنك فرنسي خصصتها الإدارة العامة لواجب الدفاع الوطني، إنها أرقام ما فتئت ترتفع يوما بعد يوم، .... إنه دعم إيجابي ورائع لبلد له احتياطي ضعيف مثل الجزائر، وحتى شركات الأهالي رغم ضعف رأس مالها، إلا أنها قدمت بسخاء كل ما كان منتظرا منها..."<sup>1</sup>.

وهكذا يتضح لنا إسهام الجزائر في المجهود الحربي الذي لم يقتصر على الجانب البشري المتمثل في تجنيد أبنائها إما كجنود في الجبهات القتالية، أو في المصانع والموانئ والحقول الزراعية، بل تعدى ذلك إلى استغلال ثروتها خدمة للمصلحة الأوروبية.

مهما يكن من أمر فيما يخص الطاقات الجزائرية التي استغلتها السلطات الاستعمارية خدمة لمصالحها خلال حرب 1914-1918، ومهما اختلفت المصادر في تقديرها، فإن إسهامات الجزائر شملت جميع الميادين مثل تعبئة الطاقات البشرية التي بذلت إدارة الاحتلال قصارى جهدها من أجل تهيئة الجزائريين حتى يتقبلوا عملية التجنيد، وقد كان ذلك بإصدار العديد من المراسيم بشأنها، كما أنها أوجدت الكثير من الآليات لدفع الشاب الجزائري للانضمام إلى الجيش ، ذلك ما ترتبت عنه ردود فعل متباينة بين مؤيدين ومعارضين من جانب الجزائريين، والفرنسيين.

ومن جهة أخرى كانت أعداد المجندين متفاوتة حسب السنوات، وفي بعض الأحيان حسب الأشهر خلال مدة الحرب ووفق مجرياتها، ففي الوقت الذي تميزت فيه التطورات الميدانية وانعكاساتها على مختلف الجبهات بالتغيير السريع خاصة بعد المعارك الشرسة، تميز أعداد المجندين بالتذبذب وعدم الانتظام ، وعليه ارتبطت عملية التجنيد بمختلف الظروف العامة المتحركة في تلك الفترة، خاصة بعد ما قامت السلطات الاستعمارية بفرض دور التموين المكثف على الجزائر طيلة مدة الحرب، مما أدى إلى تضيق عيش الجزائريين وتدهور أوضاعهم الاجتماعية بفعل المجاعة وتفشي الأوبئة، وغالبا ما كانت الدعاية الفرنسية تفسر تحمل الجزائريين لتلك المعاناة من زاوية ولائهم المطلق لفرنسا، لكن

<sup>1</sup> - محمد الصالح بجاوي، المرجع السابق، ص 455.

## الفصل الاول: التجنيد الإجباري للشباب الجزائري في الجيش الفرنسي

السلطات الاستعمارية - كما ذكر سابقا- اتبعت طرقا غير إنسانية لدفع الجزائريين إلى الخدمة في جيشها.

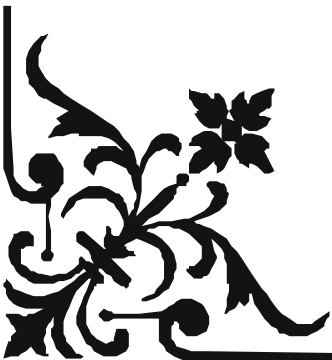
وفي نفس الوقت، اكتسب الجزائريون الذين جندوا في الجيش الفرنسي مرغمين على تجربة ثمينة من أجل قضيتهم، فمعظمهم كانوا أكثر من ثمانين سنة معزولين تماما، وفجأة وجدوا أنفسهم على الجبهات الأوروبية، مما جعلهم يتساءلون عن الهدف الذي قدموا من أجله، فهل كانوا فعلا يقاتلون من أجل أراضيهم ونصرة أهاليهم، أم أنهم كانوا مجرد مرتزقة يقتصر دورهم على صد الثغرات الأمامية، للحد من الخسائر في صفوف الجنود الفرنسيين؟، لقد ألفت هذه التساؤلات ورحلة البحث عن إجابات واضحة لها بضلالها على مسألة التجنيد في ما بين الحربين، خاصة بعدما كثر الحديث عن المساواة بين الجندين الجزائريين والجنود الفرنسيين في وقت بدأ التفكير فيه بتعميم التجنيد الإجباري عبر كامل التراب الجزائري ليشمل شباب الجنوب أيضا.



# الفصل الثاني

تطور مسألة تجنيد الجزائريين

من 1920 إلى 1938.



يهتم الفصل الثاني من هذا البحث بواقع مسألة تجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسي ما بين الحربين، إذ شهدت الجزائر ما بين 1920 إلى 1939 تحولات عديدة شملت مجالات مختلفة ارتبطت بشكل أساسي بالتوجهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الجديدة، ففي الوقت الذي كان يأمل المجندون الجزائريون في الجيش الفرنسي تغيير أوضاعهم المادية والمعنوية كنتيجة لما قدموه من أجل الدفاع عن شرف فرنسا في حرب 1914-1918، فاجأتهم إدارة الاحتلال بإصرارها على استغلالهم إلى أقصى حد ممكن دون تقدير تضحياتهم، فقامت بإخضاع شباب الجنوب الجزائري للتجنيد الإجباري في سنة 1921، بعدما أدركت أهمية العملية قصد إخماد المقاومة في المنطقة، واستغلال ثروات الصحراء الجزائرية.

ومقابل ذلك واصلت السلطات الاستعمارية في إتباع سياسة مبنية على التمييز واللامساواة بين المجندين الجزائريين والجنود الفرنسيين في الحقوق والامتيازات على الرغم من المساواة بينهم أمام الأعباء العسكرية، فمعاناة المجند الجزائري كانت تزيد كلما رأى نفسه يحارب إلى جانب يهودي أو إسباني متجنسان بالجنسية الفرنسية يقضيان مدة ثمانية عشرة شهرا في الخدمة العسكرية، بينما يمكنه هو ثلاثة سنوات كاملة، ناهيك عن التفرقة في الامتيازات الأخرى مثل المنح والترتب والعطل .

ومن أجل الوصول إلى هدفها قامت سياسة التجنيد الاستعمارية تارة على استغلال الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للجزائريين جراء المواسم الفلاحية الكارثية من 1920 إلى غاية 1925، فعملية التجنيد الطوعي كانت تتم بعد نهاية فصل الخريف (نهاية الموسم الفلاحي) بالاعتماد على الشيوخ والقياد الذين لعبوا دورا فعالا إلى جانب سياسة التجويع المتبعة من طرف الاحتلال، وتارة أخرى بواسطة سياسة الإغراءات المادية التي تضمنتها بعض الإصلاحات العسكرية التي أدخلتها الحكومة الفرنسية منذ 1926، وذلك في إطار إعادة بناء جيشها، وحروبها في المغرب الأقصى وسوريا، واستعداداتها لحرب أوربية في نهاية الثلاثينات.

## 1. فرض التجنيد على الجزائريين في الجنوب:

جلب الموقع الجغرافي للصحراء الجزائرية الغنية بمصادر مياهها الجوفية ووفرة خيراتها الاقتصادية وثرواتها الباطنية اهتمام الاستعمار الفرنسي وشركات خطوط السكك الحديدية لربط المنطقة اقتصاديا بالجزائر الشمالية ومنها نحو أوروبا، بالاعتماد على الدراسات المعمقة التي أنجزتها البعثات العلمية الاستكشافية والتي أكدت من خلالها على الأهمية الاقتصادية للمنطقة .

عملت السلطات الاستعمارية على إعطاء السكان الصحراويين نوعا من الاستقلال الذاتي يتوافق مع نظام المكاتب العربية ضمن الحكم العسكري حتى تعتمد عليهم في الاستيلاء على الصحراء، وتكون منهم قوة منظمة وسريعة الحركة مجهزة بالأسلحة الحديثة، لتكون أداة جديدة ذات فعالية بأيدي القوات الاستعمارية لتتوسع بواسطتها في الصحراء<sup>(1)</sup>.

وبعد نهاية القرن التاسع عشر دخل الجنوب الجزائري مرحلة جديدة من تاريخه، فقد أعلنت سلطات الاحتلال في ديسمبر 1902 رسميا عن تأسيس أقاليم الجنوب التي ضمت إقليم عین الصفراء- الأغواط- ورقلة وتقرت الأمر الذي تطلب تشكيل فرق عسكرية أهلية<sup>(2)</sup>، وعلى هذا الأساس قامت فرنسا بتكوين ثلاث فرق بموجب مرسوم 01 أبريل 1902 في كل من "توات" و"تيديكالت"<sup>(3)</sup>، ثم صدر مرسوم في 22 أبريل 1904 نص على تشكيل فرقة عسكرية أهلية في "بني عباس" والجنوب الوهراني ضمت عشرة (10) ضباط فرنسيين و168 مجند جزائري<sup>(4)</sup> وستة وعشرون جنديا فرنسيا، يبدو من خلال تركيبة هذه الفرقة أن قيادة الجيش الفرنسي تعتمد على المجندين الجزائريين في تحقيق مصالحها في الصحراء الجزائرية نظرا لقساوة الطبيعة، وهذا ما أكدته المادة السابعة من مرسوم 22 أبريل 1904 التي نصت على تجنيد أبناء المناطق الصحراوية والهضاب العليا ضمن هذه الفرقة<sup>(5)</sup>. ومن أجل استفادتها من الطاقات البشرية الجزائرية استعدادا للحرب العالمية الأولى

<sup>1</sup> إبراهيم (مياسي)، مقاربات في تاريخ الجزائر 1830-1962، دار هومة للطباعة والنشر الجزائر، 2007، ص165.

<sup>2</sup> Pierre (Montagnon), La France Coloniale La Gloire De L'empire, édition sygmalion, Paris, 1988, P351.

<sup>3</sup> نفع في أقصى الجنوب الجزائري بين خطي عرض 25°-30° شمالا وبين 1° غربا و6° شرقا و"تيديكالت" كلمة أمازيغية تعني كف اليد، وذلك تشبيها للوضع الجغرافي لهذه المنطقة المنخفضة والمترامية الأطراف، وتحتوي تيديكالت على سبعة تجمعات كبيرة مما جعلها حلقة وصل واتقاء القوافل التجارية (ينظر إبراهيم مياسي، المرجع السابق، 163).

<sup>4</sup> S.H.D Série H, Boite N° 1H1017, Instruction Sur Le Recrutement Et L'administration Des Compagnies Des Oasis Sahariennes.

<sup>5</sup> - S.H.D Série H, Boite N° 1H1017, Introduction...op.cit.

أصدرت السلطات الاستعمارية مرسوما في 01 فبراير 1914 نص على إحصاء الشباب الجزائريين الذين بلغوا التاسعة عشر (19) من أعمارهم والقاطنين في البلديات الشمالية منذ سنة واحدة قصد إخضاعهم للخدمة العسكرية<sup>(1)</sup>، وبذلك أصبح عدد كبير من شبان المناطق الجنوبية المستقرين في المدن الشمالية خاضعين لقرار التجنيد الإجمالي، ولاسيما الشباب المزاي الذي يعتمد على التجارة في المناطق الشمالية لكسب قوته وقوت أهله.

وضمن إستراتيجية دفع عملية تجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسي، لجأت إدارة الاحتلال إلى القيادة باعتبارهم جهازا استعلاميا فلم تتوان في استعماله لأنهم أكثر المسؤولين قريبا من الجزائريين، وأكثرهم معاينة لمشكلاتهم، فمعلوماتهم كانت دقيقة حول عدد الشبان الموجودين بالدواوير، وحتى الأسر وهذا ما يهم السلطات الاستعمارية التي كلفت (القايد) وشيخ القبيلة باختيار المجندين لتكون العملية بمثابة تمهيد لفرض الخدمة العسكرية على شباب المناطق الصحراوية.

وفي هذا الشأن وجه "عمر بن علي بن عثمان" مفتي زاوية "طولقا" نداء إلى أتباعه نشرته جريدة الفاروق<sup>(2)</sup> في أوت 1914 جاء فيه: " ليكن في علمكم أن دولة ألمانيا أشهت الحرب ظلما وعدوانا على دولتنا الجمهورية الفرنسية...، ولذلك يجب علينا نحن معاشر المسلمين أن نقاتل في صف دولتنا، ونكون معها يدا واحدة..."<sup>(3)</sup>.

كما قام قايد "الأغواط" "محمد الشيخ علي" باقتياد 244 متطوع للجيش وواحد وخمسون (51) عاملا<sup>(4)</sup>، وبذلك أصبحت القبيلة هي المسؤولة على تطبيق الخدمة العسكرية، وفي هذه الحالة يضطر الشاب قبول الجندي في صفوف الجيش الفرنسي، لأن الأمر صدر عن كبار وشيوخ القبائل الذين جعلتهم السلطات الاستعمارية أداة طيعة لخدمة مصالحها، بعدما فرقت بين الطرق الصوفية، فقد أوحى لكل طريقة أن الطريقة الأخرى تنافسها وتريد أخذ مكانها، ثم نقلت إلى كل مقدم أن

<sup>1</sup> -يوسف (بن كبير الحاج سعيد) ، تاريخ بني مزاب دراسة اجتماعية اقتصادية وسياسية، الطباعة الشعبية للجيش، الجزائر، 2007، ص161.

<sup>2</sup> -جريدة الفاروق أسسها "عمر بن قدير الجزائري" وهي أسبوعية صدر أول عدد لها يوم جمعة 28 أبريل 1913 تهتم بالشؤون الإسلامية، العلمية، الاجتماعية والأدبية، وكان صدورها منتظم إلى غاية العدد 96 ليوم 1915/01/22 حيث تم توقيفها من طرف إدارة الاحتلال بسبب موقف مديرها الراض للتجنيد الإجمالي ثم ظهرت من 1920 إلى 1921 وينظر. Ihaddaden Zahir, op. cit, P240.

<sup>3</sup> - جريدة الفاروق، ع74، أوت 1914.

<sup>4</sup> - مانع الأجنف، المرجع السابق، ص25.

الآخرين ينافسونه على الزعامة والمال والجاه<sup>(1)</sup>، مما يؤكد أن السلطات الاستعمارية اتبعت سياسة ( فرق تسد) لأضعاف الطرق الصوفية، حتى لا تقوى ضدها بالتضامن، لأنها تعلم المكانة الاجتماعية لهذه الطرق عند الجزائريين.

أدركت السلطات الاستعمارية أهمية تجنيد أهل الجنوب الجزائري في الجيش الفرنسي أثناء الحرب العالمية الأولى لحماية مصالحها في المنطقة، فقوات المخزن المشكلة من الفرسان والمهاريين<sup>(2)</sup>، تقوم بدور الدرك في التجمعات السكانية، بينما فرق القوم وبعض المهاريين فهم مكلفون بمهام عسكرية على الحدود الجنوبية للجزائر لحماية المصالح الفرنسية، كما تقوم بإمداد القوات الفرنسية المتواجدة في الصحراء بكل ما تحتاج إليه من مؤونة وعتاد، بالإضافة إلى استغلالهم في عمل ورشات البناء، وشق طرق على محاور ورقلة، غرداية والأغواط على مسافة 450 كلم، وغرداية قرارة تقرت على مسافة 280 كلم، وغرداية ورقلة على مسافة 530 كلم، ثم شبكات أخرى من الطرق في الصحراء الجزائرية إلى غاية الحدود الجنوبية بلغ طولها حوالي 2800 كلم<sup>(3)</sup>، ووضع السكك الحديدية من أقصى غرب الجزائر إلى أقصى شرقها على مسافة قدرها 950 كلم.

كما أوصت الدراسات والتقارير المنحزة من طرف الضباط العسكريين الحكومة الفرنسية على تطبيق الخدمة العسكرية الإلزامية على شباب الجنوب الجزائري أثناء حرب 1914-1918 غير أنها رأت أن الظرف غير مناسب لاتخاذ هذا القرار الذي قد يؤدي إلى ثورة في المناطق الصحراوية التي شهدت في هذه الفترة انتفاضات عديدة مثل انتفاضة تحرير "جانيت" التي كانت تعسكر بها حامية فرنسية، بعد حصار دام ثمانية عشر (18) يوما من 6 إلى 24 مارس 1916<sup>(4)</sup> بالإضافة إلى انتفاضة "التوارق" في "الهقار"، والمقاومة في جنوب الغربي، وبذلك ثار التوارق وأغلب المناطق الصحراوية ضد الاستعمار الفرنسي خلال الحرب العالمية الأولى.

<sup>1</sup>- أبو القاسم، سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج الرابع، دار البصائر، الجزائر 2007، ص54.

<sup>2</sup>- فرقة عسكرية أهلية شكلها الجيش الفرنسي من أبناء منطقة الصحراء لما لديهم من معرفة كبيرة بها، ولقدرتهم على التعايش مع الظروف الطبيعية القاسية للصحراء، و تعتمد هذه الفرقة في تنقلاتها على الجمال و هي الطريقة الأنجع لبلوغ مناطق يصعب على العربات الوصول إليها.

<sup>3</sup>- ANOM, Série H, Boite N° 3H63, Programme Des Travaux A Exécuter Dans Les Territoires Du Sud Par Des Chantiers Indigènes Militaires.

<sup>4</sup>- يحي (بوعزيز)، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر و العشرين، ج الثاني، ط2 المؤسسة الوطنية للاتصال و النشر، الجزائر، 1996، ص60.

ولعل ما يؤكد ذلك تلك البرقية التي بعث بها قائد فيلق "عين الصفراء" "بيرو Beraux" في 18 جانفي 1918، حيث حذر فيها من خطورة إقدام إدارة الاحتلال على فرض التجنيد الإجباري على شباب المناطق الصحراوية<sup>(1)</sup>، فانقسم العسكريون بين مؤيد ومعارض لقرار تجنيد شباب المناطق الصحراوية، ورغم ذلك قررت إدارة الاحتلال والمؤسسة العسكرية في سنة 1918 تجنيد 238 شابا مزابيا ضمن دفعة 1919، إلا أنها اكتفت باستدعاء نصف العدد المقرر في 01 جوان 1919، وقد يعود هذا التراجع إلى تخوف السلطات الاستعمارية من ردود فعل الجزائريين على تجنيد أبنائهم، خاصة وأن العملية تمت بمنتهى العنف حسب ما رواه "الشيخ بيوض"<sup>(2)</sup> الذي قال "لما رفض المزابيون أن تجندهم فرنسا، وقاوموا الجندية في جيشها ورفضوها، جاءت بشيء آخر أثناء الحرب العالمية الأولى، وهو الخدمة وراء خطوط النار، كتنقل المؤونة للجيش، وفرضوا هذا على المزابيين، فأخذوا كثيرا منهم لهذه الخدمة ثم هجموا هجمتهم الكبرى في عام 1919 فأخذوا من شباب "القرارة" عدد كبير وكنت ممن أخذوه..."<sup>(3)</sup>.

وبعد الحرب العالمية الأولى سعت السلطات الاستعمارية إلى تعزيز تواجدتها في المناطق الصحراوية، خاصة بعد تراجع عدد قواتها بها منذ 1912، وذلك بتحويل 2700 رجل من إقليم عين الصفراء والجزائر ووهران<sup>(4)</sup> بسبب الاستعدادات لحرب 1914-1918 ونتيجة لنقص في عدد أفراد جيشها في الجنوب الجزائري أصدرت الحكومة الفرنسية مرسوما في 05 مارس 1921 نص على تطبيق أحكام مرسوم 3 فبراير 1912 الخاص بالتجنيد الإجباري للجزائريين على شباب المناطق الجنوبية<sup>(5)</sup>.

<sup>1</sup> -ANOM, Série H, Boite N° 3H63, Lettre Du Capitaine BERAUX.

2 - هو إبراهيم بن عمر بن بابا بيوض، ولد بالقرارة بوادي مزاب جنوب الجزائر سنة 1899 كان والده من أعيان الإصلاح في البلد، درس على يد الشيخ "محمد بن الحاج يوسف"، حفظ القرآن الكريم و عمره أثنى عشر سنة، ثم التحق بمعهد الشيخ "عمر بن يحيى" و كان محطيا عند شيخه، فلازمه، و خدمه، و حضر معه جلسات العمل و الإصلاح مع أعيان البلد، لما توفي شيخه في سنة 1921 خلفه في تبني الحركة العلمية و النهضة الإصلاحية في القرارة ثم في وادي مزاب، انتخب في سنة 1940 رئيسا لمجلس العزاية بالقرارة، و في سنة 1931 شارك في تأسيس جمعية العلماء المسلمين، و انتخب عضوا في إدارتها الأولى و في 1937 أسس جمعية الحياة بالقرارة انتخب يوم 20 أفريل 1948 ممثلا لوادي مزاب في المجلس الجزائري، و أعيد انتخابه في 1951، و من 1954 إلى 1962 كان قطبا للنشاط الثوري بمنطقة مزاب، عين عضوا في اللجنة التنفيذية المؤقتة الجزائرية في مارس 1962، و توفي يوم 14 جانفي 1981. ينظر محمد سليمان (أبو العلا)، صفحات من الكفاح (خاص بالشيخ بيوض و الاستعمار الفرنسي في الجزائر ص 16).  
<sup>3</sup> -محمد سليمان (أبو العلا)، صفحات من الكفاح (خاص بالشيخ بيوض و الاستعمار الفرنسي في الجزائر)، نشر و توزيع جمعية التراث، غرداية، 2012، ص 45.

<sup>4</sup> S.H.D, Serie H, 1H1041, Diminution Des Effectifs Du Territoire D'ain SEFRA.

<sup>5</sup> ANOM, Série H, Boite N° 3H63, Note Sur Le Recrutement Dans Les Territoires Du Sud.

## 2. المساواة في الواجبات دون الحقوق:

### 1.2. اللامساواة في الامتيازات:

خلفت الحرب العالمية الأولى الكثير من الخسائر البشرية من بينهم المعطوبين الذين استحقوا الكفالة الفرنسية، فالكثير من الجنود المسرحين الذين أعيدوا إلى بلدانهم كان على السلطات الاستعمارية ضبط مستحقاتهم وحقوقهم، والجنود الجزائريون عينة من هؤلاء، وعلى هذا الأساس صدر قانون 31 مارس 1919 نص على تعويض الجزائريين الذين شاركوا في حرب 1914-1918، لاسيما في مادتيه 73-74<sup>(1)</sup>، على أن تكون هذه التعويضات على قدم المساواة بين الجزائريين والفرنسيين<sup>(2)</sup>، غير أن هذا القانون لم يجسد ميدانيا في حينه بحجة عدم وجود قوانين تنظيمية لعملية توزيع التعويضات على المنتفعين بشكل يتماشى مع الميزانية العاملة، فإلى غاية صائفة 1919 كانت أغلبية المنح المقدمة لأرامل المجندين لا تتجاوز 413 فرنك وذلك منذ سنة 1915<sup>(3)</sup>.

ومما زاد في معاناة هؤلاء الضحايا هي اللامساواة بينهم وبين الفرنسيين وذلك ما دلت عليه مراسلة وزير الحرب الفرنسي بول بانلوفي **Paul Painleve** لوزير المستعمرات أندري ماجنو **André Maginot** جاء فيها " : لقد حدد قانون 13 جويلية 1917 كل آليات تعويض الضحايا من الجنود الفرنسيين، إلا أنه لم يتعرض إلى قضية الجنود الأهالي وعليه نطلب منكم موافقتنا بحجم ميزانية تلك العملية"<sup>(4)</sup>.

عكست هذه الوضعية حجم معاناة المجندين الجزائريين حيث تجلّى ذلك من خلال الشكاوى التي تقدمت بها عائلاتهم وضحايا حرب 1914-1918، ففي شكوى لوالدة "عبد الرحمان بن عثمان اليميني" إلى الحاكم العام تيودور ستيغ **Theodore Steeg** سنة 1921 والذي قتل في إحدى معارك الحرب، حيث بينت من خلالها مدى المعاناة أمام صعوبة حصولها على التعويضات التي وعدت بها منذ صدور مرسوم 31 مارس 1919، وفي نفس السياق تقدمت " بوزياني خيرة بنت الحبيب" بشكوى إلى الحاكم العام في 08 جوان 1921 ضمت العراقيل الإدارية

<sup>1</sup> - كل عسكري أهلي مسلم غير متجنس سقط في ساحات معارك الحرب من أجل فرنسا تستفيد عائلته من منحة.

<sup>2</sup> JORF, n°91, 2 avril 1919.

<sup>3</sup> - Meynier (Gilbert), op.cit, p550.

<sup>4</sup> - A.N.O.M, Série H, Boite 3H19, Lettre De Ministre De La Guerre A Monsieur Le Ministre Des Colonies.

التي حالت دون استفادتها من التعويضات (ينظر الملحق رقم 06) ، وأنها تلقت وعود من الإدارة بمنحها 300 فرنك ، غير أنها وبعد مرور سنة كاملة على ذلك لم تتلق تلك المستحقات<sup>(1)</sup>، كما جاء في مراسلة من الحاكم العام لعمالة وهران للنظر في شكوى من "حضرية أمحمد" والتي لم تتلق إلى غاية 1922 منحة تقاعد زوجها الذي كان ضمن سلك الرماة والمتوفي سنة 1907<sup>(2)</sup>.

لقد سمح استقرار هذه الشكاوى التي شملت معظم ضحايا حرب 1914-1918 بالوقوف على حجم المعاناة التي تخبط فيها المجندون وكذلك أهاليهم من جراء العراقيل الإدارية من أجل الحصول على حقوقهم.

أما فيما يخص حياة الجندي داخل الثكنة، فكانت مآسيها أكثر على المجندين الجزائريين بسبب التمييز الواضح بينهم وبين الجنود الفرنسيين بخصوص الترقيات والتعويضات، ففي هذا الشأن ذكر الملازم الأول "حاج عبد الله بوكابوية"<sup>(3)</sup> أن الضابط المسلم لا يمكن أن يتجاوز رتبة ملازم أول وفي حالات نادرة يرتقي إلى رتبة نقيب إلا أنه يبقى دائما تحت قيادة ضابط فرنسي<sup>(4)</sup> حتى وإن كان أقل منه رتبة (ملازم أول).

وبعد نصف قرن من صدور كتاب "الإسلام في الجيش الفرنسي" لصاحبه "عبد الله بوكابوية" كتب الملازم الأول "رحماني عبد القادر" كتاب تحت عنوان " قضية الضباط الجزائريين" وفيه بين التمييز بين المجند المسلم والجندي الفرنسي في جميع المجالات مثل الترقية، القيادة، الأجرة والالتحاق بالمدارس العسكرية، كما انتقد سياسة الإقصاء المتبعة من طرف القيادة العامة للجيش تجاه المجندين الجزائريين بخصوص التكوين التقني مثل الطيران البحرية سلاح المدفعية، المدرعات والهندسة، وذلك بحجة عدم امتلاكهم لمؤهلات تسمح لهم بمتابعة هذا النوع من التكوين<sup>(5)</sup>، ويبدو أن سبب إبعاد الجزائريين عن مثل هذه التخصصات التقنية يعود إلى إستراتيجية القيادة في عدم تكوين نخبة عسكرية جزائرية بداعي الحذر والتخوف.

<sup>1</sup> - A.N.O.M, Série H, Boite3h19, Requête A Monsieur Le GGA.

<sup>2</sup> - A.N.O.M, Ibid.

<sup>3</sup> - ضابط برتبة ملازم فر من الجيش الفرنسي أثناء الحرب العالمية الأولى ليلتحق بصفوف الجيش العثماني، له كتاب " الإسلام في الجيش الفرنسي" طبع سنة 1917 في "الوزان"، وفيه تحدث الكاتب على جملة من التجاوزات في حق المجندين الجزائريين، و عن معاناتهم داخل ثكنات الجيش الفرنسي.

<sup>4</sup> -Boukabouye( Hadj Abdallah), **L'islam Dans L'armée Française**, librairie nouvelle de Lausanne, 1917, P38.

<sup>5</sup> - Belkacem, (Recham), op.cit,p74.

أما من حيث الترقية في الرتب العسكرية، فإذا كان الشرط الأساسي للترقية من ضابط صف إلى رتبة ضابط هي إثبات خبرة لمدة عشر سنوات (10) بالنسبة للجنود الفرنسيين فإنه بالإضافة إلى ذلك عند الجزائريين يشترط فيهم المعرفة الجيدة للغة الفرنسية، الولاء للتنظيم، وبعد ذلك يخضع المرشح للرتبة إلى امتحان يشرف عليه ضباط فرنسيين<sup>(1)</sup>، ونتيجة لذلك عانى العديد من المجندين الجزائريين من بطئ الترقية، فالارتقاء من رتبة ملازم إلى ملازم أول يتم في مدة سنتين، غير أن المجند الجزائري لا يصل إلى هذه الرتبة إلا بعد انقضاء سبع سنوات (07) في الرتبة الأولى، أما الجندي الفرنسي يرتقي إليها بعد عامين من حصوله على رتبة ملازم أول<sup>(2)</sup>.

ومن أجل الحصول على رتبة نقيب، يشترط على المجند الجزائري أن لا يقل عمره عن 43 سنة، وأنه مدة خدمته في الجيش تكون أكثر من خمسة وعشرين سنة (25)، غير أن الترقية إلى هذه الرتبة كانت تتم حسب الاختيار، ولهذا فالعديد من الضباط الجزائريين كانوا يحالون على التقاعد برتبة ملازم أول<sup>(3)</sup>.

أما بالنسبة للفرنسيين فإن الحصول على رتبة نقيب تتم مباشرة بعد انقضاء مدة اثني عشر (12) سنة من الخدمة في رتبة ملازم أول، وتم تخفيض هذه المدة بالتدرج إلى أن وصلت إلى سبعة سنوات (07) سنة 1937<sup>(4)</sup>، ومحاولة منها لتبرير لهذا التمييز بين المجندين الجزائريين والجنود الفرنسيين كانت قيادة الجيش تتحجج بعدم كفاءة الجزائريين، وأنهم بحاجة إلى تكوين عسكري معمق، وذلك ما أشارت إليه مراسلة وزيرة الحرب "بول بانلوفي" إلى الحاكم العام موريس فيوليت **Maurice Violette** في 1925/10/14 التي اشترطت المستوى العالي لحصول المجندين الجزائريين على مراتب عليا<sup>(5)</sup>.

وأمام هذا التمييز رفعت تقارير القيادة العامة للجيش قلق الضباط المسلمين، وأن ذلك من شأنه أن يهدد أمن واستقرار الجزائر، وبخصوص الرتب العليا فإن مرسوم 1940/02/07 نص على

<sup>1</sup> - Ibid, P73.

<sup>2</sup> - A.N.O.M, Série ORAN, Boite N° 5 I 164, Note Relative A La Situation Des Militaires Indigènes Et Leur Principales Doléances.

<sup>3</sup> - Ibid.

<sup>4</sup> - Belkacem, RECHAM, po.cit, P73.

<sup>5</sup> - A.N.O.M, Série H, Boite N° 3H70, Le Président Du Conseil Ministre De La Guerre A Monsieur Le G.G.A.

أحقية الجزائريين في الحصول عليها، إلا أن ذلك بقي حبرا على ورق بحجة غياب نصوص القوانين التطبيقية لذلك<sup>(1)</sup>.

أما بالنسبة للضباط الاحتياطيين الذين يتم إعادة استدعائهم للخدمة في الجيش، فعلى الرغم من أن البعض منهم عين في هذه الرتبة خلال الحرب العالمية الأولى 1914-1918 إلا أنهم لم يتحصلوا على الترقية بسبب غياب قانون خاص بهم، فعلى سبيل المثال حالة المحامي "حدو" من مدينة الجزائر تمت ترقيته إلى رتبة ملازم في عام 1920، وعند استدعائه في إطار التعبئة 1939-1940 لم يرق وظل في نفس الرتبة الأولى على الرغم من أنه متجنس.

وفي مجال الصحة العسكرية، فإلى غاية 1943 لم يصل أي جزائري مهما كان عمره ومهما كان تخصصه طبيب، صيدلي، جراح أسنان أو بيطري إلى رتبة ضابط، بل كان يعين في رتبته مساعد (Adjudant) ويمكن أن نذكر حالة "صالح بن جللول" و"فرحات عباس"، فعندما جندا لفترة الحرب العالمية الثانية عين الأول في رتبة طبيب مساعد، والثاني صيدلي مساعد، بينما نجد الفرنسيين في الاحتياط، وبنفس التخصصات تم استدعاؤهم برتبة ضابط<sup>(2)</sup>. هذه الوضعية عاشها الجزائريون بمرارة، خاصة عندما يتعلق الأمر بفرقة تعد من النخبة الجزائرية ولها تأثيرها على المجتمع الجزائري.

أما بالنسبة لضباط الصف<sup>(3)</sup> الجزائريين فظروفهم كانت أسوأ من ظروف عمل الضباط فمن أجل ارتقاء المجندين في رتبة رقيب عليه أن يثبت خدمة عسكرية مدتها ما بين 06 إلى 08 سنوات أما رتبة رقيب أول، فمدة الأقدمية تتجاوز عشر سنوات (10)، وبخصوص رتبة مساعد أول لم يكن مسموحا بها للمجندين المسلمين إلا باقتراح من قائد الكتيبة<sup>(4)</sup>.

انعكس التمييز في الترقية بين المجندين الجزائريين والجنود الفرنسيين على الامتيازات المالية فكانت أجرة المجدد الجزائري خاصة عند ضباط الصف تصل أحيانا إلى نصف أجرة الجندي الفرنسي رغم تظاهر السلطات الاستعمارية بالعمل على تحسين هذه الوضعية باستمرار، التي تؤكد مراراً من وزير الحرب بول بانلوفي إلى الحاكم العام موريس فيوليت في 14 أكتوبر 1925 بخصوص منح

<sup>1</sup> -ANOM, Série ORAN, Boite N° 5 I 164, Note Relative... op.cit.

<sup>2</sup> - Ibidem

<sup>3</sup> -ضباط صف هو صاحب رتبة أقل من الضباط، خريج الكليات العسكرية ورتب الترتيب كالتالي: عريف، عريف أول، رقيب، رقيب أول، مساعد، مساعد أول.

<sup>4</sup> - Belkacem, RECHAM, op.cit, p77.

وتعويضات المجندين الجزائريين، فقد تعهد من خلالها أنه سيطلب من البرلمان الحصول على نفقات إضافية قدرها 10 مليون فرنك لتسوية الوضعية المجندين الجزائريين<sup>(1)</sup>.

وأثناء الإعداد لمشروع مرسوم المعدل لمراسيم تجنيد الجزائريين أكدت السلطات الاستعمارية أنه سيكون لصالح الجزائريين على غرار ما قدمه قانون 01 أبريل 1923<sup>(2)</sup> للجنود الفرنسيين، حيث سيتمكن هذا المشروع المجند الجزائري من رفع مستواه العسكري، وسيمنحه فرصة الترقية في الرتب مما سيسمح بتحسين وضعيته المالية<sup>(3)</sup>.

لقد استمر تراجع الوضعية المالية للمجندين الجزائريين طيلة سنوات العشرينات من القرن العشرين رغم تظاهر فرنسا بالرغبة في إصلاح وضعيتهم الاجتماعية طيلة عقد العشرينيات من القرن الماضي، فقد شهدت التعويضات المالية لفئة ضباط صف تراجعاً خطيراً، وذلك ما يستخلص من خلال مراسلات إدارة الاحتلال للجهات العليا حيث أصبحت تتخوف من رد فعل الجزائريين جراء هذا التراجع، وعليه فإنه حان الوقت لإجراء دراسة معمقة بخصوص الامتيازات الخاصة بالمجندين الجزائريين، مثل المنح العائلية، التسريحات والترقية، ولا بد من إعادة النظر في ذلك لضمان إقبال الجزائريين على الانضمام في صفوف الجيش الفرنسي<sup>(4)</sup>، كما أوصت التقارير المرفوعة إلى وزارة الحرب بضرورة رفع أجور المجندين الجزائريين لتقليص الفجوة بينهم وبين الجنود الفرنسيين، ويبدو أن هذه الوعود كانت بمثابة إجراءات تسعى من خلالها السلطات الاستعمارية امتصاص سخط وانزعاج المجندين الجزائريين، لأنها كانت متخوفة من أن يكون إصلاح أوضاع المجندين خطوة نحو المطالبة بكامل الحقوق السياسية.

وفي نفس السياق أعد تقرير سنة 1937 بخصوص الحالة النفسية لضباط الجيش الجزائريين حيث أقر بشعورهم بالنقص تجاه الفرنسيين، ولهذا لا بد من الاعتناء بالجانب المادي والمعنوي للمجندين الجزائريين<sup>(5)</sup>.

<sup>1</sup> - A.N.O.M, Série H, Boite 3H70, Le Président Du Conseil, Ministre De La Guerre A Monsieur Le G.G.A.

<sup>2</sup> - قلص مدة الخدمة العسكرية للفرنسيين 18 شهرا بدلا من عامين، بالإضافة إلى امتيازات مالية أخرى.

<sup>3</sup> A.N.O.M, Série H, Boite 3H70, Projet De Décret Sur Le Recrutement Des Indigènes.

<sup>4</sup> - A.N.O.M, Série H, Boite 3h70, Service Militaire Des Indigènes Algériens.

<sup>5</sup> - A.N.O.M., Série H, Boite 3h70, Lettre Le Général Division NAULIN Commandant De 19eme Corps A Monsieur Le G.G.A.

تزامنت هذه التقارير مع وصول الجبهة الشعبية إلى الحكم من جهة والاستعدادات للحرب العالمية الثانية من جهة أخرى، فما كان على السلطات الاستعمارية إلا أن تتبع سياسة "در الرماد في العيون" المنتهجة في هذا المجال منذ منتصف العشرينات من القرن العشرين، فقد أصبحت أجرة المنخرط لمدة أربع سنوات 900 فرنك حسب قرار 3 جويلية 1928، كما أصبحت منحة المجند الإجمالي لمدة عامين 150 فرنك، وعند تمديد الفترة تصل إلى 450 فرنك، وبموجب مرسوم 1935 المعدل والمتمم لمرسوم 1926 استفاد ضباط الصف من زيادة في أجورهم ابتداء من تاريخ توقيع عقدهم<sup>(1)</sup> بأثر رجعي من 01 أبريل 1937 على النحو التالي: 2.25 فرنك للمساعد و1.30 للرتبة الأولى، و1 فرنك للرتبة الثانية، كما تم بموجب هذا المرسوم استحداث الدرجة الخامسة والدرجة السادسة بقيمة 1 فرنك عن كل درجة لذوي خبرة مدتها ما بين 15-20 سنة<sup>(2)</sup>.

كما نص مرسوم 15 ديسمبر 1943 في مادته الأولى على أن تكون منح وتعويضات المجندين الجزائريين على قدم المساواة مع الجنود الفرنسيين.

لاقت القرارات الخاصة برفع أجور المجندين الجزائريين حظا كبيرا من الدعاية والترويج لها بشكل واسع في الصحافة الكولونالية والتي تحدثت عن تساوي الأجرة بين المجندين المسلمين والجنود الفرنسيين، باستثناء صحيفة الأخوة "fraternité"، فمن خلال مقال نشرته بخصوص التمييز العرقي اعتبرت تلك الادعاءات مغالطة للرأي العام، لأن المساواة شملت الأجر القاعدي فقط، أما بقية المنح، فهناك تفاوت فيما بينها، كما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم 12: منح الجنود الأوربيين حسب عدد الأطفال المتكفل بهم<sup>(3)</sup>

عدد الأطفال المتكفل بهم							الرتبة
6	5	4	3	2	1	0	- جندي

<sup>1</sup> - A.N.O.M, Série H, Boite 3h70, Le Ministre De La Guerre A Monsieur Le G.G.A.

<sup>2</sup> - Belkacem, (Recham), op.cit, P85.

<sup>3</sup> - A.N.O.M, Série Oran, Boite N° 5I 164, Les Pensions Des Militaires Indigènes.

الفصل الثاني : تطور مسألة تجنيد الجزائريين 1920-1938

2100	1800	1500	1200	900	603	300	- عريف
4170	3330	2820	2106	1410	1050	750	- عريف أول - رقيب - رقيب أول
4410	3540	3000	2190	1440	1050	750	- مساعد - مساعد أول - مرشح

جدول رقم 13: منح الجنود الأهالي حسب عدد الأطفال<sup>(1)</sup>

عدد الأطفال المتكفل بهم							الرتبة
6	5	4	3	2	1	0	
950	780	600	450	300	240	180	- جندي - عريف
1590	1260	1110	780	450	330	240	- ضباط صف

يتضح لنا من خلال الجدولين مدى التفاوت في الأجر الشهري بين المجدد الجزائري، والجندي الأوروبي (الفرنسي)، فالفارق بين أجرة ضابط الصف الأهلي والأوروبي وصل إلى حدود 1000 فرنك، وذلك من أجل تكريس عقدة تفوق الأوروبي على الأهلي لتثبيط عزيمته وثورته على الوضع، كما يعطينا هذا التفاوت فكرة عن حجم تلك الزيادات التي روجت لها الصحافة الكولونالية.

وفي الوقت الذي انتظر فيه المجددون الجزائريون إنصافهم من طرف إدارة الاحتلال فاجأتهم هذه الأخيرة في 17 جويلية 1943 بقرار يقضي برفع أجور الجنود اليهود لتساوي بأجور الجنود الفرنسيين وهم (الجزائريون) الذين كانوا يتطلعون إلى تحقيق تلك الوعود التي أعلنت عنها الصحافة<sup>(2)</sup>.

<sup>1</sup> - A.N.O.M, Série Oran, Boite N° 5I 164, Les Pensions..., op.cit.

<sup>2</sup> - ANOM, série Oran, 5I 164, Paiement De La Solde Européenne Au Militaire Israélite, 17.07.1943.

وعندما ضاق الحال بالمجندين الجزائريين بسبب هذا التمييز تقدموا عن طريق النواب الجزائريين<sup>(1)</sup> إلى إدارة الاحتلال بشكاويهم قصد إنصافهم، حيث تمثلت تظلماتهم فيما يلي:

عدم المساواة في الراتب بينهم وبين الجنود الفرنسيين، فالفرق يتراوح ما بين 30 إلى 45%، و الحجة في ذلك أن نسبة الجنود الأوروبيين هي الأعلى في كل دفعة مقارنة بأعداد المجندين من الأهالي الذين غالبا ما تكون حالتهم الصحية عائقا أمام تأهيلهم للجنودية<sup>(2)</sup>، وإذا سلمنا بهذا الطرح فمن حقهم أن يرفضوا المساواة في الأعباء العسكرية بين الفئتين، وأن يطالبوا الجنود الفرنسيين بمجهود أكثر من الجزائريين أمام الأخطار.

أما بخصوص حالاتهم الصحية فالمسئولية ملقاة على عاتق السياسة الاستعمارية التي سعت منذ بداية الاحتلال إلى إفقار الشعب الجزائري، غير أن مثل هذه الادعاءات غالبا ما أسقطتها تقارير القادة العسكريين التي أشادت بدور المجند الجزائري في الدفاع عن شرف فرنسا ولاسيما خلال الحرب العالمية الأولى 1914-1918، ذلك ما أكده العقيد **كليمون جغانكور Clément Grandcourt** حيث ذكر العديد من الأمثلة التي توضح الجهد الذي قدمه المجندون الجزائريون في الحرب، ومنها مثال الجندي "شعبان محمد بن سليمان" من الفرقة الخامسة للقناصة الذي اضطر أن يخرج من الخندق تحت قصف كثيف لنجدة ضابط فرنسي أصيب بجروح في إحدى معارك في جوان 1915<sup>(3)</sup>. ورغم كل هذه التضحيات فإن التمييز وعدم المساواة بلغ الذروة عندما لجأت السلطات الاستعمارية إلى التفرقة بين المجندين الجزائريين الذين قسمتهم إلى صنفين.

الصنف الأول تخلى عن أحواله الشخصية، فاستفاد من منح مماثلة للجنود الفرنسيين والصنف الثاني احتفظ بأحواله الشخصية فحرم منها<sup>(4)</sup>، وبلغت المنح المخصصة للمجندين الجزائريين نصف ما هو مخصص للجنود الفرنسيين، ويظهر ذلك من خلال مقارنة شبكة أجور المجندين الجزائريين من مختلف الرتب، بشبكة أجور الجنود الفرنسيين:

<sup>1</sup> - لأنهم منعوا من المطالبة بحقوقهم، و من يقم بذلك يعرض نفسه للسجن، و حسب قرار 19 جويلية 1932 فإنه يحرم من رفع أجرته أي مجند أهلي أدين بالسجن لمدة ثلاثة أشهر.

<sup>2</sup> - ANOM, série Oran, boîte 5I 164, , Paiement..., op.cit.

<sup>3</sup> - Clément, GARNDCOURT, **Nos Indigènes Nord Africains Dans L'armée**, Nouvelle berger-Levrant, Editions, Paris, 1926.

<sup>4</sup> - A.N.O.M, série Oran, 5I 165, Situation Comparée Des Militaires Servant A Titre Français Ou A Titre Indigène.

جدول رقم 14: مقارنة شبكة الأجور بين المجندين الجزائريين والجنود الفرنسيين<sup>1</sup>

الرتبة والوضعية	الموضوع	الأوروبي	الأهلي	الفارق
جندي أعزب في منطقة القبائل السنة الأولى	الرصيد علاوة مقابل الخدمة في الجزائر 38%	300 414 = 114	240	174 (42%)
السنة الثانية خدمة	الرصيد ع خ ج 38%	420 570.60=159.60	270	309.6 (53%)
عريف الدرجة الأول أعزب، السنة الثانية خدمة	الرصيد ع خ ج 38%	390 528.20=138.20	330	198.20 (37%)
في السنة الثانية خدمة	الرصيد ع خ ج 38%	510 703.80=193.80	360	343.80 (48%)
جندي في الدرجة الأولى متزوج، وله طفل أكثر من 5 سنوات (طفل أقل من 5 سنوات علاوة التكفل العائلي 185 فرنك)	الرصيد ع خ ج 33% تعويض مؤقت التكفل العائلي علاوة التكفل العائلي	300 99 264 55 65 <u>783</u>	240 / 180 38.50 / 458.50	324.50 (41%)
عريف في الدرجة الأولى متزوج وله طفل واحد (طفل دون الخامسة علاوة التكفل العائلي 185 فرنك)	الرصيد ع خ ج 33% تعويض مؤقت التكفل العائلي علاوة التكفل العائلي	390 128.70 264 55 65 <u>902.70</u>	330 / 180 55 / 548.5	354 (38%)
الرتبة والوضعية	التفاصيل	الفرنسي (الأوروبي)	الأهلي	الفارق
- رقيب فرنسي قبل 3 سنوات	الرصيد ع خ ج 38% زيادة مؤقتة للرصيد	720 273.60 666.66	648 / 583.33	768.66 (34%)

<sup>1</sup> - A.N.O.M, Série Oran, Boite 5I 164, Payment... op.cit.

الفصل الثاني : تطور مسألة تجنيد الجزائريين 1920-1938

	/	253.33	علاوة 38%	- رقيب أهلي
	201.60	288	أعباء عسكرية	4 سنوات
	1432.93	2201.59		- أعزب
	648	720	الرصيد	فرنسي قبل 3 سنوات
	/	273.60	ع خ ج 38%	رقيب متزوج وله طفل
	583	666.66	زيادة مؤقتة للرصيد	رقيب أهلي قبل 4
	/	253.33	علاوة 38%	سنوات متزوج وله
1001.09 (38%)	359	513	أعباء عسكرية	طفل.
	/	83.33	علاوة	
	38.50	55	التكفل العائلي	
	/	65	علاوة	
	1628.83	2629.92		
	900	1012.50	الرصيد	مساعد فرنسي قبل 3
	/	334.12	ع خ ج 38%	سنوات متزوج وله
	666.66	666.66	زيادة مؤقتة للرصيد	طفل.
995.45 (33%)	/	220	علاوة 38%	مساعد أهلي قبل
	382	546	أعباء عسكرية	4 سنوات متزوج وله
	/	83.33	علاوة	طفل
	38.50	55	التكفل العائلي	
	/	6	علاوة	
	1987.16	2982.61		

من خلال الجدول يتبين لنا ما يلي :

- الفرق في الأجور بين الجنود الجزائريين والفرنسيين وصل إلى حده 50%.
- المساواة في الخدمة أمام الواجبات والأخطار وغابت عندما تعلق الأمر بالحقوق.
- غياب المساواة في الحقوق المادية يعود إلى تخوف المعمرين من أن ذلك خطوة نحو تحقيق المساواة المعنوية ( الحقوق السياسية).

وكثيرا ما اشتكى المجدد الجزائري من ظروف المعيشة داخل الثكنة، فهو ينام على الحصيرة بينما ينام الجندي الفرنسي على السرير، كما طالب ضباط الصف الجزائريين بمراقدة منعزلة عن بقية الجنود على غرار ما يتمتع به الفرنسيين، كما اشتكى عناصر فرقة القناصة من قدم بدلاتهم العسكرية،

بالإضافة إلى ذلك معاناة الطلبة الجزائريين الذين جندوا في إطار التعبئة من النظرة الإحتقارية التي عاملهم بها ضباط الصف الفرنسيين<sup>(1)</sup>.

عكست هذه الأوضاع مدى قساوة الظروف التي يعيشها المجند الجزائري على عكس ما كانت تروج له بعض الصحف الكولونالية مثل مجلة "لافيك لاتين" **l'Afrique latine** التي اعتبرت الثكنة بالنسبة للأهالي بمثابة قصر، حيث ينام على السرير، ويأكل حتى يشبع، ويلبس لباسا لائقا<sup>(2)</sup> **لكن تلك الدعاية** لم تنع إدارة الاحتلال من التحذير من وقوع اضطرابات بفعل الضغط المتزايد على المجندين الأهالي.

وفي هذا المجال نذكر مراسلة الحاكم العام شتال **Chatel** في 29 نوفمبر 1942 للمحافظ الأعلى لإفريقيا الفرنسية بخصوص تسوية منح الجنود الأهالي، وفي مراسلة أخرى للحاكم "بايغوتون **Peyrouton**" في 7 فبراير 1943 للقائد الأعلى للجيش، يشيران فيهما إلى أن الفرق في رواتب الجند من شأنه أن يهدد الاستقرار في الجزائر، ذلك ما أكدته التقرير الشهري للقيادة العسكرية في قسنطينة حيث تضمن ضرورة الاهتمام بهذه المشاكل لأنها قد تتحول إلى مصدر للاضطرابات، لذا حان الوقت للنظر في المسألة برمتها لإصلاح الأوضاع<sup>(3)</sup>.

وما يمكن استخلاصه من خلال ما تقدم أن الجزائري يعتبر فرنسيا قانونيا، إلا أنه من نوع ممتاز، إذ عليه كل ما على الفرنسيين وليس له ما لهم، والسبب كما ذكر أحمد توفيق المدني واضح من حرمان الجزائريين من كل الحقوق الفرنسية هو احتفاظه على معاملات الشرع الإسلامي بحيث لا يرث ولا يورث، ولا يتزوج ولا يطلق، إلا حسب تعاليم الشريعة الإسلامية، لا حسب القانون المدني الفرنسي.

## 2-2- اللامساواة في مدة الخدمة:

من الأفكار الهامة التي تعلمها الجزائريون من الحرب العالمية فكرة المساواة، فسواء كانوا جنودا أو عمالا خلال الحرب فقد تمتعوا ببعض المساواة مع الفرنسيين هذا ما جعلهم كثيرون يرفضون للطريقة

<sup>1</sup> - A.N.O.M, Série Oran 5I 164, Paiement... op.cit.

<sup>2</sup> - Farhat (Abbas), **Le Jeune Algérien**, édition ANEP, Alger, 2006, P17.

<sup>3</sup> - A.N.O.M, Série ORAN, Boite N° 5 I 164, Note Relative..., op.cit.

الفرنسية في الجزائر عند عودتهم إلى وطنهم فالحرب جعلتهم واعين بمساهمتهم في انتصار فرنسا والحلفاء<sup>(1)</sup>.

ونتيجة لذلك طالب المنتخبون الجزائريون بالمساواة في مدة الخدمة العسكرية بين الجزائريين والفرنسيين<sup>(2)</sup> بعد ما تساوت تضحياتهم أثناء الحرب العالمية الأولى وهذا ما ذكره فرحات عباس في كتابه "الشباب الجزائري **Le jeune algérien**" قائلا: "لقد كانت تلك التضحيات متساوية مع تضحيات الأوروبيين إن لم تفقها، وعليه فإنه لا يوجد سبب معقول لشرعية عدم المساواة..."<sup>(3)</sup>، كما تدخل عضو المجلس البلدي بوهران وهو "طالب" الذي طالب في سنة 1921 بتعميم الامتيازات التي يتمتع بها الجنود الفرنسيون لتشمل المجندين الجزائريين ولاسيما المساواة في مدة الخدمة<sup>(4)</sup>.

ومن اجل إيصال أصواتهم إلى أعلى هرم إدارة الاحتلال، وتحريك الرأي العام تجاه قضية المساواة في الخدمة العسكرية لجأ المنتخبون إلى الصحافة، حيث كتبت جريدة "النصيح"<sup>(5)</sup> مقالا طالبت فيه من الحاكم العام "ثيودور ستيف" تخفيض مدة الخدمة العسكرية للمسلمين الجزائريين من اجل إسعاد عائلاتهم المحتاجة إليهم، إلى جانب مطالبتها بالإسراع في تسريح أبناء المسلمين من دفعة 1920<sup>(6)</sup>. وما إن تمت المصادقة على قانون 01 أفريل 1923 الذي نص على تقليص مدة الخدمة العسكرية إلى ثمانية عشر (18) شهرا للجنود الفرنسيين وإبقائها على حالها بالنسبة للجزائريين (عامين)<sup>(7)</sup>، حتى أصبحت قضية الخدمة العسكرية حديث المنتخبين الجزائريين في المجالس العامة وعبر الصحافة.

وفي هذا الإطار نذكر الحملة التي قادها المندوبان الماليان لقسنطينة "ابن الونيسي علاوة" و"محمد المصطفى بن باديس" بخصوص تحقيق المساواة في مدة الخدمة العسكرية بين الجزائريين

- أبو القاسم (سعد الله)، الحركة الوطنية الجزائرية، ج الثاني 1900-1930، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1983، ص301.

<sup>2</sup> - مدة الخدمة العسكرية الإلزامية للجندي الفرنسي عامين بموجب قانون 21 مارس 1905، أما المدة المفروضة على المجند الجزائري ثلاثة سنوات حسب مرسوم 03 فبراير 1912.

<sup>3</sup> - Farhat (Abbas), op.cit, p15.

<sup>4</sup> - Mahfoud ( Kaddache), Histoire du Nationalisme Algérien, 2eme édition ,ENL, Alger, 1983, p90.

<sup>5</sup> - جريدة أسبوعية تصدر كل يوم جمعة تنبنت خط الدفاع عن مصالح المسلمين، تأسست في 29 أفريل 1920.

<sup>6</sup> - جريدة النصيح: العدد رقم 15، الجمعة 10 مارس 1922.

<sup>7</sup> - Pascal (Le pautremat), La Politique Musulmane De France Au XX Eme Siècle, maison neuve Et Larose, Paris, 2003, P177.

والفرنسيين<sup>(1)</sup>، إلى جانب بعض الجرائد التي ركزت اهتمامها على قضية المساواة في الخدمة العسكرية من بينها جريدة النجاح<sup>(2)</sup>، حيث بينت تنكر فرنسا لتضحيات الجزائريين الذين ضحوا من أجل إنقاذها ونصرتها خلال الحرب العالمية التي اعترفت لهم بهذا الدور فماذا كان جزاؤهم ؟

في إجابتها على هذا السؤال ذكرت الجريدة السابقة : " أما الجنود فكان جزاءهم أن تميز عليهم أخوانهم الفرنسيين في نفس الجندية، حيث كانوا سواسية أمام الموت، فخفضت مدة الخدمة العسكرية للفرنسيين دون الجزائريين، ثم صمت الأذان عن سماع نوابنا في هذه المسألة..."<sup>(3)</sup>.

لقد كان للإحساس بعدم المساواة في الخدمة العسكرية وقع كبير في نفوس المجندين الجزائريين يضاف إلى تعسف السياسة الاستعمارية العنصرية، لهذا طالب الجزائريون الاستفادة من تدابير قانون أبريل 1923 على غرار الجنود الفرنسيين، فخلال اجتماع انعقد في ديسمبر 1924 ناقش 150 مندوب عن عمال شمال إفريقيا بمنطقة باريس، قضايا اقتصادية ونقابية، كما تطرقوا إلى المشاكل السياسية مثل رفض قانون الأهالي، وإلغاء اللامساواة في الخدمة العسكرية<sup>(4)</sup>.

وضمن نفس السياق المتعلق بحملة النواب الجزائريين من أجل تحقيق المساواة في مدة الخدمة العسكرية تقدم عضو المجلس البلدي للجزائر "قاضي حمو" بطلب إلى المجلس، لاسيما وأن الحكومة الفرنسية بصدد دراسة مشروع تخفيض مدة الخدمة العسكرية إلى عام واحد للفرنسيين<sup>(5)</sup>، مما يؤكد أن الحملة التي قادها المنتخبون الجزائريون بخصوص مسألة المساواة في الخدمة العسكرية جاءت في إطار حركة مطالب سياسية ظهرت غداة حرب 1914-1918، الأمر الذي جعل بعض المؤرخين الجزائريين مثل أبو القاسم سعد الله ومحفوظ قداش يصفون عقد العشرينات بأنه عهد النهضة بالجزائر، وعهد الاندفاع الوطني والاتجاه نحو الثورة السياسية<sup>(6)</sup>.

<sup>1</sup> - جريدة النجاح، العدد رقم 110، 21 ماي 1923.

<sup>2</sup> - تأسست في سنة 1919 بقسنطينة على يد "عبد الحفيظ الهاشمي ومامي اسماعيل" و منذ 7 أوت 1925 أصبحت الجريدة تصدر مرة واحدة كل أسبوعين باللغة العربية، توقفت عن الصدور بعد وفاة مؤسسها عام 1960 ( أنظر **zahir ihaddaden**, op.cit, p336).

<sup>3</sup> - جريدة النجاح، العدد 136، 7-12-1923.

<sup>4</sup> - Mhafoud, (Kaddache), op.cit.

<sup>5</sup> - A.N.O.M, Série H, 3HG70, Extrait Du Registre Des Délibérations Du Conseil Municipale De La Ville d'Alger.

<sup>6</sup> - أبو القاسم سعد الله، الحركة...، ج 3، المرجع السابق، ص304.

وأمام ضغط هذه الحركة المطالبة بقيادة المنتخبين الجزائريين والصحافة، لجأت السلطات الاستعمارية إلى أسلوب التهذئة حيث وعدت بمناقشة المسألة، وأثناء هذه الفترة ثار المعمرون ضد إصلاحات 1918-1919 بتوجيه انتقادات للقوانين والقرارات التي أصدرتها السلطات الاستعمارية لصالح الجزائريين، وفي هذا المضمون كتبت جريدة " برقية قسنطينة **Le dépêche de Constantine**" في 16-17-22 يناير 1920 على سبيل المثال: "لن يسمح فرنسيو هذا البلد أبداً بتهديد الهيمنة الفرنسية... إن ما نسميه خطر الأهالي هو ما تمثله في الوقت الحاضر التدابير التشريعية المقررة..."<sup>(4)</sup>.

يتضح لنا مما سبق أن المعمرين كانوا يعارضون كل إصلاح قد يؤدي إلى منح الحقوق السياسية لبعض الجزائريين وعلى هذا الأساس بنوا موقفهم تجاه المساواة في الخدمة العسكرية، وذلك ما أقره مؤتمر رؤساء 246 بلدية المنعقد من 27 إلى 29 ماي 1920 الذين هاجموا الإصلاحات وتجنيد الأهالي<sup>(2)</sup>، حتى لا يتمكن هؤلاء من المشاركة في الانتخابات لأن تفوقهم العددي قد ينهي الهيمنة الفرنسية على المجالس المنتخبة.

لقد تزايدت حدة تخوف المعمرين من ذلك بتصاعد الحركة المطالبة الجزائرية بخصوص المساواة في الجندية الإلزامية فقد أكدت "مجلة إفريقيا الفرنسية **L'Afrique Française**"<sup>(3)</sup> في ديسمبر 1922: "إن الذين يطالبون بالمساواة في مدة الخدمة العسكرية لصالح الأهالي، قد لا يترددون فيما بعد بالمطالبة بالمساواة السياسية لهم..."<sup>(4)</sup>، كما كتبت مجلة إفريقيا اللاتينية **l'Afrique Latin** سلسلة من المقالات عارضت من خلالها المساواة في مدة الخدمة، رداً على ما تقدم به بعد المنتخبين الجزائريين لتقليص مدة الخدمة للجزائريين على غرار الجنود الفرنسيين<sup>(5)</sup>.

بالإضافة إلى موقف المعمرين الراض لمبدأ المساواة في الخدمة العسكرية بين الجزائريين والفرنسيين، نسجل موقف قيادة الجيش التي رأت في ذلك أنه تشجيعاً للكم على حساب الكيف أي أنها ستقوم بتجنيد عدد كبير من الجزائريين على حساب التكوين العسكري، مما يؤثر مستقبلاً

<sup>1</sup> - شارل روبير، أجرون، المرجع السابق، ص 490.

<sup>2</sup> - نفسه، ص 491.

<sup>3</sup> - مجلة شهرية تصدرها لجنة إفريقيا الفرنسية باريس وهي مختصة في الدراسات الاقتصادية والسياسية، والاجتماعية للمستعمرات.

<sup>4</sup> Belkacem (Recham), op.cit, p25.

<sup>5</sup> Farhat (Abbas), op.cit, p 15.

على مردود الجيش، وفي حالة تخفيض المدة إلى ثمانية عشر (18) شهرا كما هو حال الجنود الفرنسيين حسب قانون 01 أفريل 1923، فيستحيل إشراكهم (الجزائريون) في الحروب الخارجية لقلّة خبرتهم العسكرية<sup>(1)</sup>، ومن أجل دعم هذا الموقف جاء تقرير مصلحة الديوان العسكري لدى الحاكم العام في سنة 1925، فقد رأت المصلحة أن عدم المساواة في الأعباء العسكرية من شأنها أن تتسبب في اضطرابات، غير أن مصلحة فرنسا تتطلب تكوين المجدد الجزائري في الشكّة لمدة أطول حتى يتمكن من الوصول إلى الاحترافية في الجندية<sup>(2)</sup>.

ويبدو أن قيادة الجيش الفرنسي راهنت على أهمية تواجد الجزائريين ضمن صفوفها لسببين يتمثل الأول في نتائج قانون 01 أفريل 1923 الذي خفض مدة الجندية للفرنسيين على 18 شهرا وما خلفه من عجز في صفوف الجيش الفرنسي، أما الثاني متمثل في استعدادات القوات الفرنسية لمواجهة الأحداث الخارجية كالأوضاع في سوريا، وثورة "عبد الكريم الخطابي" في المغرب الأقصى.

وفي المقابل وقعت إدارة الاحتلال في الجزائر تحت ضغط كل من المنتخبين الجزائريين الذين طالبوها بتخفيض مدة الخدمة العسكرية للجزائريين، وضغط رجال الأعمال والمزارعين الذين رأوا في بقاء المجددين الجزائريين لمدة طويلة قد يلحق الخسائر باقتصاد المستعمرة، وفي حالة بقاء الوضع على حاله، فإن ذلك سيؤدي إلى ظهور اضطرابات، ويظهر ذلك من خلال المراسلة التي بعث بها الحاكم العام "ثيودور ستينغ" إلى وزير الحرب "شارل نولي Charles Nollet" في 07 فيفري 1925 ورد فيها: "... إن المجالس المنتخبة قد تقدمت إلينا بالتماسات بخصوص المساواة في الخدمة العسكرية، ولهذا علينا أن نأخذ بعين الاعتبار عند إصدار مرسوم بخصوص التجنيد الإجباري للأهالي"، وفي تعليقه على هذه الحالة قال الحاكم العام "ثيودور ستينغ": "... بذلك نكون قد تسببنا في فتن في زمن السلم، وبإمكانها أن تتحول إلى قنابل موقوتة في زمن الحرب..."<sup>(3)</sup>.

نستخلص مما سبق أن موقف السلطة المدنية العام يعود إلى عاملين أساسين وهما العامل الأمني أي التخوف من نشوب اضطرابات في المستعمرة بسبب السياسة الاستعمارية القمعية مثل قانون الأهالي، منع حرية الصحافة والتعبير، ثم اللامساواة في الخدمة العسكرية، أما العامل الثاني

<sup>1</sup> - A.N.O.M, série H boîte 3H70, service militaire des indigènes Algériens.

<sup>2</sup> - A.N.O.M, Ibidem.

<sup>3</sup> -Ibidem.

يكن في المشكل الاقتصادي حيث أن بقاء الجزائريين لفترة طويلة في الشكنة يؤدي إلى انخفاض اليد العاملة من جهة، كما أن تواجد الجنود أثناء الخدمة في فرنسا يجعله يلمس الفرق في المستوى المعيشي بعد عودته إلى بلاده، فيدفعه ذلك للعودة إلى فرنسا في إطار العمل مرة أخرى، وهذا ما يفسر الهجرة الجماعية للعمال الجزائريين نحو فرنسا، فيكون لذلك انعكاسات على اقتصاد المستعمرة نتيجة النقص الفادح لليد العاملة.

وفي هذا الصدد يمكننا أن نذكر حالة "مصالي الحاج" الذي قرر السفر إلى فرنسا مع مجموعة من أصدقائه في صائفة 1923، بعدما عاد إلى الجزائر في سنة 1921 ولاحظ أن الظروف الاقتصادية في الجزائر جعلت البحث عن العمل مشكوكا في نتائجه<sup>(1)</sup>.

وأمام تطور الأوضاع المتمثلة في سخط الرأي العام الجزائري على السياسة الاستعمارية وخوفا من عصيان محتمل للمجندين الجزائريين بسبب معاناتهم من التمييز بينهم وبين الجنود الفرنسيين في هذا الظرف (الأوضاع في سوريا وثورة عبد الكريم الخطابي في المغرب) لمحت وزارة الحرب إلى قرب صدور مرسوم يخفف عنهم هذه المعاناة، لأن قانون 01 أبريل 1923 ولاسيما في المادة التاسعة والتسعين (99) ينص على أن تنظيم تجنيد الجزائريين يخضع لقانون مصادق عليه من طرف البرلمان وسيتم إصداره لاحقا، ولأن مسألة التجنيد قد تثير نقاشات مطولة داخل البرلمان مما يؤثر على سرعة إيجاد الحلول، ارتأت السلطات الاستعمارية أن تخضع عملية التجنيد لمراسيم تنفيذية، وذلك نظرا لأهميتها القصوى،

ويبدو أن هذا تحايل أوجده إدارة الاحتلال التي تنكرت لمطالب المجندين الجزائريين، من خلال مضمون المادة 99 من قانون 01 أبريل 1923، فكلما تقدم المنتخبون الجزائريون بمطالب لصالح المجندين كان الرد عليهم بأن ذلك سيتم وفق إصدار قانون كما نصت عليه المادة السابقة، وعند حاجة الجيش إلى المزيد من المجندين الجزائريين تلجأ السلطات الاستعمارية إلى إصدار المراسيم لتنظيم العملية، وذلك حسب ما نص عليه قانون أبريل 1923.

<sup>1</sup> - بنجامين (سطورا)، مصالي الحاج راند الوطنية الجزائرية 1918-1974، (ترجمة الصادق عماري و مصطفى ماضي)، منشورات بمناسبة الذكرى الأربعين للاستقلال، الجزائر، 2002، ص37.

ومن أجل دراسة مشروع المرسوم تشكلت لجنة<sup>(1)</sup> بأمر من وزارة الحرب حيث اجتمعت بالجزائر في 11/07/1925 بديوان الأمين العام للحكومة، هذا الأخير أكد على ضرورة تبني المرسوم لمبدأ المساواة من حيث مدة الخدمة العسكرية بين الفرنسيين والأهالي، واقترح تعديل المادة 21 من مشروع المرسوم على النحو التالي: " مدة الخدمة العسكرية المفروضة على كل مجند أهلي عامين، ويمكن لها أن تتقلص إلى 18 شهرا كلما سمحت الظروف بذلك"<sup>(2)</sup>.

وفي نفس السياق أوصى العقيد "بول آزان Paul Azzan" بإعادة النظر في مدة الخدمة العسكرية والتفكير في كيفية رفع عدد المجندين وذلك بالتعبئة الجيدة للأهالي، وأن تعمل القيادة العامة للجيش على جعل الأهالي يقبلون على الانخراط بكل فخر واعتزاز، وذلك بتوفير لهم كل الظروف الملائمة<sup>(3)</sup>، كما اعتبر صاحب كتاب "أهلينا من شمال إفريقيا في الجيش الجديد" العقيد "كليمان غرانكور Clément Grandcourt" أن عدم المساواة في مدة الخدمة العسكرية يعد من بين الأسباب المؤثرة على معنويات المجندين الأهالي<sup>(4)</sup>.

وعلى الرغم من هذه الأصوات المؤيدة للمساواة بين المجندين الجزائريين و الجنود الفرنسيين إلا أن السلطات الاستعمارية أبتقت على الخدمة العسكرية لمدة عامين للأهالي بحجة أن المصلحة العليا لفرنسا اقتضت ذلك، فمرسوم 07 سبتمبر 1926 نص على مدة عامين للمجندين الجزائريين مع بقائهم لمدة إضافية كلما دعت الضرورة إلى ذلك وبأمر من وزير الدفاع<sup>(5)</sup>، وبعد اطلاع مصالح الحكومة العامة على مضمون مشروع المرسوم تأسف الحاكم العام على عدم تبني الحكومة الفرنسية مبدأ المساواة من حيث مدة الخدمة العسكرية على الرغم من أهميتها بالنسبة للأهالي، وما مدى

<sup>1</sup> - مشكلة من: دوبياف Dubief الأمين العام للحكومة/ رئيسا.

ميرانانت Mirante مدير الشؤون الأهلية /عضوا.

باردين Bardenat أمين عام عمالة الجزائر/ عضوا.

ميني Menyer عقيد رئيس الديوان العسكري للحاكم العام/ عضوا.

الرائد غوتيي Gutier رئيس مصلحة الموظفين العسكريين/ عضوا.

النقيب فيسباك Vispeq من القيادة العامة للجيش 19.

<sup>2</sup> - A.N.O.M, Série H, Boite N° 3H70, P.V De La Séance Tenu A Alger Par La Commission Chargée D'examiner Le Projet De Décret Relatif Au Recrutement Des Indigènes Algériens.

<sup>3</sup> - Journal, la France militaire, n° 12107 ; vendredi 05/06/1925.

<sup>4</sup> - Clement, (Grandcourt), nos indigènes nord africains dans l'armée nouvelle, berger\_levraut, Editions, Paris, 1926, p21.

<sup>5</sup> - J.O.R.F, 14/09/1926.

تأثيرها على أمن واستقرار المستعمرة<sup>(1)</sup>، وذلك ما ذهب إليه تقرير مصلحة الشؤون الأهلية التي رأت في ذلك المرسوم من شأنه أن يثير الاضطرابات، فهو بالنسبة للمجند الجزائري غير عادل، وأنه شكل خيبة آمال المسلمين الجزائريين<sup>(2)</sup>.

يبدو أن تحوف إدارة الاحتلال يعود إلى نشاط الحركة المطلبية للجزائريين في هذه الفترة التي قادها "الأمير خالد" بالإضافة إلى ما يحدث في البلاد الإسلامية في هذه المرحلة خاصة في المغرب وتركيا.

وفي شهر ماي 1927، برز النقاش مجددا بخصوص تخفيض مدة الخدمة العسكرية إلى عام واحد للجنود الفرنسيين، حيث استطاع وزير الحرب "بول بان لوفي Paul Painlevé" تحقيق ذلك بموجب قانون 31 مارس 1928، في حين بقي مدة الخدمة للمجندين الجزائريين عامين وفق مرسوم 7 سبتمبر 1926<sup>(3)</sup>، وأثناء افتتاح الدورة البرلمانية في سنة 1933 أودع النائب "غارنو Guernut" باسم 189 نائبا مشروع قانون بخصوص مبدأ المساواة من حيث مدة الجندية، وانتقد بشدة إدعاءات السلطات الاستعمارية التي ربطت مدة الخدمة بنوعية التكوين، معللا تلك الانتقادات بأحداث حرب 1914-1918 التي أبانت على شجاعة المجند الجزائري<sup>(4)</sup>، غير أن طلبه رفض من طرف البرلمان تحت تأثير اللوي الكولونيالي.

يتضح مما سبق أن السبب الرئيسي لحرمان المجند المسلم من الحقوق التي يتمتع بها الجندي الفرنسي، رغم قيامه بالتكاليف الفرنسية يعود إلى تحوف المعمرين من أن يكون مبدأ المساواة في الخدمة العسكرية خطوة نحو تحقيق المساواة في الحقوق السياسية، وبالتالي يتغلب العنصر الإسلامي الجزائري على العنصر الفرنسي في المجالس المنتخبة، لأن عدد المسلمين يفوق عدد الأوروبيين.

<sup>1</sup> -A.N.O.M, Série H, Boite N° 3H70, Le GGA A Monsieur Le Ministre De La Guerre Et A Monsieur Le Ministre De L'intérieur.

<sup>2</sup> -A.N.O.M, Série H, Boite N° 3H70, Note A Monsieur Le GGA.

<sup>3</sup> - Pascal( Le Pautremat), op.cit, P 177.

<sup>4</sup> - A.N.O.M, Série H, Boite N° 3H67, Note Au Sujet De La Proposition De Loi De M. Le Député GUERNUT Relative Au Recrutement Des Indigènes Algériens.

### 3. تطور عدد المجندين الجزائريين من 1920-1938:

#### 1.3. تطور عدد المجندين المتطوعين:

ظلت آلية التجنيد بواسطة الانخراط الطوعي وإعادة الانخراط هي الطريقة المحبذة لدى السلطات الاستعمارية لإعادة بناء الفرق الأهلية من جهة، وتجنب الاضطرابات الناتجة عن تطبيق التجنيد الإجباري من جهة أخرى، ولهذا فإن إدارة الاحتلال رأت أن عملية تجنيد الجزائريين من الأفضل أن تتم بواسطة الانخراط الطوعي، وأن تنظم بمراسيم وليس بقوانين، حتى يتم إبعاد مناقشة المسألة في البرلمان، مما قد يؤدي ببعض النواب إلى ربط مسألة الحقوق السياسية للجزائريين بمسألة تجنيدهم، وبالبعث الآخر إلى رفض تجنيدهم (الجزائريين) حتى لا يتمكنوا من الحصول على الحقوق السياسية.

ومن أجل الوصول إلى هدفها قامت سياسة التجنيد الاستعمارية باستغلال الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للجزائريين، فعملية التجنيد الطوعي كانت تتم بعد نهاية فصل الخريف (نهاية الموسم الفلاحي) بالاعتماد على الشيوخ والقياد الذين لعبوا دورا فعالا إلى جانب سياسة التجنيد المتبعة من طرف الاحتلال بتحويل الطاقة البشرية الجزائرية إلى خزان للجيش الفرنسي وذلك ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم 15: تطور عدد المنخرطين في الجيش الفرنسي من 1921-1938<sup>(1)</sup>

السنة	عدد المنخرطين	إعادة الانخراط	المجموع
1920	9905	7122	17027
1921	3936	4705	8641
1922	3163	3792	6955
1923	1553	3265	4818

<sup>1</sup> -A.N.O.M, Série GGA, Boite N° 2R 13, La Contribution De l'Algérie A La Défense Nationale.

الفصل الثاني : تطور مسألة تجنيد الجزائريين 1920-1938

10283	8108	2175	1924
9431	6380	3051	1925
8149	6035	2114	1926
8538	5770	2768	1927
11034	8190	2844	1928
6840	5354	1486	1929
8521	5388	3133	1930
11642	6977	4665	1931
12069	8324	3712	1932
8203	5566	2937	1933
9773	6642	3131	1934
12735	7810	5020	1935
11487	6540	5110	1936
11569	6124	5445	1937
12870	7012	5858	1938

يتضح لنا من خلال الجدول أن سنوات العشرينات من القرن الماضي عرفت ارتفاعاً في عدد المجندين بواسطة الانخراط، وإعادة الانخراط<sup>(1)</sup>، حيث وصل عددهم إلى الذروة بـ 9905 مجند في

<sup>1</sup> - يعيد العريف و الرقيب الانخراط مرتين بمعدل 4 سنوات في كل مرة لينتهي مساره العسكري بعد اثني عشرة (12 سنة) من الخدمة، أما ضابط الصف فله الحق في إعادة الانخراط لمدة ثلاثة (3سنوات) بعد اثني عشرة خدمة لينتهي مساره العسكري بعد خمسة عشر (15سنة) ينظر belkacem recham, op.cit.p.

سنة 1920، وتعود هذه الزيادة إلى المصاعب الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن سوء المحصول الزراعي لموسم 1919، نتج عنه ارتفاع الأسعار، فقد قفز سعر الخبز من 0.75 فرنك/كلغ إلى 0.80 فرنك/كلغ أبريل سنة 1920، وإلى 1.30 فرنك/كلغ في جويلية 1920، ووصل الوضع إلى الكارثة الاقتصادية في أبريل سنة 1920 بسبب الجفاف وتقلص المساحات الزراعية، فلم يتعد محصول هذا الموسم 5.2 مليون قنطار من الحبوب، ولم يسبق أن بلغ هذا المستوى منذ 1867<sup>(1)</sup>.

لم تتوان الصحافة الكولونالية في كشف الحالة الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال هذه الفترة، رغم محاولات إدارة الاحتلال إنكار وجود المجاعة على لسان الحاكم العام "جون باتست أبال **Jean Baptiste Abbel**" في 23 ديسمبر 1920، إلا أن الصحافة كشفت الحالة الاقتصادية والاجتماعية من خلال جريدة "صدى الجزائر" **L'écho d'Alger** حيث نشرت مقالا تحت عنوان "المجاعة على أبوابنا"<sup>(2)</sup> وفي نفس الموضوع كتبت جريدة "صدى وهران **l'écho d'Oran**" عن "الجثث المرمية في الشوارع"<sup>(3)</sup>. لقد وصلت درجة البؤس إلى مستويات خطيرة بفعل انتشار البطالة وارتفاع تكاليف الحياة، فلم يجد بعض الجزائريين سبيلا للتخلص من هذه المشاكل سوى الانخراط في الجيش، وفي الموسم الموالي بدأت الظروف المعيشية تتحسن بفضل المحصول الزراعي الجيد، مما أدى إلى انخفاض عدد المنخرطين إلى 3936 رجل في سنة 1921، غير أن سوء المحصول الفلاحي عام 1922 بفعل الجفاف، جعل الظواهر الاعتيادية للقحط تكثر خلال موسم 1922-1923، بل حتى المجاعة في بعض التجمعات السكانية<sup>(4)</sup>، ويبدو أن عملية الانخراط في الجيش الفرنسي من طرف الجزائريين كانت مرتبطة بمرود الموسم الفلاحي، وعلى هذا الأساس، كانت ثكنات الجيش تفتح أبوابها للمنخرطين بعد نهاية فصل الخريف من كل سنة.

دفعت هذه الأوضاع الجزائريين بالمهجرة نحو فرنسا حيث الحاجة إلى اليد العاملة لإعادة بناء ما دمرته الحرب العالمية الأولى وبأجور مرتفعة، والصدى الطيب الذي نقله المهاجرون الأوائل، كلها عوامل جذب للجزائريين، ويمكن الإشارة إلى أن التدفق الكبير الأول كان بين 1922-

<sup>1</sup> - شارل روبير أجرون، المرجع السابق، ص478.

<sup>2</sup> - Journal L'écho d'Alger 20/10/1920.

<sup>3</sup> - Journal L'écho d'Oran ; 27/10/1920.

<sup>4</sup> - شارل، (روبير أجرون)، المرجع السابق، ص480.

1924<sup>(1)</sup>، وكان من بين هؤلاء **مصالي الحاج** الذي طلب من أصدقائه السفر وبعدهما تحدث معهم في الموضوع غير أنهم رفضوا هذا المقترح، فاتخذ قراره بالذهاب إلى باريس<sup>(2)</sup>.

لقد شكل هذا التراجع في عدد المنخرطين قلقا لدى إدارة الاحتلال، ففي تقرير "لمصلحة الجنود الأهالي" "Service des militaires indigènes" بتاريخ 02 فبراير 1925 أشارت فيه إلى مسألة تفضيل الجزائريين المهجرة نحو فرنسا على الانخراط في الجيش وسبب ذلك حسب نفس التقرير يعود إلى قلة الامتيازات المقدمة لهم في الجيش مقارنة بارتفاع الأجور هناك<sup>(3)</sup>، وأمام هذه الوضعية اتخذت إدارة الاحتلال إجراءات مقيدة لها، تلزم المترشح للهجرة بجملة من الوثائق الرسمية ( عقد عمل، شهادة طبية، بطاقة التعريف) للحصول على رخصة الركوب، فشكل ذلك عائقا حقيقيا أمام المهجرة، حيث انخفض عدد المهاجرين إلى 24753 خلال سنة 1925، بينما كان عددهم 71028 في السنة قبلها<sup>(4)</sup>.

كما استمر صدور المراسيم المقيدة للهجرة بضغط من المعمرين، من بينها مرسوم الرابع من شهر أوت سنة 1926 تضمن الإجراءات التالية<sup>(5)</sup>:

- بطاقة تعريف عليها صور وعلامة تبين تأدية حاملها لواجباته العسكرية.
- ورقة السوابق العدلية تثبت انعدام صدور الأحكام الخطيرة ضد المهاجر.
- شهادة طبية تبين سلامة الشخص من الأمراض المعدية، وأنه مطعم ضد بعض الأمراض.
- وجود مبلغ مالي لدى المزمع على السفر ينفق منه ريشما يجد عملا في فرنسا.

وأمام هذه الإجراءات التي تحد من حرية المهجرة لجأ الجزائريون إلى الانخراط في الجيش الفرنسي، وذلك ما يفسر ارتفاع عدد المنخرطين خلال سنتي 1927-1928، حيث قفز العدد من 2768 إلى 2844 منخرط.

<sup>1</sup> - عبد الحميد، (زوزو)، الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين 1914-1939، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، ص18.

<sup>2</sup> - بنيامين (سطورا)، المرجع السابق، ص38.

<sup>3</sup> - A.N.O.M, Boite 3H70, Op.cit., Service....

<sup>4</sup> - Mahfoud, (Kaddache), op.cit p 174.

<sup>2</sup>- عبد الحميد، زوزو، مرجع سابق ص 18.

لم تكن الهجرة نحو فرنسا هي السبب الوحيد الذي أدى إلى تراجع عدد المنخرطين في الجيش الفرنسي، بل كانت أسباب أخرى ومنها تحسن الوضع الاقتصادي إلى غاية نهاية عقد العشرينات بالإضافة رفض الجزائريين محاربة إخوانهم في المغرب الأقصى وفي سوريا.

ونلاحظ من خلال الجدول السابق أن عدد المنخرطين عاد للارتفاع في بداية الثلاثينات ويعود ذلك إلى آثار الأزمة الاقتصادية العالمية لعام 1929، فقد ذكر المؤرخ "محمود قداش" أنه في سنة 1931 بدأت الجزائر تعاني من آثار الأزمة الاقتصادية العالمية فتراجعت صادراتها وتقلصت قاعدتها الصناعية<sup>1</sup> خاصة إذا علمنا أن معظم المنخرطين كانوا من العمال البسطاء .

يتضح من خلال الجدول أن أغلبية الجزائريين الذين يقدمون على الانخراط هم أصحاب مهنة بسيطة سرعان ما تتأثر أوضاعهم الاجتماعية لأدنى هزات اقتصادية وهذا ما حدث في بداية الثلاثينات مما أدى إلى تفشي البؤس في المدن بفعل انتشار البطالة التي رسمت مشهدا محزنا حسب تعبير جريدة "صباح وهران Oran Matin". دفعت هذه الظروف -بالإضافة إلى الإجراءات المتخذة من طرف الإدارة للحد من الهجرة- بالشباب الجزائري إلى الانخراط في الجيش للتخلص من الأوضاع المزرية، وذلك ما يفسر زيادة عددهم خلال السنوات الأولى من الثلاثينات.

أما من حيث توزيعهم على القوات المسلحة الفرنسية، فالملاحظ أن أغلبية المجندين طوعا ضمتهم قيادة الجيش إما لفرقة القناصة أو فرقة الصبايحية، وذلك ما يوضحه الجدول التالي:

---

<sup>1</sup> - Mahfoud, (Kaddache), op.cit p273.

الفصل الثاني : تطور مسألة تجنيد الجزائريين 1920-1938

الجدول رقم 16: توزيع المنخرطين على مختلف القوات المسلحة من 1925 إلى 1938<sup>1</sup>

السنة	الرماة	الصبايحية	المدفعية	الهندسة	العيادة	الإدارة العسكرية	الطيران	البحرية	المجموع
1925	2280	599	34	02	06	10	02	/	2933
1926	1576	339	21	13	04	13	05	/	1971
1927	2201	277	87	12	05	42	07	/	2631
1928	2389	160	32	51	11	67	07	/	2717
1929	1087	223	30	08	20	43	03	/	1414
1930	2367	439	50	17	24	42	02	/	2941
1931	3360	738	109	24	05	37	12	/	4285
1932	2589	783	67	33	02	26	05	/	3505
1933	2145	528	52	22	/	40	03	/	2790
1934	2508	319	52	31	/	29	/	/	2939
1935	4103	490	83	24	01	31	01	/	4733
1936	4151	606	101	39	06	20	01	/	4924
1937	4224	761	120	35	02	27	/	93	5262
1938	4744	650	126	18	04	17	/	102	5661

<sup>1</sup> - Belkacem, (Recham), op.cit, p55.

يتضح لنا من خلال الجدول أن أغلبية المجندين الجزائريين يتواجدون في فرقة القناصة وفرقة الصباحية مقارنة ببقية القوات المسلحة على الرغم من أن قانون 1903 سمح للجزائريين بالانخراط والانضمام إلى جميع الفرق<sup>(1)</sup>، فعلى سبيل المثال مرسوم 28 ديسمبر 1923<sup>(2)</sup> سمح للجزائريين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 18 سنة و25 سنة بالانخراط في القوات البحرية لمدة تتراوح من ثلاثة (3) سنوات إلى خمسة سنوات، غير أن ما لاحظناه من خلال الوثائق الأرشيفية أن القلة من الجزائريين من استطاعوا الانضمام إلى قوات البحرية، فعلى سبيل المثال في سنة 1932 من بين عشرين (20) مترشح في إقليم وهران لم يقبل منهم سوى أربعة جزائريين<sup>(3)</sup>.

أما القوات المسلحة الأخرى مثل الهندسة، والصحة العسكرية، والطيران، فقد اعتبرتها قيادة الجيش الفرنسي فرق عسكرية حساسة، لا يسمح للجزائريين بالانضمام إليها باستثناء القلة منهم، وذلك بحجة تدني مستواهم العلمي الذي لا يسمح لهم الالتحاق بمثل هذه التخصصات العسكرية، إلا أن الأمر يتعلق بتخوف السلطات الاستعمارية من اكتساب الجزائريين للتقنيات العسكرية، إذ أنها ترى في ذلك تهديدا لمصالح فرنسا في شمال إفريقيا، وما يدل على ذلك تلك المراسلة التي بعث بها وزير الجو إلى الحاكم العام بخصوص فتح مدرسة للطيران المدني، هذا الطلب الذي قوبل بالرفض بحجة أنه يشكل خطرا على أمن فرنسا في شمال إفريقيا<sup>(4)</sup>. كما كانت قيادة الجيش تتخوف من إعادة انخراط الجزائريين في سلاح المدفعية حيث لم يسمح إلا لأثني عشر (12) جزائريا بإعادة الانخراط في هذا التخصص في سنة 1933، وخمسة عشرة (15) ما بين 1935-1963<sup>(5)</sup>.

مهما يكن من أمر فإن مكانة الجزائريين في الجيش الفرنسي منذ السنوات الأولى للاحتلال تمثلت في تواجدهم في الصفوف الأمامية لجبهات القتال ضمن فرق الصبايحية والرماة للدفاع عن مصالح فرنسا وحلفائها.

### 3- 2. تطور عدد المجندين إجباريا:

<sup>1</sup> - A.N.O.M, 3H70, Dispense... Op.Cit.

<sup>2</sup> - J. O.R.F, N°3112/1926, P13851.

<sup>3</sup> -A.N.O.M, Série H, Boite 3H1, La Création D'une Ecole Préparatoire Indigène De La Marine Militaire En Algérie.

<sup>4</sup> - A.N.O.M, série H, Boite n° 3H18, monsieur le ministre de l'air cabinet du ministre (Section De L'aviation Populaire.

<sup>5</sup> - Belkacem, (Recham), op.cit. p56.

## الفصل الثاني : تطور مسألة تجنيد الجزائريين 1920-1938

بالموازاة مع آلية التجنيد الطوعي استمرت عملية التجنيد الإجباري في الجيش لتمكن السلطات الاستعمارية من استغلال الجزائريين إلى أقصى درجة، لإعادة بناء فرقها العسكرية حيث شهدت العملية ذروتها في سنة 1923 عندما وصل عدد المجندين إجباريا 21589، وذلك ما بينه الجدول التالي:

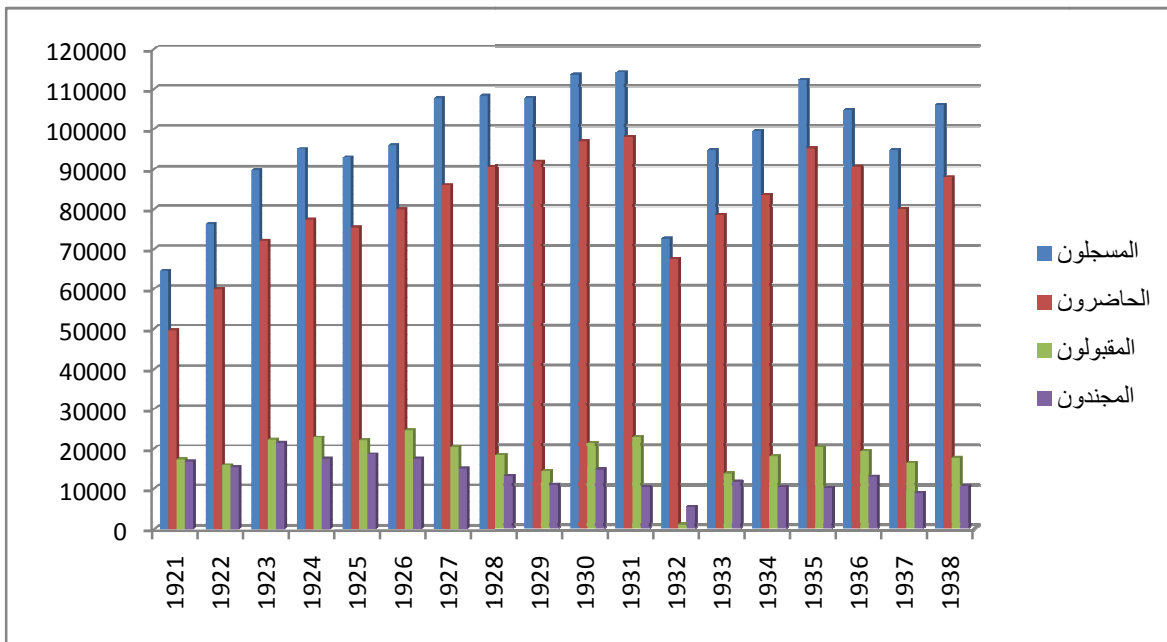
جدول رقم 17: تطور عدد المجندين إجباريا من 1921-1938<sup>1</sup>

السنة	المسجلون	الحاضرون	المقبولون	المجنودون	% الحضور
1921	64577	49718	17402	16915	34.02%
1922	76198	59880	16028	15487	25.86%
1923	89836	72231	22332	21589	29.89%
1924	95099	77380	22930	17525	22.65%
1925	92943	75430	22214	18603	24.66%
1926	96077	80034	24741	17533	21.91%
1927	107809	86048	20412	15170	17.63%
1928	108310	90691	18357	13081	14.42%
1929	107659	91799	14362	10992	11.97%
1930	113547	96851	21375	14725	15.20%
1931	114113	98036	22859	10427	10.64%
1932	72536	67468	1061	5438	08.06%
1933	94623	78391	13767	11722	14.95%
1934	99407	83474	18049	10316	12.36%

<sup>1</sup> - A.N.O.M, série H, Boite 3H68, recrutement des indigènes non naturalisés.

## الفصل الثاني : تطور مسألة تجنيد الجزائريين 1920-1938

10.64%	10119	20439	95078	112233	1935
14.33%	12978	19338	90574	104728	1936
11.07%	8853	16414	79987	94673	1937
12.07%	10598	17712	87836	105945	1938



### رسم بياني لتطور عدد المجندين إجبارياً 1921-1938

من خلال قراءتنا للجدول يتضح لنا أن عدد المجندين إجبارياً بلغ أرقاماً قياسية في بداية العشرينات والسبب في ذلك يعود إلى الرغبة في إعادة بناء الجيش الفرنسي، وكذلك تراجع عدد المنحرفين في سنة 1923 الذي وصل إلى 1553 بعدما كان في سنة 1920 حوالي 9905 منحرفاً، فعملية التجنيد الإجباري مكتملة للعجز الذي يحدثه الانخراط الطوعي.

ومن خلال الجدول يتبين لنا الفرق الشاسع بين عدد المسجلين وعدد الحضور ويعود ذلك إلى المشطوبين بسبب الوفيات أو من تجاوزوا سن التجنيد أو بسبب رفضهم للتجنيد، وما يدل على

ذلك انتفاضة دورا "أولاد عوف" في البلدية المختلطة "عين توتة" بمنطقة الأوراس، حين رفض شباب المنطقة التجنيد الإجباري واعتصموا بالجبال ومن بين هؤلاء "مسعود بن زلماط" و"محمد أمزيان" اللذان ذاع صيتهما في المنطقة بفعل ما كان يقومون به ضد مصالح الكلون، كما شهدت منطقة القبائل، حالات فرار للجزائريين الذين رفضوا الخدمة العسكرية الإجبارية في الجيش الفرنسي<sup>(1)</sup>، و من بين أسباب التباين بين عدد الحضور والمسجلين في الجدول هو وجود بعض الجزائريين في الجيش الفرنسي كمنخرطين أدى إلى غيابهم عن موعد الفرز والانتقاء، حيث بلغ عدد هؤلاء في سنة 1924 حوالي 8000 منخرط وفي سنة 1927 وصل عدد المنخرطين الذين غابوا عن حصة الانتقاء حوالي 8500 منخرط<sup>(2)</sup>. ومن أجل ضبط عملية الإحصاء، حثت إدارة الاحتلال على إعطاء الأهمية القصوى للعملية بتكليف طاقم إداري يجوب مختلف المناطق للسهر على جدية العملية، فقد بعثت مديرية شؤون الأهالي بمراسلة إلى الحاكم العام "جول كاردي Jules Carde" ذكرت فيها أن فكرة إنشاء طاقم إداري يزور مختلف المناطق مستحيلة التنفيذ نظرا لارتفاع تكاليف العملية، وعليه يمكن إسناد المهمة إلى أعوان البلديات مع التأكيد عليهم بضرورة منح الأهمية القصوى لهذه المهمة<sup>(3)</sup>.

لقد جاءت هذه الإجراءات في مرحلة تسعى فيها السلطات الاستعمارية إلى تعزيز قواتها استعدادا لحرب أوربية قادمة، ومن أجل هذا الغرض أصدرت الحكومة الفرنسية مرسوما في 16 أبريل 1930 نص على رفع سن التجنيد للجزائريين من 20 سنة إلى 21 سنة، بعدما قدمت لجان الفحص الطبي انتقادات بخصوص الحالة الصحية للشباب الجزائري المخذ بسبب تردي أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، مما أدى إلى انتشار أمراض سوء التغذية والملاريا بينهم<sup>(4)</sup>، ونتيجة لذلك قامت قيادة الجيش بإعفاء 4659 شاب في سنة 1928<sup>(5)</sup>.

أما بالنسبة للمؤجلين والمعفيين فإن أعدادهم ارتبطت كذلك بعدد المنخرطين من جهة وبالأوضاع الاقتصادية للمستعمرة من جهة أخرى، والجدول التالي يبين تطور عددهم من سنة

1921 إلى 1938

<sup>1</sup> - Belkacem,( Recham), op.cit, p34.

<sup>2</sup> - A.N.O.M, Série H ; Boite 3H68 Formations De La Classe Indigène 1924-1927.

<sup>3</sup> - A.N.O.M, Série H, Boite 3H71, Surveillance Des Opérations De Recrutement.

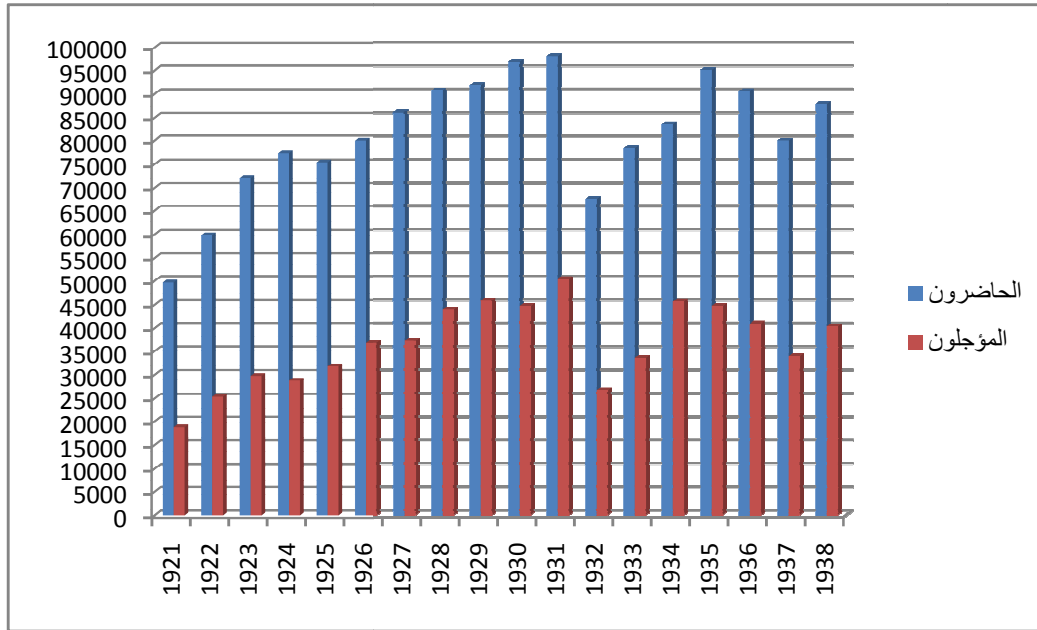
<sup>4</sup> - A.N.O.M, Série H, Boite 3H71, Appréciation Général Sur La Valeur Physique D'un Contingent Indigène.

<sup>5</sup> - A.N.O.M, Série H, Boite 3H71, Formation 1928..., op.cit.

جدول رقم 18: تطور عدد المؤجلين (1921-1938)<sup>1</sup>

السنة	الحاضرون	المؤجلون	% الحضور
1921	49713	18767	37.75%
1922	59880	25407	42.43 %
1923	72231	29794	41.25%
1924	77380	28765	37.17 %
1925	75430	31878	42.26%
1926	80034	36816	46.00 %
1927	86048	37236	43.27 %
1928	90691	43898	48.40 %
<b>1929</b>	<b>91799</b>	<b>45808</b>	<b>49.90 %</b>
<b>1930</b>	<b>96851</b>	<b>44670</b>	<b>46.12 %</b>
<b>1931</b>	<b>98036</b>	<b>50430</b>	<b>51.44 %</b>
<b>1932</b>	<b>67468</b>	<b>26645</b>	<b>39.49 %</b>
<b>1933</b>	<b>78391</b>	<b>33567</b>	<b>42.82 %</b>
<b>1934</b>	<b>83474</b>	<b>45650</b>	<b>55.05 %</b>
1935	95078	44671	46.98 %
1936	90574	40950	45.21 %
1937	79987	33958	42.45 %
1938	87836	40329	45.91 %

<sup>1</sup> - A.N.O.M, 3H68, Recrutement... op.cit.



رسم

### بياني لتطور عدد المؤجلين 1921-1938

ففي سنة 1929 بلغ عدد المؤجلين حوالي 45809 شاب، وبلغ عدد المعفيين حوالي 18644 شاب، ويعود ذلك إلى آثار الأزمة الاقتصادية العالمية التي أرغمت الجزائريين على الانخراط في الجيش، وكما ذكرنا سابقاً فكلما زاد عدد المنخرطين، قل عدد المجندين إجبارياً بالإضافة إلى عدم اكتمال البنية الجسمية مما يؤجل حضور المسجل للفحص الطبي الثاني أو الثالث<sup>(1)</sup>، إلى جانب فئة المعفيين من الخدمة: والجدول التالي يبين

جدول رقم 19: تطور عدد المقصيين والمعفيين من 1920 إلى 1938<sup>(2)</sup>

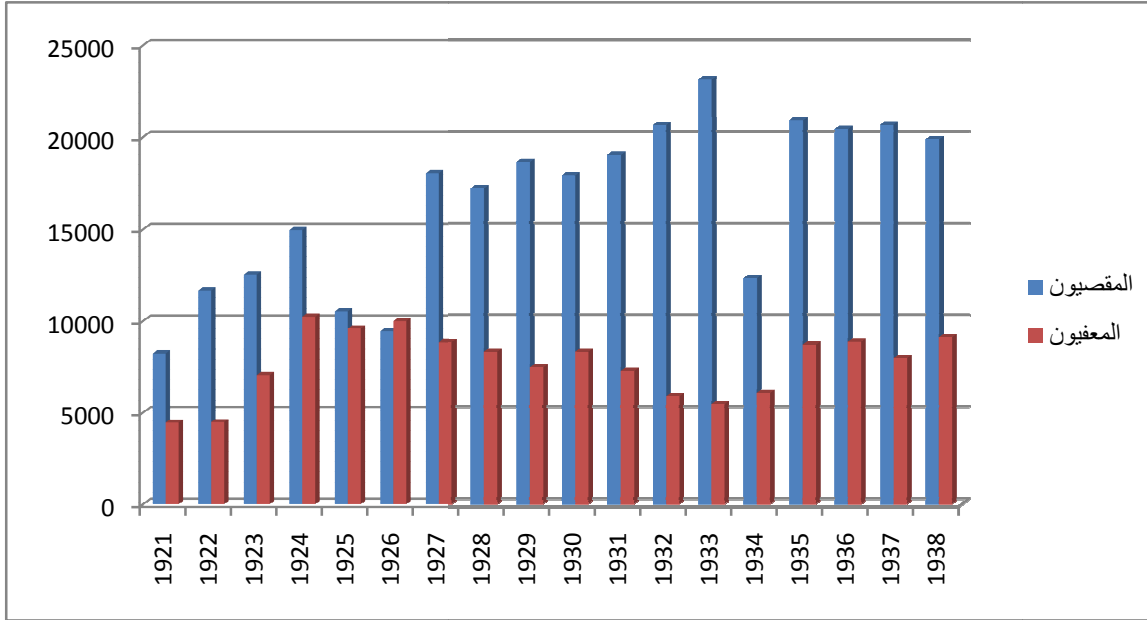
السنة	المقصيون	المعفيون	المجموع	% الحضور
1921	8206	4449	12655	25.45 %

<sup>1</sup> - A.N.O.M., Série H, Boite 3H 70, Appréciation Général Sur La Valeur Physique D'un Contingent Indigène.

<sup>2</sup> - A.N.O.M., 3H68, op.cit, Recrutement...

الفصل الثاني : تطور مسألة تجنيد الجزائريين 1920-1938

26.90 %	16113	4474	11639	1922
27.11 %	19589	7040	12549	1923
32.59 %	25223	10253	14970	1924
26.68 %	20125	9590	10535	1925
24.28 %	19434	10000	9434	1926
31.23 %	26880	8827	18053	1927
28.12 %	25508	8300	17208	1928
28.42 %	26093	7449	18644	1929
27.06 %	26212	8303	17909	1930
26.81 %	26291	7256	19035	1931
39.32 %	26530	5876	20654	1932
36.46 %	28583	5447	23136	1933
21.99 %	18364	6049	12315	1934
31.13 %	29599	8686	20913	1935
32.24 %	29292	8847	20445	1936
35.79 %	28630	7957	20673	1937
32.98 %	28974	9087	19887	1938



### رسم بياني لتطور عدد المقصبين والمعفيين من الخدمة 1921-1938

ومن أسباب إعفاء هؤلاء الكفالة العائلية، فالكثير منهم كانوا يشكلون السند لعائلاتهم وبالتالي ذهابهم لأداء الخدمة العسكرية من شأنه أن يفقد الأسرة هذا السند في ظل تردي الأوضاع الإقتصادية والاجتماعية متدهورة، كما يمكن أن يعفى من الجندية كل من لديه أخ منخرط في الجيش وذلك حسب مرسوم سبتمبر 1926<sup>(1)</sup>.

كما كانت الوضعية الصحية للحاضرين من بين أسباب إعفاء هؤلاء من الخدمة العسكرية فبحسب تقارير الأطباء فإن العديد من المؤهلين للتجنيد لا يستطيعون تحمل أعباء الجندية بسبب وضعهم الصحي، فمثلا في تقرير خاص بالحالة الصحية لدفعة 1935 في منطقة الجزائر وتيزي وزو من بين 19600 مسجل يوجد 79 مسجل لا يتعدى وزن الواحد منهم 40 كغ و 489 أوزانهم تتراوح ما بين 40-45 كغ، و 2749 من 45-50 كغ و 6572 ما بين 51-55 كغ، أي 50% من

<sup>1</sup> - A.N.O.M., Série H, Boite N° 3H70, Dispense Du Service Militaire Accordée Aux Indigènes Dont Un Frère Sert Comme Engagé.

مجموع المسجلين لا تتعدى أوزانهم 55 كغ، مع العلم أن المؤهل للخدمة العسكرية لا يجب أن لا يقل وزنه أو يساوي 50 كغ<sup>(1)</sup>.

يتضح من خلال هذه الأرقام التي تضمنها التقرير أنها تسعى إلى تظليل الرأي العام حيث تتظاهر السلطات الاستعمارية بعدم تجنيد الشباب الجزائري الذي يعاني من سوء التغذية وبعض الأمراض الناتجة عن السياسة الاستعمارية المبنية على التفجير والتجويع في الوقت الذي جندت حتى أولئك المصابين بالرمد الحبيبي<sup>(2)</sup>، حيث قامت قيادة الجيش بتجنيدهم بطلب من الحكومة العامة على أن يتم تطبيهم بالثكنات<sup>(3)</sup>.

لقد فرضت فرنسا التجنيد على الجزائريين فأرغموا على الدفاع عن وطن ليس لهم واقتيد آلاف الشباب رغم احتجاج أهاليهم، إلى جبهات القتال لنصرة فرنسا ومات لأجل ذلك الآلاف منهم في معارك مشهودة.

### 3-3. استدعاء الجزائريين المقيمين في الخارج:

لم يسلم الجزائريون المقيمون في الخارج من الخدمة العسكرية الإجبارية فمرسوم 03 فبراير 1912، ومرسوم 03 أوت 1917 أقر بذلك قصد الاستفادة الواسعة من الطاقات البشرية الجزائرية، ومن أجل ذلك بدأ إحصاء الشبان الجزائريين المقيمين في الخارج عن طريق القنصليات الفرنسية بالخارج، باعتبارهم رعايا فرنسيين، أما الذين يقيمون بفرنسا، فتسجيلهم يتم على مستوى بلديات إقامتهم خلال الثلاثي الأخير من كل سنة، ليلتحقوا بعد الفحص الطبي بإحدى الفرق العسكرية الأهلية المتواجدة بالجزائر<sup>(4)</sup>، ومن أجل ذلك قامت سلطات الاحتلال بحملة لملاحقة الجزائريين المقيمين في الخارج الذين فروا من تعسف السياسة الاستعمارية التي غيرت مظاهر الحياة في جميع المجالات، فكان ذلك سببا في اختيار الكثير منهم حل الهجرة نحو الخارج.

<sup>1</sup> - A.N.O.M., Série H, Boite 3H70, op.cit, Appréciation.

<sup>2</sup> - عدوى بكتيرية للعين تسببها بكتيريا التراكوما Trachoma، و هي سريعة الانتشار و غالبا ما تصيب كلتا العينين، و يحدث هذا المرض نتيجة تدهور الظروف الصحية.

<sup>3</sup> - A.N.O.M., série GGA, boîte 3R12, conscrit atteint du Trachome.

<sup>4</sup> - A.N.O.M., Série H, Boite 3H68, Instruction Ministérielle Relative A L'appel Sous Les Chapeaux Des Indigènes Algériens Résidant Hors Du Territoire De l'Algérie.

فعلى سبيل المثال لا الحصر نذكر تلك المراسلة التي بعثت بها مديرية أقاليم الجنوب بعمالة قسنطينة إلى الحاكم العام "موريس فيوليت Maurice Viollette" في 10 نوفمبر 1925 بخصوص عدد من الجزائريين فضلوا الاستقرار " ببلجيكاً" على البقاء بالجزائر والخضوع لقرار التجنيد الإجباري في صفوف الجيش الفرنسي<sup>(1)</sup>. وأمام هذا الوضع، ونظراً لأهمية العملية في الإستراتيجية العسكرية الفرنسية سعت قيادة الجيش لجعل من عملية التجنيد الإجباري خلال فترة ما بين الحربين ممونا رئيساً لتزويد الفرق الأهلية بالرجال ويعود ذلك إلى استقرار عدد الجزائريين المنخرطين طوعاً في الجيش الفرنسي، بسبب تحسن مردود بعض المواسم الفلاحية من جهة ، و إلى الهجرة التي شهدت تطورا ملحوظا في النصف الأول من عقد العشرينات من جهة أخرى.

ومن أجل تدقيقها في إحصاء أعداد الشباب الجزائريين، وحتى لا يتمكن هؤلاء من الإفلات من الجندية أصدرت قيادة الجيش بطاقات<sup>(2)</sup> لتحديد وضعية الشاب الجزائري تجاه الخدمة العسكرية<sup>(3)</sup>، تزامنت هذه الإجراءات مع استعداد فرنسا للحرب العالمية الثانية التي بدأت بوادرها تظهر منذ بداية عقد الثلاثينات ب بروز صراعات إقليمية شكلت منظراً قائماً للعلاقات الدولية، لذا قامت قيادة الجيش الفرنسي باستدعاء قوات الاحتياط من المجندين الجزائريين الذين أدوا الخدمة العسكرية ثم وضعوا في الاحتياط، ففي سنة 1937 تم استدعاء حوالي 2007 احتياطي، فحضر منهم 1814 وغاب (193)<sup>(4)</sup>، وتمت العملية من أجل الالتحاق بالجيش لفترة زمنية قصيرة قصد إعادة تدريبهم على الأسلحة استعداداً لحرب أوربية ثانية ، وكعادتها لجأت السلطات الاستعمارية إلى إغراء هؤلاء الاحتياطيين للحصول على استجابتهم لها، مستغلة في ذلك وضعيتهم الاجتماعية في ظل آثار أزمة اقتصادية حادة خاصة إذا علمنا أن أغلبهم ( 1814 احتياطي<sup>(5)</sup> مسئولين مباشرين على عائلاتهم،

<sup>1</sup> - A.N.O.M., Série H, Boite 3H 68, Recensement Des Indigènes Résident A L'étranger.

<sup>2</sup> - البطاقة الحمراء يعني أن الشاب قد أدى الخدمة العسكرية و وضع في الاحتياط -البطاقة الصفراء بمعنى أن القرعة أقصت الشاب من الخدمة، أما البطاقة البيضاء فإن صاحبها معفى من كل التزامات الخدمة، و البطاقة الزرقاء تدل على أن حاملها لم يبلغ بعد سن التجنيد و الخضراء معفى لأسباب صحية.

<sup>3</sup> -A.N.O.M, Série H, Boite N°3H75, Etat Faisant Connaitre Le Nombre De Carte D'identité Qui Seraient Nécessaire Pour Les Indigènes Administres Par La Division De Constantine.

<sup>4</sup> - A.N.O.M., Série H, Boite 3H75, Rapport Sur Les Opérations De Convocation Des Réservistes Indigènes En 1937.

<sup>5</sup> - Ibid.

وما يدل عل هذا المسعى للقيادة الجيش هي تلك الدراسة التي قامت بها إدارة الاحتلال في 01 جانفي 1938 بخصوص المجهود الحربي الذي يمكن للجزائر أن تقدمه لفرنسا<sup>(1)</sup>:

1. التجنيد بمختلف الآليات في الشمال.

16 لواء من الرماة 6 ألوية من الصباحية و5 ألوية للمدفعية ولواء واحد الهندسة..

2. التجنيد في الجنوب والذي يساهم ب 5 كتائب من المهاريين وكتيبتين من القوات المحمولة بالإضافة إلى الزيادة في عدد قوات المخزن.

مهما يكن من أمر فيما يخص مجموع عدد المجندين الجزائريين الذين تمكنت إدارة الاحتلال اقتلاعهم من بين أهاليهم بالقوة والعنف مثلما حدث في غرداية، فإن معناة هؤلاء لم تنته بمجرد تعبثهم أو نقلهم بل تواصلت داخل الثكنات والمعسكرات.

لقد أحصى المجندون الجزائريون بمرارة التمييز العنصري واللامساواة بينهم وبين الجنود الفرنسيين من حيث مدة الخدمة، والترقيه، والرواتب والامتيازات الأخرى، لتثبيت الهيمنة للعنصر الأوروبي على حساب الجزائري حتى لا يجرأ هذا الأخير على المطالبة بالحقوق السياسية.

من جهة أخرى كان تطور عدد المجندين خلال فترة ما بين الحربين متفاوتا حسب السنوات، ففي الوقت الذي تميزت فيه المواسم الفلاحية بالتذبذب والتغير السريع ( بداية العشرينات) تميزت أعداد المجندين بالتغير السريع وبعدم الانتظام فكانت بذلك علاقة وطيدة بين آلية التجنيد الطوعي والمردود الفلاحي.

على هذا الأساس قامت السلطات الاستعمارية بإعطاء دفعا قويا لآلية التجنيد الإجباري في هذه الفترة فبعدها فرضته على الجزائريين في الجنوب، عملت على أن يكون بأعداد ثابتة حتى يغطي العجز الذي يحدثه التجنيد الطوعي في تشكيله الفرق الأهلية، حتى أصبح عدد المجندين إجباريا يفوق عدد المنخرطين طوعا حيث بلغ عددهم في سنة 1938، 21356 مجند إجباريا بينما وصل عدد المتطوعين 18728 رجلا<sup>(2)</sup>.

<sup>1</sup> - A.N.O.M., Série GGA, Boite 2R13, Rapport Du Général Messimy Sur Les Conditions De La Mobilisations De l'Afrique Du Nord.

<sup>2</sup> - A.N.O.M, GGA, 2R13, rapport...op.cit.

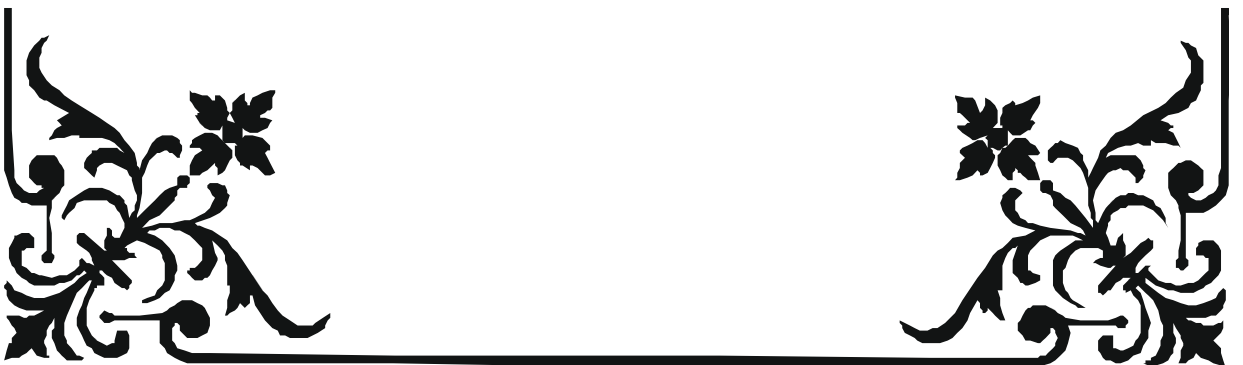
لقد تعمدت السلطات الاستعمارية إلى إظهار آلية التجنيد الإجباري كأداة مكتملة على الرغم من أهميتها كما أشرنا إليه سابقاً لعملية الانخراط من خلال مرسومي 1912، و1926 حتى تتفادى موقف المعمرين الذين يعتبرون تلك الآلية من شأنها أن تكون خطوة نحو المطالبة بالحقوق السياسية، وموقف النخبة الجزائرية التي تشترط الحقوق السياسية مقابل ضريبة الدم.



# الفصل الثالث

الجزائريون في خضم الحماية

الأجنبية 1914-1945



مع بداية الحرب العالمية الأولى أدركت الأطراف المتصارعة أهمية الدعاية في المستعمرات كسلاح لا تقل أهميته وفعاليته عن الأسلحة التقليدية. ولذلك سعت القوى المتنازعة بواسطة الحرب الدعائية للاستفادة من خدمات شعوب المستعمرات مستغلة عوامل استدراجهم وكسب ولائهم وفي هذا الإطار بدأت الدول الكبرى تتطلع إلى الأهمية الإستراتيجية للمغرب العربي، فإلى جانب وفرة ثرواته الطبيعية وحجم قواه البشرية، يعد موقعه همزة وصل بين الشرق والغرب ويأطالته على البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي شكل قاعدة كبيرة للمواصلات البحرية مع أوروبا وإفريقيا والأمريكيتين.

لقد أثارت إمكانيات أقطار المغرب العربي رغبة الدول المتنازعة في السيطرة عليها كل قطر حسب أهميته الذاتية التي انفرد بها داخل الإطار الإستراتيجي العام للدول القوية، وعلى هذا الأساس استهلت ألمانيا، رغم ظهورها المتأخر بين الدول الأوروبية مصالحها الاقتصادية والتجارية في المغرب الأقصى، ومنها بدأت تتطلع إلى الجزائر كإحدى المراكز المهمة لمصالحها.

ووفقا لما تقدم فإننا سنتناول في هذا الفصل التوجهات التي مثلتها نشاطات بعض القوى الأوروبية، لاسيما ألمانيا ودورها في الجزائر من الحرب العالمية الأولى، إلى السنوات الأخيرة من الحرب العالمية الثانية، وتحديدنا لهذا الإطار الزمني، يعود إلى بروز ألمانيا كقوة أوروبية ناشئة نالت اهتمام أقطار المغرب العربي قصد التنسيق معها في إطار جهودها الرامية إلى نيل حريتها واستقلالها منذ الحرب العالمية الأولى

أما فترة ما بين الحربين، فقد شهدت ظهور النازية وتسلمها لزام السلطة في ألمانيا ومواقفها المؤيدة للقضايا العربية، ومنها القضية الفلسطينية، فاستقطب ذلك اهتمام الجزائريين الذين رأوا فيها مخلصهم من قبضة الاستعمار الفرنسي، وما عكس ذلك حجم نشاط الاستعلامات الألمانية في الجزائر في فترة ما بين الحربين.

ثم التطورات المهمة لمجريات الحرب العالمية الثانية ونتائجها التي آلت إلى انهزام ألمانيا وانتهاء نشاطها تجاه الجزائريين.

## 1-الدعاية الألمانية العثمانية خلال الحرب العالمية الأولى:

ظهرت بوادر التقارب الألماني العثماني قبل الحرب العالمية الأولى، أي منذ حصول ألمانيا على امتياز مشروع بناء سكة حديدية تمتد من برلين إلى بغداد كتجسيد لإستراتيجية برية نحو الشرق الأدنى مناهضة لإستراتيجية بريطانيا البحرية، وازداد هذا التقارب حين ردت ألمانيا على تلك المخططات الأوربية الرامية إلى تقسيم ممتلكات الدولة العثمانية وتقاسمها.

لقد أدركت ألمانيا أن مستقبل اقتصادها يكمن في المحافظة على بقاء الدولة العثمانية، على الرغم من عزم بريطانيا على إبعادها عن الولايات العثمانية<sup>(1)</sup>، وفي ظل تزايد ضعفها تطلعت الدولة العثمانية (الرجل المريض) إلى ألمانيا لتكون حليفها ضد الدول الاستعمارية، خاصة وأن صفحتها مع العثمانيين كانت بيضاء على عكس صفحة بريطانيا، فرنسا وروسيا التي اقتطعت من الخلافة خلال القرن التاسع عشر أجزاء كثيرة.

وعلى هذا الأساس نلاحظ أن التقارب الألماني العثماني أوجدته المنفعة المتبادلة بين الطرفين، فألمانيا سعت من خلال ذلك إلى تعبئة المسلمين في المناطق الخاضعة لسيطرة الأعداء وتحريضهم عليهم في حالة نشوب صراع دولي، أما الدولة العثمانية، فهدفها من هذا التقارب هو إعادة بناء قوتها العسكرية بالاعتماد على المساعدات الألمانية، واسترداد ما فقدته من ممتلكاتها وفق معادلة عدو العدو هو صديق، فوجدت ألمانيا في الحرب العالمية الأولى حلفا إسلاميا عريضا تستعمله ضد بريطانيا في المشرق، وضد فرنسا في المغرب العربي.

<sup>1</sup> - عبد الفتاح حسن (أبو علية)، إسماعيل (باغي)، تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص443.

1-1 - الدعاية الألمانية تجاه الجزائريين: وسائل وأدوات

تعرف الدعاية بأنها الحملة الشاملة التي تستخدم فيها كل الأجهزة والأدوات المتاحة للتأثير في عقول، ومشاعر جماعة محددة بقصد تغيير مواقف معينة، وإحلال مواقف أخرى تؤدي إلى سلوك يتفق مع مصالح الطرف الذي يشن هذه الحرب<sup>(1)</sup>.

من خلال هذا التعريف نستطيع أن نحدد المهام الملقاة على عاتق الدعاية الألمانية وهي إقناع الآخر بقوة ألمانيا وفعاليتها، وتعريفه بالمنافع التي سيتحصل عليها من جراء الانحياز إلى جانبها ولتحقيق هذين الهدفين في الجزائر، قامت مصالح الاستخبارات الألمانية ممثلة في وكالة الدعاية الألمانية " **Wolf** " بطباعة عدد هائل من المنشورات والمطبوعات باللغة العربية الفصحى أو الدارجة، وفي بعض الأحيان باللغة الفرنسية كذلك<sup>(2)</sup>، لإثارة الجزائريين ضد الوجود الفرنسي.

إن إلقاء نظرة متفحصة على مضامين بعض المنشورات، والكتيبات الدعائية، الألمانية يظهر بوضوح كيفية توظيف ألمانيا مشاعر المسلمين وعواطفهم الدينية، وطموحاتهم وتطلعاتهم الوطنية في التحرر والتخلص من الاستعمار، حيث جاء في أحد المنشورات الموجهة إلى المجندين المسلمين والتي وزعتها أجهزة الدعاية الألمانية "احتقار الدين الإسلامي في الصفوف الفرنسية" كرد على ما ورد في الصحافة الفرنسية من حسن معاملة المجندين المسلمين في الجيش الفرنسي، ومن بين ما ذكر في هذا المنشور: "أن المجند المسلم قضى تسعة (09) أشهر في الخنادق دون وجود من يلقنه تعاليم دينه من دعاة وأئمة، مقابل ذلك هناك تواجد للرهبان المسيحيين، والربيين اليهود وهؤلاء لهم رتب عسكرية، ولهم معاشات من الحكومة الفرنسية..."<sup>(3)</sup>، وفي منشور قام "الحاج عبد الله بوكابوية" ببحث الجزائريين والمسلمين في شمال إفريقيا على ضرورة الجهاد ضد فرنسا بعدما أعلنت الحرب على الدولة العثمانية رمز الخلافة الإسلامية<sup>(4)</sup>.

وفي نفس السياق تجدر بنا الإشارة إلى المحاضرات التي كان المنفيون العرب والمسلمون في ألمانيا أو في الولايات العثمانية يلقونها على الأسرى المسلمين في معسكرات الاعتقال، واللافت أن معظم

<sup>1</sup> - ماركو (ميلوش)، الحرب النفسية، ترجمة علي لبيب لهيطة، دار الثقافة الجديدة، القاهرة 1973، ص16.

<sup>2</sup> - شارل روبيير (أجرون)، المرجع السابق، ص428.

<sup>3</sup> - A.N.O.M, Série H, Boite N° 9H6, Le Mépris De La Religion Musulmane Dans L'armée Française.

<sup>4</sup> - A.N.O.M Série H, Boite 9H6, Les Musulmans De l'Afrique Du Nord Et Le « Djihad ».

مواد الرعاية لا تحمل توقيعاً، أو تحرر بأسماء مستعارة أو وهمية، وتصاغ بأسلوب يعطي الانطباع بأن تأييد ألمانيا جاء بمبادرة من عرب ومسلمين، فعلى سبيل المثال لا الحصر محاضرة بعنوان "مرارة الاحتلال" التي ألقاها أحد التونسيين في دمشق، والتي أظهر من خلالها حالة تونس والبلدان المجاورة لها تحت نير الاستعمار<sup>(1)</sup>، بالإضافة إلى محاضرة أخرى بعنوان "ألمانيا والإسلام"، حيث تضمنت مواقف ألمانيا من بعض القضايا الإسلامية كمسألة تقسيم المغرب الأقصى، والأطماع الإيطالية في ليبيا، ومساندة ألمانيا لتركيا وأبرز ما شددت عليه الدعاية الألمانية هو توطيد علاقات المسلمين بالسلطان العثماني كخليفة والحصول على تأييد المسلمين ودعمهم لسياسة ألمانيا، ومن هنا ركزت هذه الدعاية على شرعية الخليفة العثماني وأحقته في الخلافة وحماية الإسلام، كما سعت أيضاً إلى إبراز أكاذيب فرنسا من خلال ما تنشره جريدة أخبار الحرب الفرنسية، ذلك ما حملة تقرير الحكم العام لوتو إلى عمال العمالات الثلاثة<sup>(2)</sup> (ينظر الملحق رقم 07)

وفي هذا الصدد نذكر مقالا للشيخ "صالح الشريف التونسي"<sup>(3)</sup> بعنوان "بريطانيا العظمى وهذيانها الفعلي والقولي في حق الخلافة الإسلامية" كرد على الوزير البريطاني "لويد جورج Lloyd George" الذي أنكر نظام الخلافة في الإسلام فكان رد الشيخ عليه "أن الخلافة موجودة في النظام الإسلامي مستشهدا بالآية الكريمة " يا داوود أنا جعلناك خليفة في الأرض فأحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله" الآية 26 من سورة "ص"<sup>(4)</sup>

وفي نفس سياق هذا المضمون ظهر كتيب آخر للشيخ "صالح الشريف" بعنوان "شرح دسائس الفرنسيين ضد الإسلام والخلافة" حيث جاء فيه "...أن المسلمين سيثبتون قوة وحدتهم، وأن تعلقهم بالخلافة مفروغ منه". كما تطرق إلى شروط الخلافة وعظمة خلفاء آل عثمان<sup>(5)</sup>.

<sup>1</sup> - مراحل الإحتلال" محاضرة قام بها أحد التونسيين في مدينة دمشق ليلة الجمعة 8 في A.N.O.M, Série H, Boite 9H6, جمادى الثانية سنة 1333.

<sup>2</sup> - A.N.O.M Série H, Boite 9H6, A/S D'une Brochure Arabe De Propagande Anti-française

<sup>3</sup> - ولد بتونس سنة 1868، عرف بتحمسه للخلافة الإسلامية العثمانية و بدفاعه عن سيادتها على بلاد المسلمين، غادر تونس للحج سنة 1906، ثم توجه إلى اسطنبول، عين مرشدا دينيا، نشط أثناء الحرب العالمية الأولى في الدعاية لصالح تركيا و حلفائها (ينظر، مانع، الأجنف، المرجع السابق، ص92).

<sup>4</sup> - A.N.O.M, Série H, Boite 9H6, (بريطانيا العظمى و هذيانها الفعلي و القولي في حق الخلافة )

<sup>5</sup> - A.N.O.M, Série H, Boite 9H6 (شرح دسائس الفرنسيين ضد الإسلام و الخلافة)

يتضح لنا مما سبق أن الدعاية الألمانية ركزت على روابط الصداقة والمودة التي تجمع بين الألمان والمسلمين، وعلى أخوة السلاح بين الجيش الألماني والعثماني والتحالف المقدس بينهما والذي يسعى إلى مساعدة العالم الإسلامي على الارتقاء في مرحلة ما بعد الحرب.

ومن أبرز الشخصيات الجزائرية التي تعاونت مع ألمانيا، إما اعتقاداً منها بسياستها الإسلامية المعلنة، وتحالفها مع الدولة العثمانية وصراعها مع الدول الاستعمارية، وإما بدافع الخوف على مصير المنطقة العربية في حال انهيار الدولة العثمانية "الأمير علي باشا" ابن "الأمير عبد القادر الجزائري" الذي رفته الدولة العثمانية من نائب عن دمشق إلى نائب رئيس المجلس الوطني العثماني، كما اتصلت ألمانيا بالأمير "عبد المالك"<sup>(1)</sup> ابن "الأمير عبد القادر" الذي أعلن الحرب ضد فرنسا مع بداية حرب 1914-1918 .

كما قامت الدعاية الألمانية بإنشاء الصحف منها جريدة "دي فوس La Gazette Devoss" التي ذكرت أن "الأمير عبد المالك" قد احتل مدينة تازة بجيش قدره 1500 رجل وأنه هاجم الدار البيضاء، وفي السياق نفسه لعب "الأمير علي" دوراً بارزاً في تفعيل الدعاية الألمانية، فقد كان مسافراً طيلة الحرب بين إسطنبول وبرلين وجنيف، وكان على اتصال دائم بالفارين الجزائريين من الجيش الفرنسي، كما كان المتحدث الرسمي للأمير "عبد المالك" في الخارج<sup>(2)</sup>. ومن الشخصيات الجزائرية الأخرى التي اعتمدت عليها الاستخبارات الألمانية في إطار الحرب الدعائية الألمانية التركية تجاه المجندين المسلمين عامة والجزائريين خاصة نذكر "الحاج عبد الله بوكابوية" الذي كان لفراره برتبة ملازم من الجيش الفرنسي، ولكاتبه "الإسلام في الجيش الفرنسي" وقع كبير في صفوف المجندين حيث تعرض فيه إلى التمييز الفاضح بين هؤلاء والجنود الفرنسيين، كما أشار كذلك إلى الإهانات التي يتلقاها المجندون الجزائريون من طرف الضباط الفرنسيين حيث يقول في هذا الشأن: "... ففقد الفرق العسكرية كانوا دائماً يرددون عبارة (أنتم مستأجرون أيها الخنازير) عندما يخاطبون المجندين الجزائريين..."<sup>(3)</sup>.

<sup>1</sup> - ولد في دمشق في 1868، و هناك تعلم و تأثر بحركة الجامعة الإسلامية، و كان يحسن اللغة التركية و الفرنسية، عين قائدا للشرطة الدولية في طنجة سنة 1906 (ينظر، أبو القاسم (سعد الله)، أبحاث و آراء في تاريخ الجزائر، القسم الأول، ص107).

<sup>2</sup> - أبو القاسم (سعد الله)، الحركة الوطنية، ج الثاني، المرجع السابق، ص252.

<sup>3</sup> - Hadja Abdellah, (Boukabouya), Po.Cit. P21.

لقد استغلت الدعاية الألمانية هذه الاعترافات، وعملت على نشرها في صفوف المجندين الجزائريين من خلال الصحف الإسلامية التي تأسست في برلين مثل جريدة "دار السلام" التي حثت المجندين المسلمين على الفرار من الجيش الفرنسي والالتحاق بالجيش العثماني، وفي نفس الاتجاه سارت جريدة "الواجب **Le Devoir**" باللغة الفرنسية، حيث أبرزت عظمة القوة الألمانية، والإسلام كما نددت بالمواقف الإنجليزية والفرنسية، وعليه طالبت من المجندين الجزائريين الالتحاق بالجيش العثماني المدافع عن راية الإسلام<sup>(1)</sup>.

ومن أجل التعبير عن علاقات الود المعلنة بين ألمانيا والشعوب الإسلامية ومن أجل التأثير على المجندين المسلمين في الجيش الفرنسي، تمت معاملة الأسرى المسلمين الذين وقعوا في يد الجيش الألماني معاملة مميزة فقد أبقوهم في معسكر الهلال بزوسن **Zossen** بضواحي برلين، وكانوا قد أعطوهم بدلات عسكرية تركية، وفصلوهم عن ضباطهم الفرنسيين، ووضعوهم تحت قيادة ضباط ألمان يتحدثون باللغة العربية<sup>(2)</sup>، وبغية تفعيل الدعاية بين الأسرى المسلمين، لاسيما الجزائريين ظهرت مجلة بعنوان "الجهاد"، والتي تمت ترجمتها بالعربية من طرف "كارل شلينغر **Karl Shelinger**" وهي تصدر بتمويل من جمعية المجتمع الإسلامي **Gesellschaft Fur Islamkundo**، التي كانت تهاجم السياسة الاستعمارية الفرنسية في شمال إفريقيا، وأن ألمانيا تعد بمساعدة شعوب المنطقة لتخلصهم منها<sup>(3)</sup>.

يبدو أن هذه المجلة كانت موجهة بالدرجة الأولى للمجندين الجزائريين باعتبار أنهم يمثلون الأغلبية في صفوف الجيش الفرنسي، حيث بلغ عددهم طيلة فترة الحرب 1914-1918 حوالي 172 ألف مجند، وبذلك شكلوا أكبر عدد مقارنة بعدد المجندين من المستعمرات الفرنسية<sup>(4)</sup>.

## 1-2- مضمون الدعاية الألمانية تجاه الجزائر:

كتب أحد الفرنسيين في سنة 1915 أن ألمانيا قد بدأت دعايتها في الجزائر منذ 1900 بمحاولة تدعيم علاقاتها مع الشعب الجزائري، ومنذ 19 مارس 1913 أوضحت ألمانيا أن هدفها

<sup>1</sup> - Pascal, (Le Pautremat), Op.Cit, P77.

<sup>2</sup> - أبو القاسم (سعد الله)، تاريخ الحركة...، ج الثاني، ص 256-257.

<sup>3</sup> - A.N.O.M, Série H, 9H6, Djihad (Analyse).

<sup>4</sup> - Pierre (Montagnon), La **France Coloniale La Gloire De L'empire**, Edition Pygmaton ; Paris, 1988, P409.3

كان المساعدة على إحداث ثورة عامة في كامل إفريقيا الشمالية ضد فرنسا، ففي مذكرة نشرت في ذلك التاريخ تضمنت خطة لتمكين ألمانيا من خلالها تحريك الزعماء الدينيين والسياسيين ضد فرنسا، وفي الرابع من أوت 1914 قام الألمان بقصف مدينة عنابة وسكيكدة بواسطة السفينتين "بريسلو" و"غوين" ثم انسحبتا إلى المياه التركية<sup>(1)</sup>، فترك ذلك انطبعا لدى الجزائريين أن ألمانيا ماضية في تحقيق وعدها للمسلمين بإحداث ثورة في كامل إفريقيا الشمالية ضد فرنسا.

وفي غضون السداسي الثاني من 1915 نادى الدعاية الألمانية التركية باستقلال البلدان الإسلامية، بالأخص بلدان شمال إفريقيا، إذ كتبت إحدى المنشورات المطبوعة بسويسرا في نوفمبر 1915: "...آن أوان صحوة الإسلام ويجب أن يكون واجب المسلمين تحرير الأوطان الإسلامية من أيدي الكفار ولقد حان الوقت للجهر بأن الجزائر للمسلمين الجزائريين..."<sup>(2)</sup>، ونتيجة لذلك راجت أخبار في سنة 1915 مفادها أن ألمانيا ستحرر شمال إفريقيا من قبضة الفرنسيين بعد زحف الألمان على باريس<sup>(3)</sup>.

وفي مطلع سنة 1916 تحدثت الصحافة الألمانية عن تواجد شخصيات هامة في برلين من أجل التحضير لإنشاء "لجنة لاستقلال الجزائر وتونس" ومن أبرز قادتها "الشيخ صالح شريف التونسي" والشيخ "إسماعيل صفايحي" وهو تونسي أيضا شغل منصب قاضي في السابق<sup>(4)</sup>.

وقامت هذه اللجنة بتحرير منشورات وتأليف كتب باللغات العربية والفرنسية وحتى الألمانية، وكان أشهر هذه المنشورات بعنوان "تظلمات الشعوب المستضعفة تونس والجزائر"<sup>(5)</sup> وذلك في إطار حملة دعائية واسعة ضد فرنسا، وأن هذه اللجنة قد شجعت هروب جنود إفريقيا الشمالية من الجيش الفرنسي، وعملت على استقبالهم وتكوينهم فكريا، ثم أرسلت بهم إلى بلدهم للثورة<sup>(6)</sup>.

<sup>1</sup> أبو القاسم (سعد الله)، الحركة... ج الثاني، المرجع السابق، ص 525-253.  
<sup>2</sup> شارل روبيير (أجرون)، المرجع السابق، ص 429.

<sup>3</sup> - Gilbert (Meynier), Op.Cit, P513.

<sup>4</sup> - A.N.O.M, Série H, Boite 9H6, Presse Allemande.

<sup>5</sup> - شارل روبيير (أجرون)، المرجع السابق، ص 429.

<sup>6</sup> - أبو القاسم (سعد الله)، الحركة... ج الثاني، المرجع السابق، ص 221.

وفي نوفمبر 1916 أسس "لطفى باي"<sup>(1)</sup> "الجمعية الدولية الإسلامية" التي كان يرأسها شرفيا الخديوي السابق لمصر "عباس حلمي الثاني" بتمويل من مصالح الاستخبارات الألمانية في مدينة "لوزان" ومن أهداف الجمعية تقديم المساعدات لأسرى الحرب المسلمين، وبناء مسجد ومكتبة ومتحف في مدينة لوزان للتعريف بالفن الإسلامي، وتوفير مقبرة لدفن المسلمين وفق الشريعة الإسلامية<sup>(2)</sup>.

لقد كانت وتيرة الحرب الدعائية تتصاعد، كلما حققت القوات الألمانية انتصارات ضد الحلفاء، ذلك ما كان يعطي للمسلمين الجزائريين انطباعا باقتراب موعد الخلاص من الاستعمار الفرنسي، كما كان يشجعهم على الانتفاضة ضد الوجود الفرنسي بواسطة حرب العصابات التي نجحت في سنة 1916 في فتح جبهتين إحداهما في إقليم الأوراس في الشمال والثانية في إقليم الهقار في الجنوب، وفي نفس الفترة تم توزيع منشور بخصوص وصول الألمان إلى "بجاية"، وأن منطقة القبائل أعلنت الثورة وأن سكيكدة والجزائر تعرضتا لقصف بحري وجوي من طرف الألمان<sup>(3)</sup>، فشعرت إدارة الاحتلال بخطر كبير يهدد وجودها في الجزائر جراء هذه الحرب النفسية

فانتهزت حالة الطوارئ التي خلقتها الحرب، للانتقام من الجزائريين بتطبيق ما سماه "شارل ليتو Charles Lutaud" الحاكم العام عندئذ بالقمع العادل، وهكذا فإن الجيش والشرطة قد قاما باعتقال 142 جزائريا في منطقة القبائل، وفي منطقة تنس اعتقل الفرنسيون أكثر من 248 جزائريا.<sup>(4)</sup>

لقد بلغت الدعاية الألمانية أوجها سنة 1916، ومنذ 1917 بدأت حدتها تنخفض، ويرجع المؤرخ الفرنسي "جلبار مينيبي Gilbert Meynier" ذلك إلى الخلافات التي طفت على

<sup>1</sup> - من أصل تركي متحصل على شهادة دكتوراه في الحقوق متزوج من فرنسية ابنة المستشار العام "دوبرتال DUPORTAL" إذ مكنته هذه المصاهرة من نسج علاقات مع بعض الشخصيات الهامة، عين في نوفمبر 1914 أمينا عاما على رأس اللجنة الفرنسية التركية، للترجمة ينظر إلى A.N.O.M, Série H, Boite 9H6, Lotfi BEY En Suisse

<sup>2</sup> - A.N.O.M, Série H, Boite 9H6, A/S De L'affice Musulman International Fondé Par Lotfi BEY En Suisse.

<sup>3</sup> - Gilbert (Meynier), Op.Cit, P513.

<sup>4</sup> - أبو القاسم (سعد الله)، الحركة... ج الثاني، المرجع السابق، ص227.

السطح بين الشخصيات الوطنية المغاربية المناهضة للاستعمار، ونشطاء الدعاية الألمانية، بالإضافة إلى فشل الدعاية في صفوف مجندي شمال إفريقيا<sup>(1)</sup>.

ونتيجة لذلك قام "الحاج عبد الله بوكابوية" باسم "لجنة الوطنيين الجزائريين" بمراسلة الرئيس الأمريكي "توماس ولسون" وقامت لجنة جزائرية تونسية بقيادة "محمد باش حامية" بإرسال مذكرة إلى مؤتمر فرساي جاء فيها: "إن الشعب الجزائري والتونسي يطالبان باستقلالهما الكامل"<sup>(2)</sup>.

ويتضح لنا مما سبق، أن الدعاية الألمانية العثمانية في إفريقيا الشمالية عموماً، وفي الجزائر خصوصاً، تميزت بالسطحية، فالوثائق لا تدل على وجود خطة ثابتة ونتائج إيجابية، فألمانيا كانت تتمتع بسمعة طيبة في المنطقة، باعتبارها منافساً لفرنسا، حليفة لحركة الجامعة الإسلامية، لم تستطع أن تنتج أية زعامة هامة في المنطقة، أما بالنسبة للدولة العثمانية، فلا إعلان للجهاد، ولا النشاطات الدعائية العثمانية قد نجحت في خلق ثورة جزائرية لصالح الجامعة الإسلامية.

كما كان لنشاطات الدعاية الفرنسية المضادة في المنطقة دوراً في إفشال مقاصد الدعاية الألمانية المتمثلة في إنتاج ثورة فعالة ضدها في الجزائر.

---

<sup>1</sup> - Gilbert (Meynier), Op.Cit, P515.

<sup>2</sup> - شارل روبيير (أجرون)، المرجع السابق، ص430.

## 2- ردود الفعل الفرنسية على الدعاية الألمانية العثمانية:

إن كل هجوم لا بد أن نتوقع له رد فعل، وكما أن الهجوم لا بد أن يخضع لتخطيط محكم لو أريد له النجاح، فكذلك الهجوم المعاكس لا بد أن يخضع للمبادئ نفسها، لو أريد له أن يضع حدا للهجوم الذي أعلن ضده، انطلاقا من هذه القاعدة طورت السلطات الاستعمارية خطتها لمقاومة الدعاية الألمانية العثمانية، لتمكنها من الحصول على ولاء الجزائريين، فاعتمدت على أسلوب على الترهيب والترغيب للوقوف في وجه الحرب النفسية الألمانية، لذلك لجأت قيادة الجيش إلى تطوير إستراتيجية خلال مدة الحرب تمكنها من تأطير المجندين المسلمين في صفوفها فكانت المسألة الدينية محور الخطة التي تبنتها قيادة الجيش للمواجهة .

### 2-1- الخطاب الديني في الحرب الدعاية الفرنسية:

اكتسى توظيف الإسلام أهمية قصوى ضمن الدعاية والدعاية المضادة خلال الحرب العالمية الأولى، نظرا لإدراك الأطراف المتصارعة مكانة الدين الإسلامي عند المسلمين. ونتيجة لذلك جعلت فرنسا من المسألة الدينية وسيلة لمقاومة نشاط الدعاية الألمانية العثمانية، فللهولة الأولى قامت بمهاجمة السلطان الذي وصفته للجزائريين بالدمية بيد الألمان بسبب ضعفه مما أدى إلى تراجع هيئته.

وفي مقابل ذلك أظهرت فرنسا منذ بداية الحرب حرصها على احترام الإسلام والمسلمين من خلال خطابات وبيانات السلطات الاستعمارية ومنها البيان الذي وجهه الحاكم العام الفرنسي "شارل ليتو" في 04 أوت 1914 إلى الجزائريين (الأهالي المسلمين) حيث قال: "أيها المسلمون، إن ألمانيا قد أعلنت الحرب علينا... ولم يعلموا أن المسلمين هم الذين ضحوا بدمائهم في ميادين حروبنا... ولم يشعروا بأن سواعدكم وقلوبكم اليوم اختلطت بسواعدنا وقلوبنا..."<sup>1</sup> ومن أجل التأثير على مستمعيه استشهد الحاكم العام بما ورد في السنة حيث قال: "كأنهم نسوا الحديث الذي نطق به رسولكم الأعظم "إن الله لا يحب المنافقين" إن النفاق غير موجود بينكم..."<sup>(2)</sup>.

<sup>1</sup> - جريدة الفاروق، العدد 74، 10 أوت 1914.  
<sup>2</sup> - نفسه.

وبحسب رأي الحاكم العام إن الألمان نسوا هذا الحديث الشريف عندما ظنوا أن الجزائريين سيخونون فرنسا.

وفي نفس السياق نذكر موقف كل من العقيد "هاملان Hamlin" رئيس قسم إفريقيا بالقيادة العامة للجيش، و"آبال فيري Abel Ferry" وزير منتدب لدى وزارة الخارجية وكلاهما عضوين في اللجنة الوزارية للشؤون الإسلامية<sup>(1)</sup>. حيث اقترحا على السلطات الاستعمارية ضرورة الاعتماد على زعماء الطرق الصوفية والزوايا، والأئمة (الرسميين)<sup>(2)</sup>.

من الواضح أن طلب الحكومة الفرنسية من إدارة الاحتلال بالجزائر إرسال أئمة إلى فرنسا كان من أجل تأطير المجندين المسلمين خاصة الجرحى منهم وامتصاص غضبهم عبر زيارتهم المتكررة والمواظم المتعددة من أجل تحريضهم على معاودة القتال في صفوف الجيش الفرنسي.

وتنفيذا لذلك عين الحاكم العام شارل ليتو في سنة 1915 ثلاثة أئمة جزائريين لمرافقة المجندين على الجبهة الأوربية، ولما كان هؤلاء من خرجي المدارس الفرنسية الجزائرية، فمن الواضح أن دورهم لم يقتصر على أداء الصلاة فقط، بل تعداه إلى الدعاية لصالح فرنسا في صفوف المجندين<sup>(3)</sup>.

كما اهتمت قيادة الجيش بالاحتفال بالأعياد الدينية في المعسكرات مثل المولد النبوي الشريف، عيد الفطر، وعيد الأضحى، واعتبرتها أيام عطلة مدفوعة الأجر، بالإضافة إلى ذلك وفرت قاعات للصلاة في شوارع بعض المدن الفرنسية، وفي 14 افريل 1915 قامت بتدشين بتدشين مسجد "نوج Nogent" على ضفاف "المارن Marne"<sup>(4)</sup>.

ولكي تستغل المسألة الدينية إلى أقصى حد لصالحها لجأت السلطات الاستعمارية إلى الطرق الصوفية باعتبارها أهم المؤسسات الدينية التي اعتمدت عليها السلطات الاستعمارية في مواجهة الدعاية الألمانية، فإلى غاية الحرب العالمية الأولى كانت القوة الدينية المهيمنة في الجزائر وحولها يلتف الكثير من الجزائريين، ولها تأثير مباشر عليهم، ولقد اعترف الشيخ "عبد الحميد بن باديس" بذلك

<sup>1</sup> - تشكلت بموجب مرسوم 5 جوان 1911، برئاسة وزير الشؤون الخارجية، وتضم وزير المستعمرات، و الوزير المنتدب لدى الوزارة الداخلية، بالإضافة إلى ممثلين عن الوزارة الحربية تهدف هذه اللجنة إلى تزويد السلطات الاستعمارية بمعطيات خاصة بمسلمين شمال إفريقيا، و الشرق العربي. (ينظر Pascal (Le Patremat), Op.Cit.P42).

<sup>2</sup> - Pascal (Le Patraunat), Op.Cit, P80.

<sup>3</sup> - أبو القاسم (سعد الله)، الحركة ...، ج الثاني، المرجع السابق، ص267.

<sup>4</sup> - Gilbert (Meynier), Op.Cit P439.

فقال: " قبل ظهور الحركة الإصلاحية، لم يكن أحد يعتقد أن الإسلام يمكن أن يكون شيئاً آخر غير المرابطة<sup>(1)</sup>"<sup>(2)</sup>.

لجأت فرنسا إلى الطرق الصوفية لتحصل منها على التأييد المعنوي والسياسي، كما وضع "علام محمد" شيخ زاوية سيدي عدة، نفسه تحت تصرف فرنسا من أجل الحفاظ على الأمن قصد تسهيل إجراء عملية الإحصاء حتى يتسنى للإدارة معرفة العدد الحقيقي الذي سيتم تجنيده<sup>(3)</sup>.

وأظهر "الشيخ عبد الوهاب عبد الصادق" شيخ الطريقة الدرقاوية في الظهرة وعشعاشة رغبة لمساعدة الغدارة المحلية لإجراء عملية التسجيل في أحسن الظروف خلال سنتي 1912-1913<sup>(4)</sup>.

كما كتب ممثل الطريقة الطيبية<sup>٥</sup> في وهران نداء إلى أتباعه حثهم فيه على حب فرنسا وقال: "إن الله قد وضع غشاوة على عيني تركيا"، وأعتبر الأتراك لثاماً ودعاً على ألمانيا بالدمار كما دعا لفرنسا بالانتصار، وقع هذا النداء من طرف أحمد بن الحسين إبراهيم الشريف شيخ الزاوية الطيبية في وهران<sup>(5)</sup>، وساند شيخ الزاوية الشاذلية "محمد بن رحال" بندرومة الحكومة الفرنسية بمناسبة اندلاع الحرب العالمية الأولى ووضع نفسه تحت تصرف رئيس البلدية حيث قال: "أرجوك أن تناديني يا حضرة المتصرف كلما كنت في حاجة إلي، يجب أن تتيقن من إخلاصي لك"<sup>(6)</sup>.

ووقف "أحمد بن تكوك" شيخ الزاوية التكوكية، وهي إحدى الزوايا للطريقة السنوسية في إحدى قرى مستغانم إلى جانب السلطات الاستعمارية، حيث كتب خطاباً إلى إخوته ورد فيه: "السلام عليكم، أما بعد، فيجب على كل واحد منكم حين تصله هذه الرسالة أن يذهب إلى قبائل وقرى مستغانم لإبلاغ إخواننا الطرفين بأننا نعلن إخلاصنا لفرنسا..." كما اتخذ إجراءات أخرى، فقد جهز فرقة من القوم الخيالة بزعامته ابنه وأرسلها إلى فرنسا للمشاركة في الحرب،

<sup>1</sup> - يذكر مراد علي في كتابه الحركة الإصلاحية الإسلامية في الجزائر من 1925-1940: "أن المرابط هو القائم على الحراسة" في مكان الحدود، و عندما حل السلم، فقدت هذه الأماكن أهميتها لدى المسلمين، فتحول الرابطون إلى رجال دين بسطاء يعيشون في زوايا.  
<sup>2</sup> - مراد (علي)، الحركة الإصلاحية الإسلامية في الجزائر من 1925-1940، تر بحياتني، دار الحكمة الجزائر 2007، ص64.

<sup>3</sup> - A.W.O, Série I 4471, Boite n° N5601, Notice Signalétique Des Caïd d'Oran

<sup>4</sup> - Ibidem.

<sup>5</sup> - (سعد الله)، أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي، الجزء الرابع، دار البصائر، الجزائر 2007، ص103.

<sup>6</sup> - A.W.O, Série I 4471, Boite n° N5601, Notice... op.cit.

وحين قامت انتفاضة معسكر في أكتوبر 1914 رفض الشيخ دعوة قبيلة بني شقران للمساهمة في الانتفاضة<sup>(1)</sup>.

أما مفتي زاوية طولقا، "عمر بن علي بن عثمان" فقد وجه نداء إلى أتباعه في أوت 1914 جاء فيه: "ليكن في علمكم أن دولة ألمانيا أشهت الحرب ظلما وعدوانا على دولتنا الجمهورية الفرنسية... ولذلك يجب علينا نحن معاصر المسلمين أن نقاتل في صف دولتنا ونكون معها يدا واحدة..."<sup>(2)</sup>.

وفي نفس الاتجاه سار الشيخ "الهاشمي بن إبراهيم"، وهو شيخ لفرع من فروع القادرية فقد وجه نداء إلى إخوانه يبشرهم فيه بانتصار فرنسا، حيث قال: "إن مسلمي الجزائر وإخوان الطريقة لا يفرطون في خدمة دولتنا الفرنسية العزيزة"، وتظهر الدراسات والأبحاث أن هذا الشيخ قد استطاع أن يجند كثيرا من الأتباع في صفوف الجيش الفرنسي<sup>(3)</sup>.

غير أن دعم الزوايا لفرنسا أثناء الحرب العالمية الأولى لم يقتصر على الجانب المعنوي والسياسي، بل تعداهما إلى الجانب المادي، حيث قدم سي محمود بن سيدي البشير التيجاني هبة على شكل حوالة بقيمة خمسة آلاف (5000) فرنك إلى السيد الحاكم العام (مصلحة شؤون الأهالي) لتغطية مصاريف حفل انتصارات فرنسا في الحرب العالمية الأولى<sup>(4)</sup>، كما تأسست جمعية خيرية لغرض مديد العون لعائلات المجندين على غرار جمعية إغاثة عائلات المحاربين بالأصنام (الشلف) برئاسة "بومزراق السيد محمد بن أحمد"<sup>(5)</sup>.

لقد استخدم الفرنسيون مختلف الوسائل لاستغلال الطرق الصوفية فقد أوحوا إلى كل طريقة بأن الطريقة الأخرى تنافسها وتريد أخذ مكانتها، ثم أوحوا إلى كل مقدم في الطريقة الواحدة بأن المقدمين الآخرين ينافسونه على الزعامة والمال والجاه، وهكذا أنشئوا توتر بين الطرق (فرق تسد)،

<sup>1</sup> - (غانم)، محمد، المرجع السابق، ص105.

<sup>2</sup> - جريدة الفاروق، العدد رقم 74، 21 أوت 1914.

<sup>3</sup> - (سعد الله)، أبو القاسم، تاريخ...، ج الثاني، المرجع السابق، ص54.

<sup>4</sup> - N.A.A, Boite N° 0109, op.cit.

<sup>5</sup> - جريدة الفاروق، 28 أوت 1914 ع 75.

حيث أعلنوا للتجانية<sup>(1)</sup> أن الطيبية والزيانية والكرزازية طرق مغربية وأنها تريد إضعاف نفوذ التجانية في غرب الجزائر<sup>(2)</sup>.

كما اعتبرت بعض الطرق الصوفية أن خوض الحرب إلى جانب فرنسا هي حرب مقدسة وهذا ما جاء في خطبة الجمعة التي ألقاها "علي رحال" إمام المسجد الكبير بندرومة حيث حث فيها على وجوب مشاركة الجزائريين إلى جانب الجيش الفرنسي ضد الألمان<sup>(3)</sup>.

كان لهؤلاء الزعماء الروحيين تأثيرا واضحا على الأوساط الاجتماعية الجزائرية حيث جمعت الزوايا في هذه الفترة بين النظم الدينية والآمال السياسية للجزائريين.

لكن لا يمكن أن نعتبر كل زعماء الزوايا أو الطرق الصوفية قد ساندوا السلطات الاستعمارية، فعلى الرغم من مساندة البعض منها لفرنسا وأعلانها الولاء والطاعة لها مقابل اعتراف فرنسا بسيادة الزوايا وحفاظها على مزايا شرفائها، إلا أن هناك طائفة أخرى كانت مصدر قلق بالنسبة لفرنسا.

## 2-2- الحرب النفسية الفرنسية تجاه الجزائريين.

قامت السلطات الاستعمارية بمراقبة المدن الأكثر نشاطا للدعاية ضد فرنسا مثل مستغانم التي تعتبرها إدارة الاحتلال مهد الطريقة السنوسية المؤيدة للدولة العثمانية، والجزائر، وتلمسان التي يقول عنها "مصالي الحاج" في مذكراته: أن السواد الأعظم من السكان، كان منشغلا بمصير تركيا، كان آباؤنا يقولون: "اللهم إحفظها، إنها العين الوحيدة التي بقيت لنا كي نرى النور"، وعن أهمية أحداث الحرب عند التلمسانيين يواصل مصالي الحاج قوله: "فكلما كانت أخبار الحرب متعلقة بالجيش التركي في الصحافة أظهر التلمسانيون اهتماما كبيرا بها، فكان الناس يهنئون بعضهم بعض عند سماع انتصارات الجيش العثماني، وكانت النسوة تصلين ويقمن بزيارات لأولياء المدينة، وكانت إدارة الاحتلال على علم بهذه التظاهرات"<sup>(4)</sup>.

<sup>1</sup> - كان القطاع الوهراني يضم زاويتان و 20 مقدا و 588 إخواني للطريقة التيجانية حسب إحصاء 1882.

<sup>2</sup> - (سعد الله)، أبو القاسم، المرجع السابق، ص 236.

<sup>3</sup> - A.W.O, Série I 4471, Boite n° N5601, Notice... op.cit.

<sup>4</sup> - (مصالي) الحاج، المرجع السابق، ص 67.

ونتيجة لذلك لجأت السلطات الاستعمارية إلى توقيف بعض العناوين خاصة وأن ظروف الحرب تسمح في إطار حالة الحصار منذ 2 أوت 1914 وطيلة هذه الحرب، وذلك ما أكده قانون 4 أوت 1914 الذي نص على منع صدور الجرائد، والمطبوعات المهتدة للمصلحة العليا للبلد<sup>(1)</sup>.

فكان من ضحايا هذا القانون "جريدة الفاروق" التي منعتها إدارة الاحتلال من الصدور بموجب قرار 27 جانفي 1915، واستمر ذلك إلى غاية نهاية الحرب<sup>(2)</sup>. ومن خلال إطلاعنا على أعداد هذه الجريدة في هذه الفترة، بدا لنا سبب منعها من الصدور هي تلك المقالات التي يكتبها مديرها "عمر بن قدور الجزائري"<sup>(3)</sup>. منها مقال بعنوان "بوادر النهضة"، حيث دعي من خلال مشروع إلى تشكيل مجموعة من المفكرين المسلمين من الجزائر، تونس والمغرب الأقصى وتحت إسم: "جماعة التعارف الإسلامي لأهالي شمال إفريقيا"<sup>(4)</sup>، بالإضافة إلى اتهام صاحب الجريدة من طرف إدارة الاحتلال بميله إلى السياسة العثمانية المناهضة لفرنسا في الجزائر.

وفي المقابل، وردا على المناشير والمطبوعات التي اعتمدت عليها الدعاية الألمانية، قامت السلطات الاستعمارية، وبتوصيات من ل.و.ش.إ، إلى إصدار جريدة في سنة 1913 بعنوان "فرنسا الإسلامية" لمقاومة دعاية الجامعة الإسلامية، وكسب ولاء الجزائريين عند حدوث حرب أوربية، وفي سنة 1914 ظهرت جريدة أخرى كان هدفها دعائيا تحت اسم "أخبار الحرب" التي استمرت إلى غاية 1918<sup>(5)</sup>.

كما تشكل مكتب مراقبة الصحافة، الذي كان إلى غاية نهاية سنة 1914 تابعا للحكومة العسكرية بباريس، وابتداء من 1916 أصبح تحت وصاية ديوان وزير الحرب، ثم تحول إلى المديرية العامة للعلاقات مع الصحافة ابتداء من سنة 1917<sup>(6)</sup>.

<sup>1</sup> - Pascal (Le Patremat) , Op.Cit, P83.

<sup>2</sup> - A.N.O.M, Série H, Boite 9H6, Interdiction Du Journal Arabe « EL FAROUK » Publié A Alger.  
<sup>3</sup> - من مواليد سنة 1886، درس اللغة و الأدب، ذهب إلى الشرق ليتم دراسته و هو لا يزال في ريعان شبابه، عملا مراسلا لصحف تونسية، مصرية، وتركية له علاقة متينة مع مصطفى كامل، الزعيم المصري، في 1914 اتهم بميله السياسي لتركيا فاعتقل و نفي إلى الأغواط، قام بحملة واسعة ضد التجنيد الإجباري. ( ينظر، زهير إحدادن، أعلام الصحافة الجزائرية الجزء الثاني، ص 12-13.

<sup>4</sup> - جريدة الفاروق: العدد رقم 69-12/07/1914.

<sup>5</sup> - (أبو القاسم)، سعد الله، الحركة...، ج الثاني، المرجع السابق، ص262.

<sup>6</sup> - Pascal (Le Patremat), Op.Cit, P84.

يتضح من خلال ذلك مدى أهمية الصحافة في الحرب الدعائية إذ تقوم وحسب التوجيهات بمنح الثقة للحليف، وتخويف العدو.

لقد كان رد فعل الجزائري على هذه الجرائد الفرنسية حاضرا، فقد سخروا منها، ووصفوها بالصحافة الكاذبة من خلال الأدب الشعبي، وما يدل على ذلك ما جاء في إحدى الأغاني المشهورة في منطقة سطيف: (1)

ما تسمع قول جرنان<sup>2</sup> مشهور بالكذب ساجي<sup>(3)</sup> الروم سافرو بلا محال<sup>(4)</sup> وأكلاتهم بحور الامواجي<sup>(5)</sup>

ولكي تقاوم الرعاية الألمانية بين المجندين الجزائريين، خاصة بعدما صدر كتاب "الحاج عبد الله بوكابوية" الذي انتقد فيه سوء معاملة الأهالي في صفوف الجيش الفرنسي، قامت السلطات الاستعمارية إلى تبني مبدأ "الأبوة" لهؤلاء الجنود، لشحن الهمم، خاصة عند اقتراب موعد معركة ما مثلما حدث عشية الهجوم على "لارتوا L'artois" في أقصى شمال فرنسا في ماي 1915، حيث خطب العقيد "كروس Cross" في المجندين الجزائريين بأسلوب الأب لأبنائه قائلا: "أنتم تعلمون أنني أحبكم وأعتبركم أبنائي، وإذا أردتم أن تبادلوني نفس الشعور، كونوا أسودا في ساحة المعركة، واقتلوا ما استطعتم من الألمان..."<sup>(6)</sup>.

يبدو من هذا الخطاب أن الحرب الدعائية الفرنسية انتقلت إلى مرحلة جديدة، وهي المعروفة بالحرب النفسية التي تستخدم فيها كل الأجهزة والأدوات المتاحة للتأثير في عقول ومشاعر جماعة محددة بقصد تغيير مواقف معينة، وإحلال مواقف أخرى تؤدي إلى سلوك يتفق مع مصالح الطرف الذي يشن هذه الحرب.

ومن هذا المنطلق تأتي إشادة القيادة العامة للجيش بعمل الفرق العسكرية الأهلية، ولاسيما فرقة الصباحية التي تلقت رسالة شكر من الجنرال "بلانتي Planty" قائد المنطقة الشمالية في فرنسا إلى العقيد "سارتون دي جونشي Sarton Du Jonchey" قائد فرقة الصباحية

<sup>1</sup> - A.N.O.M, Série H, Boite 9H6 Surveillance Politique Des Indigènes ( Texte D'une Chanson Arabe )

<sup>2</sup> - جريدة

<sup>3</sup> - يتقن الكذب.

<sup>4</sup> - أكيد

<sup>5</sup> - ابتلعتهم الأمواج

<sup>6</sup> - Gilbert (Meynier), Op.Cit, P440.

في 13/09/1915 بخصوص ما قدمه عناصرها لفرنسا<sup>(1)</sup>، وفي رسالة أخرى بتاريخ 11/09/1915 أرسلها وزير الحرب أليكساندر ميليران **Alexandre Millerand** إلى القائد العام للجيش التاسع عشر بخصوص عرفانه بما قدمه بعض زعماء الأهالي من مساعدات "لصالح فرنسا (الوطن الأم) التي لم تفقد الثقة أبدا في أبنائها"<sup>(2)</sup>، في نفس السياق اعترف الجنرال "بلانتي" بشجاعة "الأمير خالد" في المعارك، وأنه أنجز المهام التي كلف بها على أكمل وجه<sup>(3)</sup>.

غير أن الواقع أثبت عكس ذلك، إذ أن المجندين الجزائريين لم يكونوا محل ثقة لدى قيادة الجيش التي أمرت الضباط الفرنسيين بمراقبة تحركات زملائهم الضباط الجزائريين (الأهالي) الذين ليس من حقهم قيادة أي وحدة عسكرية، كما أننا لا نجد ضابطان جزائريان (أهليان) في نفس الكتيبة، وأي اتصال بينهما لا بد أن يمر عبر ضابط فرنسي<sup>(4)</sup>. ولعل من أبرز الضباط الجزائريين الذين كانوا محل متابعة من طرف قيادة الجيش "الأمير خالد" إذ كانت سيرته محل شك إدارة الاحتلال منذ أن كان تلميذا بالمدرسة العسكرية "سان سير **Saint Cyr**"<sup>(5)</sup>. واشتدت المراقبة على "الأمير خالد" أثناء الحرب العالمية الأولى لاسيما من طرف قائد فرقة الصبايحية العقيد "دو جونشي"، الذي منعه لعدة مرات من الذهاب إلى المشرق، كما لم يسمح له بالالتحاق بعمه "الأمير عبد الملك" بالمغرب الأقصى. خوفا من أن يقودا ثورة ضد الوجود الفرنسي هناك، وأمام هذا التخوف، رأى كل من الجنرال "موانبي" و"لينتو" ضرورة إبعاده من الجيش، وتشديد المراقبة عليه، فتم ذلك بحجة إصابته بمرض السل الرئوي في أواخر 1916<sup>(6)</sup>.

ونظرا لسمعة وتأثير عائلة "الأمير عبد القادر" على الجزائريين، خشيت السلطات الاستعمارية من أن تنتهز الدعاية الألمانية الموقف الفرنسي من الأمراء الثلاث "علي، عبد المالك وخالد" فأسرعت إلى التقرب من الأميرين "سعيد، وعبد القادر" عن طريق مكتب صحافتها في

<sup>1</sup> - A.N.O.M, Série H Boite 9H6, Le Général Plantey Gouvenen De DUNKER Que A Monsieur Le Colonel SARTON Des Jonhey.

<sup>2</sup> - A.N.O.M, Série H Boite 9H6, Démarche Des Chefs Indigènes Surant Aux Spahis Algériens.

<sup>3</sup> - A.N.O.M, Série H, Boite 9H6, Le Général Commandant La Colonne Plantey.

<sup>4</sup> - Gilbert (Meynier), Op.Cit, P417.

<sup>5</sup> - Mahfoud (Kaddache), l'Emir Khaled, O.P.U Alger, 2009, P27.

<sup>6</sup> - Gilbert (Meynier), op.cit, P417.

دمشق، الذي طبع كتيب عن حياة "الأمير سعيد"<sup>(1)</sup>، المعارض للسياسة العثمانية حسب ما ادعته الدعاية الفرنسية، غير أننا نشك في ذلك لعدم وجود أدلة تثبت هذا الادعاء، بالإضافة إلى أنه ابن "الأمير علي" الذي أيد الدولة العثمانية، وكان الناطق الرسمي لأخيه "الأمير عبد الملك" الذي أعلن الثورة على فرنسا في المغرب الأقصى.

كما تطرقت الدعاية الفرنسية من خلال المطبوع السابق إلى "الأمير عبد القادر" وهو الأخ الأصغر "للأمير سعيد". وادعت أنه قتل من طرف الجيش العثماني، وفي رسالة تركها لأحد أقاربه وهو "الأمير قاسم" يوصي فيها بالاعتناء بابنته المريضة، وأنه لم يستطع تحمل رؤية عائلته أسيرة لدى العثمانيين<sup>2</sup>

يبدو أن الدعاية الفرنسية عملت كل ما في وسعها لكي تحافظ أمام الرأي العام الجزائري على تعاطفها مع أسرة "الأمير عبد القادر".

لقد سعت الحرب الدعائية الفرنسية المضادة إلى إيقاف الدعاية الألمانية وتحطيمها باستئصال جميع عناصر المساندة لها بما فيها شعوب المستعمرات، لذلك عملت على تشويه صورة الألمان من جهة وتلميع صورة الفرنسي من جهة أخرى، إذا ادعت أن الألمان يمتلكون أدوات حربية متطورة، لكن تنقصهم الشجاعة، أما الفرنسيين فرغم أسلحتهم الحربية الأقل تطوراً إلا أنهم يتحلون بنفس الشجاعة التي يتميز بها الجزائريون وعلى هذا الأساس، فإن التقارب بين الجزائريين والفرنسيين أكثر واقعية من التقارب الجزائري الألماني<sup>(3)</sup>.

ومن بين الوسائل التي استعملتها إدارة الاحتلال للحصول على المجندين الجزائريين اللجوء إلى استعمال الموسيقى، وعندما يلتف الناس حول الفرقة، يتدخل أحد أعضائها لشرح مزايا التجنيد والتي كانت جذابة خاصة بالنسبة لأصحاب البطون الجائعة، ومن بينما كان يردد: "أن الذي يتعاقد مع الجيش يستطيع رفع يده على الآغا..."<sup>(4)</sup>.

<sup>1</sup> - هو حفيد الأمير عبد القادر، و ابن الأمير علي، ولد سنة 1882 بدمشق تعلم على يد والده، ثم على يد الشيخ "محمد مبارك" ثم انتقل إلى اسطنبول ليلتحق بالثانوية الملكية، ذو ثقافة واسعة (ينظر إلى Bureau De Presse Syrien, Un Descendant D'Abdelkader L'Emir SAID)

<sup>2</sup> - Bureau De Presse Syrien, Un Descendant D'Abdelkader L'Emir Saïd, Paul Roubaud Imprimeur-Editeur, Aix- En- Provence, 1919, Pp 17-18.

<sup>3</sup> - Gilbert (Meynier), op.cit, P444.

<sup>4</sup> - مصالي الحاج، المصدر السابق، ص62.

لقد كان لهذه العبارات وقع كبير في نفوس الفلاحين، لأن مستعملها يدرك جيدا أنها ستجد أذانا صاغية، لما عانوه من تعسف القايد والآغا بتواطؤ من إدارة الاحتلال.

ومن أجل وضع مسلمي شمال إفريقيا في منأى عن سهام الدعاية الألمانية، طالب كل من المقيم العام بتونس "غابريال البييت **Gabriel Alpetite**"، والحاكم العام بالجزائر "شارل لوتو" في سنة 1914 بمنع الحج، خوفا من تأثر الحجاج بالدعاية العثمانية، غير أن المقيم العام الفرنسي بالمغرب "ليوتي **Lyautey**" رأى في ذلك خطأ سياسيا فادحان، ودعا إلى ذلك إلى أعوان إدارة الاحتلال من قياد وشخصيات مؤثرة لإقناع الجزائريين بالعزوف عن الحج لأن ذلك قد يعرضهم للانتظار بدون جدوى في الموانئ الخاضعة لسيطرة العدو<sup>1</sup>.

خاصة وأن الوثائق الأرشيفية ذكرت عدد حجاج شمال إفريقيا في سنة 1913 6500 حاج من مجموع 70 ألف حاج مسلم<sup>(2)</sup>، بينما ذكر المؤرخ الفرنسي "باسكال لوبوتروما **Pascal Le Patremat**" أن عدد حجاج شمال إفريقيا في سنة 1911 بلغ 2700 من مجموع 180 ألف حاج<sup>(3)</sup>، ويبدو لنا أن الأصح هو ما ذكرته الوثائق الأرشيفية.

ومن مظاهر الدعاية الفرنسية أن السلطات الاستعمارية نظمت رحلات للحج في سنة 1916 وتزامن ذلك مع ثورة "الشريف حسين" في الحجاز ضد العثمانيين، وبذلك تم القضاء على خصومها في المنطقة، وفي نفس السنة أرسل وزير الشؤون الخارجية الفرنسي "أرستيد بريان **Arstide Briand**" بعثة دبلوماسية إلى "شريف حسين" للتعبير عن تأييد فرنسا لثورته من جهة، وحتى تتمكن من بسط نفوذها في المنطقة من جهة أخرى، ولعل مل يدل على ذلك هو الاقتراح الذي تقدم به "بريمون **Brimond**" وهو أحد عملاء وزارة الحرب الفرنسية بالحجاز في نوفمبر 1916، حيث طالب بإنشاء مكتبة بمكة المكرمة وجدة لتكون مركزا دعائيا في المشرق العربي لكافة الأجناس، وبتزويدها بالمطبوعات الدعائية لصالح فرنسا، خاصة تلك التي تمجد الانجازات الفرنسية في المستعمرات<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - Pascal, (Le Pautremat), op.cit, P208.

<sup>2</sup> - A.N.O.M, Série H, Boite 16H83, Note Concernant Les Pèlerins Se Rendant De Tunisie d'Algérie Et Du Maroc A La Mecque.

<sup>3</sup> - Pascal (Le Pautromat), op.cit, P202.

<sup>4</sup> - Ibid, P203.

لقد فشلت الدعاية الألمانية التركية في تحقيق أهدافها في الجزائر، فالإستراتيجية الفرنسية هزمت المشروع الألماني الذي سبب قلقاً لإدارة الاحتلال بخصوص مصير المستعمرة، لكن بقي من دون تأثير عملي.

ومن جهة أخرى تمكنت فرنسا من أن تلعب على التناقضات بين تحالف الخلافة الإسلامية مع قوى مسيحية (ألمانيا والنمسا) الداعية "للجهاد" مما نزع عن تلك الدعوة الصفة الشرعية الضرورية لإنجاح المشروع، بل شكل سلاحاً بيد فرنسا لمهاجمة الدولة العثمانية واتهامها بأنها متحالفة مع دول مسيحية.

وفيما تمكنت إدارة الاحتلال بدهائها من أن تجمع "حزب المرابطين" وزعماء الطرق الصوفية، والنخبة المتنورة ورائها، لم تركز ألمانيا في دعايتها على حمل الدولة العثمانية على الاعتراف بحقوق العرب القومية، ولم يتمكن المشروع الألماني من إيجاد زعامات وطنية لتجسيده في الجزائر أو في شمال إفريقيا، حتى أولئك الذين وجدوا في المنفى لاسيما في ألمانيا استخدموا في حملاتها الدعائية جاعلة منهم مجرد مصادر للمعلومات أو أدوات للدعاية وليس حلفاء. ومن جهة أخرى، أثبتت المعاملة "الحسنة" التي وفرتها ألمانيا لأسرى الحرب المسلمين عندها، ومن ثم تجنيدهم في جيوش الدولة العثمانية فشلها بسبب تخوفهم من انتقام السلطات الاستعمارية من ذويهم.

### 3- النشاط الألماني والاطالي في الجزائر 1933-1938

#### 3-1- نشاط الاستخبارات الألمانية

استقطب ظهور النازية وتسلمها لزام الأمور السلطة في ألمانيا سنة 1933 اهتمام الرأي العام المغاربي عامة والجزائري خاصة الذين رأوا أنه في ألمانيا قوة مقاومة لفرنسا يمكن الاعتماد عليها في التخلص من السيطرة الفرنسية في خضم الظروف التي ميزت عقد الثلاثينات من القرن العشرين والمتمثلة في إسرار الدول الاستعمارية (بريطانيا وفرنسا) على إبقاء الأوضاع على ما هي عليه من جهة، أمام رغبة الأنظمة الفاشية (ألمانيا وإيطاليا) في تغيير الأوضاع القائمة من جهة أخرى.

فعلى الرغم من نظرة أدولف هتلر "Adolf Hitler" الإحتقارية للعرب والمسلمين، إلا أن الحكومة النازية قدمت نفسها على أنها قوة مناهضة للاستعمار ومؤيدة للقضايا العربية لاسيما مسألة مناهضة السامية واليهودية هذا ما أكسب ألمانيا مكانة عند العرب<sup>(1)</sup>.

ومن أجل الترويج لهذه الدعاية فتح الألمان مكتبا في مدينة "هونبورغ" برئاسة "هانس شمولز Hans Schmolz"، بهدف التحريض على مناهضة السامية، حيث قام بتوزيع المنشائر الداعية إلى ذلك في فلسطين باللغة العربية، ومن بين ما جاء فيها: "كل درهم تقدمه لليهودي سوف يشتري به أرضك"<sup>(2)</sup>.

يتضح مما سبق أن اهتمامات العرب بألمانيا ليس لميول أو دوافع إيديولوجية، بل جاءت ضمن إطار خدمة المصالح الوطنية التي حاولوا من خلالها تحقيق الخلاص من الاستعمار.

لقد شددت السياسة الاستعمارية في الجزائر في مطلع الثلاثينات من القرن العشرين على حريات التعبير بحجة محاربة النشاط الدعائي الألماني في المغرب العربي، حيث أعلنت إدارة الاحتلال عن منشور "ميشال Michel" الكاتب العام لعمالة الجزائر في 16/02/1933 الذي أمر بمقتضاه مراقبة نشاط جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ولاسيما تحركات كل من الشيخ "عبد الحميد

<sup>1</sup> - Charles Robert (Ageron), Les Population Du Maghreb Face A La Propagande Allemande, Revue D'histoire De La Deuxième Guerre Mondiale N° 114, PUF, 1975, PP, 2, 3.

<sup>2</sup> - A.N.O.M, Série H, Boite 9H43, Propagande Hitlérienne Parmi Les Musulmans.

ابن باديس والشيخ البشير الإبراهيمي" ومنعهما من إلقاء الخطب والمحاضرات في المساجد لأن ذلك من صلاحيات الأئمة الرسميين<sup>(1)</sup>.

ونتيجة لذلك نظمت أول مظاهرة ضد هذا المنشور بعد صلاة الجمعة ليوم 24 فبراير 1933 في مدينة الجزائر، حيث أوقف المتظاهرون حركة المرور وتوجهوا إلى مقر العمالة للمطالبة بحق ممارسة العبادة، فكان ذلك بمثابة بداية عهد الغليان<sup>2</sup> في ظل ظروف اقتصادية قاسية بفعل آثار الأزمة، حيث أصبحت الوضعية ابتداء من عام 1933 تنذر بالخطر نتيجة الأزمة الفلاحية بسبب تدهور أسعار الحبوب<sup>(3)</sup>.

أدت هذه الظروف إلى تجدد المظاهرات في مدينة تلمسان يوم 5 جويلية 1933 ضد الأوضاع التي آلت إليها الجزائر بفعل السياسة الاستعمارية، على الرغم من أن إدارة الاحتلال ومن خلال تقرير عامل عمالة وهران "مارليي Marlier" إلى الحاكم العام "جول كاردي Jules Carde" أرجعت أسباب المظاهرة إلى معاداة السامية (اليهود) التي انتشرت بين سكان المدينة كما حمل التقرير مسؤولية الأحداث إلى الصحافة الألمانية المعادية للمصالح الفرنسية، ومن بين ما ورد في التقرير: "... ويعود هذا النشاط المعادي لفرنسا إلى إثارة الرأي العام من خلال صحافة الدعاية الألمانية، وتجلى ذلك من خلال هتافات المتظاهرون بحياة "هتلر" تحيا هتلر..."<sup>(4)</sup>.

غير أنه وبعد اطلاعنا على التقرير السابق اتضح لنا أن السبب المباشر لهذه الاضطرابات هو مطالبة الجزائريين بحرية الرأي والمعتقد، ورفض أهل المدينة المراقبة الشديدة على نشاط الشيخ "البشير الإبراهيمي" حيث منع من إلقاء الخطب بمساجد مدينة تلمسان، ثم أبعدها عنها بموجب منشور "مشال"<sup>(5)</sup>.

تزامنت هذه الأحداث مع مظاهرات عامة قام بها عرب فلسطين إلى القدس يوم 13 أوت 1933 على الرغم من عدم الحصول على تصريح بها، غير أن ذلك لم يزد العرب إلا تصميمًا على التظاهر وعلى إسماع صوتهم إلى العالم، وخرجت المظاهرة من الحرم الشريف، وكان يوم الجمعة

<sup>1</sup> - شارل روبيير، (أجرون)، المرجع السابق، ص 681.

<sup>2</sup> - Mahfoud, (Kaddache), op.cit, P 273.

<sup>3</sup> - A.N.O.M, Série H, Boite N° 15H21, Le Préfet d'Alger A Monsieur Le G.G.A.

<sup>4</sup> - A.N.O.M, Série H, Boite N° 9H28, Les Incidents De Tlemcen

<sup>5</sup> - A.N.O.M, Ibidem.

وتقدمها الشيخ "موسى كاظم الحسيني" رئيس اللجنة التنفيذية العربية المنبثقة عن المؤتمر العربي الفلسطيني المنعقد في سنة 1920، كانت مظاهرة قوية عمد رجال النظام إلى استخدام القوة لتفريقها، مما أدى إلى قتل ثلاثين (30) متظاهرا، وإصابة ضعفهم بإصابات خطيرة<sup>(1)</sup>.

وفي خضم هذه الأحداث سعت ألمانيا إلى كسب ود العرب وتعاطفهم معها خلال مواقف "هتلر" وخطبه المعادية لليهود والمؤيدة للقضية العربية في الحرية والاستقلال، وذلك ما صرح به لاحقا "بجوركمان Dr Bjokmann" وهو أحد الناطقين الرسميين للحزب النازي حيث قال: "أن ألمانيا تتفهم أوضاع العرب تحت السيطرة الاستعمارية لأننا عانينا من ذلك بفعل دكتاتورية فرساي الامبريالية، ولذا نطلب من العرب أن يحذو حونا من أجل الحصول على استقلالهم..."<sup>(2)</sup>.

يتضح لنا من خلال هذا التصريح أن ألمانيا تسعى جاهدة من أجل إقحام العرب إلى جانبها في صراعها ضد بريطانيا وفرنسا في حالة قيام حرب عالمية، ومن أجل تحقيق هذا الهدف وجهت ألمانيا أنظارها صوب المغرب العربي مجددا، حيث اعتبرته خزاناً بشريا هاما للجيش الفرنسي وقاعدة إستراتيجية له في حالة قيام صراع دولي، لذا عملت على إثارة الاضطرابات في المنطقة معتمدة في ذلك على الصراع القائم بين المسلمين واليهود في المنطقة.

لقد ازداد اهتمام ألمانيا بإفريقيا الشمالية عامة والجزائر خاصة بعد الاحتجاجات والمظاهرات الشعبية في سنة 1934 نتيجة الغليان الشعبي الذي كشفته صحافة جمعية العلماء المسلمين والوطنيين، حيث يذكر المؤرخ الجزائري "محفوظ فداني" أن جريدة "الدفاع La Défense" صورت المشهد السياسي في الجزائر في افتتاحية عددها الأول على الشكل التالي: "إدارة استعمارية أنهكتها الآفات الاجتماعية، منتخبون قزموا في دور باهت لا يليق إلا بأعوان الإدارة، صحافة عربية خاضعة لنظام تعسفي في أقل من سداسي تم توقيف ثمانية (08) جرائد دون توضيح السبب..."<sup>(3)</sup>.

<sup>1</sup> - جلال (بجي)، العالم العربي الحديث (المشرق العربي في الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين)، دار المعارف بمصر، ص ص 382، 384.

<sup>2</sup> - Charles Robert (Ageron), Op.Cit, P03.

<sup>3</sup> - Mahfoud (Kaddache), Histoire, Op.Cit ; P296.

ولعل من أهم الاحتجاجات التي سجلت خلال سنة 1934، تلك التي شهدتها "قسنطينة" في شهر أوت، بسبب شجار وقع بين المسلمين واليهود، حين أقدم يهودي يدعى "خليفة الياو Khalifa Elaou" خياط في كتبية الزواوة وهو في حالة متقدمة من السكر بسبب وشمتم المسلمين الذين كانوا يتوضؤون لصلاة العشاء في مسجد "سيدي لخضر" ولم يكتف بهذا، فتبول على جدار المسجد، وعندئذ ثار ضده الناس ولاحقوه إلى منزله ورموه بالحجارة، ثم توجهوا إلى الحي اليهودي، واشتبكوا مع سكانه هناك<sup>(1)</sup>.

وفي اليوم الموالي 04 أوت دعت الأطراف المتصارعة إلى التهدئة، غير أن صدمات جديدة اندلعت حين أقدم مجموعة من اليهود على إطلاق النار على تجار عرب فتحولت الحوادث إلى حملات انتقام دامية، وصلت إلى غاية "عين البيضاء" و"غرابة ونحامة بوزيان"<sup>(2)</sup>، وتواصلت الاضطرابات إلى غاية اليوم السادس من شهر أوت حين قام الجيش بتفريق المتظاهرين القادمين من "باتنة" دون حوادث، وانتشر الحديث عن الجهاد في الأرياف، وكانت حصيلة هذه الاحتجاجات بمقتل 23 يهوديا وجرح 50، كما سقط 4 قتلى و79 جريح من جانب المسلمين<sup>(3)</sup>.

ووفقا لما تقدم، فإن اضطرابات قسنطينة كانت نتيجة بؤس الجزائريين ومعاناتهم في ظل السياسة الاستعمارية، كما أنها كانت بمثابة انفجار ناجم عن عدم رضي الجزائريين عن عمل المنتخبين في المجالس فجاءت استفزازات اليهود، والروح المعادية للسامية التي يكنها لهم الأوروبيون الذين استغلوا الظروف لإثارة الاضطرابات بين اليهود والمسلمين على حد قول المؤرخة الفرنسية كريستن ليفيس توزي Cristine Levisse-Touzé: "لقيت الدعاية ضد اليهود صدى واسعا عند الكولون، وليس عند المسلمين كما روجت لذلك السلطات الفرنسية".<sup>4</sup> مما أدى إلى غضب وسخط الجزائريين على الأوضاع السائدة، فانتهزت ألمانيا هذا الغليان الشعبي للتدخل في المنطقة.

<sup>1</sup> - يحي (بوعزير)، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، الجزء الثاني، ط2، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996، ص73.

<sup>2</sup> - شارل روبير (أجرون)، المرجع السابق، صص691، 692.

<sup>3</sup> - Mahfoud (Kaddache), Op.Cit, P306.

<sup>4</sup> -Christine (Levisse-Touzé), L'Afrique Du Nord Dans La Guerre 1939-1945, Editions Albin Michel, Paris , 1998, p107.

شكلت الأحداث التي شهدتها الجزائر خلال 1933-1934 محطة مهمة بالنسبة لنشاط المخابرات الألمانية الذي سعى في بدايته إلى جمع المعلومات حول إمكانيات الجزائر، وما مدى مساهمتها في قوة فرنسا في حالة القيام بحرب ضدها، وما هو موقف الجزائريين منها؟ ومن أجل إيجاد أجوبة لهذه الأسئلة وضعت الاستخبارات الألمانية خطة مبنية على ثلاثة مرتكزات وهي: (1)

1. جمع المعلومات العسكرية.
2. تشجيع فرار جنود الليف الأجنبي وتقديم المساعدة لهم.
3. جمع معلومات بخصوص الأوضاع السياسية والاقتصادية في الجزائر بواسطة التغلغل في الأوساط الجزائرية.

وقصد تحقيق هذه الغايات سخرت حكومة الرايخ الثالث إمكانيات مادية وبشرية ضخمة حيث خصصت لحملتها الدعائية في الجزائر ميزانية شهرية قدرها 22 مليون مارك ألماني وجعلتها تحت تصرف قنصلية ألمانيا بالجزائر، كما شكلت لذات الغرض قواعد وخلايا انضم إليها الألمان المقيمون بالجزائر عرفت باللغة الألمانية "**Stuzpunkten**" التابعة لوزارة الدعاية والاتصال ببرلين (2).

وسعى منها لتفعيل نشاطها في الجزائر قامت الاستخبارات الألمانية بتوزيع عناصرها على ثلاثة أفواج وهي فوج مدينة الجزائر ويقودها "**بويير أوجان فريدريك Bauer Eugene**" الذي يعقد اجتماعاته مع أعضاء الفوج داخل القنصلية الألمانية، وفوج مدينة وهران بقيادة "**ستوكمان Stockmann**" موظف بالقنصلية الألمانية بوهران، ثم فوج مستغانم ويمثله "**فريدمان Friedmann**" وهو ضابط ألماني سابق (3).

<sup>1</sup> - A.N.O.M, Série H, Boîte N° 9H43, Au Sujet De L'activité Allemande En Algérie ( Mai 1935-1936 A Octobre 1937).

<sup>2</sup> - A.N.O.M, Ibidem.

<sup>3</sup> - Ibidem.

يتضح مما سبق أن القنصليات الألمانية بالجزائر كانت بمثابة القيادة العامة لنشاط الجوسسة الألمانية، حيث كان القنصل هو المشرف على العملية، على عكس ما ذهب إليه المؤرخ الفرنسي "شارل روبير أجرون" حين ذكر أن نشاط الدعاية الألمانية كان يتم بعيدا عن القنصلية الألمانية<sup>(1)</sup>. واعتمادا على هذا التنظيم بدأ نشاط الدعاية الألمانية في أوساط الجزائريين.

ففي مدينة الجزائر تسلم أحد الصيادلة في أوت 1935 طردا به مائة نسخة من خطاب "هتلر" أمام "الرايخشتاغ Reichstag" (البرلمان الألماني) على أن يتم توزيع تلك النسخ على الجزائريين، وفي أكتوبر من نفس السنة وضعت مصالح الاستخبارات الفرنسية الأنتروبولوجي الهولندي "برنيلو مويانس هيرمن Bernelot Moens Herman" تحت المراقبة حيث ادعت أنه كلف بتأطير نشاط الدعاية الألمانية في إفريقيا الشمالية، حين تنقل لمرات عديدة من مدينة "برشلونة" الإسبانية إلى المغرب الأقصى، وهناك قام باتصالات مع الأهالي لمعرفة أوضاع الجزائر لاسيما في المناطق الجنوبية، كما كانت تربطه علاقة مباشرة مع مسؤول الاستخبارات الألمانية بمدريد، ومدير مطار مدينة برشلونة "كراسكو Carrasco"<sup>(2)</sup>.

وفي نفس الفترة انتشر بين مثقفي مدينة "فاس" المغربية تداول كتاب "أدولف هتلر زعيم الاشتراكية الوطنية مع بيان مسألة اليهود" لمؤلفه الكاتب المصري "أحمد محمود الساداتي"، والذي طبع في القاهرة سنة 1934<sup>(3)</sup>.

يبدو أن الدعاية الألمانية اتخذت من المغرب الأقصى قاعدة خلفية لضرب المصالح الفرنسية في الجزائر، خاصة وأنها زادت من وتيرتها بعد اندلاع الحرب الأهلية الإسبانية في سنة 1936.

في شهر جويلية من نفس السنة كلف الحزب النازي كل من "ستامير Stammer" و"زيغلير Ziegler" بإدارة الحملة الدعائية ضد فرنسا في شمال إفريقيا نظرا لتلك العلاقات التي ربطتهما بالجالية المسلمة ببرلين التي كان يمثلها أحد الجزائريين ويدعى "عبد الوهاب"<sup>(4)</sup>، الذي ذكره

<sup>1</sup> - Charles Robert (Ageron), Op.Cit ; P04.

<sup>2</sup> - A.N.O.M, Série H, Boite N° 9H43, Au Sujet De L'activité ..., op.cit.

<sup>3</sup> - وليد عبود (محمد)، المرجع السابق، ص80.

<sup>4</sup> - A.N.O.M, Série H, Boite N° 9H43, L'action Anti-Française Hitlérienne En Afrique Du Nord.

المؤرخ الفرنسي "شارل روبر آجرون" في كتابه "الجزائر جزائرية من نابليون الثالث إلى ديغول" à **L'Algérie algérienne De Napoléon de Gaulle** أنه من أصل مغربي<sup>(1)</sup>.

وفي سبتمبر 1936 التقى "العنابي عز الدين" طالب تونسي بكلية الطب ببرلين بأحد الموظفين بوزارة الدعاية الألمانية وعند عودته إلى تونس لم يتوان في الإفصاح عن إعجابه بألمانيا الهتلرية، ومناهضتها لليهود والشيوعية.<sup>2</sup>

وهكذا يجد المتتبع لنشاط الدعاية الألمانية في إفريقيا الشمالية سعت إلى إثارة الاضطرابات في المنطقة، حيث بدأ التخطيط لذلك منذ سنة 1936 لدفع سكان المنطقة للثورة ضد فرنسا في حالة قيام صراع دولي.

ومن بين التعليمات التي تلقتها خلايا الدعاية الألمانية في الجزائر هي تحريض جنود الليف الأجنبي على الفرار من الجيش الفرنسي، مع تقديم المساعدات والتسهيلات للأشخاص الفارين قصد العودة بهم إلى أوطانهم<sup>(3)</sup>، وذلك ما قام به "ويليمان **Welimann**" عريف أول حيث قام بتقديم مساعدات مالية في سنة 1936 للجنود الفارين من ثكنة الليف الأجنبي بسيدي بلعباس.

ولنفس الغرض تشكلت في سنة 1937 خلية ضمت كل من "شارغلي **Schergler**" ضابط صف سابق متجنس و"كنيليسيرجير **Kneblesberger**" والتشيكي "بواديل **Bobadil**" الذي كلف بإيواء الجنود الفارين في انتظار نقلهم إلى أوروبا على متن بواخر انجليزية أو يونانية أو هولندية مقابل 1000 فرنك للخص الواحد<sup>(4)</sup>.

ومن أجل التجسس على المصالح الفرنسية في إفريقيا الشمالية وفي الجزائر خاصة كلفت الاستخبارات الألمانية في ماي 1935 "موريس كراباز **Moris Crapez**" عن طريق الشركة الألمانية "أتلانتिका **Atlantic**" ببرلين بتصوير بعض الأعمدة الضوئية (المناورات) بوهران.

وفي البلدة سلم "ميتزجار **Metzger**" صاحب مصنع لمشتقات الحليب لقائد الجيش في المنطقة رسالتين باللغة الألمانية وجدتا في حقيبة سلمها له "هوراك آرميني **Horrak Arminie**"

<sup>1</sup> - Charles Robert (Ageron), **Algerie ...**, op.cit, p171.

<sup>2</sup> -A.N.O.M, Série H, Boite N° 9H43, Au Sujet De L'activité..., op.cit.

<sup>3</sup> - Charle Robert (Ageron), **La Population...** ; op.cit, p04.

<sup>4</sup> - A.N.O.M, Série H, Boite N° 9H43, Au Sujet... op.cit.

وبعد فك شفرة الرسائل تبين أنهما تضمنتا لقاءات هامة جمعت "هتلر" بمستشاريه، وفي أواخر 1936 تم رصد تحركات "أوبيتز ألفريد **Opitz Alfred**" أحد عناصر "المصالح الخاصة الألمانية" حيث وصل إلى وهران وقام بزيارة الميناء ثم سافر إلى مدينة الجزائر مع بداية سنة 1937 حيث طرد منها ، ثم إلى بجاية إلى أن وصل إلى جيجل.

كما قام "شيميدل كارل **Schmidel Karl**" وهو تقني متخصص في إصلاح آلات الطباعة بجريدة "وهران الجمهوري **Oran Republicain**" بتصوير الواجهة البحرية للمرسى الكبير، كما قام بتصوير غواصتين فرنسيتين أيضا<sup>(1)</sup>.

من خلال ما سبق يظهر أن النشاط الاستخبارات الألمانية في الجزائر وإلى غاية الحرب العالمية الثانية ظل متمركزا في القطاع الوهراني، وذلك لظروف أملتها المصالح السياسية والاقتصادية المثلثة فيما يلي:

- النشاطات الألمانية المتنوعة سياسيا واقتصاديا في المغرب الأقصى.
- الحرب الأهلية الإسبانية 1936-1939، حيث دعمت ألمانيا قوات الجنرال "فرانكو **Franco**" الذي قام ضد الحكم الجمهوري في إسبانيا.
- غالبية المستوطنين الأوربيين في القطاع الوهراني هم من الإسبان حيث بلغ عددهم 65982 في سنة 1936<sup>(2)</sup> و الكثير منهم أعلن تأييده لحركة "فرانكو" في إسبانيا.
- قلق هؤلاء بعد قرار الحكومة الفرنسية بإرسال قوات عسكرية إلى المغرب تحسبا لأي أمر قد يحدث في المناطق المغربية المحتلة من طرف إسبانيا حيث أظهر بعض المستوطنين الأوربيين انزعاجهم من ذلك ومن بينهم عائلة "بيلا **Bellat**" بسيدي بلعباس<sup>(3)</sup>.

لقد شكلت اتفاقية "ميونخ **Munich**" التي عقدها "هتلر" مع رؤساء وزراء كل من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا في 29 جويلية 1938 لتسوية موضوع تنازل "تشكوسلوفاكيا" عن منطقة "سوديت **Sudet**" لألمانيا منعا لاندلاع حرب في أوروبا ، انتصار دبلوماسية وعسكرية لحكومة

<sup>1</sup> - Ibidem.

<sup>2</sup> - شارل روبيير (آجرون)، المرجع السابق، ص 777.

<sup>3</sup> - A.N.O.M, Série G.G.A, Boite N° 3R22, Le Sous Préfet De L'arrondissement De Sidi Bel Abbes A Monsieur Le Préfet d'Oran.

الرايخ الثالث بقيادة "هتلر"، ذلك ما عبر عنه "ويستون تشرشل Wiston Churchill" في مذكراته حيث قال: "ولازلت أذكر حين قمت في المجلس (العموم) وأعلنت "أنا قد منينا بهزيمة منكرة لم يسبق لها مثيل...، لقد أدى اتفاق ميونخ إلى سلب الحلفاء جيش قويا، هو الجيش التشكوسلوفاعي المجهز بإحدى وعشرين فرقة نظامية..."<sup>(1)</sup>.

لقد أدى هذا الانتصار الألماني إلى دفع نشاط ألمانيا في إفريقيا الشمالية، حيث قامت في هذه الفترة الحكومة الألمانية بإرسال مجموعة من الضباط تلقوا دروسا في اللغة العربية إلى المغرب، تونس والجزائر، لإحصاء القبائل المؤيدة لفرنسا في جنوب المغرب العربي<sup>(2)</sup>.

كما بدأت ألمانيا تروج آنذاك على نطاق واسع استعدادها لتقديم الدعم العسكري لصالح القضية العربية، ذلك ما جعل خطب هتلر في هذا الشأن محل تقدير واهتمام من قبل بعض الشخصيات المغاربية للتخلص من السيطرة الأجنبية.

في سنة 1938 اتصل الألمان بتاجر جزائري مقيم في بلجيكا وهو "الحاج دحمان" مناضلي حزب الشعب الجزائري لمعرفة موقف الوطنيين الجزائريين في حال قيام الحرب، هذا الأخير أخبر "راجف بلقاسم"<sup>(3)</sup>، الذي بدوره اتصل ب "ربوح" وفي سرية تامة انتقل الرجلان إلى ألمانيا عبر "بلجيكا"، ويذكر "راجف محمد بلقاسم" حين وصل رفقة "مربوح" إلى برلين، واستقبلا من طرف ممثلي وزارة الشؤون الخارجية، ووزارة الحرب "أنهما لا يمثلان حزب الشعب الجزائري وأنهما قدما من أجل الاطلاع على ما تقدمه ألمانيا للوطنيين الجزائريين، ليتسنى لهما إخبار الحزب بذلك..."<sup>(4)</sup>.

وفي نفس السياق ذكر "محمود عبدون"<sup>(5)</sup> في مذكراته: "أنه في جانفي 1938 اتصل "راجف" بالألمان من أجل الاستفادة من مساعداتها في حال قيام حرب..." وواصل صاحب

<sup>1</sup> - ونستون (تشرشل)، مذكرات تشرشل، الجزء الأول، منشورات مكتبة المنار، بغداد، دت، ص ص 56، 57.

<sup>2</sup> - A.N.O.M, Série H, 9H43, Envoi D'officiers Allemands En Afrique Du Nord.

<sup>3</sup> - من مواليد 1909/09/19 بمنطقة الأربعاء نايت إيراتن، انتقل إلى فرنسا في سنة 1928، مناضلا في صفوف حزب شمال إفريقيا منذ 1930 في ماي 1933 انتخبته الجمعية العامة للحزب، أمينا للمالية، اعتقل و سجن رفقة مصالي الحاج خلال عامي 1935-1936، كان من مؤسسي حزب الشعب الجزائري في 1937 (جريدة الوطن 2011/05/24).

<sup>4</sup> - Journal Al Watan, N° 6259, 24/05/2011.

<sup>5</sup> - من مواليد سنة 1913 بمنطقة "دلس" (بومرداس)، ناضل في صفوف نجم شمال إفريقيا، كما كان عضوا في حزب الشعب الجزائري، كلف بجمع الاشتراكات في مدينة الجزائر لصالح الثورة التحريرية خلال سنتي 1956-1957.

الكتاب في هذا الشأن: "أن واعمارة محمد" منح "لراجف" ضمانات بخصوص وقوف مناضلي الحزب في مدينة الجزائر إلى جانبه إذا توصل إلى المبتغى مع الألمان..."<sup>(1)</sup>.

وعلى هذا الأساس تشكلت "لجنة العمل الثوري لشمال إفريقيا" المعروف إختصارا ب C.A.R.N.A التي كان لها دور كبير في تفعيل الدعاية الالمانية في فرنسا أثناء الحرب العالمية الثانية بقيادة "راجف بلقاسم" و"عبدون محمود" و"ديدوش مراد" من أجل تحقيق الاستقلال بالاعتماد على المساعدات الألمانية، وعندما علم "مصالي الحاج" وهو في سجن الحراش باتصالات بعض المناضلين بالألمان ندد بذلك، ورفض المشروع، حتى لا يتخذ العدو ذريعة لإلصاق تهمة خضوع حزب الشعب الجزائري للإيديولوجية النازية<sup>(2)</sup> خاصة وأن التقارير المغلوطة حاولت في الكثير من المرات إبراز علاقاته بالنازية والفاشية عن طريق "شكيب أرسلان" الذي تجمع به علاقات طيبة<sup>(3)</sup>.

وفي هذا الصدد يذكر "عبدون محمود": "لقد اجتمع أعضاء ل.ع.ث.ش.إ حول فكرة واحدة، وهي تحقيق الاستقلال لبلادنا لن يكون إلا بالاعتماد على قوة عظيمة منوثة لفرنسا..."<sup>(4)</sup>.

ومن خلال ما سبق يتضح لنا أن اعتماد بعض الوطنيين الجزائريين على القوة الألمانية لم تمليه دوافع إيديولوجية، وإنما فرضته خدمة المصلحة الوطنية، وفق قاعدة (عدو العدو صديق).

كما يتبين لنا مما سبق أن النشاط الدعائي الألماني في الجزائر من 1933 إلى 1938 اكتفى بتحريض ومساعدة الجنود الأجانب على فرار من الليف الأجنبي بالاعتماد على الألمان المتواجدين في الجزائر، دون المجندين الجزائريين في صفوف الجيش الفرنسي. نظرا لقدرة السلطات الاستعمارية الفرنسية على احتواء كل مخططات ألمانيا الرامية إلى زعزعة استقرار المستعمرة باعتمادها على بعض النخب التي لها تأثير على المجتمع الجزائري حيث توجه الدكتور "بن جلول" إلى مواطنيه ليشكرهم على هبتهم لنجدة فرنسا المهتدة، وأعلن "فرحات عباس" من جهته أنه سيوقف كل نشاط سياسي

<sup>1</sup> - Mahmoud (Abdoun), **Témoignage D'Un Militant Du Mouvement Nationaliste**, Edition Dahleb, Alger, 1990 ; P46.

<sup>2</sup> - El Watan, Op.Cit, P46.

<sup>3</sup> - A.N.O.M, Série H, Boite3H 42, Note Au Sujet De L'activité Italienne En Algérie ( De Mai 1935 A Octobre 1937).

<sup>4</sup> - Mahmoud (Abdoun), op.cit, p46.

ليكرس جهوده كلية لخلاص الأمة، وأما "الشيخ إبراهيمي" فقد دعى للولاء كما أوقفت الجمعية جرائدها باللغة العربية<sup>(1)</sup>.

### 3-2- نشاط الاستعلامات الإيطالية في الجزائر 1933-1938:

تميز النشاط الإيطالي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1933-1938 بضعفه عما كان عليه في تونس، ويعود ذلك إلى عوامل جغرافية وأخرى تاريخية، فعدد الإيطاليين في تونس بلغ في سنة 1939 حوالي 100 ألف، وبذلك تجاوز عدد الجالية الفرنسية هناك، لذا سعت إيطاليا دائما إلى المحافظة على مصالحها في تونس من خلال الاتفاقيات المبرمة مع فرنسا مثل اتفاقية 1896 التي نصت عليه إحتفاظ رعاياها في تونس بالجنسية الإيطالية<sup>(2)</sup>.

ونتيجة لذلك كشفت إيطاليا "المسولينية" عن نواياها التوسعية في البحر الأبيض المتوسط من خلال رغبتها في الحصول على معلومات عسكرية بخصوص القوات العسكرية الفرنسية بالجزائر، حيث جندت لهذا الغرض قنصليتها العامة بالجزائر وعلى رأسها "كاليس Calisse" القنصل العام ونائبه "بيناكاربوني Pinacarboni" بالإضافة إلى نواب القنصل العام في بعض المدن الجزائرية مثل وهران، قسنطينة، عنابة وجيجل<sup>(3)</sup>، ويعود هذا الاهتمام الإيطالي بالجزائر إلى رغبتها في احتلال الجزء الشرقي بعدما يتم التخلص من الوجود الفرنسي معتمدة في ذلك على جاليتها في الشرق الجزائري، فحسب إحصائيات 1936 بلغ عددهم في هذا القطاع 10000 إيطالي، و23000 متجنس من أصل إيطالي فهم يشكلون بذلك 16% من مجموع الأجانب، و3% من مجموع المستوطنين، ويتوزعون بأعداد مختلفة على المدن الجزائرية على النحو التالي:

### الجدول رقم 3-1: تمركز الإيطاليين في المدن الجزائرية سنة 1936<sup>(4)</sup>

عدد الإيطاليين بها	المدينة
6500	الجزائر

<sup>1</sup> - شارل روبيير (آجرون)، المرجع السابق، ص890.

<sup>2</sup> - Christine Levisse-Touzé, **L'Afrique Du Nord Dans La Guerre 1939-1945**, Editions Albin Michel, Paris, 1998, P16.

<sup>3</sup> - A.N.O.M, Série H, Boite N° 9H42, Note, Au Sujet..., op.cit.

<sup>4</sup> - Boucif (Mekhaled), **Chroniques D'un Masacre 8 Mai 1945**, EDIF, 2000, Alger 2010, P30.

3800	عناية
1600	وهران
700	سكيكدة
1000	قسنطينة
1000	تبسة
500	سطيف
200	باتنة
1700	سيدي بلعباس
300	سوق أهراس
300	بجاية

يتضح لنا من خلال الجدول أن عدد الإيطاليين في المدن الجزائرية يرتفع كلما اتجهنا نحو الشرق، هذا ما جعل نشاط الدعاية الإيطالية مكثفا ، ومركزا في القطاع القسنطيني.

بالإضافة إلى ذلك هناك عامل اقتصادي وراء اهتمام إيطاليا بهذا الجزء من الجزائر وهي الثروات الطبيعية ولاسيما الحديد الذي يعتبر ركيزة الصناعة الإيطالية الناشئة ، إلى جانب الإنتاج الفلاحي وخاصة الحبوب التي تلعب دورا هاما في الاقتصاد الإيطالي<sup>(1)</sup>.

لقد برزت أطماع إيطاليا جليا في المنطقة بعد تصريح "هتلر" في 24 أكتوبر 1936 حيث قال: "إن البحر الأبيض المتوسط بحيرة إيطالية، وكل متغيرات قد تحدث مستقبلا، لا بد لها أن تأخذ بعين الاعتبار..."<sup>(2)</sup>.

يبدو أن "هتلر" من خلال تصريحه سعى إلى كسب تأييد إيطاليا في تحقيق مشروعه التوسيعي في أوروبا الشرقية ودول البلطيق، مقابل السماح لها بالسيطرة على البحر الأبيض المتوسط وذلك حسب الاتفاق الإيطالي الألماني الذي نص على أن النمسا لألمانيا وشمال إفريقيا لإيطاليا<sup>(3)</sup>.

<sup>1</sup> - Ibidem.

<sup>2</sup> - Charles Robert (Ageron), **Les Populations**, Op.Cit, P06.

<sup>3</sup> - Journal l'Entente, N° 85, 23aout 1938

وعلى هذا الأساس جاءت زيارة الزعيم الإيطالي "موسوليني" إلى ليبيا في مارس 1937 في إطار تفعيل النشاط الدعائي في شمال إفريقيا، وفي هذا الصدد تعهد من خلال الكلمة التي ألقاها باحترام الدين الإسلامي لإرضاء مسلمي شمال إفريقيا واكتساب مولاتهم لإيطاليا<sup>(1)</sup>.

ومن أجل ذلك أصدرت مصالح المخابرات الإيطالية منشورا غطت من خلال هذه الزيارة إعلاميا، كما أظهرت هذه التغطية الإعلامية "موسوليني" كقائد حامي للإسلام، كما تضمن المنشور مقارنة بين حالة المسلمين في ليبيا التي تبدو على أحسن ما يرام حسب الدعاية الإيطالية وحالة بقية المسلمين في باقي بلدان شمال إفريقيا<sup>(2)</sup>.

من خلال ما سبق يتضح أن الدعاية الإيطالية سعت من خلال توظيف الخطاب الديني في حملتها من أجل الاستثمار في عواطف المسلمين الذين يعيشون تحت وطأة الاستعمار، معتمدا في ذلك على وسائل مختلفة كالراديو والسينما، وتقديم المنح للطلبة العرب، قصد الرفع من وتيرة نشاط الدعاية في البلاد العربية .

استهلت الدعاية الإيطالية نشاطها في الجزائر بتحركات بعض العسكريين، حيث تذكر التقارير زيارة أحدهم وهو برتبة ملازم في "ميليشية المتطوعين للدفاع عن الأمن الوطني **La milicia Volontaria Securezza Nezionale**" وهو "أوتاني جيوفاني **Ottani Giovani**"، لأحد التجار الإيطاليين في مدينة الجزائر يدعى "**Camatini Lewis**" في ديسمبر 1936، هذا الأخير اتجه إلى تونس رفقة "غاردان كلوديو **Gardin Claudius**" وهو أحد المتحمسين لإيطاليا الفاشية وهناك التقيا بمجموعة من الإيطاليين للبحث في كيفية ترويج للدعاية الإيطالية في شمال إفريقيا عامة والجزائر خاصة، بتجنيد عملاء لذات الغرض مثلما حدث مع المدعو "نوفيلو **Novelli Novelo**" وهو ضابط في الجيش الاحتياطي الإيطالي، حل بالجزائر منذ 18 جانفي 1933 كمهندس معماري في إحدى مكاتب الدراسات، أما والده فكان عضوا في الجمعية الفاشية بالجزائر، ويتردد على القنصلية العامة الإيطالية التي تعتبره مصدرا هاما للاستعلامات، بحكم علاقات مع بعض الجزائريين<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - جريدة البصائر: ع63، 16 أبريل 1937.

<sup>2</sup> - Journal, Le Populaire, 4/12/1937.

<sup>3</sup> - A.N.O.M, Série H, Boite 9H42, La Propagande Au Prés Des Indigènes En Faveur De l'Italie.

وفي نفس المضمون قام "بريسي فرانسيسكو **Barressi Fransesco**"، وهو أيضا عضو في الجمعية السابقة بالتقرب من الجزائريين للاطلاع على آرائهم السياسية ومواقفهم من فرنسا، مستغلا في ذلك مهنته كتاجر التي سهلت له الاتصال بالجزائريين، ومن بينهم هؤلاء أحد المجندين المدعو "قدوري محمد" من الفيلق التاسع عشر بحسين داي، تأثر بالدعاية الإيطالية، ويظهر ذلك من خلال حديثه عن السياسة الحكومية (حسب اعتقاده) "لموسوليني"<sup>(1)</sup>.

كما اعتمدت الدعاية الإيطالية من أجل تفعيل نشاطها في الجزائر على بعض مراسلي الجرائد العربية والإيطالية، ومنهم المدعو "حسان صيالح" وهو تونسي ومراسل جريدة "الوادي" المصرية الذي قام بزيارة إلى قسنطينة في 1937/12/24، فالتقى بمجموعة من التونسيين والجزائريين ليحدثهم عن الإنجازات التي شهدتها إيطاليا في عهد موسوليني وأن هذه الأخيرة مستعدة لمساعدة المسلمين أينما وجدوا<sup>(2)</sup>.

وسعى منها لضرب الليف الأجنبي بتشجيع الجنود على الفرار، لجأت الدعاية الإيطالية إلى توظيف القس "فينوتو **Finotto**" المقيم بمدينة "سعيدة" للإقناع الجندي "ويل هنريش **Will Heinrich**" في الليف ب"سيدي بلعباس" من الفرار من الجندية، حيث بعث له برسالة جاء فيها: "...أن تعود إلى ألمانيا لقضاء بضعة أشهر في السجن، ثم يطلق صراحك لتعيش بالقرب من والدتك المريضة خير لك من هذه الحياة التعيسة في بلد أجنبي...."<sup>(3)</sup>.

لقد عكس كلام "فيتو" هدفا استراتيجيا للدعاية الإيطالية في الجزائر، وهو محاربة فرنسا كخصم رئيسي في مستعمراتها ولاسيما الجزائر بتحريض الجنود على الفرار من جيشها قصد إضعافه، معتمدة في ذلك على مايلي:

- الحرب النفسية للتأثير في عقول ومشاعر الجنود.
- إثارة الرأي العام في الجزائر وتحريضه على الثورة ضد الاستعمار الفرنسي، وبالتالي إشغال قواته في قمع تلك الثورات.

<sup>1</sup> - Ibidem.

<sup>2</sup> - A.N.O.M, Série H, 9H42, Le Journaliste Hassen Sialah Suspect De La Propagande Pour Le Compte De l'Italie.

<sup>3</sup> - A.N.O.M, Série H, 9H42, Au Sujet Pasteur Finotto.

- تفعيل نشاط الدعاية الإيطالية والألمانية ضد فرنسا في شمال إفريقيا عامة، والجزائر خاصة بكل الوسائل كالاكتامعات السرية، المناشير، الصحافة وحصص الراديو باللغة العربية، الفرنسية، وحتى الدارعة.

غير أن الدعاية الإيطالية لم تستطع تحقيق تلك الأهداف نظرا لعدم قدرتها على استقطاب الشخصيات العربية، ولا الرأي العام العربي مثل نظيرتها الألمانية، ويعود ذلك إلى أن ألمانيا لم تتورط في استعمار أي بلد إسلامي، في حين اعتمدت إيطاليا على الازدواجية في خطابها، ففي الوقت الذي ادعت فيه حكومتها أنها تحترم الإسلام والمسلمين، فرضت احتلالها على ليبيا، وأمرت بإقتال جميع الزوايا السنوسية، وأنشأت معسكرات الاعتقال، واضطر عدد كبير من أحرار ليبيا إلى تركها والهجرة إلى الخارج، وعلى هذا الأساس ظلت فعالية الدعاية الإيطالية ضعيفة في البلاد العربية عامة والجزائر خاصة.

#### 4-الدعاية الفرنسية المضادة:

أدركت فرنسا أن خطورة الدعاية الألمانية والإيطالية ازدادت وأصبحت تهدد مصالحها في المغرب العربي، فشنت منذ 1933 حملة مناوئة لألمانيا في المنطقة مشيرة في ذلك إلى نشاط العملاء الألمان ضدها في الجزائر ومخاطر التسلح الألماني على الاستقرار والأمن في العالم بدعوات السياسيين الألمان إلى الحرب، مما أدى إلى تأزم العلاقات الألمانية-الفرنسية.

ومن أجل التصدي لتداعيات الدعاية الألمانية في المغرب العربي عامة والجزائر خاصة، اتخذت السلطات الاستعمارية عدة إجراءات منها.

#### 4-1 مراقبة المجندين الجزائريين:

عمات السلطات الاستعماري في إطار دعايتها المضادة على الإحاطة بالمجندين الجزائريين بدعوى وضعهم في منأى عن تأثير الدعاية الألمانية والإيطالية.

وما يؤكد ذلك مراسلة وزير الحرب "فرانسوا بييتري **Francois Pietri**" في 27 ماي 1932 بخصوص ضرورة إبعاد المجندين عن أصداء الدعاية، وإبعاد كل من تأثر بها عنهم ، وعلى الجهات المعنية فتح تحقيق لمعرفة أسباب و خلفيات تأثر بعضهم بها<sup>(1)</sup>.

إلى جانب ذلك قام وزير الداخلية "ألبير صارو **Albert Sarraut**" بإصدار منشور موجه إلى كافة محافظي الشرطة في فرنسا والجزائر من أجل مراقبة المجندين (المشتبه فيهم حسب منظور إدارة الاحتلال) أثناء عطلة<sup>(2)</sup>، لذلك أرسل مسئول الأمن على مستوى القطاع الوهراني تقريرا إلى الحاكم العام "جول كارد" في 13 جويلية 1934 عن تحركات بعض المجندين أثناء مدة عطلة<sup>(3)</sup>، حيث أكدت تحرياتهم عن عضوية بعض الرماة الجزائريين في الطريقة "الدرقاوية"<sup>(4)</sup> بمغنية، ولنفس الغرض قامت مصالح شرطة الاحتلال في مستغانم بوضع المجند "عبد القادر بوتشيشة" تحت المراقبة في نوفمبر 1934، بعدما وجدت بحوزته قصصات لجرائد تتحدث عن الثورة من أجل التحرير، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل تم تفتيش منزله من طرف الشرطة التي اعترفت أنها لم تعثر على شيء<sup>(5)</sup>.

ونظرا لأهمية العملية بالنسبة لسلطات الاحتلال طلب الحاكم العام من مدير الأمن العام ضرورة متابعة تحركات المجندين وإبلاغه بتقارير التي ادعت أن بعضهم من سطيف قد وقع تحت تأثير الدعية الألمانية<sup>(6)</sup>، وفي تقرير امني آخر بتاريخ 11 أكتوبر 1935، ادعت مصالح الشرطة أن مجندا جزائريا صرح أن: "ألمانيا حليفة لتركيا، وأنهما سيعلنان الحرب على فرنسا في القريب العاجل..."<sup>(7)</sup>.

ولم تقتصر مراقبة تحركات المجندين أثناء فترات العطلة بالجزائر فحسب بل أخضعوا لها أيضا أثناء تواجدهم بفرنسا، بعد ما تخوفت السلطات الفرنسية من تأثرهم في المدن الكبرى بالدعاية

<sup>1</sup> - A.N.O.M, Série G.G.A, Boite 3R22, Des Candidat Par L'engagement Par D'avancement D'appel.

<sup>2</sup> - A.N.O.M, Série G.G.A, Boite 3R22, Conscrits P.R.

<sup>3</sup> - أصلها الشاذلية، و قد ظهرت في المغرب الأقصى، و هي تنسب إلى "محمد العربي الدرقاوي" المتوفي في 1823، و تنسب إلى الدرقوية مواقف مختلفة منها: خالفت تعليم الشاذلية في التسامح و الحياد إزاء السياسة فهم عدة الفرنسيين و عدة الحضارة الغربية (ينظر: أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر...، المرجع السابق، ص ص 112-114).

<sup>4</sup> - A.N.O.M, Série G.G.A, Boite 3R22, Le Préfet De Département d'Oran A Monsieur Le G.G.A.

<sup>5</sup> - A.N.O.M, Série G.G.A, Boite 3R22, Surveillance Des Militaires Indigènes.

<sup>6</sup> - A.N.O.M, Série G.G.A, Boite 3R22, Demande De Vérification De Renseignements.

<sup>7</sup> - A.N.O.M, Série G.G.A, Boite 3R22, Propos Tenue Par Un Tirailleur Du 5eme R.T.A.

الشيوعية أيضا، وعلى هذا الأساس رأت من الضروري توزيعهم في أفواج صغير عبر كامل التراب الفرنسي<sup>(1)</sup>.

يمكن القول أن السلطات الاستعمارية كانت ترمي من خلال مراقبة تحركات المجندين إلى تحقيق هدفين هامين في آن واحد، إذ يتمثل الهدف الأول في تأطير المجندين، وإبعادهم عن العناصر المشاغبة<sup>(2)</sup> المعادية لفرنسا كما دأبت التقارير على تسميتهم.

أما الهدف الثاني فهو رغبة قيادة الجيش الفرنسي في معرفة مدى تأثير الدعاية المعادية لفرنسا على المجندين الجزائريين، ومن خلال ذلك معرفة ما مدى ولاء الجزائريين لها في حالة قيام حرب أوروبية. وفي هذا الإطار اهتمت السلطات الاستعمارية بمراقبة رسائل المجندين الجزائريين التي اعتبرتها أداة أساسية تسمح لها بعد الإطلاع عليها بحماية مصالحها من أية أخطار محتملة، ومن أجل ذلك لجأت إدارة الاحتلال إلى حجز وفحص بريد المجندين فحفا دقيقا بمعية مترجمين جزائريين الذين كان عددهم يزيد باستمرار مع اقتراب الحرب العالمية الثانية، مما يبين إدراك السلطات الاستعمارية لخطورة تلك الرسائل، حيث سعت من خلال مراقبتها إلى عدم تمكين المجندين من الإطلاع على أوضاع الجزائر من جهة، والحيلولة دون وصول أخبار أوروبا قبيل الحرب إلى الجزائريين عن طريق أبنائهم المجندين من جهة أخرى، أي عزل واقع الاستعدادات للحرب والدعاية لها في أوروبا عن واقع المستعمرة حتى لا تتأثر بذلك وتعلن الثورة ضد الوجود الاستعماري.

ذلك ما أمكننا الوقوف عنده من خلال بعض النماذج من تلك الرسائل التي وقع احتجازها نظرا لما تضمنته من معلومات هامة حيث تطرق بعضها إلى استعدادات أوروبا للحرب فمن بين ما احتجزته إدارة الاحتلال من رسائل تلك الرسالة التي بعث بها أحد المجندين الجزائريين المتواجدين بفرنسا ضمن الفرقة 201 للقاعدة الجوية إلى أخيه في بجاية قال له : "إن وقت الحرب قد حان، ونحن مستعدون لها فأخبرني كيف هي الأوضاع في الجزائر..."<sup>(3)</sup>.

<sup>1</sup> - A.N.O.M, Série G.G.A, Boite 3R22, Note Sur L'état D'esprit Des Militaires Indigènes Algériens Servant Dans La Métropole.

<sup>2</sup> حسب إدارة الاحتلال هؤلاء هم بعض المجندين الجزائريين الذين طالبوا بالمساواة في الحقوق، كذلك التي يتمتع بها الجنود الفرنسيين مثل المنح و الرتب و القيادة. (ينظر: A.N.O.M, Série Oran, Boite N° 5 I 165, L'état D'esprit De Certains Militaires Indigènes)

<sup>3</sup> - A.N.O.M, Série G.G.A, Boite 3R22, Militaires Servant Dans Le Métropole (Surveillance).

كما أبانت بعض الرسائل المحجوزة أيضا عن رغبة المجندين في معرفة أخبار وأحوال أهاليهم، والأوضاع السياسية للبلاد، حيث ورد في رسالة من المدعو "حجاج" من فرقة الرماة المتمركزة في منطقة "موزال Moselle" (شمال شرق فرنسا على الحدود الألمانية). إلى والده، لاطلاعه على مصير نضال الدكتور "صالح بن جلول"<sup>(1)</sup>.

لقد شكلت الرسائل بالنسبة للسلطات الاستعمارية أداة هامة لكشف ما يحاك ضدها، وإبطال مساعي العناصر التي إدعت أنها مشوشة أو متهممة بعملية تنشيط الدعاية لصالح القوات المعادية، كما سعت من خلال هذه الرسائل إلى الإطلاع على الحالة النفسية للمجندين الجزائريين خاصة بعد احتجاجاتهم على ما يعانونه من جراء التمييز بينهم وبين الجنود الفرنسيين من جهة، وبكثرة اهتمامهم بوطنيتهم التي تجلت من خلال شوقهم لمعرفة نضال الحركة الوطنية من جهة أخرى.

#### 4-2- الحرب النفسية المضادة:

اعتبرت السلطات الاستعمارية أن الجانب النفسي هام وأساسي ضمن إستراتيجيتها تجاه الجزائريين عامة والمجندين في جيشها خاصة.

لقد اعتاد الفرنسيون أن يعلنوا كلما ضاق بهم أمر (مثل حرب 1870، حرب 1914-1918) أن الجزائريين مخلصين لهم مستشهدين بذلك بما يردهم من تأييد بعض الأسر الكبيرة ورجال الدين الرسميين، وقدماء المحاربين وطائفة القياد، والباشاغوات<sup>(2)</sup>.

وبطبيعة الحال لاقت تلك المزاعم حظا كبيرا من الترويج لها عبر صحافة الكولون، على غرار "جريدة البرقية الجزائرية **La Dépêche Algérienne**" في عددها الصادر يوم 1936/02/16 فيما يتعلق بتشكيل مكتب "قدماء المحاربين المسلمين" بسيدي بلعباس برئاسة المسمى "رحو الشيخ"، حيث أوردت الجريدة المذكورة أن "مكتب سيدي بلعباس لقدماء المحاربين يقف إلى جانب قضية الوطن الأم..."<sup>(3)</sup>، وفي نفس السياق قام رئيس رابطة قدماء المحاربين المسلمين بعناية بإلقاء كلمة ترحيبية عند استقبال العقيد "فرانسوا François" قائد الفرقة

<sup>1</sup> - A.N.O.M, Série G.G.A, Boite 3R22 , Communication Lettre Emanant D'un Soldat Indigène.

<sup>2</sup> - أبو القاسم (سعد الله)، الحركة...، الجزء الثالث، المرجع السابق، ص170.

<sup>3</sup> - La Dépêche Algérienne, 16/02/1936.

الثالثة للرملة R.T.A 3<sup>eme</sup> حيث عبر من خلال ذلك عن حب قدماء المحاربين للوطن الأول فرنسا<sup>(1)</sup>.

وابتداء من سنة 1937 إنضمت قدماء المحاربين المسلمين " إلى "الفدرالية الوطنية للمحاربين القدماء الجمهوريين"<sup>(2)</sup> ذات التوجه الاشتراكي، فأصبحت تحت إسم "قدماء المحاربين المسلمين الجمهوريين"، ويبدو أن الغرض هذا الانضمام هو سعي المجندين المسلمين القدماء لتحقيق المساواة بينهم وبين الجنود الفرنسيين، اعتمادا على ما تبنته هذه الفدرالية من مبادئ إنسانية نبيلة.

ففي تقرير بخصوص اجتماع عقده رابطة القطاع القسنطيني للمحاربين المسلمين بتاريخ 18 ماي 1937، طالب المتدخلون بتحقيق المساواة في الحقوق، بعد ما تدخل رئيس الرابطة "بن كلاية" في هذا الشأن مستشهدا بقول المارشال "جوفر Joffre" في سنة 1917: "لا يوجد هنا عربي أو فرنسي، بل يوجد الأبناء الشرعيين لفرنسا، وبعد تحقيق النصر فرنسا ستكافئ العرب..."، ليختتم هذا المتدخل كلامه ب: "فرنسا وطننا ووطننا الوحيد"<sup>(3)</sup>.

وفي نفس الاتجاه تحركت رابطة القطاع الوهراني برئاسة " نور الدين عبد الله" في هذا من خلال الاجتماع الذي عقده يوم 27 أكتوبر 1937 للمطالبة بتحقيق المساواة في الحقوق<sup>(4)</sup>.

من خلال ما سبق يتضح لنا أن قدماء المحاربين المسلمين أرادوا استغلال الظروف المتمثلة في الاستعدادات للحرب لتحقيق مطالبهم، غير أن السلطات الاستعمارية وكعادتها اكتفت بالوعود، حيث قال رئيس رابطة القطاع القسنطيني في الاجتماع المذكور سابقا: "لقد تلقيت وعودا من وزير الحرب بتحقيق مطالب قدماء المحاربين والمسلمين عن قريب..."<sup>(5)</sup>.

ومن أجل امتصاص غضب المجندين قامت السلطات الاستعمارية بتقديم بعض الإغراءات المادية المتمثلة في رفع المنحة العائلية، ومنحة الخدمة العسكرية في فرنسا لإسكاتهم وكفهم عن المطالبة

<sup>1</sup> - La Dépêche De L'est, 06/10/1936.

<sup>2</sup> - تضم قدماء الجنود الفرنسيين، شعارها "الحرية أو الموت، فالكل من أجل السلام ومن أهدافها: جمع شمل كل المحاربين الجمهوريين، احترام حقوق الإنسان و المواطنة (ينظر A.N.O.M, Série H, Boite 3H18, F.N.C.R).

<sup>3</sup> - A.N.O.M, Série H, Boite 3H18, Surveillance Politique Des Indigènes.

<sup>4</sup> - Journal Oran Matin, 05/11/1938.

<sup>5</sup> - A.N.O.M, Série H, Boite 3H18, Surveillance... ; Op.Cit.

بالمساواة في الحقوق من جهة، ومن جهة أخرى سعت إلى تشجيع الشباب على التجنيد في صفوف جيشها مستغلة في ذلك الظروف الاجتماعية القاسية التي يعيشها هؤلاء، فارتفعت قيمة التعويضات مقابل الخدمة العسكرية بفرنسا التي حددها مرسوم 24 فبراير 1933 إلى (0.85 فرنك للمتزوج، و0.45 فرنك للأعزب يوميا)<sup>(1)</sup>.

وفي خضم الحرب النفسية المضادة قصد الإحاطة بالمجندين الجزائريين قامت سلطات الاحتلال في أواخر 1937 بمنح رخص لفتح مقاهي لقدماء المحاربين المسلمين، بقرار من وزارة المعاشات في إطار المناصب المخصصة لهم<sup>(2)</sup>، بالإضافة إلى هذا، خصصت إدارة الاحتلال عدة مناصب تختلف باختلاف الحالات الصحية والمعرفية لقدماء المجندين الجزائريين، حيث قسمت هذه المناصب إلى ثلاثة أقسام<sup>(3)</sup>، أما القسم الأول فيشترط على طالبه أن يحوز على معارف عامة حتى يتحصل عليه وضم منصب قائد أو ترجمان، أو ساعي البريد، كما ضم القسم الثاني منصب عون الشرطة البلدية أو موظف تجاري، أما القسم الثالث فقد شمل أغلبية قدماء المحاربين لأن المناصب فيه لا تحتاج من طالبيها مستوى تعليمي وهي عون أمن في الإدارة، حراس الحواجز المائية والقنوات<sup>(4)</sup>.

نستخلص مما سبق أن السلطات الاستعمارية أولت مسألة المناصب المخصصة للمجندين القدماء العناية والاهتمام إذ كانت ترمي من ورائها إلى إرضائهم، وإقناعهم بأنها فعلا بمثابة الدولة الحامية والعادلة والمراعية لأبسط مشاغلهم وأمورهم.

وتجلى ذلك الاهتمام الفرنسي بالمجندين الجزائريين من خلال الجمعيات التي كانت تعني بشؤونهم، على غرار "رابطة ضحايا الحرب وقدماء العسكريين المتقاعدین المسلمين للقطاع الوهراني" التي كان هدفها الدفاع عن حقوق قدماء المحاربين والمجندين، حيث قامت في هذا الإطار بعدة اتصالات قصد تحسيس السلطات الاستعمارية بمطالبها مثل الرسالة التي بعثتها الرابطة بتاريخ 7 أوت 1937 إلى وزارة المعاشات<sup>(5)</sup>، وقبل ذلك رسالة أخرى إلى الحاكم العام "جورج لوبو

<sup>1</sup> - A.N.O.M, Série H, Boite 3h24, Des Avantages Pécuniaires Réservés Aux Tirailleurs Nord-Africains.

<sup>2</sup> - A.N.O.M, Série G.G.A, Boite 3H20, Emplois Réservés (Cafés Maures).

<sup>3</sup> - حسب مرسوم 24 أوت 1930 المحدد للمناصب المخصصة لقدماء المجندين الجزائريين.

<sup>4</sup> - A.N.O.M, Série Oran, Boite 5 I 164, Les Emplois Réservés Aux Anciens Militaires Indigènes d'Algérie.

<sup>5</sup> - Journal Oran Républicain, 15/08/1937.

**Georges Le Beau** تضمنت نفس المطالب السابقة، ومن اجل الضغط على إدارة الاحتلال قامت الرابطة ابتداء من سنة 1939 بفتح فروع لها عبر كامل التراب الوطني.

بالإضافة إلى ذلك تأسست "فدرالية المحاربين المتطوعين في الحرب الكبرى لشمال إفريقيا" والتي سعت من خلال نشاطها إلى تحقيق مطلب الحقوق السياسية لهذه الفئة من المحاربين، غير أن ذلك قوبل بالرفض من طرف وزير العدل الفرنسي "مارك روكار **Marc Rucart**"<sup>(1)</sup>.

يبدو من خلال ما سبق أن مختلف الجمعيات التي تأسست من أجل الدفاع عن حقوق المجندين الجزائريين المادية والمعنوية قد نجحت نسبيا في التعريف بقضية هؤلاء لاسيما ما تعلق بالجانب المادي غير أنه لم يصل إلى مستوى ما كان يتمتع به الجنود الفرنسيين.

لقد أدت الحرب الدعائية الألمانية والتركية والإيطالية فيما بعد إلى ضغوط كبيرة ومتواصلة على السلطات الاستعمارية الفرنسية التي وجدت نفسها مضطرة للرد على تلك الحرب بشتى الأساليب والوسائل، ففي إطار هذا المسعى بادرت أيضا إلى تأسيس نوادي للمجندين الجزائريين وقدماء المحاربين المسلمين من أجل مراقبتهم أثناء حياتهم المدنية، ذلك ما أوصى به وزير الحرب "لويس موران **Louis Maurin**" في رسالة بعثها إلى الحاكم العام "جول كارد" بخصوص كيفية القضاء على الدعاية الألمانية والإيطالية تجاه المجندين الجزائريين<sup>(2)</sup>، هذه النوادي التي تحولت إلى ما اصطلح عليه "دار العسكري" والتي أشرفت عليها "لجنة الصداقة الإفريقية"<sup>(3)</sup> برئاسة المارشال "فرانشي ديسبيرى **Franchet d'Esperey**"<sup>(4)</sup>.

لقد منحت هذه النوادي اهتماما بالغا للمناسبات الدينية الإسلامية والتي كانت تعتبرها كأيام عطل، وتقوم بتهيئة الظروف المناسبة لاحتفال المسلمين بها، ومن ذلك مثلا أن يوم عيد الفطر لسنة 1937 كان مناسبة لتمتع العساكر الجزائريين وعائلاتهم بأشهى الأكلات المفضلة "بدار العسكري" لمدينة الجزائر<sup>(5)</sup>.

<sup>1</sup> - Journal Oran Matin, 16/05/1937.

<sup>2</sup> - A.N.O.M, Série G.G.A, Boite 3R22, Lutte Contre Propagande Anti-française, Création De Foyer Régimentaire.

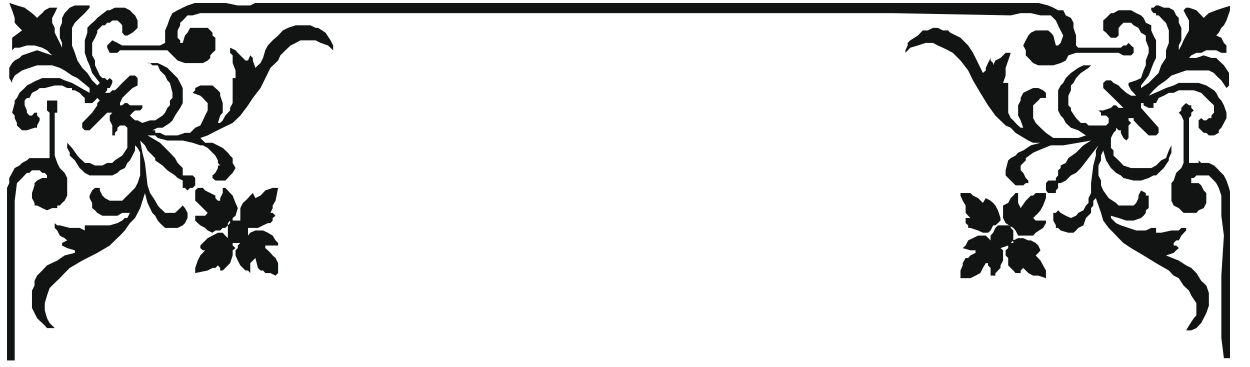
<sup>3</sup> - تأسست سنة 1935 مقرها مدينة ماتز الفرنسية Metz بقرار من وزير الحرب، تهدف على تصدي للدعاية الألمانية و الإيطالية في شمال إفريقيا (ينظر A.N.O.M, Ibidem).

<sup>4</sup> - Journal La Dépêche Algérienne, 19 Juin 1938.

<sup>5</sup> - Journal L'Echo d'Oran, 08/12/1937.

لم يكن اهتمام السلطات الاستعمارية بتلك المناسبات الدينية الإسلامية تلقائياً بل كان من أجل الوصول إلى كسب ولاء المجندين الجزائريين في إطار الاستعدادات لحرب عالمية ثانية.

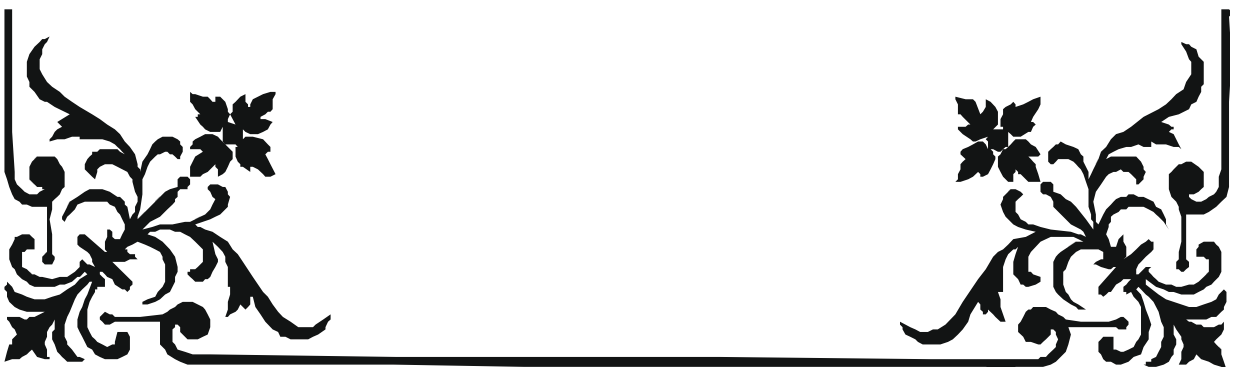
لقد تمكنت السلطات الفرنسية طيلة الفترة من 1933-1938 من مقاومة الحرب الدعائية الألمانية الإيطالية بحرب دعائية مضادة استعملت فيها كل الوسائل من مراقبة تحركات المجندين الجزائريين ورسائلهم إلى ذويهم، ثم الإغراءات المادية والمعنوية، لتخفيف عنهم تلك المعاناة التي عانوا منها منذ الحرب العالمية الأولى، وذلك بإعادة تقييم المنح والمرتببات، غير أنها لم تتساوى بتلك الممنوحة للجنود الفرنسيين حتى يبقى تفوق هؤلاء قائماً في نظر المجندين الجزائريين الذين أوهمتهم الوعود الفرنسية بحياة أفضل عندما قامت بتخصيص مناصب للمحاربين القدماء غير أن الهدف من وراء ذلك هو إنجاح إستراتيجيتها الدعائية، التي استمرت طيلة الحرب العالمية الثانية حيث استطاعت أن تكسب تأييد المجندين الجزائريين بفضل الاستمرار في مواجهة الحملة الدعائية الألمانية.



# الفصل الرابع

المجنّدون الجزائريون أثناء الحرب

العالمية الثانية 1939-1945.



يتناول الفصل الرابع من هذا البحث أوضاع المجندين خلال الحرب العالمية الثانية، وما مدى تأثير أحداثها على الجزائريين عامة، وعلى المجندين خاصة.

عند بداية الحرب سنة 1939 شعرت فرنسا بضعفها السياسي والعسكري أمام تقدم القوات الألمانية في أوروبا، كما وجدت نفسها أمام جملة من المشاكل في الجزائر، فالأحوال الاقتصادية تنذر بمجاعة نتيجة تخزين المواد الاستهلاكية لمستلزمات الحرب، ومطالب الأحزاب الوطنية للمساواة في الحقوق، وإلغاء القوانين الاستثنائية رفضت من طرف البرلمان الفرنسي الذي وقف أمام القيام بإصلاحات فعلية في الجزائر مثل مشروع بلوم فيوليت.

لذلك لم تكن الحكومة الفرنسية في منأى من بغض القلق، خاصة عندما أقدمت على حل حزب الشعب الجزائري، ووضع قاداته في السجون، بعدما دعا إلى رفض تجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسي، كما حلت الحزب الشيوعي، وشدت في التضييق على نشاط جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.

وبعد هزيمة فرنسا أمام الضربات الألمانية في ربيع 1940 اكتشف الجزائريون ضعف وعجز فرنسا، وأنها ليست القوة الوحيدة في العالم كما كانت توهمهم، مما دفع بمناضلي حزب الشعب الجزائري التفكير في التخلص من الوجود الاستعماري بأكثر صرامة فاجتهدوا بذلك في خلق قوة سياسية وعسكرية، ومن أجل ذلك كثفوا اتصالاتهم بالمجندين لتحريضهم على العصيان

ومنذ 8 نوفمبر 1942 دخلت الجزائر مرحلة جديدة من تاريخها السياسي سيطر فيها الحلفاء، فبقدر ما بنى الجزائريون آمالا على وعودهم، بقدر ما خابت آمالهم بعد عملية إنزال القوات البريطانية الأمريكية التي عبرت على احترامها للسيادة الفرنسية في شمال إفريقيا. وما على شعوب المغرب العربي أن يقدموا المزيد من الرجال للمساهمة في مواجهة الوجود الألماني والإيطالي في تونس، وإيطاليا، وتحرير فرنسا.

## 1. الجزائريون بين التعبئة الفرنسية والدعاية الألمانية 1939-1942:

قامت السلطات الاستعمارية قبيل الحرب العالمية الثانية بعدة دراسات حول التعبئة العامة في شمال إفريقيا في حالة قيام صراع دولي ولعل من هذه الدراسات تلك التي قام بها الجنرال "ميسمي" في 1 أكتوبر 1938، حيث ركز فيها على دور الجزائر المتمثل فيما يلي: <sup>(1)</sup>

- التعاون في كل المجالات من أجل الدفاع عن فرنسا.

- تأمين حمايتها داخليا.

- التعاون من أجل حماية تونس والمغرب الأقصى.

- ضمان حماية المناطق الصحراوية.

هذا ما يدل على ضعف فرنسا عند بداية الحرب العالمية الثانية في 1 سبتمبر 1939 وأنها ليست الدولة الوحيدة القوية في العالم، ذلك العجز الذي اكتشفه بعض الجزائريين (بعض مناضلي حزب الشعب الجزائري) فتطلعوا إلى ألمانيا كقوة معادية لفرنسا من أجل تحقيق الاستقلال.

### 1-1 - التعبئة الفرنسية في الجزائر 1939-1940:

سعت الحكومة الفرنسية بعد الإعلان عن التعبئة العامة بموجب مرسوم 01 سبتمبر 1939 إلى تجنيد الشباب المغاربي بجميع الطرق والوسائل للدفاع عنها، خاصة وأن جيشها يعاني من نقص عددي وذلك ما تجلّى من خلال الدفعات المتتالية من سنة 1935 إلى 1939 بسبب انخفاض معدل المواليد في فرنسا<sup>(2)</sup>، لذلك قامت بدعاية واسعة من أجل الدفع بعملية التجنيد كوضع الملصقات على الجدران المدن الكبيرة، والدعوة إلى الانخراط وإعادة الانخراط في الجيش خلال مدة الحرب<sup>(3)</sup>، كما استعملت الإشهار عبر الإذاعات، واستدعت قوات الاحتياط لتوفير وحدات قتالية كبرى توجه إلى الجبهة الأوربية للدفاع عن فرنسا.

<sup>1</sup> - A.N.O.M, Série G.G.A, Boite 2R13, Rapports Du Général Messimy Sur Les Condition De La Mobilisations De L'Afrique Du Nord.

<sup>2</sup> - Dominique (Larmier), C'est Nous Les Africains, (L'épopée De L'armée Française D'Afrique 1940-1945, Editions Calmann - Lévy, Paris, 2006, P28.

<sup>3</sup> - A.N.O.M, Série Oran, Boite 5I164, Des Engagements Pour La Durée De La Guerre.

وعلى هذا الأساس فان مخطط التعبئة الشاملة في إفريقيا الشمالية أوصى بتشكيل 14 قسما Divisions و 5 مجموعات Brigades من الفرسان اغلبها ينقل إلى فرنسا مع مراعاة الظروف في تونس والمغرب بفعل التهديدات الإيطالية والاسبانية ولذلك أبقّت قيادة الجيش 5 أقسام تحسبا لأي أمر قد يحدث في المنطقة<sup>(1)</sup>.

أما في الجزائر، فبالإضافة إلى هذه الوسائل الدعائية، اعتمدت إدارة الاحتلال على بعض الأسر الكبيرة، ورجال الدين الرسميين، وأصحاب الأوسمة والشهادات وقدماء المحاربين في تجنيد الجزائريين، حيث عبرت "فدرالية المنتخبين المسلمين في أوت 1939" بقيادة رئيسها "الصالح بن جلول" بما يلي: "نعلم رسميا أن الجزائريين على استعداد تام للقيام بواجبهم على غرار زملائهم الفرنسيين للدفاع عن الوطن الأم، وعن الديمقراطية..."<sup>(2)</sup> ونفس الموقف اتخذته "فرحات عباس" حيث أعلن تأييده لفرنسا من خلال بيان الولاء الذي حرره بالعربية والفرنسية جاء فيه: "نؤكد في هذه اللحظة على إيماننا بأن الانتصار الفرنسي هو انتصار الحرية...، ومنذ هذا اليوم سألتحق بالجيش الفرنسي إلى جانب الفرنسيين، تحيا الجزائر، تحيا فرنسا..."<sup>(3)</sup>.

إلى جانب ذلك، قام بعض شيوخ الطرق الصوفية والزوايا بتشجيع أتباعهم إلى التجنيد دفاعا عن فرنسا، ففي 28 أوت 1939 عبر "الشيخ بلحول" شيخ الطريقة القادرية عن ولاءه لفرنسا حيث قال: "لقد حان الوقت لدعم الوطن الأم ضد قوى الشر الأجنبية... استجيبوا يا معشر المسلمين لنداء الحكومة الفرنسية للدفاع عن الحق والحرية..."<sup>(4)</sup>.

كما أعلن "الخليفة لخضر بن جلول"<sup>(5)</sup> عن تشكيل "فرقة قوم" تعدادها 1000 رجل ويكون على رأسها رفقة أفراد عائلته<sup>(6)</sup>.

<sup>1</sup> - Christine (Levisse- Touzé), Op.Cit, P55.

<sup>2</sup> - Ibidem, P32.

<sup>3</sup> - Pascal (Le Pautremat), Op.Cit,P370.

<sup>4</sup> - Mahfoud (Kaddache), L'opinion Politique Musulmane En Algérie Et L'administrations Française 1939-1942, Revue d'Histoire De La Deuxième Guerre Mondiale, N° 114, Avril 1979, P96.

<sup>5</sup> - من أسرة كبيرة في الشرق الجزائري، و هو من أعيان المنطقة، متحصل على وسام حرب 1914-1918، منحتة إدارة الاحتلال لقب خليفة في سنة 1930 (ينظر إلى Belkacem, Recham, Op.Cit, P178)

<sup>6</sup> - Mahfoud (Kaddache), L'opinion..., Op.Cit, P96

لقد شكلت هذه المواقف المؤيدة لفرنسا من طرف بعض الجزائريين المعجبين بها والذين لا زالت صورة فرنسا المنتصرة في 1918 عالقة بأذهانهم دعما قويا لإدارة الاحتلال في استغلال الدفعات السابقة على الشكل التالي:

الجدول رقم 4-1: جدول توزيع الدفعات المعنية بالتعبئة<sup>(1)</sup>

الدفعات	طبيعة التجنيد
-دفعة 1939 (الجزء الأول) -دفعة 1938 (الجزء الأول والثاني)	بكل الآليات: الانخراط إعادة الانخراط- الاستدعاء
دفعة 1938 (الجزء الأول) دفعات: 1935- 1936- 1937 .	المتوفرة حاليا(1939)
من دفعة 1934 إلى غاية دفعة 1920	الاحتياط الأول
من دفعة 1934 إلى غاية دفعة 1910 .	الاحتياط الثاني

يتبين لنا من خلال الجدول مدى سعي السلطات الاستعمارية للاستفادة من الجزائريين ولذلك لجأت إلى ضبط العملية بإصدار قانون 11 جويلية 1938 الذي نص على أن الدفعات المسرحة بعد الخدمة العسكرية تبقى تحت تصرف وزارة الدفاع الوطني والحرب<sup>(2)</sup>، بالإضافة إلى ذلك لجأت قيادة الجيش في مارس 1940 إلى مراجعة قائمة المعفيين والمقvisيين من أجل إعادة استدعائهم للخدمة العسكرية، مثلما حدث مع دفعتي 1934 و 1937 ، والبالغ عددهم 70 ألف شاب، وهو ما يعادل متوسط دفعة عادية<sup>(3)</sup>.

<sup>1</sup> - A.N.O.M, Série G.G.A, Boite N° 3R12, Tableau De Répartition Des Classe De Mobilisation 29/11/1939.

<sup>2</sup> - Ibidem.

<sup>3</sup> - A.N.O.M, Série H, Boite 3H76, Révision Des Exemptés Indigènes Des Classe 1934 Et 1937.

وسعيًا منها لاستغلال الشباب الجزائري قامت السلطات الاستعمارية بإلغاء حق الاستفادة من الإعفاء بسبب الكفالة العائلية، حيث بعث القائد العام للجيش في شمال إفريقيا "نوغيس **Nogues**" بمراسلة إلى الحاكم العام "جورج لوبو" أطلعه فيها على مضمون تعليمة وزير الدفاع الوطني والحرب "إدوارد دلاديي **Edouard Doladier**" بخصوص طالبي الإعفاء من الخدمة العسكرية بسبب الكفالة العائلية، فهؤلاء لا يسرحون نهائيًا، بل يعودون إلى ذويهم مؤقتًا مع وضعهم في قائمة "بدون استدعاء"<sup>(1)</sup>، ونتيجة لذلك تمكنت قيادة الجيش الفرنسي من تجنيد 110 آلاف جزائري

أما في تونس فكان عدد المجندين 40 ألف رجل، وفي المغرب الأقصى 4 آلاف<sup>(2)</sup> أغلبهم نقلوا إلى جبهات قتال خارج أوطانهم، فمجموعة من الصباغية المتمركزة بقسنطينة تم نقلها إلى فرنسا ما بين سبتمبر ونوفمبر 1939، بينما المجندون الجزائريون ضمن القسم 86 المتواجد بوهران تم نقلهم إلى لبنان في شهر أكتوبر من نفس السنة لدعم الجيش الفرنسي هناك<sup>(3)</sup>.

وهكذا عملت السلطات الاستعمارية على إبعاد المجندين الجزائريين لأنها لا تثق في بقائهم في الجزائر تخوفاً من أي اضطرابات قد تحدث.

مهما يكن من أمر فإن المجندين وجدوا أنفسهم في جبهات القتال في أوروبا خلال شتاء 1939-1940 في ظروف طبيعية قاسية وبعيدين عن أهاليهم، وما زاد أوضاعهم تدهورا هو نقص العتاد الحربي لدى الجيش الفرنسي من جهة، وقلة فعالية مقارنة بالسلاح الألماني من جهة أخرى، حيث يذكر "الجنرال بوفر **Andre Beaufre**" عندما عين ضابطا للاتصال لدى لجنة مراقبة الهدنة أعجب كثيرا بالجيش الألماني حيث قال: إن الجندي الألماني يظهر أنيقا بالبذلة العسكرية، على عكس الجندي الفرنسي، الذي يظهر بذلك الغطاء وكأنه في كرنفال..<sup>(4)</sup> كما أن هذا الفرق لاحظته أيضا المجندون الجزائريون العائدون من جبهات القتال حيث تحدثوا

<sup>1</sup> - A.N.O.M, Série H, Boite 3H76, Réserviste Indigènes Nord-Africains Soutiens De Famille.

<sup>2</sup> - Belkacem (Recham), P181.

<sup>3</sup> - Christine (Lévisse-Touzé), op.cit, P56.

<sup>4</sup> - André (Beaufre), **La Revanche De 1945**, Librairie Plan, Paris, 1966, P26.

عن نوعية الأسلحة المتطورة جدا مقارنة بالأسلحة الفرنسية، وآخرون أعجبوا بقيادة الضباط الألمان التي فاقت قدرات الضباط الفرنسيين<sup>(1)</sup>.

أدى هذا التفوق العسكري للألمان إلى احتلال الألمان لهولندا وبلجيكا في 10 ماي 1940 دون مقاومة، فكان ذلك بداية اصطدام الجيشان الفرنسي والألماني، حيث استطاع هذا الأخير حسم الأمر لصالحه في مدة زمنية قياسية، مما مكن الجزائريون من اكتشاف عجز وضعف فرنسا.

بالإضافة إلى تجنيد الجزائريين في جبهات القتال كجنود، سعت السلطات الاستعمارية إلى تعبئتهم كعمال في المصانع والحقول الزراعية والمناجم لتعويض اليد العاملة الفرنسية، حتى لا يبقى الاقتصاد الفرنسي راكدا وعاجزا عن متطلبات الحرب ولذلك بدأ التفكير في استغلال الطاقات البشرية الجزائرية كيد عاملة في زمن الحرب منذ أواخر 1928 عندما طلبت الحكومة العامة للجزائر مختلف مصالحها بخصوص ذلك<sup>(2)</sup>.

ومن أجل الاستفادة من اليد العاملة الجزائرية في فرنسا إلى أقصى درجة لجأت السلطات الاستعمارية إلى الإغراء الذي كان بمثابة الطعم، خاصة وأن أغلبية الجزائريين يعانون من سوء الظروف المعيشية تحت وطأة الفقر، وعلى هذا الأساس أصدرت الحكومة الفرنسية قانونا خاصة بالعمال الجزائريين في فرنسا أثناء الحرب في 1943 تضمن الامتيازات المالية التي سيتحصل عليها الجزائري مقابل عمله بفرنسا في زمن الحرب متمثلة في ما يلي:<sup>(3)</sup>

1. أجرة يومية وتتضمن المنحة اليومية ومنحة العمل.
2. تعويض للعائلة.
3. التعويض في حالة تعرض العامل لحادث أثناء العمل.

ومقابل هذه الامتيازات حددت الحكومة الفرنسية وفق "القانون الخاص للعمال الأهالي" الشروط التي يجب أن تتوفر في هؤلاء، ومنها:<sup>(4)</sup>

<sup>1</sup> - A.N.O.M, Série G.G.A, Boite 3R22, Propos Tenus Par Les Pérmissionnaires Venus Du Front.

<sup>2</sup> - A.N.O.M, Série H, Boite 3h24, Organisation Générale De L'Algérie Pour Le Temps De Guerre (13/12/1928).

<sup>3</sup> - A.N.O.M, Série H, Boite 3h24, Avantage Pécuniaire Des Travailleurs Indigènes Nord-Africains Dans Le Métropole En Temps De Guerre.

<sup>4</sup> - A.N.O.M, Série H, Boite 3h24, Statut Des Travailleurs Indigènes Employés Dans La Métropole En Temps De Guerre.

- أن لا يكون المرشح لعمل من العصاة تجاه الخدمة العسكرية.
- أنه خاضع للخدمة العسكرية أو ضمن قوات الاحتياط.
- يتراوح سنه ما بين 20 إلى 30 سنة.
- يمكن لهؤلاء العمال أن يتحولوا إلى جنود في الجبهات عند الضرورة

جدول رقم 4-2: المقارنة بين الامتيازات المالية المخصصة للرماة، وبين الامتيازات المقترحة للعمال<sup>(1)</sup>

بامتيازات لأهالي شمال إفريقيا أدوات الخدمة العسكرية في فرنسا	ذالامتيازات المقترحة لأهالي شمال إفريقيا كعمال في فرنسا
رقيب 4.20 فرنك يوميا عريف 0.45 فرنك يوميا جندي درجة أولى 0.35 فرنك يوميا جندي درجة ثانية 0.25 فرنك يوميا	حارس 0.35 فرنك فرنسي يوميا محاسب وممرض 0.25 فرنك فرنسي يوميا عامل 0.15 يوميا
تعويض مقابل الخدمة في فرنسا جندي متزوج تعاقد بعد انتهاء الخدمة 0.85 جندي أعزب تعاقد بعد انتهاء الخدمة 0.45	منحة العمل حددت بمعدل 0.50 فرنك فرنسي.
تعويض الكفالة العائلية لطفل واحد 220 فرنك فرنسي لطفلين 220 فرنك فرنسي ثلاثة أطفال 320 فرنك فرنسي	تعويض العائلة طفل واحد 144 فرنك فرنسي طفلان 144 فرنك فرنسي ثلاثة أطفال 216 فرنك فرنسي
تعويض آخر يكون حسب التعليمات الخاصة بالتعبئة	تعويض آخر يكون حسب التعليمات الخاصة بالتعبئة

<sup>1</sup> - A.N.O.M, Série H, Boite 3H24, Tableau Comparatif Des Avantages Pécuniaires Réservee Aux Tirailleurs Et Des Avantages Pécuniaires Proposés Pour Les Travailleurs.

لقد سعت الحكومة الفرنسية من وراء هذه الامتيازات إلى استقطاب أكبر عدد ممكن من الجزائريين لتشغيلهم قصد تعويض النقص الذي قد تؤول اليد العاملة وذلك في إطار استعداداتها للحرب العالمية الثانية، حيث كانت وتيرة الاهتمام بمسألة تجنيد العمال تزداد كلما اقترب قيام الحرب.

ففي سبتمبر 1935 أرسل الحاكم العام "جورج لوبو" تعليمة إلى عمال العملات الثلاثة (الجزائر، وهران وقسنطينة) بخصوص ضرورة تشكيل مجموعات من العمال الجزائريين لتزويد فرنسا باليد العاملة أثناء الحرب، كما شددت التعليمة على تحدد سن العامل من 20 إلى 27 سنة كمجموعة أولى، ثم من 27 سنة إلى 36 سنة كمجموعة ثانية<sup>(1)</sup>، غير أن المعمرين كانوا ينظرون إلى تلك المساعي بحذر شديد، إذ أن ذلك الاستنزاف للطاقات البشرية الجزائرية من شأنه أن يؤدي إلى تراجع اليد العاملة مما يؤثر سلبا على اقتصاد المستعمرة الذي يعرف تحسنا ملحوظا بفعل تطور زراعة الكروم حيث أصبحت تشكل في سنة 1938 حوالي 51% من مجموع صادرات الجزائر أما المساحة الزراعية المخصصة لها بلغت 411131 هكتار في سنة 1939 غير أن ظروف الحرب أرغمت هذه الزراعة على تحول جزئي بمقتضى قانون 20 أوت 1940 الذي اشترط على كل مزرعة كروم كبيرة أن تخصص 10% من مساحتها الزراعية لإنتاج الخضر والفواكه<sup>(2)</sup>.

وسعى منها للحفاظ على اليد العاملة في المستعمرة، تحت ضغط كبار ملاك الأراضي من المستعمرين، لجأت إدارة الاحتلال في الجزائر إلى إرسال مجموعات من الجزائريين القاصرين، وذلك ما لاحظته مصلحة المناجم ل "غار Gard" (في جنوب فرنسا) في سنة 1940 بخصوص وجود مجموعة من القاصرين الجزائريين يبلغ عددهم 200 شخص اختارهم الإدارة بتواطؤ من مصالح جيش الاحتلال بالجزائر الذي ضمهم ضمن دفعة 1940<sup>(3)</sup>.

وهكذا ساهمت كل المعطيات في إفراغ البلاد من طاقاتها البشرية الحيوية فكانت لهذه الظاهرة آثار اقتصادية واجتماعية خطيرة حيث تدنت الأجور وتراجعت المساحات الزراعية نتيجة نقص اليد

<sup>1</sup> A.N.O.M, Série H, Boite 3H24, Travailleurs Indigènes A Destination De La Métropole En Temps De Guerre.

<sup>2</sup> - شارل روبيير (أجرون)، المرجع السابق، صص 803-804.

<sup>3</sup> A.N.O.M, Série H, Boite 3H71, Révision Des Indigènes Algériens

العاملة، مثلما حدث في 1942 حين تأخر موسم الحرث والبذر لقلة العمال المزارعين، وذكر تقرير في هذا الشأن أن المزارعين اضطروا لتقليص مساحات البذر خلال الموسم الفلاحي 1942-1943<sup>(1)</sup>، خاصة بعدما طلبت الحكومة الألمانية من حكومة "فيشي" في سنة 1942 تزويدها بـ 10 آلاف عامل جزائري، ولكن الحاكم العام "شاتيل" وتحت ضغط المعمرين لم يرسل إلا 4 آلاف عامل فقط، ليصبح مجموع العمال الجزائريين الذين توجهوا إلى فرنسا منذ التوقيع على الهدنة بين الألمان والفرنسيين إلى غاية نزول الحلفاء في 8 نوفمبر 1942 حوالي 16 ألف عامل منهم 6300 عامل التحقوا بالمؤسسات الألمانية، ونتيجة لذلك ارتفعت الأسعار وبدأت المطالبة برفع الأجور في وقت شهد فيه اقتصاد المستعمرة تراجعاً ملحوظاً مما زاد في تدهور الوضع الاجتماعي للجزائريين<sup>(2)</sup>.

وزيادة على ما تم رصده من موارد بشرية هامة أسهمت بها الجزائر في الجهود الحزبية أثناء الحرب العالمية الثانية، يأتي الدور على مساهمتها بالثروات الطبيعية أيضاً خدمة لمصالح الحرب الأوروبية، حيث سعت الحكومة الفرنسية إلى استغلال الإمكانيات الطبيعية للمنطقة أيضاً خدمة لمصالحها، خاصة وأن اقتصادها كان مرتبطاً باقتصاد مستعمراتها في شمال إفريقيا، ففي سنة 1938 بلغت قيمة واردات الجزائر من فرنسا 75% وقدرت صادراتها لفرنسا 83% أغلبها ثروات معدنية وعلى رأسها الحديد والزنك حيث بلغ إنتاج الأول 3 مليون طن، والثاني 9600 طن<sup>(3)</sup>.

أما فيما يخص المحروقات التي تعتبر عصب الحياة في أوقات الحرب، فقد أولتها إدارة الاحتلال لها الأهمية القصوى إذ تتجلى ذلك من خلال الكميات المخزنة أو مشاريع لإنجاز خزانات ضخمة لها، فحسب تقرير حكومي أنجز في 06 جانفي 1939 بخصوص مساهمة شمال إفريقيا في الدفاع عن فرنسا تم الإشارة فيه إلى الكميات المخزنة من المحروقات في الجزائر، حيث بلغت 700 ألف/هكتولتر من البنزين، وأوصى التقرير نفسه إلى ضرورة بناء خزانات أخرى في كل من المحمدية Perrégaux في الغرب بسعة 140 ألف/هكتولتر، والثالث في وادي الكبريت في أقصى الشرق الجزائري وسعته 140 ألف/هكتولتر<sup>(4)</sup>، كما أوصى تقرير آخر بضرورة تخزين المواد الغذائية،

<sup>1</sup> - A.N.O.M, Série G.G.A, Boite 3R22, A/S De La Main-d'œuvre Indigène.

<sup>2</sup> - Christine (Lévisse-Touzé), Op.Cit.P50.

<sup>3</sup> - Ibidem.

<sup>4</sup> - A.N.O.M, Série G.G.A, Boite 2R13, Sauvegarde Des Stock d'Hydrocarbures En Algérie.

حتى تتمكن الجزائر في وقت الحرب من الرجوع إليه لتموين كل الوحدات العسكرية الموجودة على ترابها، والمساهمة في تموين وحدات أخرى متواجدة بتونس والمغرب أيضا، لاسيما في الأشهر الأولى من بعد قيام الحرب<sup>(1)</sup>.

لقد أدى هذا الاستنزاف لثروات الجزائر، إلى ندرة المواد الأساسية مثل السكر، الزيت الصابون، والبن، وكذلك الوقود، فانتشرت المضاربة حيث شهد شهر سبتمبر من سنة 1939 ارتفاعا خياليا للأسعار بسبب كثرة الطلب، كما تضرر النشاط لاقتصادي في الجزائر جراء نقص المواد الأولية، بعدما توقف استيرادها من فرنسا، مما أدى إلى انتشار البطالة في صفوف الجزائريين إذ بلغ عددهم في جوان 1940 2000 بطلال، ثم ارتفع العدد 8775 في شهر نوفمبر، ونتيجة لهذه الظروف المعيشية الصعبة انتشرت الأمراض، ولاسيما الأمراض التنفسية ومرض الحمى الصفراء **Typhus**، وبسبب هذه الأوضاع بعث أحد الجزائريين من منطقة "الأربعاء نایت إيراتن **Fort National**" برسالة إلى رئيس البلدية في أواخر سنة 1940 جاء فيها: "إن السكان يموتون جوعا، فلا مناصب عمل، ولا شعير، وفوق كل ذلك تطالبونا دائما بدفع الضرائب، فإذا استمرت الأوضاع على هذا الحال، فإننا سنثور..."<sup>(2)</sup>.

يتضح مما سبق أن تعبئة الجزائريين في بداية الحرب العالمية الثانية من طرف السلطات الاستعمارية تمت في هدوء نسبي، بعدما اعتمدت على بعض الجزائريين الذين تعتبرهم همزة وصل بينها وبين الشعب الجزائري، وبعدها تخلصت من المناوئين لها برميهم في السجن بتهمة النشاط المعادي لمصالح فرنسا، تمكنت من تجنيد الشباب الجزائري بما فيهم النخبة، وقدماء المحاربين والموظفون الرسميون هؤلاء الذين لا يزالوا يحتفظون بصورة فرنسا المنتصرة وفرنسا الحرة والديمقراطية، كما قامت كذلك إدارة الاحتلال باستغلال الثروات الجزائرية الطبيعية خدمة لمصلحة الحرب غير مكترثة بأوضاع الجزائريين مما وسع هوة الكراهية بينهم وبين الاستعمار.

## 1-2- الدعاية الألمانية تجاه الجزائريين 1939-1942:

<sup>1</sup> - A.N.O.M, Série G.G.A, Boite 2R13, Approvisionnements Et Stocks De Guerre (Principes De l'Organisation Des Ravitaillements).

<sup>2</sup> - Nora (Benallègue-Chaouia), **Algérie Mouvement Ouvrier Et Question Nationale 1919-1954**, Office Des Publication Universitaire, Alger, 2004, Pp223-226.

أدى الانتصار الدبلوماسي الذي حققته ألمانيا في مؤتمر "ميونيخ" في سبتمبر (1938) بسبب تخاذل الحلفاء أمام الأطماع التوسعية الهتلرية في إقليم **السوديت** التشكوسلوفاكي على حد تعبير رئيس الوزراء البريطاني "رستون تشرشل"<sup>(1)</sup> إلى تطلع ألمانيا لدفع نشاطها في إفريقيا الشمالية، حيث قامت قبيل بداية الحرب العالمية الثانية بإرسال مجموعة من الضباط تلقوا دروسا في اللغة العربية في المغرب، تونس والجزائر لإحصاء القبائل المؤيدة والمناوئة لفرنسا في المغرب العربي<sup>(2)</sup>.

وفي نفس الوقت بدأت ألمانيا تروج على نطاق واسع لفكرة تقديم الدعم العسكري لصالح القضايا العربية، ذلك ما جعل خطب "هتلر" في هذا الشأن محل تقدير واهتمام من قبل المغاربة الذين رأوا فيها دعما قويا للتخلص من الاستعمار خاصة بعدما حققت القوات الألمانية انتصارات كبيرة في بداية الحرب (غزو بولندا، هولندا وبلجيكا)، فعلى وقع هذه المستجدات التي فرضتها الحرب اتجهت الدعاية الألمانية إلى الجزائريين مدنيين ومجندين مستعملة في ذلك وسائل متنوعة من جرائد ومناشير مثل "مجلة الدنيا الجديدة" التي تناولت مجد الجيش الألماني، وجريدة "لسان الأسير" التي هاجمت السياسة الاستعمارية الفرنسية في إفريقيا، وجريدة "بريد المشرق" الموجهة ضد المصالح البريطانية والفرنسية في المشرق العربي، بالإضافة إلى الراديو الذي اعتمدت عليه الدعاية الألمانية نظر لتفشي ظاهرة الأمية في أوساط المغاربة<sup>(3)</sup>، الذي كان على قلته<sup>(4)</sup> وسيلة إعلامية هامة عند الجزائريين الذي كانوا يجتمعون في المقاهي والأسواق الأسبوعية للاستماع إلى الأخبار خاصة مع بداية الحرب العالمية الثانية (ينظر الملحق رقم 09)، حيث خصص الألمان حصصا بالعربية في "راديو برلين" الذي بدأ الإرسال يوم 25 أبريل 1939 نحو المغرب العربي والمشرق بنشرات إخبارية بالعربية والفرنسية، ففي حصة بثها هذا الراديو يوم 4 ديسمبر 1939 تساءل فيها المعلق عن سبب وقوف بعض الجزائريين إلى جانب فرنسا قائلا: "نحن نتساءل كيف للمسلمين مساعدة فرنسا وهي التي حرمتهم من كل الحقوق؟..."<sup>(5)</sup>، وفي حصة أخرى يوم 05 جانفي 1940 انتقد

<sup>1</sup> - (تشرشل) ويستون، مذكرات تشرشل، الجزء الأول، منشورات مكتبة المنار بغداد، دت ، ص ص56-57.

<sup>2</sup> - A.N.O.M, Série H, Boite 9H43, Envoi D'officiers Allemands En Afrique Du Nord.

<sup>3</sup> - A.N.O.M, Série G.G.A, Boite 3R22, Moyens D'actions Et Thème De Propagande Allemande.

<sup>4</sup> - الجزائريون الذين يملكون أجهزة الراديو حسب إحصاء نوفمبر 1934: قسنطينة 20 - عنابة 18 - سكيكدة 3 - قالمة 3 - بجاية 07 - سطيف 02 - باتنة 06 - وهران 10 - سيدي بلعباس 05 - مستغانم 10 - تلمسان 12 (ينظر A.N.O.M, Série H, Boite 15 H 32, Liste Des Indigènes Qui A La Date Du 30 Novembre 1934 Ont Déclaré Un Poste De Radiodiffusion.

<sup>5</sup> - Charles Robert (Ageron), Les Populations, Op.Cit, P15

المعلق العراقي "يونس بحري" ارتفاع ضحايا وباء الحمى الصفراء في صفوف الجزائريين وفي هذا الشأن قال: "بعد مصادرة أراضي العرب التي تعد مصدر رزقهم، ها هم الآن يمنعونهم من دفن أمواتهم في أراضي أسلافهم، على عكس اليهود الذين يستحوذون على 90% من الممتلكات والتجارة، ويفضل حيلهم الشيطانية يسعون دائما إلى استغلال المسلمين..."<sup>(1)</sup>، كما اشتهر هذا المعلق بتعليقاته حول مآسي الأمة العربية، ودور فرنسا وبريطانيا فيها، وعلى الرغم من أن هذه التعليقات كانت بالعربية الفصحى التي لا يفهمها غالبية الشعب الجزائري، إلا أنها لقيت اهتمام كبيرا من قبل الجزائريين لأنها كشفت السياسة الفرنسية في الجزائر .

واصلت حصص هذا الراديو مهاجمة بعض الجزائريين الذين يقفون إلى جانب إدارة الاحتلال، حيث تم بث تعليق بتاريخ 07 جانفي 1940 ضد رئيس فدرالية المنتخبين المسلمين في القطاع الوهراني المدعو "مكي"، بعدما بعث إلى "دلادي" برقية تهنئة بمناسبة عيد رأس السنة باسمه، وباسم المسلمين الجزائريين، إذ اعتبر المعلق ذلك من السخرية والاستهتار بمشاعر الجزائريين<sup>(2)</sup>، وفي يوم 20 فبراير 1940 بث راديو برلين تعليقا كان موجهها بالدرجة الأولى إلى المجندين المغاربة يحثهم فيه على العصيان وعدم الالتحاق بالجيش الفرنسي، حيث جاء فيه "لا تدافعوا عن الذين اضطهدوكم وأغرقوكم في البؤس والحرمان... إن السلطات الفرنسية تسلط العقوبات العسكرية على أبناء تونس والجزائر والمغرب بسبب رغبتهم في الفرار من جيشها، بعدما أدركوا أن هذه الحرب لا مصلحة لهم فيها، إن المغاربة يدركون جيدا أن مشاركتهم فيها إلى جانب فرنسا تعني زيادة اضطهادها لهم ولأهاليهم..."<sup>(3)</sup>.

كما تظاهرت الدعاية الألمانية باطلاعها واهتمامها بشؤون الحركة الوطنية الجزائرية، فبعد وفاة "عبد الحميد بن باديس" في أبريل 1940 أذاع "راديو برلين" نبأ خلافة "البشير الإبراهيمي" له، مما ترك انطباعا عند الجزائريين أن ألمانيا مطلعة على كل كبيرة وصغيرة في الجزائر وحسب رأيهم أن

<sup>1</sup> - A.N.O.M, Série G.G.A, Boite 3R22, Ecoute Des Poste Etrangers L'émission En Langue Arabe Radio-Berlin

<sup>2</sup> - Ibid.

<sup>3</sup> - A.N.O.M, Série G.G.A, Boite 3R22, Ecoute Des Postes Etrangers L'émission En Langue Arabe Radio-Berlin 20/02/1940.

ذلك يعود إلى قوتها<sup>(1)</sup> كما استغلت الدعاية الألمانية المناسبات الدينية الإسلامية للتقرب أكثر من المسلمين فبمناسبة عيد الأضحى أذاع راديو برلين تعليقا جاء فيه: "بمناسبة هذا الاحتفال الديني ندعوا إلى جمع شمل المسلمين الذين وضعتهم فرنسا أمام فوهات المدافع الألمانية... كما ندعوا جميعا بالنصر لألمانيا وبالاستقلال لشمال إفريقيا... لتسقط الإمبريالية الفرنسية، تحيا العرب وتحيا الحرية..."<sup>(2)</sup>.

وإدراكا منها لأهمية الراديو في الدعاية قامت الحكومة الألمانية بفتح محطة أخرى موجهة للمغاربة في فرنسا والمغرب العربي وهي "راديو باريس الدولي" في 20 جوان 1940 تحت إشراف لجنة اللاجئين السياسيين لإفريقيا الشمالية في برلين التي أعلنت بالمناسبة: "إن أصوات المسلمين في شمال إفريقيا التي لطالما خنقتها فرنسا سيكون في مقدورها منذ الآن أن تكون مسموعة من باريس عاصمة فرنسا نفسها..."، ويذكر نفس المصدر أن دول المحور قد أحرزت على سمعة كبيرة في وسط الأهالي بما حقته من نجاح<sup>(3)</sup>.

وعلى إثر سقوط فرنسا السريع أمام القوات الألمانية في جوان 1940، واستقالة حكومة "بول رينو Paul Reynaud" يوم 16 جوان 1940، قام رئيس الجمهورية الفرنسي "ألبير لبران Albert Lebrun" بتعيين المارشال "فيليب بيتان Philippe Petain" الذي قبل المنصب بدون تردد، وكان من أعضاء الحكومة الجديدة "بول بودوان Paul Bedouin" وزير الشؤون الخارجية الذي دعى الألمان إلى وقف القتال عن طريق السفير الإسباني "ليكريكا Lequerica"<sup>(4)</sup>، وفي 24 جوان تم التوقيع على اتفاقية الهدنة<sup>(5)</sup>، وبذلك أصبحت ثروات المغرب العربي تحت تصرف الحكومة الألمانية التي وضعت هيكلًا تنظيمي لذلك:

<sup>1</sup> - A.N.O.M, Série H, Boite 15H32, Propagande Radiophonique (Cheikh Ben Badis Tlemcen 24 Mai 1940)

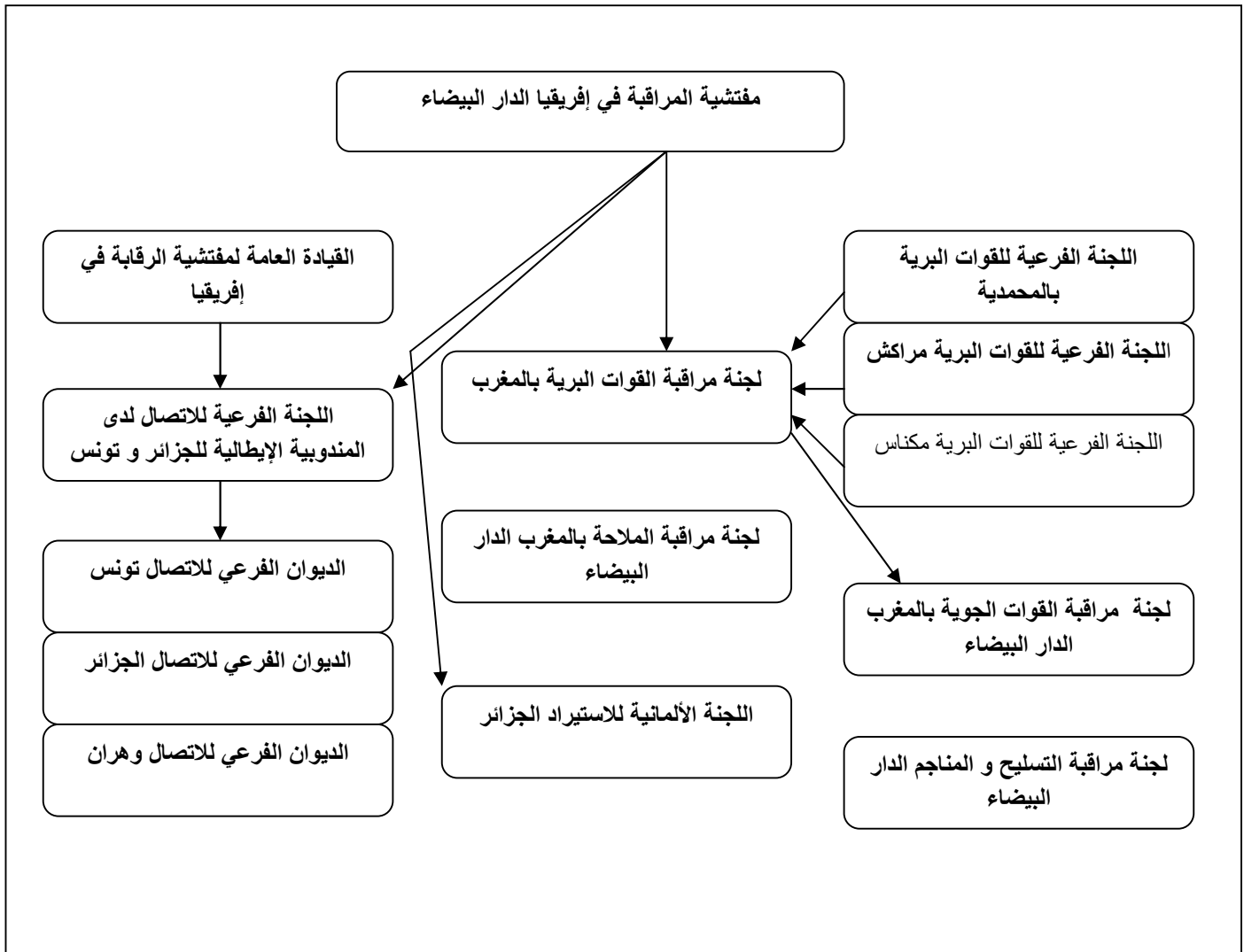
<sup>2</sup> - Charles Rober (Ageron), Des Populations ; Op.Cit, P16.

<sup>3</sup> - أبو القاسم (سعد الله): الحركة...، الجزء الثالث، المرجع السابق، ص173.

<sup>4</sup> - Christine (Lérisse-Touzé), Op.Cit, P63.

<sup>5</sup> - من بين ما نصت عليه عدم مراقبة ألمانيا للمستعمرات الفرنسية، تسريح الفرق العسكرية الأهلية (وفق ما جاء في المواد من 4 إلى 10)، كما نصت المادة الثامنة على إبقاء جزء من الاسطول الحربي الفرنسي في موانئ شمال إفريقيا خاصة في قاعدة "المرسى الكبير" (ينظر: Christine Lévisse, Ibid, P92).

الهيكل التنظيمي للمفتشية الألمانية للمراقبة في إفريقيا<sup>(1)</sup>



يتضح لنا من خلال هذا المخطط أن ألمانيا تسعى إلى استقلال المغرب العربي خدمة لمصالحها، إذ اتخذت من المغرب الأقصى قاعدة إستراتيجية لرعاية متطلباتها، اقتصاديا وتجاريا وتوفير الخامات، كما اهتمت في الجزائر بمناجم الوترة للحديد خدمة لصناعاتها الحرفية.

وسعيها منها لتحقيق أهدافها واصلت ألمانيا دعايتها الواسعة في المغرب العربي عامة وفي الجزائر خاصة.

<sup>1</sup> - Ibidem, P100.

رأى الجزائريون في توقيع اتفاقية الهدنة بين الألمان والفرنسيين بداية نهاية الوجود الفرنسي في الجزائر، لما تضمنته الاتفاقية من معالم انكسار القوة الفرنسية.

وفي خضم هذه التطورات واصلت الدعاية الألمانية نشاطها، حيث اتخذت في هذه الفترة من "باريس" مقرا لها فأنشأت مكتبا لها تحت إشراف قنصل ألمانيا "فسيل Vassel" وتعيين "عبد الرحمن ياسين"<sup>(1)</sup> نائبا له، كما عين كل من "راجف بلقاسم" و"إيغروبوشن محمد"<sup>(2)</sup> على رأس خلية الدعاية في الجزائر، واستغل "راديو باريس الدولي" كمنبر لها، وتعود أسباب اتخاذ "باريس" كمنطلقة مفضلة للدعاية الألمانية تجاه الجزائريين في فرنسا والجزائر للدلالة على قوة ألمانيا وعلى أنها حريصة على أن تكون باريس منبرا لأصوات المسلمين الذين أسكتتهم فرنسا، بالإضافة إلى تمركز عدد كبير من الجزائريين في باريس وضواحيها.

لقد شكل الراديو وسيلة دعائية فعالة بيد السلطات الألمانية استعملتها ضد المصالح الفرنسية في المغرب العربي، خاصة وأن هذه المحطات كانت محل متابعة من طرف المغاربة، مما أدى بالسلطات الاستعمارية إلى إدراك خطورتها، فلجأت إلى التشويش على بعض الحصص خاصة تلك التي تبث بالعربية كما حدث في ندرومة والمناطق المجاورة بها<sup>(3)</sup>.

إلى جانب ذلك اعتمد الألمان على المؤسسات التي لعبت دورا هاما في الدعاية الألمانية ومنها "المركز الجرماني العربي" الذي أنشئ في باريس من طرف مجموعة من الضباط الألمان، وبعض الأساتذة الألمان المعربين المختصين في القضايا الإسلامية، ويتشكل هذا المركز من خليتين للدعاية، الأولى بقيادة أحد الضباط برتبة عقيد يتحدث العربية جيدا أما الخلية الثانية فكانت تحت العقيد "كاسمير Kasmir" الذي وظف أحد العملاء الفرنسيين وهو "جاكوب أرلنولد مار Jacob Arlond Mar" الذي كان يتردد على مطعم أحد الجزائريين المدعو "لواليب صغير"<sup>(4)</sup>

<sup>1</sup> - هو عبد الرحمان بن الحاج أحمد مصطفى ياسين تونسي، زاول دراسته الجامعية بالجزائر (كلية الحقوق و الآداب)، مناضل سابق في حزب نجم شمال إفريقيا، و حزب الشعب الجزائري، و صحفي بجريدة الأمة، و هو مشرف على العلاقة بين حزب الشعب الجزائري و الحزب الدستوري الجديد التونسي، اتصل بالألمان عن طريق الأسبان عندما كان بالمغرب في 1939 (ينظر: A.N.O.M, Série G.G.A, Boite 3R22, Propagande Allemande Chez Les Musulmans Algériens Résident En France)

<sup>2</sup> - ولد في 1907، صديق "عبد الرحمان ياسين" موسيقي، كانت معزوفاته تبث في راديو باريس الدولي (ينظر Ibidem).

<sup>3</sup> - A.N.O.M, Série H, Boite 15H32, Propagande Radiophonique Nedroma 4/04/1940

<sup>4</sup> - صاحب مطعم في باريس، أسس في 7 أبريل 1941 "التجمع الإسلامي لمساعدة الأسرى المسلمين" منع من التنقل إلى المناطق الحرة في فرنسا (A.N.O.M, Ibidem)

المعروف بمعارضة السياسة الاستعمارية الفرنسية<sup>(1)</sup> ووفقا لما تقدم نلاحظ أن المطاعم المغاربية، والفنادق التي كان ينزل بها الجزائريون والتي يكون حديثهم فيها يدور حول القضية الجزائرية هي أماكن جذب النشاط الدعائي الألماني.

وعلى المدى القريب أسهمت تلك الخطوات في تعزيز نشاط الدعاية الألمانية في الجزائر مما أدى إلى تعرية الكثير من الحقائق، وفي خضم الفوضى التي حلت بالفرنسيين عقب وقف القتال مع الألمان في السابع عشر جوان 1940، وجه "ديغول" زعيم لجنة فرنسا الحرة، نداء ضد وقف القتال وعلى الجيش الفرنسي في الجزائر أن يواصل الحرب ضد الألمان، ولكن هذه الحالة من الفوضى قد انتهت عندما أوضحت حكومة "بيتان" أن الجزائر داخلية في منطقة وقف القتال (ينظر الملحق رقم 10). وقد اعترف "ويقان Weygand"<sup>(2)</sup> في مذكراته بأن الجزائر كانت خلال عهده مسرحا للدعاية الألمانية التخريبية ضد الوجود الفرنسي<sup>(3)</sup>، فعاد مجموعة من المغاربة إلى أوطانهم، وبحسب التقارير الأمنية فمن بين العائدين من الأراضي الفرنسية المحتلة هناك مجموعة منهم عادت بنية تنشيط الدعاية الألمانية في الجزائر، ذلك ما عرضهم للمتابعات القضائية بتهمة التلغظ بألفاظ معادية لفرنسا ومنهم المدعو "عمارة غربي" الذي قال "الفرنسيون في البحر، تحيا هتلر"، و"مسعودي أرزقي" الذي قال: "الألمان رجال شجعان، ومعهم لن نموت جوعا كما هو حالنا الآن مع الفرنسيين"، كما ذكرت نفس التقارير أن بعض الجزائريين قاموا بتوزيع منشور دعائية لصالح الدعاية الألمانية في أكتوبر 1940 جاء فيها: "يا شعب شمال إفريقيا رياح الرحمة قد هبت على أوروبا لكنس أوساخ عالم مريض ومن أجل نداء صريح للثورة"<sup>(4)</sup> وفي "تزي راشد" بمنطقة القبائل فإن لا حديث عند تلاميذ المدارس إلا عن القوة الألمانية مثل: "هتلر على وشك احتلال باريس"،

<sup>1</sup> - A.N.O.M, Série G.G.A, Boite 3R22, Développement De La Propagande Allmande Contre Les Musulmans Algériens Résidant, En France.

<sup>2</sup> - وزير الدفاع الوطني إلى غاية 6 سبتمبر 1940، حيث عين مندوب عام للحكومة في إفريقيا الفرنسية (شمال إفريقيا) و في 4 أكتوبر 1940 صدور مرسوم مكمل لمهامه أصبح بموجبه القائد الأعلى للقوات البرية و البحرية التحق بمنصبه في 9 أكتوبر 1940 بالجزائر.

<sup>3</sup> - أبو القاسم (سعد الله)، الحركة...، ج الثالث، المرجع السابق، صص 172-173

<sup>4</sup> - A.N.O.M, Série G.G.A, Boite 3 R22, Actes De Propagande Allemande En Algérie.

"الألمان احتلوا شرق فرنسا"، "الغواصات الألمانية أغرقت البوارج الحربية البريطانية" وحتى النساء تمنين قدوم الألمان لأنهم أجود وأكرم من الفرنسيين<sup>(1)</sup>.

ومن بين ما راج بفعل الدعاية بعد التوقيع على معاهدة الهدنة بين الألمان والفرنسيين، أن الأوراق المالية الفرنسية ستسحب، وسوف تعوض بأوراق مالية ألمانية، بالإضافة إلى إشاعات أخرى في بجاية في أوت 1940 مفادها أن الحاكم العام الحالي سيعوض "بشكيب أرسلان"<sup>(2)</sup>

وأثناء عهد حكومة فيشي انتشرت في الجزائر أيضا الدعاية لدول المحور من الفرنسيين أنفسهم لاسيما المستوطنون، فقد ظهرت جرائد ذات اتجاه جديد بين 1940-1942 كانت تدعو بالنصر لقوات المحور، وتشيد بالنظام الجديد الذي يمثله "هتلر" حيث كتبت جريدة "صدى الجزائر L'Echo D'Algérie" مقالا بعنوان "التعاون الفرنسي الألماني هو الحقيقة الوحيدة في الوقت الراهن"<sup>(3)</sup> كما وقع "شتال Châtel" الذراع الأيمن للحاكم العام تحت تأثير الدعاية الألمانية، وكان أمين "الحزب الشعبي الفرنسي" في "بردو Bordeaux" عميلا للمخابرات الألمانية، حيث قام بالتقرب من ابن مفتي الجزائر قصد الحصول على معلومات عسكرية<sup>(4)</sup>، وذكر "فرحات عباس" أن 80% من المستوطنين الفرنسيين في الجزائر كانوا موالين لحكومة فيشي والألمان كان همهم الوحيد كما كان في السابق الاحتفاظ بالجزائر تحت سلطتهم كما ظهرت فيهم روح التمرد على حكومة "باريس"<sup>(5)</sup>.

ولعل من بين الأسباب التي دعت إلى موالة المستوطنين لحكومة فيشي هو إقدام هذه الأخيرة على إلغاء قرار كريميو (الذي جنس يهود الجزائر دفعة واحدة) واتخاذها لمواقف ضد اليهود فقد رحب معظم المستوطنين بهذا الإجراء وعلى رأسهم مناضلي الحزب الشعبي الفرنسي الذين نفذوا أحكام عقابية ضد اليهود في الجزائر<sup>(6)</sup>.

<sup>1</sup> - A.N.O.M, Série G.G.A, Boite 3R22, Monsieur Serim Instituaire A Tizi-Rached A Monsieur l'Inspecteur Primaire 30/04/1940.

<sup>2</sup> - A.N.O.M, Série G.G.A, Boite 3R22, Rapport Sur Des Bruits Circulant Parmi La Population D'arrondissement De Bougie.

<sup>3</sup> - Journal L'Echo d'Alger, 27 Novembre 1940.

<sup>4</sup> - Christine (Lévisse-Touzé), Op.Cit ; P107.

<sup>5</sup> - أبو القاسم (سعد الله)، الحركة...ج3، المرجع السابق، ص174.

<sup>6</sup> - Christine (Lévisse-Touzé), Op.Cit, P107.

لقد سعت الدعاية الألمانية في الجزائر وغيرها من المستعمرات الفرنسية إلى ضرب المصالح الفرنسية باعتبار أن المستعمرات كانت بالنسبة للدول الاستعمارية القاعدة الخلفية الأساسية التي يمكن لها أن تتراجع نحوها عندما يتهددها الخطر<sup>(1)</sup>، كما عملت الدعاية الألمانية بداية الحرب على كسب ثقة الشعب الجزائري، وإبعاد أفرادها من الانخراط في الجيش الفرنسي ودفعهم إلى التمرد عليه، حيث كانت تخاطب فيهم عواطفهم التواقية إلى التحرر من الاستعمار الفرنسي الذي طال أمده.

## 2. النضال السياسي في صفوف المجندين الجزائريين 1939-1942:

### 1.2. تطور الحركة الوطنية الجزائرية 1939-1942:

لم يحدث اندلاع الحرب العالمية الثانية تأثيرا مباشرا لصالح الحركة الوطنية التي كانت قد انقسمت وخاب آمالها جراء فشل مشروع "بلوم فيوليت" والمؤتمر الإسلامي، فحلت فدرالية المنتخبين عمليا، وكان تعداد مناضلي الاتحاد الشعبي الجزائري<sup>2</sup> لفرحات عباس ضعيفا، وعلى نفس الحال كان تجمع الوفاق الفرنسي الإسلامي الذي أسسه "بن جلول" في أبريل 1938 كبديل للمؤتمر الإسلامي، هذا المولود، وعلى الرغم من دعم الحزب الشيوعي الجزائري بقيادة بن علي بكورط<sup>3</sup> له، حيث اتضح ذلك من خلال مقال له نشرته جريدة الوفاق L'Entente جاء فيه: "يعيش التجمع الفرنسي الجزائري من أجل الخبز والمدارس الفرنسية، واللغة العربية"<sup>4</sup>، إلا أنه بقي ضعيفا ونشاطاته قليلة، مما جعلهما غير قادرتين على التدخل لصالح جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي كانت ضحية سلسلة من الإجراءات التعسفية، ولا لصالح حزب الشعب الجزائري الذي كان قاده في السجن وكانت جرائده ممنوعة من الصدور.

لهذه الأسباب لم تكن الحركة الوطنية تملك الوسائل ولا الإرادة السياسية كي تحول لمصلحة الجزائر التغييرات التي طرأت بفعل الحرب وضعف مواقف الاحتلال<sup>(5)</sup>.

<sup>1</sup> - (لونيبيسي) إبراهيم، تجدد فكرة العمل المسلح في الجزائر إبان الحرب العالمية الثانية 1939-1945، مجلة المصادر، العدد الرابع، الجزائر، 2001، ص73.

<sup>2</sup> - أسسه فرحات عباس في سنة 1938، ومن مطالبه: -المساواة و الحرية السياسية - ضمان الأجر الأدنى - تعليم اللغة العربية ينظر : (Mohamed Taguia , L'Algérie En Guerre , p86 )

<sup>3</sup> - Taguia Mohamed, L'Algérie En Guerre , S.N.E.D, Alger, P 86.

<sup>4</sup> - Journal L'Entente, 03 aout 1939.

<sup>5</sup> - أحمد (مهساس)، الحركة الثورية في الجزائر 1914-1954، دار المعرفة، الجزائر، 2007، ص183.

ومع ذلك يمكن اعتبار هذه الفترة بالهامة في مسار الحركة الوطنية، لأنها بمثابة عهد محاض سياسي، ومرحلة انتقالية لها، ذلك أن فترة سيطرة المعمرين وحكم فرنسا الديمقراطية قد ولى وحل محله تذبذب المستوطنين بين "بيتان" و"ديغول"، واهتزاز سمعة فرنسا التي أنهزمت من طرف الجيوش الألمانية، بالإضافة إلى ذلك هناك دعاية قوية من الحلفاء انفتحت عليها الجزائر كفكرة الميثاق الأطلسي، وصوت فرنسا الحرة المنطلق من بريطانيا كلها تطورات انعكست على الوطنيين الذين بدأوا يدرسون طريق المستقبل منذ بداية الحرب العالمية الثانية<sup>(1)</sup>.

لقد أبرز الشيخ "عبد الحميد ابن باديس" في سنة 1937 فشل العمل السياسي المعتمد، وخلص إلى ضرورة تغيير المنهجية بما أن البرقيات واللوائح والبنود لم تنجح في إسماع صوت الجزائري، ولأن بيانات حسن النية تجاه فرنسا لم تقنع فرنسا، فقد طلب رئيس الجمعية من المشاركين الامتناع في المستقبل عن كل احتجاج وعن القيام بأي مظاهرة، وهو شكل من أشكال عدم الاعتراف بالحكومة<sup>(2)</sup>، من الواضح أن جمعية العلماء قد اتخذت موقفا حياديا منذ شهر سبتمبر 1938 من الحرب المنتظرة، ومن فرنسا نفسها، وقد صرح "ابن باديس" بهذا الصدد قائلا: "إن هذه الحرب لا تهم المسلمين، ولا دخل لهم فيها"<sup>(3)</sup>.

لقد أخذ الشيخ "الطيب العقبي" على الشيخ "ابن باديس" أنه أعطى للجمعية وجهة سياسية أكثر من اللازم، وعدم التأكيد على وقوفها إلى جانب فرنسا، وعلى هذا الأساس اعتبر الشيخ "العقبي" أن هناك سوء تفاهم كبير بينه وبين قادة الجمعية، وكل تعاون معهم أصبح مستحيلا، فاستقال من الجمعية، رغم كونه عضوا منتخبا في مجلس الإدارة، وانفصل عن العلماء، وأعلن عن نيته في تأسيس جمعية جديدة سماها "الإصلاح الوطني"<sup>(4)</sup>، وأظهر ولاءه لفرنسا إلى جانب "فرحات عباس" و"الصالح بن جللول".

<sup>1</sup> - أبو القاسم (سعد الله)، الحركة...، ج 3، المرجع السابق، ص 179.  
<sup>2</sup> - محفوظ (قداش)، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، 1939-1919، الجزء الأول، تر أمحمد بن البار، دار الأمة، الجزائر، 2008، ص 836.  
<sup>3</sup> - عبد الكريم (بوصفصاف)، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين و علاقاتها بالحركات الجزائرية الآخرين، دار مداد، قسنطينة، 2009، ص 215.  
<sup>4</sup> - محفوظ (قداش)، المرجع السابق، ص 836.

وعند بداية الحرب العالمية الثانية تغير موقف جمعية العلماء ، حيث اجتمع "ابن باديس" بجماعة من أنصاره فقال: "عاهدوني" فلما أعطي له العهد قال: "إني سأعلن الثورة على فرنسا عندما تشهر عليها إيطاليا الحرب..."<sup>(1)</sup> كما أشار تقرير الشرطة الفرنسية أن العلماء قد حثوا أتباعهم على الاستماع لإذاعة برلين، وأن يحاولوا إيصال الأخبار إلى مديعيها، كما أنهم لا يعارضون تعليقات هذا الراديو بالعربية التي تقول: "أن من شروط السلم الشامل استقلال الجزائر، التي ستسيرون شؤونها أنتم"<sup>(2)</sup>، ويبدو أن السلطات الاستعمارية قلقة من جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأنصارها حتى 1940، حيث وصفتها خلال هذه الفترة بأنها أكبر عدو للفرنسيين، مما يدل على أن إدارة الاحتلال كانت حتى قبيل وفاة ابن باديس متخوفة من نفوذ الجمعية في البلاد، هذا ما جعل "راديو برلين" يتهم السلطات الاستعمارية في الجزائر بأنها المسؤولة عن وفاته، وقد ذكرت أنه مات مسموما على يد الفرنسيين<sup>(3)</sup>، ولكن الشاعر "محمد العيد" الذي يعتبر قريبا له على بالمصاهرة وصديقا شخصيا ذكر أنه كان مصابا بمرض عضال لعله السرطان، ولا يعرفه إلا أقاربه<sup>(4)</sup>.

أدت هذه المواقف الصلبة من قبل الجمعية تجاه إدارة الاحتلال إلى منع جرائدها من الصدور بموجب مرسوم 27 أوت 1939 الذي دعى إلى إيقاف كل الجرائد التي تشكل خطرا على الأمن الوطني<sup>(5)</sup> ولم تبق الإدارة إلا على بعض العناوين المساندة لها مثل "جريدة البلاغ" التي أيدت فرنسا منذ بداية الحرب العالمية الثانية، وتجلى ذلك من خلال عدة مقالات<sup>(6)</sup> بالإضافة إلى جريدة "الإصلاح"<sup>(7)</sup> التي أسسها "الطيب العقبي" وسحب منها حوالي 5000 عدد، ولكن لم يظهر لها لها تأثير واضح على القراء بسبب موقف صاحبها المساند لفرنسا عند قيام الحرب العالمية الأولى<sup>(8)</sup>،

<sup>1</sup> - عبد الكريم (بوصفصاف)، المرجع السابق، ص216.

<sup>2</sup> - A.N.O.M, Série H, Boite 15H32, Emission Allemande En Langue Arabe (Demande Des Feuilles D'écoute) 25/04/1940.

<sup>3</sup> - A.N.O.M, Série H, Boite 15H32, Emission..., op, cit.

<sup>4</sup> - أبو القاسم (سعد الله)، الحركة...، ج 3، المرجع السابق، ص181.

<sup>5</sup> - A.N.O.M, Série G.G.A, Boite 1H37-38-39, Bulletin Mensuel De Presse Indigène.

<sup>6</sup> - في 13 أكتوبر 1939 نشرت الجريدة مقلا بعنوان "فرعون وشيطان القرن العشرين"، حيث نعنت "هنلر" بالفرعون، و "استالين" بالشيطان، و في 15/12/1939 كتبت "الفتنة أشد من القتل"، للإشارة إلى أهداف الدعاية النازية المتمثلة في إشارة الفتنة، و في 5 جانفي 1940 أصدرت مقالا آخر بعنوان "نيران نازية ضد الإنسانية"، كما رحبت في نفس العدد بجريدة "الإصلاح" في سنة 1927

(ينظر إلى (A.N.O.M, Série H, Boite 15H21, Extrait Du Journal « El Balagh El Djazairi »

<sup>7</sup> - تأسست في بسكرة في سنة 1927 قبل أن ينتقل مقرها إلى الجزائر ابتداء من العدد رقم 15 بتاريخ 28 سبتمبر 1939، و هي جريدة تصدر كل شهرين (ينظر إلى (Zohir, Ihaddaden, Op.Cit, P388

<sup>8</sup> - A.N.O.M, Série H, Boite 15 H21, Enseignant Libre Tayeb Elokbi.

وفي هذا المضمون يذكر "محمود عبدون" في مذكراته أنه عثر على وثيقة سرية جدا عندما جند للخدمة العسكرية حملت أسماء قادة الحركة الوطنية الجزائرية الذين يشكلون خطرا على السيادة الفرنسية وعلى رأسهم "عبد الحميد ابن باديس" ثم يليه "مصالي الحاج"، أما "الطيب العقبي"، فقد صنفته الوثيقة في خانة أصدقاء فرنسا<sup>(1)</sup>.

كما قامت بفرض الإقامة الجبرية على كل من "الشيخ الإبراهيمي" في "آفلو" منذ أفريل 1940 لمدة ثلاثة سنوات، والشيخ "بيوض" في بلدته "بالغزارة" لمدة أربع سنوات منذ قيام الحرب العالمية الثانية خوفا من التأثير على الجمهور والأتباع، خاصة بعدما التقى الشيخ "بيوض" بمجموعة من رفقاءه وهم "الشيخ سليمان بن يوسف" و"محمد بن عمر بوبكر" والشيخ "أحمد بن موسى بابا عمي"<sup>(2)</sup>.

ومع ذلك واصل رجال الجمعية نضالهم من أجل الإسلام واللغة العربية والنهضة العلمية بالبلاد حتى أثناء الحرب، بوتيرة ثقيلة نظرا للمضايقات الشديدة من طرف إدارة الاحتلال، لذلك بعثت الجمعية مذكرة بتاريخ 17 سبتمبر 1941 إلى الجنرال "ويغان" طالبوا فيها بحرية الوعظ والإرشاد والتعليم، وإطلاق سراح "الشيخ الإبراهيمي" وآخرون مستهم إجراءات عقابية إدارية<sup>(3)</sup>.

وفي تلك الأثناء كتب "فرحات عباس" مذكرة إلى الحاكم العام "أبريال" يوم 16 ديسمبر 1940 بخصوص تعيين المندوبين الجزائريين الستة (06) المختارين ليكونوا أعضاء في اللجنة المالية الجديدة التي نشأت بموجب قانون 10 ديسمبر 1940 حيث قال عنهم: "كلهم شيوخا مرابطين غير واعين ومتعصبين.."<sup>(4)</sup>، أما المندوبون الأوربيون الثمانية عشر حسب اختيارهم من بين الشخصيات المعروفة بمعارضتهم الشديدة لأي سياسة من شأنها رفع المستوى الاجتماعي لأبناء البلد<sup>(5)</sup>، ويبدو أن الحاكم العام كان يريد أن يكتفي بشبه تمثيل جزائري، حيث اتضح من خلال الرسالة التي بعثها فرحات عباس إلى أصدقائه في عين أولمان Colbert ورأس الوادي

<sup>1</sup> - Mahmoud (Abdoun), Op.cit., P51.

<sup>2</sup> - محمد سليمان (أبو العلا)، المرجع السابق، ص64.

<sup>3</sup> - شارل روبير (أجرون)، المرجع السابق، ص897.

<sup>4</sup> - A.N.O.M, Série H, Boite 9H43, Activité De La Fédération Des Elus (Lettre De Ferhat Abbas A M. Le G.G.A)

<sup>5</sup> - A.N.O.M, Série H, Boite 9H43, Activité De La Fédération Des Elus (Lettre De Ferhat Abbas A M. Le G.G.A)

**Tocqueville** التي تضمنت رد الحاكم العام "أبريال" بعدما استقبله يوم 16 ديسمبر حيث قال له: "تلقيت رسالتك التي أعتبرها سابقة، وكان بإمكانني أن أمتنع عن الرد، لكنني استدعيتك لأقول لك أن الأعضاء الذين اخترتهم هم محل رضا الإدارة، وإن وجد استياء على ذلك، فهو من بعض المثقفين المعارضين لمصالح فرنسا مثلك، أما بالنسبة للفلاحين الذين تحدثت عنه، فأنت لا تحبهم بل إنك تستعملهم لمخططاتك..."<sup>(1)</sup>، ثم يواصل فرحات عباس سرد وقائع لقاءه بالحاكم العام حيث يقول: "وهنا قمت لأضع حدا لهذا الحوار، ولأسجل احتجاجي بقوة على هذه التهم غير المقبولة..."<sup>(2)</sup>، وفي آخر رسالته لأصدقائه قام فرحات عباس بتحكيهم فيما ذهب إليه الحاكم العام، حيث جاء في الرسالة: "أنتم الذين تحكمون إذا كنت قد استعملت الفلاح خدمة لمخططاتي، أم الفلاح هو الذي استخدمني للتخفيف من معاناته الدائمة، أنتم الذين تقولون إذا كنت لا أفكر إلا في مصلحتي، أم أن تفكيري من مصلحة تلك الأعداد الهائلة من الأفواه الجائعة..."<sup>(3)</sup>.

لقد تطوع فرحات عباس عند قيام الحرب دفاعا عن الديمقراطية والحرية معتقدا أن فرنسا رمز لهما، غير أنه عاش خلال فترة الجندية التفرقة العنصرية بين المجندين الجزائريين، والجنود الفرنسيين، كل ذلك لم يشفع له لدى إدارة الاحتلال التي رأت فيه المثقف المهدد لمصالح فرنسا، مما جعله يحدد معالم طريق جديد ابتداء من ربيع 1941، فقرر أن يطلع المارشال "بيتان" على الأمر، فبعث له يوم 10 إبريل 1941 مذكرة بواسطة عامل عمالة قسنطينة "ماكس بونافوس **Max Bonnafous**" ومن خلالها تحدث فرحات عباس للمارشال "بيتان" في البداية عن النظام الاستعماري الذي خضعت له الجزائر منذ 1830، وحجم المعاناة التي عاشها الشعب الجزائري في ظلّه، ولذلك اقترح مجموعة من الاقتراحات رآها كفيلة لتصحيح الأوضاع.

ومن خلال قراءة التقرير يلاحظ لهجته كانت أكثر حدة من تلك اللهجة المستعملة في مطالب فدرالية المنتخبين المسلمين من قبل، ومما جاء في هذا التقرير "لقد تم تحديث الجزائر، والنتائج ترضي أصعب الأذواق، ولم ينس شيء واحد أساسي هو تحديث سكانها، وهكذا

<sup>1</sup> - A.N.O.M ; Série H, Boite 9H43, Lettre De Farhat Abbas ( Mes Chers Amis 02/02/1940)

<sup>2</sup> - Ibidem.

<sup>3</sup> - Ibidem.

وصلنا إلى مفارقة غريبة وهو أن يعيش على أرض أوربية، وفي اطر أوربية ستة ملايين جزائري مسلم في وضعية مزرية...<sup>(1)</sup>.

وقصد تطوير الشعب الجزائري اقترح "فرحات عباس" قائمة من الإصلاحات عنوانها "مخطط تحديث الجزائر المسلمة" شمل القطاع الزراعي بمساعدة الفلاحين الجزائريين عن طريق تثبيت الملاك الصغار في أراضيهم -الاعتناء بالتعليم ببناء المدارس- المساواة في الخدمة العسكرية، والمساواة في معاملة الموظفين.

لم تستسغ حكومة فيشي هذا التقرير الذي تضمن تنديدا بنظام الاحتلال، وعلى الرغم من ذلك جاء رد المارشال "بيتان" عن طريق الجنرال "لور Laure": "ستؤخذ ملاحظات عباس بعين الاعتبار"<sup>(2)</sup>، وفي 9 ديسمبر 1941 عينه الحاكم العام "شتال" عضوا في اللجنة المالية الجزائرية فأدرك "فرحات عباس" أنه لم يفهم وأن مصير التقرير قد اتضح<sup>(3)</sup>.

وأما بخصوص الحزب الشيوعي، فقد تم حله بعد الإعلان عن الاتفاق الجرمانى السوفياتى في 23 أوت 1939، واعتقل عدد كبير من مناضليه على رأسهم "قدور بلقايم" أمين عام الحزب، ولم يسلم من حملة الاعتقالات إلا "علي بوقورط" الذي استقال من الحزب بعد التوقيع على التحالف بين الألمان والسوفيات، لذلك لجأ الشيوعيون إلى العمل السري، ولم يسحب سوى عدد واحد من جريدة الثورة الاجتماعية **La Lutte Sociale** في سبتمبر 1939<sup>(4)</sup>، وفي عددها لشهر نوفمبر 1940 نشرت بيانا للحزب بخصوص الدعوة إلى الاستقلال جاء فيه: "أيها الشعب الجزائري لقد حانت ساعة الحسم، إننا نطالب باستقلال الجزائر من أجل تأسيس حكومة ديمقراطية جزائرية..."<sup>(5)</sup>.

ورغم ذلك واصل الحزب نشاطه على يد مجموعة من الحزب الشيوعي الاسباني كانوا لاجئين في الجزائر في الرية في الفترة من 1940-1941، حيث قام بتوزيع منشور بأعداد كبيرة بعد إعادة

<sup>1</sup> -فرحات (عباس)، الجزائر من المستعمرة إلى الإقليم (الشباب الجزائري)، تر أحمد منور، الطباعة الشعبية للجيش، الجزائر، 2007، ص150.

<sup>2</sup> - شارل روبيير (آجرون)، المرجع السابق، ص895.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، ص895.

<sup>4</sup> - Mahfoud (Kaddache), L'Opinion Politique Musulmane En Algérie Et L'Administration Française (1939-1942), Revue d'Histoire De La Deuxième Guerre Mondiale, N°114, Avril 1979, P105.

<sup>5</sup> -Charles Robert Ageron , L'Algérie..., Op.Cit, P 227.

تسميته "بجبهة التحرير" متخذاً من الجهة الغربية للبلاد قاعدة له لمقاومة حكومة فيشي<sup>(1)</sup>، وبتهمة محاولة تنظيم هيئة منحلة ومضادة للاتجاه الذي تقوم عليه الحكومة قامت هذه الأخيرة باعتقال الشيوعيين ومحاكمتهم أمام محكمة عسكرية في سبتمبر 1942<sup>(2)</sup>، وأثناء هذه الفترة أصدر الحزب بيانا دعى فيه إلى تكوين منظمة سياسية أطلق عليها اسم "جبهة التحرير ضد تغلغل الفاشية الألمانية في الجزائر"، كما قدم نداءً جاء فيه: "حتى لا تكون الجزائر مستعمرة نازية، ومن أجل ضمان ثروات الشعب والدفاع عن الفلاحين الجزائريين وعن الشباب علينا بالاتحاد لنكون أقوى من سياسة تضييق الخناق المفروضة على بلادنا من طرف "هتلر" يتواطؤ الخونة"<sup>(3)</sup>.

لقد كان انتشار الحزب الشيوعي الجزائري ضعيفا جدا في أوساط الجزائريين ويعود ذلك إلى كونه كان مسيرا من طرف فرنسيين، وكان أيضا ينتقد حزب الشعب الجزائري بشدة ويصفه بعميل الإقطاعيين الأوروبيين.

ولم يسلم حزب الشعب الجزائري القمع، فلقد عملت إدارة الاحتلال جاهدة أثناء الحرب 1939-1945 على تحطيمه كلية فهاجمت الشرطة الفرنسية مقر "جريدة الأمة" (لسان حال الحزب) في 20 جوان 1939، وحجزت نسخها، وصادرت وثائق أخرى، ففي مقال حول عملية المصادرة كتبت الجريدة: "إنهم يحاولون هدم "القلعة"، وجعلنا تبعا مثل "بن قافة" و"الآغا جلول"..."<sup>(4)</sup>، كما قامت السلطات الاستعمارية بعمليات توقيف يوم 4 أكتوبر 1939 حيث شملت 41 من مناضلي الحزب منهم "مصالي الحاج" (الذي أطلق سراحه بعد شهرين فقط) بحجة القيام بنشاط معاد لفرنسا، لذا كان على التنظيم أن يتحول بشكل محسوس، فقد وصل مناضلون جدد إلى مراكز القيادة، وأصبح التجنيد على مستوى القاعدة أكثر حزما والعمل النضالي أكثر انتقائية<sup>(5)</sup>، ونتيجة لذلك لجأ مناضلو الحزب إلى النشاط في إطار السرية، ذلك ما سجلته تقارير الشرطة من خلال الكتابات على الجدران وتوزيع المناشير، كما أشارت هذه التقارير أيضا إلى

<sup>1</sup> - Mahfoud (Kaddache), l'Opinion..., op.cit, P105.

<sup>2</sup> - أبو القاسم (سعد الله)، الحركة...، ج3، المرجع السابق، ص176.

<sup>3</sup> - Mahfoud (Kaddache), l'Opinion, Op.Cit ; P105.

<sup>4</sup> - Journal Elouma, N°73 -Juillet-Aout 1939.

<sup>5</sup> - أحمد (مهساس)، المصدر السابق، ص185.

لقاءات لأعضاء الحزب خاصة في عمالة الجزائر وما جاورها حيث قدر عددهم بخمسين (50) عضوا، منهم (مقري محمد، داود محمد، دشوك محمد، غرافة إبراهيم، وطالب محمد)<sup>(1)</sup>.

وبعد هزيمة الجيوش الفرنسية، حاولت حكومة فيشي في أول الأمر أن تسلك سياسة الوفاق مع حزب الشعب، حيث جرت اتصالات على مرتين، الأولى في نوفمبر 1940 عندما اقترحت إدارة الاحتلال على مصالي الحاج أرضية التفاهم على أساس التعاون على قدم المساواة بين الجزائريين والفرنسيين بشرط أن يتخلى عن المطالبة بالافتراع العام لتشكيل برلمان جزائري، غير أن جوابه (مصالي الحاج) كان الرفض، وفي 6 مارس 1941 رفض الإدلاء بتصريح لصالح فرنسا مقابل إطلاق سراحه<sup>(2)</sup>.

وإلى جانب ذلك قام الألمان كذلك بمحاولات تقرب من "مصالي الحاج" في سجنه عن طريق المدعو "الماضي"<sup>(3)</sup> في الوقت الذي كانت إدارة الاحتلال تعرض العفو عليه مقابل تخلي الحزب عن مطالبه، غير أن "مصالي الحاج" رفض العرضين، وطرح قائلا: "حزب الشعب الجزائري لا يطالب إلا بتحرير الجزائر..."<sup>(4)</sup>.

وبعدما بقي في السجن الاحتياطي مدة 17 شهرا حكم عليه يوم 28 مارس 1941 بالسجن 16 عاما مع الأشغال الشاقة وبالنفى 20 عاما، وبثلاثين مليوناً من الفرنكات كغرامة<sup>(5)</sup>. ساهم هذا الحكم في إتساع شعبية "مصالي الحاج"، كما ازداد الحزب قوة بفعل مسعى بعض المناضلين الشباب لإحياء خلايا الحزب بواسطة العمل الجماعي، ففي سطيف قام بعض الشباب بتأسيس جمعية "الخيرية" التي واجهت صعوبات من قبل إدارة الاحتلال، وفي "مشيرة" تم إعادة فتح مدرسة "الشيخ تبون الحاج أحمد" فكان ذلك بمثابة إعادة بعث نشاط الحزب في المنطقة، وفي المدية قام "الحاج حسين" (مسؤول خلية المدية التي تأسست منذ 1937) رفقة مجموعة من الثانويين بإحياء نشاط الحزب في المنطقة، كما قام عدد من شباب الكشافة الإسلامية بنفس المبادرة

<sup>1</sup> - Mahfoud (Kaddache), l'Opinion..., Op.Cit, P110.

<sup>2</sup> Ibid, P 112.

<sup>3</sup> - هو محمد الماضي جزائري و ضابط سابق في الجيش الفرنسي، تم إيقافه في 1937 بحجة التآمر على أمن الدولة أطلق سراحه في 1938، و أعيد استدعاه في 1939، معروف في الجزائر باسم "مصطفى البشير" التحق ب UDMA بعد 1945، و كان من أشد معارضي مصالي الحاج، توفي في 1954 (ينظر Charles Robert Ageron, L'algerie..., Op.Cit, P192).

<sup>4</sup> شارل روبيير (أجرون)، المرجع السابق، ص 948.

<sup>5</sup> - علال (الفاسي)، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، ط السادسة، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ص 27.

في مناطق عديدة من البلاد<sup>(1)</sup>، ونتيجة لذلك بدأ مناضلو الحزب، خاصة الجيل الجديد يتصورون الحرب بأكثر صرامة، فاجتهدوا في خلق قوة سياسية قادرة على الشروع في نشاط تنظيمي بعمق والتحضير لمرحلة التحرك التي استهلكت نشاطها بالكتابات في سنة 1941 رغم تعليمه عمالة الجزائر الصادرة في 7 جانفي 1941 بخصوص منع أي كتابات على الجدران ومنها: "الجزائر للجزائريين"، "كل الشعب مع مصالي"، وتواصلت العملية في أوت 1941 على الرغم من حملة الاعتقالات التي طالت المناضلين، فبرزت كتابات أخرى مثل "تحيا مصالي الحاج، تحيا حزب الشعب الجزائري"، "تحيا الحرية"، "حزب الشعب هم المنتصر"، "لأجل الحقيقة مصالي سجن"، "مصالي القائد الأعلى للجزائر"<sup>(2)</sup>.

بالموازاة مع ذلك اجتمع أعضاء "ل.ع.ث.ش.إ" بالألمان من خلال لجنة الهدنة، وقصد الاحتفاظ بسرية المهمة تنكر كل من "عبدون محمود"، و"أوعمار" في زي أوروبي، للاتصال بالألمان، ثم أرسلت اللجنة "أوعمار" إلى باريس لمعرفة سكوت ألمانيا على محاكمة "مصالي الحاج" ورفقائه، غير أن رد الألمان كان مفاجئاً: "نحن نتعامل معكم من أجل الحصول على المعلومات ومقابل هذه الخدمة نقدم لكم أموالاً..."<sup>(3)</sup>، فما كان على أعضاء اللجنة إلا الانسحاب.

مهما يكن من أمر، فإن اللجنة ساهمت بفضل أعضائها الشبان مثل "محمد بلوزداد، لأمين دباغين، ومراد ديدوش" في إيقاظ الوعي الوطني، بإصدار صحيفة "العمل L'Action" وفي التحضير والمشاركة في الثورة التحريرية<sup>(4)</sup>.

وفي هذه الفترة قام كل من "سي جيلالي" و"عمار خيضر" وهما من أقرب المساعدين لمصالي الحاج بتأسيس "اتحاد عمال شمال إفريقيا" في سنة 1942 الذي اهتمته تقارير إدارة الاحتلال بأنه جبهة مؤيدة للدعاية الألمانية، وأن المشرفين عليه عملاء الاستخبارات الألمانية<sup>(5)</sup> غير أن مثل هذه التهم كانت ردة فعل من بين ردود أفعال السلطات الاستعمارية على نشاط الوطنيين

<sup>1</sup> - Mahfoud (Kaddache), l'Opinion..., Op.Cit, P111.

<sup>2</sup> -Ibid, p114.

<sup>3</sup> - Mahmoud (Abdoun), Op.Cit, Pp 54-55.

<sup>4</sup> - بوعلام (بن حمودة)، الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954 (معالمها الأساسية)، دار النعمان للطباعة و النشر، 2012، ص126.

<sup>5</sup> - Charles Rober (Ageron), l'Algérie..., Op.Cit, P194.

الذين كثفوا نشاطاتهم تجاه فئات المجتمع الجزائري من طلبة وعمال ومساجين الرأي، وحتى المجندين في الجيش الفرنسي، رغم إجراءات القمع والتعسف من طرف إدارة الاحتلال.

ولم يتوقف النشاط السري للحركة الوطنية عند هذا الحد، بل برز في صفوف المجندين الجزائريين في الجيش الفرنسي، لإضعاف روحهم المعنوية وتحريضهم على العصيان.

## 2-2- النشاط الوطني في صفوف المجندين الجزائريين 1939-1942

كثف الوطنيون الجزائريون اتصالاتهم قبيل وأثناء الحرب العالمية الثانية بالمجندين الجزائريين في الجيش الفرنسي لتحريضهم على العصيان والفرار، حيث دعى حزب الشعب الجزائري إلى مقاطعة التجنيد، ففي تجمع أقامه الحزب في أبريل 1937 خاطب "مصالي الحاج" الشباب المقبل على التجنيد قائلاً: "إذا رفضت فرنسا أن تعطينا رغيف الخبز الذي هو من حقنا، فلا تعول علينا للدفاع عن خط "ماجنو Maginot"..."<sup>(1)</sup> وفي شهر ديسمبر من نفس السنة وزع الحزب منشورات دعى من خلالها المسجلين للتجنيد إلى عدم الالتحاق بالثكنات<sup>(2)</sup>، وعلى إثر اعتقال مصالي الحاج ورفقائه في أوت 1937 بسبب التصريحات، وبتهمة القيام بحملة معادية لفرنسا وإعادة العمل بحزب منحل، ظهرت موجة من الاحتجاج<sup>(3)</sup>، حيث أعلن الطلبة المسلمون لشمال إفريقيا أنهم لا يشاركون في التعبئة العامة، إلا إذا تحققت مطالبهم الشرعية وفي هذا الشأن قال نائب رئيس الجمعية "موسى بولكيرة": "نحن لا نقول أننا سنرمي بالفرنسيين في البحر، بل نحن نريد حكومة عادلة تحفظ لنا حقوقنا، والجنود الجزائريون لا يلتحقوا بالجهات إلا إذا تأكدوا من تحقيق مطالبهم الشرعية..."<sup>(4)</sup>، واصل الشعب الجزائري نشاطه تجاه المجندين الجزائريين، حيث اندس مناضلوهم في صفوفهم لإضعاف روحهم المعنوية، وإقناعهم بعدم المشاركة في الحرب، ذلك ما أشار إليه تقرير الحاكم العام "جورج لوبو" إلى وزير الحرب "إدوارد دلادي" في 25 جانفي 1938 بخصوص وجود وثائق عن حزب الشعب الجزائري وعن بعض مناضليه من "قائمة" بجوزة مجموعة<sup>(5)</sup> من المجندين في اللواء السابع للرماة الجزائريين 7° RTA المتمركز في منطقة آرل Arles

<sup>1</sup> - Belkacem (Recham), Op.Cit, P120.

<sup>2</sup> - ibidem.

<sup>3</sup> - علال (الفاسي)، المصدر السابق، ص26.

<sup>4</sup> - Belkacem (Recham), Op.Cit, P120.

<sup>5</sup> - تتكون من: غول عمار، غباني أحمد، أكوش الطيب، عثمان بن دحدي، بلعيد، تريشي حمدان، إيكحل، بن تبيد، حويشي وناصري.

في الجنوب الفرنسي<sup>(1)</sup>، كما سجلت تقارير شرطة الاحتلال في تلمسان يوم 3 مارس 1938 لقاءات جمعت مجندين وهما "بن مراح حميدة" و"بغلي محمد" بالمدعو "سجلماسي عبد الكريم" أمين مالي لمكتب حزب الشعب الجزائري بوهران<sup>(2)</sup>، وبذلك لم تعد السلطات الاستعمارية في منأى من امتناع الشباب الجزائري عن التجنيد، وفي سبتمبر 1938 أفصح أحد قادة الحزب وهو "عمار خيضر": "إن فرنسا تريد تعبئتها، لكننا لا نرضخ لرغبتها"<sup>(3)</sup> زادت حدة نشاط الوطنيين لاسيما، الحزب وجمعية العلماء المسلمين، تجاه المجندين لإبراز موقفهما المعارض لفرنسا، حيث أصدر الحزب منشورا في أكتوبر 1938 جاء فيه: "مسلمو شمال إفريقيا الذين يشكلون ثلث (1/3) الجيش الفرنسي لا يريدون أن يكونوا مرتزقة في حرب لا تعنيهم... نعم للدفاع عن الحرية ومن أجل حقوق الجميع، لا للحرب من أجل ملك بروسيا..."<sup>(4)</sup>.

كما سعت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي تظاهرت بالحياد في سبتمبر 1939 إثر قيام الحرب العالمية الثانية، حيث صرح "الشيخ بن باديس" قائلا: "هذه الحرب لا تعني المسلمين، وليس لهم أن يشاركوا فيها...، غير انه يكون قد أسر لبعض تلاميذه بأنه لن يتردد في أن يكون على رأس تمرد على فرنسا إذا أعلنت إيطاليا عليها الحرب أيضا..."<sup>(5)</sup> ولذلك ولذلك حافظت جمعية العلماء على اتصالاتها بتلاميذها المجندين، ففي نوفمبر 1939 بعث أحد المجندين المدعو "فوندالة محمد" من اللواء الحادي عشر للرماة 11° R.T.A المتواجد بمنطقة "بريقو Périgueux" في جنوب غرب فرنسا برسالة إلى الشيخ عبد الحميد بن باديس، ومن بين ما جاء فيها "... أما بخصوص حالتنا الصحية، فنحن على أحسن ما يرام...، لقد خصصوا لنا قاعة للصلاة، ولكن فيما يخص حالتنا النفسية فأقول لك يا شيخنا أنها محبطة للغاية..."<sup>(6)</sup>، ومن خلال قراءتنا للرسالة نلاحظ أن صاحبها استعمل صيغة الجمع، وذلك دليل على وجود مجموعة من تلاميذ الجمعية، أو المتعاطفين معها في نفس الثكنة، وما يدل على ذلك قوله: "... أنا

<sup>1</sup> - A.N.O.M, Série G.G.A, Boite 3R22, Le G.G.A A Monsieur Le Ministre De La Guerre 25/01/1938.

<sup>2</sup> - A.N.O.M, Série Oran, Boite 5I165, Le Commissaire Divisionnaire A Monsieur Le Préfet.

<sup>3</sup> - Belkacem (Recham), Op.Cit, P120.

<sup>4</sup> - Journal El Ouma, 25 Octobre 1938.

<sup>5</sup> - شارل روبيير (أجرون)، المرجع السابق، ص940.

<sup>6</sup> - A.N.O.M, Série G.G.A, Boite 3R22, Lettre Adressé Par Un Militaire Indigène En France Au Chikh Benbadis, 14/11/1939.

برفقة ذلك الشخص الذي حدثكم عنه سابقا (ابنكم) "سيد اسماعيل السيداوي" الذي كان معنا في قسنطينة، .. لقد وددت أن أطلعك على ما أخبرنا به بخصوص هول المعارك والهجومات المتواصلة... إنه يطلب منكم الدعاء يا شيخنا..."<sup>(1)</sup>

لقد لاحظت تقارير صادرة عن السلك التاسع عشر للجيش الفرنسي c.a. 19 حالة المجندين الجزائريين التي تحدثت عنها القيادة بأنها أصبحت متأثرة بنشاط الوطنيين والدعاية الألمانية حيث برز ذلك من خلال التقارير اليومية لإدارة الاحتلال مثل التقرير الذي أرسلته مقاطعة مستغانم إلى عامل عمالة وهران في 15 مارس 1940 بخصوص المجند "زيان بوزيان" في اللواء 22 للرملة الذي تلفظ بعبارات معادية لفرنسا "الهزيمة لفرنسا" مما أدى إلى توقيفه من طرف الدرك<sup>(2)</sup>، وفي نفس السياق سجل تقرير آخر في 16 ماي 1940 بخصوص المجند الجزائري "مدوش الطاهر"، فأثناء تواجده في إحدى المقاهي في مدينة الجزائر هتف بحياة "هتلر"<sup>(3)</sup>.

ومن أجل الوقوف عند مدى تأثير المجندين الجزائريين بالنشاط الوطني قامت قيادة الجيش بمراقبة رسائلهم، وكان ذلك من اختصاص "المديرية العامة لشؤون الأهالي وأقاليم الجنوب" التابعة للحكومة العامة لمراقبة الرسائل المبعوثة إلى أهاليهم، فبحسب التقرير فإنها تضمنت معلومات كان من الضروري منع وصولها إلى عائلات المجندين، كما أوصى التقرير كذلك بتحويل كل رسائل المجندين إلى البلديات المختلفة لفحصها، وعلى مصالح البريد احترام هذا الإجراء<sup>(4)</sup>، ومن خلال ما سبق يتضح لنا مدى تخوف السلطات الاستعمارية من المراسلات بين المجندين وذويهم باعتبارها أداة هامة تمكنها من الإطلاع على الحالة النفسية لأصحابها.

وقصد إبعاد المجندين الجزائريين عن النشاط الوطني، قام الجنرال "نوغاس Nogués" قائد القوات الفرنسية في شمال إفريقيا بتعيين ضابط في كل "سلك Corps" للاستعلامات والرد على جميع تساؤلات المجندين<sup>(5)</sup>، كما أظهرت تقارير قيادة الجيش أن النضال الوطني في صفوف المجندين

<sup>1</sup> -Ibidem.

<sup>2</sup> - A.N.O.M, Série G.G.A, Boite 3R22, Arrestation D'un Militaire Indigène Pour Outrage Agent Et Propos Anti-français.

<sup>3</sup> - A.N.O.M, Série G.G.A, Boite 3R22, Rapport A Monsieur Le G.G.A 16/05/1940.

<sup>4</sup> - A.N.O.M, Série G.G.A, Boite 3R22, Correspondance Des Mobilisés Biskra.

<sup>5</sup> - A.N.O.M, Série H, Boite 3H18, Lettre A Monsieur Le Ministre De La Défense Nationale .

مس بالدرجة الأولى المجندين بالاستدعاء (إجباريا)، خاصة الذين أرسلوا إلى فرنسا، ذلك ما وقف عنده تقرير حول حالة هؤلاء حيث جاء فيه: "إن الدعاية التي قادها الوطنيون في صفوف الجنود الأهالي قد مست أصحاب الاستدعاءات أكثر من المنخرطين طوعا، وعليه فإن بقاء الفئة الأولى بفرنسا تحت تأثير الدعاية المكثفة يمكن أن يؤثر على مساهمهم العسكري..."<sup>(1)</sup> ' فمن بين 400 مجند بالاستدعاء أرسلوا إلى فرنسا هناك جنديا واحد قبل التعاقد في إطار الانخراط الطوعي، أما المتطوعون فمن بين 87 متطوع هناك 27 منهم طلبوا إعادة الانخراط...<sup>(2)</sup>.

فاجأت الهزيمة المدوية لفرنسا أمام ضربات القوات الألمانية معظم الجزائريين الذين اكتشفوا ضعفها وعجزها وهي التي طالما أوهمتهم بأنها لا تغلب، كما أدى ذلك أيضا إلى النيل من معنويات المجندين الذين زادت أوضاعهم الاجتماعية تدهورا بفعل التفرقة العنصرية بينهم وبين الجنود الفرنسيين ففي 10 جويلية 1940 لاذت مجموعة من المجندين الرماة في البلدية المختلطة "صدراثة" بالفرار<sup>(3)</sup>، وفي 03 أوت 1940 كشف تقرير عن حالة المجندين الجزائريين في اللواء السابع للرماة 7° R.T.A التي وصفها بالخطيرة، فمنذ توقيع الهدنة وتسريحهم، وهم يقودون حملة ضد فرنسا كقولهم: "القوات الألمانية لا تهزم، والجيش الفرنسي قاومها بطريقة تبعث على السخرية... وعلى المسلمين أن يثقوا في عدالة المنتصرين لأن فرنسا لم يبق لها شيء..."<sup>(4)</sup>.

وفي خضم هذه الظروف زاد نشاط أعضاء حزب الشعب، فكان نتيجة ذلك تمرد لفرقة الرماة في مطلع عام 1941 المتمركزة في ثكنة قديمة، هي عبارة عن برج يعود بناؤه إلى عهد الأتراك، وعدد أفرادها 900 رجلا ثلثاهم من الرماة، والباقي من صبايحية<sup>(5)</sup>، ففي مساء يوم 25 جانفي 1941 على الساعة التاسعة والنصف تمرد حوالي 570 عسكري من الرماة الجزائريين، حملوا أسلحتهم، وقال أحدهم: "سنقاتل هذه الليلة، وسنعلن الجهاد من أجل قضيتنا المقدسة، ومن يستشهد منا فإن مثواه الجنة، فكونوا رجالا..."<sup>(6)</sup>، وبعد ذلك غادروا الثكنة بعدما قضاوا على الحراس نزلوا إلى شوارع "الحراش Maison-Carré" وهم يرددون "الجهاد، الجهاد، في سبيل

<sup>1</sup> -Belkacem (Recham), Op.Cit, P126.

<sup>2</sup> -ibidem.

<sup>3</sup> - A.N.O.M, Série G.G.A, Boite 3R22, Désertion Sedrata.

<sup>4</sup> - A.N.O.M, Série G.G.A, Boite 3R22, Etat d'Esprit De Tirailleurs Indigènes Du 7°R.T.A.

<sup>5</sup> - يحي (بوعزيز)، ثورات...، المرجع السابق، ص83.

<sup>6</sup> -المرجع نفسه

الله"، ثم رموا المارة بالنيران، وكذلك نوافذ المنازل التي بها أضواء<sup>(1)</sup> فقتل في هذا الحادث عشرة (10) شخصا من بينهم ثلاثة نساء وجنديان فرنسيان<sup>(2)</sup>.

وبعد ثلاث أرباع الساعة من اندلاع الحوادث وصلت إلى المكان قوات من الدرك، والقناصة الأفارقة، والجيش في مطاردة المتمردين وملاحقتهم، وأرغمت الأغلبية على العودة إلى الثكنة، وبقي البعض في حالة فرار، وتوقف إطلاق النار مع فجر يوم 26 جانفي، وتواصلت البحث والمطاردة والاعتقال إلى غاية أواخر شهر مارس حيث كان هناك أربع رماة لازالوا في حالة فرار بأسلحتهم<sup>(3)</sup>.

قدمت السلطات الاستعمارية 570 عسكريا للمحاكمة إلى مجلس عسكري شكلته المحكمة العسكرية الذي حقق معهم، وبرأ 237 شخصا، واتهم 333 شخصا، وحاكمهم على أفواج ابتداء من يوم 30 جانفي 1941، فأصدر حكما بإعدام 37 شخصا وخفف الحكم على سبعة وحكم على 50 شخصا بأحكام مختلفة أشغال شاقة سجن، وغرامة، وقرر فصل الباقي من الجيش<sup>(4)</sup>.

وأما عن أسباب هذا التمرد فقد أرجعه عامل عمالة الجزائر "باجي Pagés" إلى عوامل عسكرية، ولا علاقة لها بنشاط حزب الشعب الجزائري، معللا ذلك بوجود أغلبية مناضلي الحزب في "الحراش" من منطقة القبائل، في حين الذين قادوا عملية التمرد من الشاوية ولم يكن غرضهم إطلاق سراح "مصالي الحاج"، غير أن تقرير قيادة الجيش جاء معاكسا للأول، حيث اعترف بوجود أطراف خارجية وراء التمرد إلى جانب العوامل العسكرية المتمثلة في سوء أحوال المجندين الجزائريين بفعل التفرقة العنصرية بينهم وبين الجنود الفرنسيين، واستندت قيادة الجيش في طرحها على تواجد أحد المدنيين في اليوم الذي وقع فيه التمرد في الثكنة لإعطاء إشارة بداية العملية، كما أشار التقرير إلى سلسلة من اللقاءات جمعت مناضلي الحزب ببعض المجندين في أحد مساجد الحراش أيام قبيل الإعلان عن التمرد، وبذلك أشيع بأن حزب الشعب الجزائري له ظلع في هذا التمرد<sup>(5)</sup>.

وأثناء إنجازنا للبحث عثرنا على وثيقة أرشيفية تتمثل في تقرير أعده ضابط "مصلحة الشؤون العسكرية للمسلمين" في الفترة الممتدة من 15 فبراير غلى 15 مارس 1941 ذكر فيه: "أن

<sup>1</sup> - Belkacem (Recham) Op.Cit, P196.

<sup>2</sup> - شارل روبيير (أجرون)، المرجع السابق، ص899.  
<sup>3</sup> - يحي (بوعزيز)، ثورات...، المرجع السابق، ص84.

<sup>4</sup> - Belkacem (Recham), Op.Cit, P197.

<sup>5</sup> - Ibid, Pp198-199.

الأغلبية الساحقة من الأهالي في "الحراش" و"البليدة" محل شك، وقد تم تفتيشهم ، فأسفرت العملية على وجود بعض القصاصات من بيانات حزب الشعب الجزائري بحوزتهم، أما الوثائق المهمة فأحرقت من طرف أصحابها، كما اكتشفنا وجود منظمات سرية تابعة لحزب الشعب الجزائري على غرار المنظمات الشيوعية"<sup>(1)</sup> وعلى هذا الأساس يمكن القول أن هذا التمرد وقع بتدبير من حزب الشعب الجزائري.

مهما يكن من أمر، فإن هذا التمرد حتى وإن فشل لانعدام التخطيط المحكم له فإنه أرغم السلطات الاستعمارية على اتخاذ بعض التدابير لتحسين ظروف معيشة المجندين نسبيا حيث قررت اللجنة الوزارية المشتركة في 28 جانفي 1941 رفع قيمة منحة الانخراط إلى 3000 فرنك فرنسي، وقيمة إعادة الانخراط إلى 2500 فرنك فرنسي، ولكن على الرغم من هذه الزيادة في قيمة المنح إلا أنها لم تتساوى مع منح الجنود الفرنسيين<sup>(2)</sup>، ونتيجة لتزايد النشاط الوطني وفق الظروف التي أملتها المرحلة نسجل بروز أحد الجزائريين الفارين من الجيش الفرنسي المدعو "محمد الماضي" والذي وصفته إدارة الاحتلال بأنه موالى للألمان، حيث أسس في 10 أفريل 1941 "لجنة إفريقيا الشمالية" التي اعتبرها حزب جامع للوطنيين الاشتراكيين للمغرب العربي مستقبلا، وكان أيضا من بين قادة "الحركة الاشتراكية الثورية" حيث دعى "الماضي" من خلالها إلى إلغاء القوانين الاستثنائية الخاصة بالأهالي، ومنحهم فرصة تسيير شؤون بلادهم وطرد اليهود<sup>(3)</sup>، وفي جويلية 1941 شكل حركة جديدة أطلق عليها تسمية "اللجنة المسلمة لإفريقيا الشمالية" التي نشرت مجموعة من الكتيبات مناهضة لليهود منها: "إفريقيا الشمالية أرض بحاجة إلى دفاع" كما ضمت هذه اللجنة بالإضافة إلى مؤسسها "الماضي"، "الآغا سي عجو سعيد، فضيل سي العربي، لحمق..."<sup>(4)</sup>.

ومن بوادر تبني الحركة الوطنية لانشغالات وقضايا المجندين ما تضمنه تقرير "فرحات عباس" للمارشال "بيتان" في أفريل 1941 لما ضمه برنامج عمل مقترحا عليه مجموعة من الاصلاحات

<sup>1</sup> - A.N.O.M, Série H, Boite 9H43, Extraits Des Rapports Etablis Par Les Officiers Des Affaires Militaires Musulmanes.

<sup>2</sup> - Pascal (Le Pautremat), Op.cit., P372.

<sup>3</sup> - Charles Robert (Ageron), l'Algérie..., Op.cit. P193.

<sup>4</sup> - Charles Robert (Ageron), Les Populations..., Op.cit., P21.

منها الدفاع عن مصالح المجندين، حيث ذكر في هذا الشأن: "استدعت حالة التعبئة سنة 1939 عدد لا بأس به من المثقفين لحمل السلاح منهم المعلمين، الأطباء، الصيادلة، والموظفين، فبدأ الإجحاف في المعاملة بين الجنود الفرنسيين، والجنود الأهالي صارخا أكثر من ذي قبل، ففي نوفمبر لم يتمكن الأطباء والصيادلة المسلمون بالجزائر متابعة دروس فصيل طلبة ضباط الاحتياط...، ومرسوم 13 مارس 1940 الذي ينص على إنشاء إطار ضباط الصحة الاحتياطيين للمسلمين الجزائريين، كآنة دبلوم الدولة الذي تحصلوا عليه لم يكن هم نفسه الذين حصل عليه رفاقهم الأوروبيون...<sup>1</sup> ثم يواصل فرحات عباس في الدفاع عن حقوق المجندين الجزائريين فيقول: "إن الجندي المسلم يشتكي بمرارة من هذا الاختلاف في الراتب: عدم المساواة في الأجر، عدم المساواة في المنحة، وعدم المساواة في التقاعد، غير أنه واع في الوقت نفسه أن الدفع به إلى أتون الحرب لا مفر منها، لأنه يأمل أن لا يعتبر من الآن جنديا رخيص الثمن... " (2).

هكذا سجلت الفترة الممتدة من 1939-1942 في مسار الحركة الوطنية الجزائرية نهاية مرحلة وهي مرحلة الأمل في رؤية إصلاحات فرنسية عميقة للجزائريين بسبب عدم اهتمام إدارة الاحتلال بانشغالات الوطنيين، وخضوعها لأوساط المعمرين، كما كانت أيضا عهد مخاض سياسي للجزائريين سيتعمق أكثر بعد نزول الحلفاء في 8 نوفمبر 1942.

### 3. الأسرى الجزائريون أثناء الحرب العالمية الثانية:

أدت هزيمة فرنسا أمام القوات الألمانية إلى وقوع أعداد كبيرة من جيشها كسرى حرب لدى الألمان، حيث قدر عددهم بـ 1.8 مليون جندي أسير في سنة 1940 فشكل ذلك سابقة أولى في تاريخ الحروب، إذ لم يحدث أن وقع مثل هذا العدد من الأسرى في يد العدو في فترة زمنية وجيزة (من شهر ماي 1940 إلى شهر جوان من نفس السنة<sup>(3)</sup>)، وضمن هذا العدد هناك 90 ألف

<sup>1</sup> - فرحات (عباس)، المصدر السابق، ص ص 171-172.

<sup>2</sup> - المصدر نفسه.

<sup>3</sup> - Belkacem (Recham), ( Les Indigènes Nord-Africains Prisonniers De Guerre 1940-1945), Revue Guerres Mondiales Et Conflits Contemporains, P.U.F, N° 223, 206, P111. (PP 109-125).

مجدد مغاربي أسير<sup>(1)</sup> منهم 60 ألف أسير جزائري، 18 ألف مغربيين و12 ألف تونسي، ذلك ما صرح به الحاكم العام "شتال" في محاضرة ألقاها في ندوة نظمتها الحكومة العامة للجزائر من 02 إلى 05 جانفي 1941 بخصوص الأسرى المغاربة<sup>(2)</sup>.

### 1.3. ظروف الأسرى:

أجمعت كل شهادات الأسرى الفارين من المعتقلات على أن ظروف الاعتقال قبل هدنة 1940 كانت سيئة للغاية، فالسكن كان في خيم كبيرة في ظروف طبيعية قاسية (شتاء 1940)، أما الطعام فتمثل في الحساء وقطعة جبن وقليل من الرغيف، بالإضافة إلى المعاملة القاسية من طرف بعض الشباب من الجنود الألمان للأسرى، فغالبا ما كان يقتل الأسير الجريح رميا بالرصاص عندما يعتقل ولا يقدر على السير، كما كانت عملية التقتيل الجماعي تحدث داخل مراكز الاعتقال كلما احتج الأسرى على سوء معاملتهم<sup>(3)</sup>.

غير أن هذه المعاملة تغيرت فجأة في أواخر 1940، فبأمر من حكومة الرايخ، تم تحويل جميع الأسرى المغاربة إلى مراكز اعتقال بنيت على الأراضي الفرنسية المحتلة (غرب فرنسا)، حيث المناخ المناسب لهم، وبذلك بدأت الظروف تتحسن خاصة بعدما أوكلت مهام تسيير معتقلات الأسرى إلى بعض الجنود الاحتياطيين الألمان، وإلى النمساويين والتشيك الذين كانت معاملتهم للأسرى أقل عنصرية فكانوا يستمعون إلى احتجاجاتهم، وفي بعض الأحيان يستجيبون لمطالبهم<sup>(4)</sup> ومن بينهم:

### جدول رقم 4-3: القائمة الاسمية لقادة مخيمات الاعتقال الألمان<sup>(5)</sup>

الاسم	الرتبة	المخيم	الملاحظة
-------	--------	--------	----------

<sup>1</sup> - ذكرت بعض الوثائق الأرشيفية أن عددهم بلغ 60 ألف (ينظر إلى A.N.O.M, Série Alger, Boite 4I-7 L'action Allemande Au Prés Des Prisonniers Nord-Africains)

<sup>2</sup> - Christine Levisse (Touzé), Op.Cit, P109.

<sup>3</sup> - A.N.O.M, Série G.G.A, Boite3R22, L'Action Allemande Au Prés Des Prisonniers Musulmans Nord-Africains.

<sup>4</sup> - A.N.O.M, Série Oran, Boite 5I164, Les Conditions D'internement.

<sup>5</sup> - A.N.O.M, Série Alger, Boite 3R22, Les Agent De L'action Politique Allemande Au Prés Des Prisonnier Musulmans Nord-Africains.

الفصل الرابع: المجندون الجزائريون أثناء الحرب العالمية الثانية 1939-1945

	Saumur سومور	مقدم	Naud نو
يتحدث جيدا الدارجة الجزائرية	Saumur سومور	ملازم أول	سبرينمان Spritman
مطلع و متخصص في الشؤون الجزائرية	Luçon لوسون	مقدم	روهر شايث Roherscheit
أسير حرب في الجزائر من 1915 إلى 1919 يتحدث اللغة العربية	Orléans أورليان	رائد	روهر شايث Roherscheit
يتقن العربية والفرنسية مكلف بإستجواب الأسرى	كيمير Quimper	رائد	روهر شايث Roherscheit
أقام في الجزائر (الأغواط- الجلفة) وفي تونس، يتحدث جيدا العربية، مدير مركز تكوين أعوان الدعاية.	مخيم 3 قرب برلين Stalag	ضابط في الاحتياط	روخ Rokh
من قدماء الليف الأجنبي حيث أمضى 5 سنوات خدمة أغلبها في سيدي بلعباس	مخيم 3 قرب برلين Stalag	رقيب	شولتر Schultz
درس بالقاهرة يتقن اللغة العربية الفصحى.	مخيم 3 قرب برلين Stalag	رقيب	هانس جواشيم Hans Joachim

من خلال الملاحظة الواردة في الجدول نستخلص أن القائمين على الدعاية الألمانية في صفوف الأسرى المغاربة، قد تم اختيارهم بعناية فائقة لكسب عواطف الأسرى المغاربة، إذ أن مخاطبتهم لهؤلاء (الأسرى) باللغة العربية حول قضايا بلدانهم، ووعود ألمانيا بمساعدتها للعرب، يجعلهم ينجذبون نحوها ويرون فيها خلاصهم من الاستعمار، وذلك ما تهدف إليه الدعاية الألمانية، وعلى

هذا الأساس انحازت مجموعة من الأسرى الجزائريين إلى ألمانيا بسبب مواقف هذه الأخيرة المؤيدة للقضية العربية في التحرير والاستقلال، ومن الذين مثلوا هذه المجموعة نذكر ما يلي:

جدول رقم 4-4: القائمة الاسمية لبعض الأسرى الجزائريين الذين تعاطفوا مع ألمانيا<sup>(1)</sup>

الاسم	الفرقة العسكرية	المخيم	الملاحظة
الحاج شلوكي	لواء 25 للرماة الجزائريين °25 R.T.A	ستلاغ 3	فار من الخدمة العسكرية مذيع في راديو برلين، معارض للسياسة الاستعمارية الفرنسية
شلوي الطاهر	لواء للرماة الجزائريين 23 R.T.A	ستلاغ 3	ابن أحد القياد في الجزائر، مثقف
بوشلوة	رقيب لواء 13 للرماة الجزائريين R.T.A 23°	ستلاغ 3	هارب من الخدمة العسكرية في الجيش الفرنسي، معلق في راديو برلين
سي أحمد الحساني	رقيب لواء 13 للرماة الجزائريين R.T.A 23°	سان ميدار Saint Medard	من منطقة القبائل بالجزائر مدرس سابق بمدرسة بمدينة الجزائر، مترجم ومدير تحرير جريدة "السان الأسير"
سي أحمد سليمان	لواء ل 17 R.T.A	سان ميدار Saint Medard	من منطقة "دراع الميزان" درس بدمشق، عضو في لجنة تحرير جريدة "السان الأسير"
بومدين	ل 22 R.T.A	لوسون Luçon	من منطقة تلمسان،

<sup>1</sup> - A.N.O.M, Série Alger, Boite 4I-7, Agents Propagandistes Musulmans.

معلق راديو برلين			
مناضل في حزب الشعب الجزائري		رقيب	كوان مولود
من قسنطينة، معروف بمعارضته للسياسة الفرنسية في الجزائر	أولريان Orléans	مساعد ل 27 R.T.A	ناصر
متعاطف مع الألمان ضد السياسة الفرنسية	مونتاجي Montagne	ل 21 R.T.A	ماجيد

يتضح لنا من خلال الملاحظات المدونة على الجدول أن هؤلاء الأسرى هم من الوطنيين الذين اندسوا في صفوف الجيش الفرنسي، وأن انخيازهم فيما بعد إلى ألمانيا لم يكن بدافع إيديولوجي، بقدر ما هو رغبة في التنسيق معها بوصفها قوة أوروبية منافسة لفرنسا من أجل تحقيق الاستقلال.

أما بالنسبة لنشاطات الأسرى داخل المعتقلات، فبالإضافة إلى التمارين الرياضية كلفوا أيضا ببعض الأشغال داخل وخارج معسكرات الاعتقال، مثل إصلاح أرضية هبوط الطائرات إصلاح الطرق، والسكك الحديدية، والعمل في المصانع، ومقابل ذلك كان الأسرى المغاربة يتقاضون أجره يومية تتراوح ما بين 06 إلى 10 فرنك فرنسي وهناك من التحق بمعسكرات خاصة بالعمال المعروفة بـ "**Kommandos**"<sup>(1)</sup> الذي ضم في البداية 300 ألف أسير في أبريل 1940، ثم ارتفع العدد في السنة الموالية ليصل إلى 1.2 مليون أسير، وبذلك أقحمت حكومة الرايخ أسرى الحرب بطريقة مباشرة في الاقتصاد الألماني ولاسيما في صناعة الحديد والصلب وصناعة الأسلحة<sup>(2)</sup> وفي هذه المعسكرات كان الأسير يتمتع بشيء من الحرية، بأجرة يومية أحسن تصل إلى 13 فرنك<sup>(3)</sup>

<sup>1</sup> - A.N.O.M, Série Alger, Boîte 4I-7, L'action..., Op.Cit.

<sup>2</sup> - François (Berger), (L'exploitation De La Main-D'œuvre Française Dans L'industrie Sidérurgique Allemande Pendant La Seconde Guerre Mondiale), Revue d'Histoire Moderne Et Contemporaine, N°50-3, 2003/3, P150 ( PP148, 181)

<sup>3</sup> - A.N.O.M, Série G.G.A, Boîte 3R22, Action ... , op.cit.

وبعدما فصلت القيادة الألمانية بين الأسرى المغاربة والجنود الفرنسيين، قامت بتوزيعهم على مراكز في فرنسا موزعة على النحو التالي:

- مركز "رين **Rennes**" (شمال غرب فرنسا) لتكوين مجموعة من المغاربة بغرض تنشيط الدعاية الألمانية، إذ استغلت ألمانيا فيهم معارضتهم للسياسة الاستعمارية الفرنسية.
- المركز رقم 232 بالقرب من "لوسون **Lucon**" (غرب فرنسا) الذي أحصى في 1 أبريل 1941 حوالي 4826 مغاربا أسيرا من بينهم وطنيين تونسيين.
- مركز "أونيس **Oness**" (جنوب غرب فرنسا) من بين الأسرى مجموعة من المثقفين بعضهم من المتعاطفين مع "حزب الشعب الجزائري"، وحزب "الدستور" الذين يقدمون محاضرات حول تحرير شعوب شمال إفريقيا، وعلى وجه الخصوص تحرير الجزائر.
- مركز رقم 181 "سومور **Saumur**" (غرب فرنسا) حيث كانت تلقى فيه محاضرات أمام الأسرى المغاربة والأفارقة<sup>(1)</sup>.

بالإضافة إلى ذلك أبقّت حكومة الرايخ على بعض المراكز بألمانيا، ومنها:

- مركز برلين **Stalag 111** بقيادة الملازم "روخ **Rokh**"، ومن أجل تحسين صورتها، والرعاية خدمة لمصالحها قامت ألمانيا بتحسين ظروف حياة الأسرى في هذا المركز الذين استقبلوا فيه على مجموعات من ثمانية إلى عشرة أسرى، هؤلاء اختارت الحكومة للتحدث في محطة راديو برلين الموجه لسكان شمال إفريقيا.
- مركز "موهلبيرغ **Muhelberg**" (وسط ألمانيا) الذي ضم المجندين الجزائريين الأسرى حيث لقي هؤلاء معاملة حسنة، تجلّى ذلك من خلال احترام شعائرتهم الدينية بتوفير لهم أماكن للصلاة، وتحضير لهم الطعام وفق الشريعة الإسلامية<sup>(2)</sup>.

لم تعمم "حكومة الرايخ" تحسين ظروف حياة الأسرى على كافة المراكز، ففي أكتوبر 1941 بعث حاكم مقاطعة "نيافر **Nievre**" (وسط فرنسا) رسالة إلى وزير الداخلية "بيار بيشو

<sup>1</sup> - Ibidem.

<sup>2</sup> - A.N.O.M, Série G.G.A, Boite 3R22, Rapport Sur La Propagande Effectue Par Les Autorités Allemande Au Prés Des Musulmans Algériens.

**Pierre Pucheu** "بخصوص حالة الأسرى المغاربة في مقاطعته، حيث قال: "إن الأحذية التي يلبسون تعود إلى بداية الحرب أو إلى ما قبلها، والكثير منهم يمشون حفاة ويرتدون أثواب بالية..."، فأجابه الوزير "على ألمانيا أن توفر اللباس لأسراها..."<sup>(1)</sup>، يتضح من خلال هذا الرد على أن حكومة فيشي غير مكترثة لأوضاع الأسرى المغاربة الذين جندتهم فرنسا للدفاع عنها.

مهما يكن من أمر فإن أغلب شهادات الأسرى أجمعت على تحسن الأوضاع في المعتقلات بعد سنة 1940، هذا التحول في الموقف الألماني تجاه الأسرى المغاربة تزامن مع نشاط مكثف للدعاية الألمانية التي أرادت أن تستغل وجود المغاربة كأسرى لتعلن عليهم حربا نفسية قصد إقناعهم على الانسحاب من الجيش الفرنسي، ولذلك أرسلت الحكومة الألمانية مجموعة من الضباط المتخصصين في الشؤون الإسلامية ومجموعة أخرى من ضباط صف يتقنون اللغة العربية واللغة الفرنسية (أغلبهم من الذين شاركوا في حرب 1914-1918 وأسروا في الجزائر، أو من قدماء جنود الليف الأجنبي) لتفعيل الدعاية الألمانية في صفوف الأسرى المغاربة<sup>(2)</sup>.

### 3-2- الدعاية في صفوف الأسرى: المحتوى والوسائل:

عملت الدعاية الألمانية في صفوف الأسرى المغاربة على الترويج للنقاط التالية:<sup>(3)</sup>

- تمجيد القوة الألمانية والتفوق الألماني في كل المجالات.
- تجريم السياسة الاستعمارية الفرنسية، التي قهرت الأهالي، ورفعت شأن اليهود.
- تعاطف ألمانيا مع الشعوب العربية في نضالهم ضد الاستعمار، ومن أجل الحرية.
- وعود ألمانيا للعرب على مساعدتهم في الوصول إلى هدفهم وهو القضاء على الاستعمار.
- ومن أجل ذلك لجأت الدعاية الألمانية إلى استعمال وسائل مختلفة، منها مثلا المحادثات التي جرت بين الجنود الألمان، والأسرى المغاربة أثناء أوقات العمل خارج مراكز الاعتقال بخصوص انهيار القوة الفرنسية وأسباب ذلك، كما كانت المحادثات تدور حول إنجازات وانتصارات الجيش الألماني على كل المستويات، وفي نهاية الحوار يتم دائما التركيز على أن ألمانيا هي القوة الأولى في العالم لأنها

<sup>1</sup> - Belkacem (Recham), **Les Indigènes...**, Op.Cit, P120.

<sup>2</sup> - A.N.O.M, Série Alger, Boite 4I-7, L'action..., Op.Cit.

<sup>3</sup> - A.N.O.M, Série Oran, Boite 5I164, Les Thèmes Et Les Formes De La Propagande Allemande Au Prés Des Prisonniers De Guerre Musulmans

أمة موحدة تكافح من أجل القضايا العادلة<sup>(1)</sup>، وبذلك يتضح هدف الدعاية وهو ترسيخ فكرة العظيمة الألمانية في أذهان الأسرى المغاربة مع ضمان تأييدهم ومساعدتهم لها. ومن أجل تحقيق هذا الهدف قامت الدعاية الألمانية في صفوف الأسرى باستعمال الجرائد والجرائد مثل جريدة "بريد الشرق"<sup>(2)</sup>، وكذلك جريدة "الهلال" و"لسان الأسير" باللغة العربية أيضا، وهي عبارة عن نشرات إخبارية موجهة للمثقفين من الأسرى المغاربة. ومن بين ما جاء في جريدة الهلال: "أيها الأسرى عليكم بالعمل، نحن لا نعتبركم عبيدا، ولا نعتبركم أعداء، هذه جريدتكم تطلعكم على أخبار العالم كله... نحن نتطلع إلى مساعدتكم... أمامكم الملايين من الأسرى البريطانيين والفرنسيين، ولكن أنتم الذين تعاملون أحسن، فما ننتظره منكم سوى الطاعة والانضباط..."<sup>(3)</sup> وفي مقال لجريدة "لسان الأسير" بمثابة اعترافها بجميل الحكومة الألمانية على الأسرى المغاربة جاء فيه: "لسان الأسير تتقدم بأحر تشكراتها للسلطات العسكرية الألمانية التي سمحت للأسرى العرب لديها بأن تكون لهم جريدة خاصة بهم، والتي ستشكل عربون صداقة، راسخة ودائمة بين الألمان والعرب..."<sup>(4)</sup>. ومن أجل إضفاء صورة حسنة وناصعة على معاملتها للأسرى المسلمين عمدت إلى بناء المساجد، والسماح للأسرى بإقامة صلاة الجمعة فيها بحضور أئمة لختهم المجندين على الفرار من الجيش الفرنسي، كما أمرت بصوم رمضان، وإحياء الحفلات الدينية التي كان يحضرها الأسرى<sup>(5)</sup>، وعلى الرغم من تحسن ظروف حياة أسرى المغاربة داخل مخيمات الاعتقال في إطار تفعيل الدعاية الألماني في صفوف الأسرى، إلا أن معاناة هؤلاء ظلت قائمة وفي مقدمتها انقطاع الاتصال بينهم وبين ذويهم لدى غالبيتهم، فإلى غاية ماي 1942 لم يرد أي بريد إلى الأسرى من أهاليهم منذ اعتقالهم، ولذلك بادرت بعض الجمعيات وعلى رأسها جمعية الصداقة الإفريقية بإيصال الرسائل إلى الأسرى، غير أن هذه المبادرة بقيت محدودة على مستوى المدن الكبرى ولم تمس تلك المناطق

<sup>1</sup> - Ibid.

<sup>2</sup> - جريدة من 24 صفحة كتبت باللغة العربية الفصحى، و بأسلوب راقي، لأنها كانت موجهة بالدرجة الأولى إلى النخبة من الأسرى، ومن المغاربة في فرنسا ضمن مجموعة من المقالات في مختلف المجالات، و كانت تسعى إلى تمجيد قوة الرايخ.(ينظر إلى: A.N.O.M, Série Alger, Boite 4I-7, Extraits De Journaux En Arabe Mis En Circulation Dans

<sup>3</sup> - A.N.O.M, Série Alger, Boite 4I-7, Extraits De Journaux En Arabe Mis En Circulation Dans Les Camps Musulmans.

<sup>4</sup> - A.N.O.M, Série Alger, Boite 4I-7, Extraits De Journaux En Arabe Mis En Circulation Dans Les Camps Musulmans.

<sup>5</sup> - A.N.O.M, Série Alger, Boite 4I-7, l'Action..., Op.Cit.

البعيدة في المداشر والأرياف التي ينحدر منها أغلبية المجندين الأسرى<sup>(1)</sup>، ومما زاد في معاناتهم وسوء حالتهم النفسية أيضا طول مدة الاحتجاز، واختلاف الأجناس داخل المخيم باختلاف عاداتهم وتقاليدهم، ذلك ما دفع بالأسرى المغاربة عامة والجزائريين خاصة في التفكير في الفرار كحل للتخلص من هذه المعاناة .

### 3-3- عمليات الفرار:

كان الأسير عند إقدامه على الفرار يدرك جيدا أن المغامرة محفوفة بالمخاطر، إلا أنه يرى فيها السبيل الوحيد للتخلص من حياة المخيم القاسية، فكثيرا ما كان يتعرض الأسير أثناء فراره إلى إطلاق نار مكثف يجعله إما أن يسقط جريحا أو ميتا، وعند إلقاء القبض عليه يتعرض لعقاب شديد حتى يكون عبرة لغيره، فيوضع في الحبس الانفرادي، ولا ينال من الطعام إلا القليل. ولكن استغلاله لبعض الظروف الملائمة للفرار هو ما شجعه على ذلك مثل قلة المراقبة أثناء العمل خارج المخيم، كما كان سوء الأحوال الجوية، وانتشار الضباب من بين العوامل المساعدة على الفرار كذلك، وغالبا ما كانت العملية تتم ليلا في جنح الظلام.

ونتيجة لذلك تم تسجيل عدة حالات فرار للأسرى المغاربة، حيث لا يكاد ينقضي الشهر حتى يعلن عن فرار مجموعة منهم، ففي جوان 1941 تم الإعلان عن فرار 65 أسير جزائري من مخيمات الاعتقال في فرنسا<sup>(2)</sup>، والتحاق غالبتهم بذويهم في سيدي بلعباس<sup>(3)</sup>.

ومن مارس إلى جويلية 1941 تم إحصاء 50 عملية فرار في مخيم "لافال"، غير أن أكبر عدد من عمليات الفرار سجل في مخيمات "Kommendos" الخاصة بالأسرى العمال الذي كانوا ينتهزون فرصة قلة مراقبتهم، ففي ظرف ستة أشهر (من أكتوبر 1941 إلى 31 مارس 1942)

<sup>1</sup> - Belkacem (Recham), **Les Indigènes...**, Op.Cit,124.

<sup>2</sup> - A.N.O.M, Série Oran, Boîte 5I165, Le Sous-Préfet De Sidi Bel Abbas A Monsieur Le Directeur Du Centre D'information Et d'Etude.

<sup>3</sup> - موزعون حسب البلديات (ينظر A.N.O.M, Série Oran, Boîte 5I165, Etat Des Militaires Evadé.

البلدية	قائد بلعربي	بوخنيفيس	سيدي علي بوسيدي	تسالة	سيدي بلعباس	تلاغ	سيدي إبراهيم	تنيرة	سفيزف	طابية	سيدي لحسن	يوب
عدد الفرار بين	05	02	04	03	08	05	01	15	06	05	03	08

فر ما بين 2500 إلى 3000 أسير وبلغ عدد الأسرى المغاربة الفارين منذ بداية الاعتقال إلى غاية أفريل 1942 حوالي 10 آلاف أسير أي ما يعادل 12.5% من مجموع 80 ألف<sup>(1)</sup>.

وفي إطار تطويقها لعمليات فرار الأسرى والحد منها، قامت السلطات الألمانية بإعادة هيكلة مخيمات الاحتجاز في 07 أفريل 1942، فشددت الحراسة عليها لاسيما مخيمات "Kommandos" الخاصة بالأسرى العمال، حيث وضعت حوالي 1400 عامل أسير من الأهالي استعملتهم ألمانيا في صناعة الأسلحة تحت مراقبة الفرنسيين الذين هم بدورهم مسؤولين أمام الإدارة الألمانية، وحسب تقرير مديرية الموظفين العسكريين في نوفمبر 1943، فإنه من بين 35587 أسير هناك 4800 مغربي تحت رقابة الفرنسيين، وعلى الرغم من تلك الإجراءات، إلا أن فرار الأسرى المغاربة تواصل إلى غاية جوان 1944، فبعد انزل الحلفاء في "نورمندي Normandie"، تم نقل بقية الأسرى إلى ألمانيا، فكان ذلك بمثابة معاناة أخرى تضاف إلى معاناتهم، ذلك ما أشار إليه تقرير حيث جاء فيه: "أثناء نقل الأسرى المغاربة عبر القطار، تعرض هذا الأخير لقصف مكثف من طرف الطيران البريطاني، مخلفا بذلك مئات القتلى في صفوف الأسرى..."<sup>(2)</sup>.

لازالت قضية الأسرى المغاربة عامة والجزائريين خاصة، من القضايا المسكوت عنها، فالوثائق الأرشيفية لا تعطي الأعداد المناسبة للأسرى، ولا تبين أيضا الحجم الحقيقي لمعاناتهم داخل مخيمات الاعتقال منذ اعتقالهم إلى غاية تحرير المناطق المحتلة من فرنسا، حيث تم بعد ذلك إعادتهم إلى بلدانهم ليعيشوا معاناة أخرى بفعل مراقبة تحركاتهم من طرف السلطات الاستعمارية.

فبمجرد عودة الأفواج الأولى من الأسرى والعمال الجزائريين عن طريق ميناء الجزائر حيث قدر عددهم في مارس 1945 ب 900 شخص (الفوج يتراوح من 07 إلى 270 شخص)، تم توجيههم إلى مركز لتجميعهم في "الحراش" قصد تفتيشهم كمرحلة أولى بحثا عن الأسلحة والوثائق السرية<sup>(3)</sup>، فحسب التقارير الأمنية فإن أغلبية الجزائريين تضامنوا مع الماريشال "بيتان" من جهة وتعاطفوا مع ألمانيا النازية من جهة أخرى نتيجة تأثرهم بالدعاية وبنشاط حزب الشعب الجزائري في

<sup>1</sup> - Belkacem, (Recham), Les Indigènes..., Op.Cit, 115.

<sup>2</sup> - Ibid, PP 115.116.

<sup>3</sup> - A.N.O.M, Série Alger, Boite 4I-7, Exécution Note N° D 00 7090/ E.M°5 /12 Du 22/03/1945.

فرنسا<sup>(1)</sup>، إذ جاء في رسالة عثر عليها عند أحد العائدين: "أخي العزيز إذا أردنا الحرية والاستقلال فعلينا بالتضحية، ولا يجب أن نتحجج بانعدام الأسلحة...، لا بد من الاقتداء بـ "القوات الفرنسية الداخلية F.F.I"<sup>(2)</sup>، التي استطاعت التخلص من الاحتلال..."<sup>(3)</sup> وفي نفس الإطار صرح أحد المجندين العائدين في مركز "الحراش": "لا زالت الأوضاع على حالها، ولا زال هؤلاء الأوغاد الفرنسيين يتحكمون في البلاد ولكن هذا لن يدوم طويلا..."<sup>(4)</sup>.

لقد تخوفت السلطات الاستعمارية من هذه المواقف والتصريحات التي رأت أنها ناتجة عن تشبع أصحابها بأفكار الدعاية الألمانية أثناء تواجدهم في مخيمات الاعتقال، ولكن مثل هذه التصريحات كانت نابعة من إدراك الجزائريين سقوط ذلك الجدار الهش الذي طالما أحاطت به فرنسا نفسها.

وكمرحلة ثانية لجأت إدارة الاحتلال إلى إخضاع الأسرى والعمال المهاجرين العائدين إلى التحقيق معهم، فبالنسبة للأسرى سعت إلى معرفة نشاطهم داخل مخيمات الاحتجاز من خلال الإطلاع النقاط التالية:<sup>(5)</sup>

- ما إذا كان المجند قد أسر في فرنسا أو في ألمانيا.
- مدة أسره.
- تاريخ الإفراج عنه.
- نشاطه قبل وبعد الإفراج عنه.

أما بخصوص العمال المهاجرين فاهتمام الإدارة بهم انصب حول نشاطهم النقابي والسياسي في فرنسا، حيث اتضح ذلك من خلال وقوفها عند النقاط التالية:<sup>(6)</sup>

<sup>1</sup> - A.N.O.M, Série Alger, Boite 4I-7, Musulmans Algériens Rapatriables.

<sup>2</sup> تأسست في 1944 من طرف اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني (بنظر La Rousse).

<sup>3</sup> - A.N.O.M, Série Alger, Boite 4I-7, Exécution..., Op.Cit.

<sup>4</sup> - Ibidem.

<sup>5</sup> - A.N.O.M, Série Alger, Boite 4I-7, Tirailleurs Nord-Africain Venu Combattre Sur Le Sol De France Et Fait Prisonnier.

<sup>6</sup> - A.N.O.M, Série Alger, Boite 4I-7, Indigène Travailleur Nord-Africain Entré En France En 1939 Ou 1940 Ou En 1942 Comme Travailleur Volontaire.

- ما إذا كان انخرط في "لجنة مسلمين شمال إفريقيا" بقيادة "محمد الماضي" أو في "اتحاد عمال شمال إفريقيا" بقيادة "خضير عمار".

- ما علاقته بحزب الشعب الجزائري؟

ولئن دلت هذه الإجراءات على شيء، إنما تدل على تخوف السلطات الاستعمارية من ثورة عامة تقودها مجموعة من الشباب المثقفين المقتنعين بالفكرة الوطنية (المتأثرون بالدعاية الألمانية حسب وصف إدارة الاحتلال لهم) فالتقارير تشير إلى أنه منذ أبريل 1945، بدأت سلطات الاحتلال تشعر بوجود شيئاً ما كان يعد في الحفاء ضد فرنسا في الجزائر فقامت بتلك الإجراءات الوقائية<sup>(1)</sup>.

#### 4. المجندون الجزائريون بين الحلفاء ولجنة فرنسا الحرة: 1942-1945

##### 4-1- نزول الحلفاء في الجزائر:

تمت عملية نزول الحلفاء في المغرب الأقصى والجزائر يوم 8 نوفمبر 1942 في ظروف صعبة، ف"مالطا" على وشك الوقوع بيد المحور، والقائد الألماني "رومل Rommel" لا يبعد عن مدينة الإسكندرية إلا ب 100 كلم، بالإضافة إلى انتصارات اليابان في المحيط الهادي والتي أوقفتها القوات الأمريكية، وفي نفس الفترة اجتازت القوات الألمانية القوقاز والبولغا، ولا يستبعد أن يدخل الرئيس السوفيياتي "ستالين Staline" في مفاوضات مع "هتلر" بعدما طلب من الحلفاء بفتح جبهة أوروبية لتخفيف ضغط القوات الألمانية على الإتحاد السوفيياتي، ذلك ما اتضح من رسالة "ستالين" إلى "تشرشل" حيث قال: "ليس عندي أدنى شك في أن الحكومة البريطانية ترغب صادقة في أن الحكومة البريطانية، ترغب صادقة في أن ترى الإتحاد السوفيياتي منتصرا، فإذا وجدت بريطانيا أن في فتح جبهة أخرى في الغرب، أمرا مستحيلا في الوقت الحاضر، فهناك طريقة أخرى للتعاون العسكري..."<sup>(2)</sup>.

وفي خضم هذه الظروف، قررت الولايات المتحدة الأمريكية في 25 جويلية 1942 فتح جبهة في شمال إفريقيا مع الحرص على ضرورة التقليل من خسائرها لذا أمر الرئيس الأمريكي

<sup>1</sup> - أبو القاسم (سعد الله)، الحركة...، ج 3، المرجع السابق، ص ص 248-249.  
<sup>2</sup> - ونستون (تشرشل)، مذكرات تشرشل، الجزء الثاني، منشورات مكتبة المنار، بغداد، دت، ص 09.

"روزفلت Rosvelt" ممثله الشخصي "روبير مورفي Robert Murphy" بالبحث عن شخصية فرنسية تحظى بالإجماع في ظل الانقسام الذي شهدته فرنسا بين حكومة فيشي، ولجنة فرنسا الحرة، فوقع الاختيار على الجنرال "جيرو Giraud"، الذي فر من الأسر في 17 أبريل 1942، ولجأ إلى المنطقة الحرة في فرنسا، وفي نفس الوقت أجرى ممثل الرئيس الأمريكي اتصالات مع بعض الشخصيات المؤيدة للحلفاء في الجزائر<sup>(1)</sup>.

وتم الاتفاق على تاريخ وتوقيت الإنزال فكان ذلك يوم 08 نوفمبر 1942 على الساعة الثانية صباحا بالتوقيت المحلي للجزائر، على أن يتكفل كل من المقدم "جوس Jousse" القائد الأعلى للحامية العسكرية La Garnison بمدينة الجزائر، و"هنري داستي دي لا فيجري Henri D'astier De La Vigerie" رفقة مجموعة مكونة من 400 جندي بضمان تجميع السلطات العسكرية والمدنية عند بداية الإنزال<sup>(2)</sup>.

ومن أجل إنجاح العملية اقتضت الخطة إبعاد الجنرال "ديغول" عنها لضمان حياد المواليين لحكومة فيشي، وكذلك إخفاء دور القوات البريطانية التي لا تجد ترحيبا عند المارشال "بيتان" بسبب هجومها على قاعدة "المرسى الكبير" عقب إبرام اتفاقية الهدنة مع ألمانيا في سنة 1940<sup>(3)</sup> وعلى الرغم من ذلك أقلعت في ليلة 7 إلى 8 نوفمبر 1942 خمسمائة (500) بارجة حربية بريطانية وأمريكية باتجاه الجزائر، فوصل جزء منها إلى وهران على الساعة 2 صباحا، بينما جزء آخر إلى ميناء الجزائر على الساعة 5 سا و30 د صباحا (ينظر الملحق رقم 12)، وفي نفس اليوم تسلم المارشال "بيتان" من الرئيس الأمريكي "روزفلت" رسالة أخبره فيها بنزول الحلفاء في شمال إفريقيا، فأجابه المارشال "بيتان": "صرحت دائما أنه في حالة إعلان الهجوم علينا، فإننا سندافع على إمبراطورية..."<sup>(4)</sup>.

ونتي جة لذلك صدرت أوامر بمواجهة الإنزال في الجزائر، مما أدى إلى سقوط حوالي 3300 ما بين جريح وقتيل في صفوف قوات حكومة فيشي و1500 في صفوف الحلفاء<sup>(5)</sup>، وفي اليوم

<sup>1</sup> - Dominique (Lormier), Op.Cit, P154.

<sup>2</sup> - Christine Levisse (Touzé), Op.Cit, P235.

<sup>3</sup> - Ibid, P 334.

<sup>4</sup> - Dominique (Lormier), Op.Cit, P156.

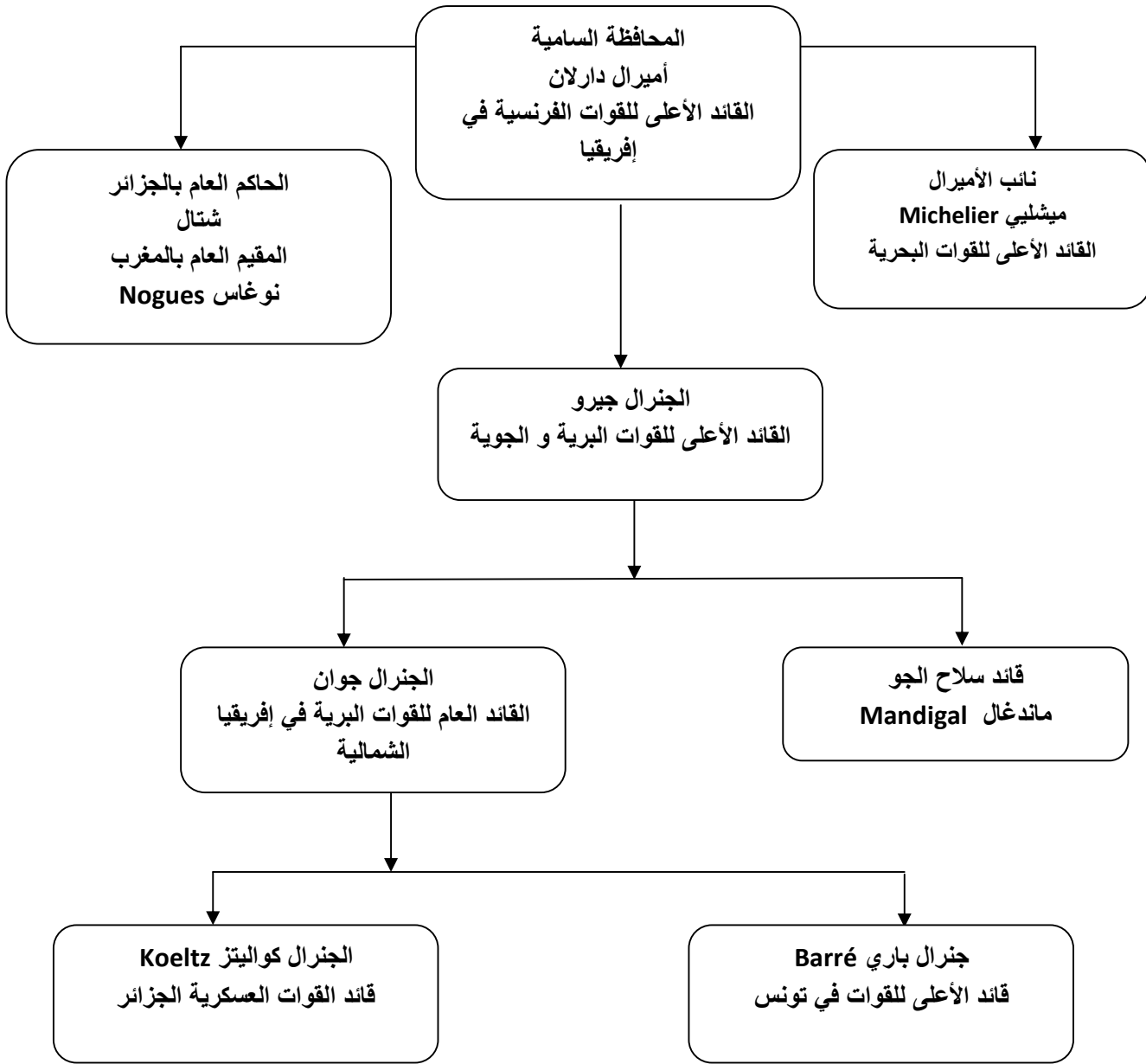
<sup>5</sup> - Ibidem.

الموالي اتصل الأمريكان بالقائد " دارلان Darlan " من أجل الهدنة، غير أنه اختلف مع الحلفاء في مجالها الجغرافي، حيث اشترط أن تمس مدينة الجزائر فقط ، بينما طالب الأمريكان بأن تكون شاملة<sup>(1)</sup>، وفي 10 نوفمبر رضخ "دارلان" للمطلب الأمريكي، وأعلن عن وقف إطلاق النار في شمال إفريقيا مقابل تعيينه محافظا ساميا لفرنسا في إفريقيا الفرنسية، وفي نفس الوقت القائد الأعلى للقوات العسكرية الفرنسية في إفريقيا، كما تم تعيين الجنرال "جيرو" قائد للقوات البرية والجوية، أما بالنسبة للضباط السامين الآخرين فقد تم تثبيتهم في مناصبهم على الشكل التالي:

---

<sup>1</sup> - Christine Levisse (Touzé), Op.Cit, P252.

التنظيم العسكري للمحافظة السامية<sup>(1)</sup>



وخلال فترة حكمه القصيرة قبل اغتياله في يوم 24 ديسمبر 1942 في ظروف غامضة دعى سكان الجزائر إلى تأييد فرنسا والحلفاء معا لكسب الحرب، ثم خلفه الجنرال "جيرو" المنافس للجنرال "ديغول" في قيادة المقاومة الفرنسية<sup>(2)</sup>.

<sup>1</sup> - Ibid, PP 263-266.

<sup>2</sup> - أبو القاسم (سعد الله)، الحركة...، ج3، المرجع السابق، ص198.

كشفت نزول الحلفاء في الجزائر يوم 08 نوفمبر 1942، وقبله هزيمة فرنسا في جوان 1940 على ضعف القوة الفرنسية مقارنة بنظيرتها الأمريكية والألمانية، فساد اعتقاد عند الجزائريين أن شيئاً ما تغير، وكأن الحواجز التي كانت تعزل الجزائر عن بقية العالم قد زالت (عقدة الجيش الفرنسي الذي لا يقهر)، فتطلعوا إلى الولايات المتحدة الأمريكية التي أعلنت عن حق الشعوب في تقرير مصيرها منذ الحرب العالمية الأولى، وأكدت عليه بعد توقيعها رفقة بريطانيا على "الميثاق الأطلسي" في أوت 1941، ومن بين ما جاء فيها ما يلي: <sup>(1)</sup>

1. إن كلا من البلدين لا ترغبان في توسع إقليمي أو غير إقليمي.
2. أنهما لا ترغبان في رؤية مثل هذه التبدلات التي لا تتفق مع رغبات الشعوب.
3. تحترم الدولتان حق جميع الشعوب في أن تختار شكل الحكم الذي تريده تلك الشعوب.

لقد أعطت هذه القرارات دفعا قويا للوطنيين لاسيما حزب الشعب الجزائري بقيادة "الأمين الدباغين" والذين علقوا عليها آمالا واسعة، حيث صرح "مصالي الحاج" بعد نزول القوات البريطانية الأمريكية قائلا: "لقد منيت فرنسا بأكبر هزيمة منذ 1830..."<sup>(2)</sup> وقال فرحات عباس: "لا تعبئة للجزائريين إلا إذا أدركوا لماذا يحاربون؟ وإذا لم نتوصل إلى وفاق مع الحكومة فإننا سننزل إلى الشارع..."<sup>(3)</sup>.

وفي خضم هذه الظروف كان الجيش الفرنسي منقسما إلى قسمين وهما الجيش الإفريقي السلك التاسع عشر<sup>(4)</sup>، ويضم قسمة المشاة بقسنطينة، وقسم المشاة بالجزائر، وقسم المشاة بوهران، أما الجزء الثاني من الجيش فيمثله القوات الفرنسية الحرة FFL ويضم قوات المظليين الفرنسيين، وفيلق البحرية<sup>(5)</sup>.

تزامنت هذه التصريحات مع الإعلان للتعبئة في أواخر نوفمبر 1942 تحضيراً لحملة تونس، بحث تطلبت الخطة، في البداية أن يقوم الجيش الفرنسي بتغطية نصف مساحة الجهة التونسية التي

<sup>1</sup> - ونستون (تشرشل)، مذكرات تشرشل، الجزء الثاني، منشورات مكتبة المنار، بغداد، دت، ص13.

<sup>2</sup> - Christine Levisse (Touzé), Op.Cit, P345

<sup>3</sup> - Ibidem.

<sup>4</sup> - بعد هزيمة 1870 و أمام بروسيا، و في إطار إعادة تنظيم جيشها استبدلت فرنسا في 1873 تسمية جيشها المشكل من المستعمرات من "الجيش الإفريقي L'armée d'Afrique" إلى "السلك 19 Le 19éme Corps" (ينظر إلى : Jocques (Frémeaux), La France Et L'Algérie En Guerre 1830-1870 1954-1962, P112.)

<sup>5</sup> - Christine Levisse (Touzé), Op.Cit, PP 333-334.

تقدر ب 300 كلم، حتى تتمكن القوات البريطانية والأمريكية من الانتشار لمواجهة الحلف الألماني الإيطالي في المنطقة<sup>(1)</sup> مما دعى بسلطات الاحتلال إلى الإعلان عن التعبئة العامة، وإعادة استدعاء الاحتياطيين الجزائريين، بعدما أوقفت هدنة 1940 عملية تجنيد الجزائريين، كما أن سوء أوضاع هؤلاء وقف أمام استدعائهم ، ومن هنا وجب البحث عن مخرج لهذا الوضع، فالاستعمار قد ترك المجندين الجزائريين، والجنود الفرنسيين متباعدين من حيث الامتيازات المادية والمعنوية، ولما شعرت السلطات الاستعمارية بخطورة الموقف قامت بتبني سياسة الوعود من خلال رسالة بعثها الحاكم العام "شتال" إلى قائد أسطول المحافظة السامية لإفريقيا الفرنسية، يوم 22 نوفمبر 1942 قصد منح المجندين الجزائريين نفس الامتيازات التي يتمتع بها الجنود الفرنسيون، بما في ذلك حق النقيب الأهلي في قيادة كتيبة **Compagnie** والتي حرم منها ولو بصفة مؤقتة، كما حرم ضباط صف الأهالي من الانضمام إلى مصلحة المحاسبات<sup>(2)</sup>.

وعلى إثر ذلك قامت سلطات الاحتلال بإعادة استدعاء قوات الاحتياط عن طريق صحافتها، وشملت هذه الاستدعاءات دفعتي 1939-1940 سواء المجندون إجباريا أو المنخرطون طوعا<sup>(3)</sup> على أن تمنح الأولوية في التعبئة للتخصصات، فالبلدية التي يقطنها عدد أفراد قوات الاحتياط في سلاح المدفعية أكثر من عدد أفراد الاحتياط في سلاح الفرسان، فإن أولوية الاستدعاء تعود للأول، ونظرا لأهمية العملية أكدت مراسلة الحكومة العامة للعمليات الثلاثة بخصوص الاعتماد على السجلات الخاصة بجداول الإحصاء الخاصة بالدفعات في عملية توزيع الاستدعاءات، كما دعت المراسلة إلى ضرورة توفير المواصلات والإطعام للمجندين والإيواء إلى غاية التحاقهم بالثكنات وبداية الخدمة<sup>(4)</sup>.

أدت عملية استدعاء قوات الاحتياط إلى تجنيد 12900 جزائري في أواخر 1942 موزعين على قسم المشاة بقسنطينة، الجزائر، ووهران، بالإضافة إلى مجموعة **Le Gouepement** الأوراس، كما شاركت في هذه الحملة "القوات الفرنسية الحرة F.F.L" التابعة للحكومة المؤقتة بقيادة "ديغول" بأربعة فرق للمظليين الفرنسيين، وفيلق لسلاح المدفعية، وتمركز هؤلاء في أقصى

<sup>1</sup> - Dominique (Larmier), Op.Cit, P160.

<sup>2</sup> - A.N.O.M, Série Oran, Boite 5I 164, Situation Des Militaires Indigènes

<sup>3</sup> - Journal, Echo D'Oran, 25-11-1942.

<sup>4</sup> - A.N.O.M, Série Oran, Boite 5I164 ; Mobilisation Des Réservistes Indigènes.

## الفصل الرابع: المجندون الجزائريون أثناء الحرب العالمية الثانية 1939-1945

الجنوب التونسي لتحركوا فيما بعد نحو الشمال بعد احتلال واحات "قزان" الليبية في مارس 1943<sup>(1)</sup>، لم تكن مشاركة الحكومة المؤقتة مجرد إثبات لحضورها في مواجهة القوات الألمانية الإيطالية فقط، بل كانت لغرض الدفاع عن إفريقيا الفرنسية المهتدة في جزءها الشمالي الشرقي، وعلى حدودها الجنوبية.

بالإضافة إلى تجنيد الجزائريين، قامت السلطات الاستعمارية بتجنيد الشباب التونسي، والمغربي كذلك، ليصل عدد الشبان المغاربة (تونس، الجزائر، المغرب الأقصى) المجندين لملة تونس 50651 مغاربي، وذلك ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 4-5: تطور عدد المجندين المغاربة خلال حملة تونس<sup>(2)</sup> (نوفمبر 1942-أفريل 1943)

جانفي	الضباط	ضباط صف	المجندون	المجموع
الأوروبيون	920	3389	8317	12626
الجزائريون	32	882	15432	16346
المجموع	952	4271	23749	28972
فبراير	الضباط	ضباط صف	الجنود	المجموع
الأوروبيون	1491	4283	13742	19516
الجزائريون	73	1535	25515	27123
المجموع	1564	5818	39257	46639
مارس	الضباط	ضباط صف	الجنود	المجموع

<sup>1</sup> - Christine Levisse (Touzé) Op.Cit, PP 333-334.

<sup>2</sup> - Belkacem (Recham), Les Musulmans..., Op.Cit, PP 232-233.

الفصل الرابع: المجندون الجزائريون أثناء الحرب العالمية الثانية 1939-1945

18624	12375	4756	1493	الأوروبيون
29675	27983	1630	62	المغاربة
48299	40358	6386	1555	المجموع
المجموع	الجنود	ضباط صف	الضباط	أفريل
23526	16416	5551	1559	الأوروبيون
30167	28489	1582	96	المغاربة
53693	44905	7133	1655	المجموع

يتبين لنا من خلال الجدول أن عدد المجندين الجزائريين قفز من 16346 رجل في جانفي 1943 إلى 30167 رجل في شهر أفريل من نفس السنة أغلبهم من صنف الجنود، ففي بداية الحملة على تونس لم يهتم الجزائريون بأمر الاستدعاءات وذلك لعدة أسباب نذكر منها:

- إدراكهم لمدى ضعف القوات الفرنسية خاصة بعد هزيمة 1940، والتي تم تسريحهم بموجبها، ونزول الحلفاء في نوفمبر 1942، حيث اعتبروا ذلك هزيمة لفرنسا منذ 1830.
- تدني وضعية المجندين الجزائريين في صفوف الجيش الفرنسي بفعل المعاملة العنصرية ضدهم من طرف قيادة الجيش الفرنسي، فالفرق بينهم وبين الجنود الفرنسيين كان واضحا في جميع المجالات، ولعل ما يدل على ذلك الفرق الشاسع بين عدد الضباط الفرنسيين وعدد الضباط الجزائريين الوارد في الجدول.
- نضال الحركة الوطنية الجزائرية في صفوف المجندين الجزائريين، والتي حملت انشغالهم، حيث تجلّى ذلك من خلال تصريحات قائدها مثل "فرحات عباس" الذي قال قبيل بداية الحملة على تونس: "لا تعبئة للجزائريين، إلا إذا أدركوا لماذا يحاربون...".

- استمرت الدعاية الألمانية تجاه الجزائريين، فحسب مصادر أمنية فرنسية أن تأثيرها (الدعاية) كان بارزا، خاصة عندما تذكر أن اليهود هم المستفيد الأكبر من وصول

الأبجوسكسون إلى الجزائر، وعليه تواصل محطات الراديو الألمانية دعايتها: "الخونة هم الذين أصبحوا يقودون الجنود الفرنسيين والجزائريين، وعلى هؤلاء أن يبقوا مخلصين لقائدهم الشرعي المارشال "بيتان"..."<sup>(1)</sup>، ذلك ما أدى إلى عزوف الجزائريين عن التجنيد، حتى وصل العجز في قسم **Division** وهران في أكتوبر 1942 إلى 861 رجل، وفي "الأربعاء نايث إراتن" في منطقة القبائل لم يحضر سوى 129 مستدعى من بين 239، وبالقرب منها في منطقة "عين الحمام **Michelet**" حضر 150 رجل من بين 248 مستدعى<sup>(2)</sup>، وبغرض تغطية هذا العجز لجأت السلطات الاستعمارية إلى تجنيد أرباب أرباب الأسر التي يفوق عدد أطفالها ستة (06) أطفال، هؤلاء الذين تم إعفاؤهم من الخدمة في سنة 1939<sup>(3)</sup>، كما قامت في 10 مارس 1943 بإصدار تعليمة تنص على صرف منحة لعائلات المجندين، مستغلة الأوضاع المزرية لهذه الأسر، وعلى الرغم من ذلك فغالبا ما كان دفعها لمستحقيها يتأخر عن مواعده<sup>(4)</sup>.

كانت حملة تونس أول مناسبة جمعت بين "قوات فرنسا الحرة الموالية للجنرال ديغول" وقوات "جيش إفريقيا" المشكل من الفرق الأهلية (صبايحية، قومية، رماة، ومخزن...) الموالي للمريشال "بيتان" إلى جانب الحلفاء لمواجهة الحلف الألماني الإيطالي، والتي سجلت خسائر بشرية يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم 4-6: الخسائر البشرية الناجمة عن حملة تونس<sup>(5)</sup>

الدولة	عدد القوات	عدد القتلى	عدد الجرحى
الولايات المتحدة الأمريكية	9000	2700	900
بريطانيا	120000	4439	12500

<sup>1</sup> - Charles Robert (Ageron), **L'Algérie...**, Op.Cit P191.

<sup>2</sup> - Christine Levisse (Touzé), Op.Cit ; P344.

<sup>3</sup> - A.N.O.M, Série Oran, Boite 5I164, Recrutement Indigène Pères De Familles Nombreuses.

<sup>4</sup> - A.N.O.M, Série Oran, Boite 5I164, Du Paiement..., Op.Cit.

<sup>5</sup> - Christine Levisse (Touzé), Op.Cit, P338.

			فرنسا <sup>(1)</sup>
10276	2156	80000	جيش إفريقيا
69	38	3500	قوات فرنسا الحرة

يبدو ومن خلال الجدول أن فرنسا شاركت في الحملة بقوات معتبرة ممثلة في "جيش إفريقيا" المشكل أساساً من الفرق الأهلية، هذا ما جعل الرئيس الأمريكي روزفلت يثني عليه في رسالته إلى قيادة هذا الجيش حيث جاء فيها: "أعبر لكم عن إعجاب الشعب الأمريكي بمشاركة القوات الفرنسية تحت قيادتكم في استرجاع تونس"<sup>(2)</sup>.

وما إن انتهت حملة تونس، حتى طفت على السطح أزمة سياسية في فرنسا، حيث طالب الجنرال ديغول في 08 جوان 1943 من "اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني Comité Française De Libération National"، بالفصل في مسألة تعدد صلاحيات الجنرال "جيرو"<sup>(3)</sup>، وإذا بقي الوضع على حاله فمن الأحسن أن تتشكل لجنة برئاسة قائد المقاومة للإشراف على تنظيم إصلاحات عسكرية، إلا أن الجنرال "جيرو" الذي كان مدعماً من "جيش إفريقيا" رفض ذلك، وفي خضم هذه التطورات قام رئيس الوزراء البريطاني "تشرشل" بوقف المساعدات المالية للجنة فرنسا الحرة في 30 جوان 1940، مما أرغم الجنرال "جيرو" على قبول الحل الوسطي المتمثل في بقاءه رئيساً وقائداً أعلى، وأن يحتفظ الجنرال "ديغول" بالسلطة على القوات الفرنسية، والقوات المقاومة داخل فرنسا بما في ذلك الإشراف على التنظيم، والتجنيد، ومتابعة العمليات<sup>(4)</sup>، لقد أدى هذا الاتفاق إلى تعزيز سلطة الجنرال "ديغول" التي أصبحت مدعومة من غالبية أعضاء "اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني"، كما لعبت الظروف دوراً كبيراً في تثبيت هذه السلطة، إذ تزامنت هذه الأزمة مع رغبة الحلفاء في الهجوم على إيطاليا، بعد طرد قواتها من تونس، وأن هذا الانقسام الفرنسي ليس في مصلحة الحلفاء في الظرف الراهن.

<sup>1</sup> - يذكر الجنرال "بوف" في كتابه "الانتقام في 1945" أن عدد القوات الفرنسية كان 60 ألف، أما عدد الجرحى و القتلى 15 ألف (ينظر إلى Général Beaufre, Op.Cit, P217).

<sup>2</sup> Christine Levisse (Touzé), Op.Cit, P338.

<sup>3</sup> - انقسم الحلفاء حول زعامة المقاومة الفرنسية، فبينما كان روزفلت يميل إلى الجنرال "جيرو" كن تشرشل يؤيد الجنرال "ديغول" في عزل صاحبه ( ينظر إلى: أبو القاسم سعد الله، الحركة...، ج 2، ص 198).

<sup>4</sup> - Christine Levisse (Touzé), Op.Cit, PP 319-320.

#### 4-2- الجزائريون في حروب أوروبا مجددا:

أظهر تدخل الحلفاء في تونس من نوفمبر 1942 إلى أبريل 1943 لمواجهة الحلف الألماني الإيطالي ضعف الجيش الفرنسي من حيث العتاد الحربي الذي يعود عقد الثلاثينات من القرن العشرين، ذلك ما جعل الفرنسيون يتطلعون إلى المساعدات الأمريكية لإعادة تسليح جيشهم، ولهذا الغرض دعي الجنرال "جيرو" في سرية إلى المغرب الأقصى في 10 جانفي 1943 لمناقشة المسألة وإدراجها ضمن جدول أعمال قمة الدار البيضاء للحلفاء المزمع عقدها ما بين 13-24 جانفي 1943 وخلال هذا اللقاء تعهد الأمريكان بتقديم مساعدات عسكرية للجيش الفرنسي<sup>(1)</sup>، وفي الفترة الممتدة من شهر جانفي إلى شهر جويلية 1943 تم نقل ما وزنه 256621 طن من العتاد العسكري إلى شمال إفريقيا<sup>(2)</sup>، وبذلك تكون الولايات المتحدة الأمريكية ساهمت في إعادة بناء الجيش الفرنسي لتثبيت وجود في شمال إفريقيا، وبمشاركة في المعارك العنيفة في المدة من 1943-1945 في أوروبا معتمدة في ذلك الشباب المغربي الذي سيشكل نصف عدد جنودها.

وعلى إثر وصول الجنرال ديغول إلى الجزائر في جوان 1943 رفقة الجنرال "كاترو" باشرت السلطات الاستعمارية عملية استدعاء الدفعات المتخلفة ومنها دفعتي 1941-1942 في بعض المناطق من القطاع الوهراني على النحو التالي:

الجدول رقم 4-7: عدد المجندين الجزائريين لدفعتي 1941-1942 في بعض بلديات القطاع الوهراني<sup>(3)</sup>

البلدية	مكرة ب، م	عين أفكان	تلاغ	الغزوات وندرومة	سعيدة
عدد المجندين	95	03	32	216	86

<sup>1</sup> - Général Beaufre, Op.Cit, P191.

<sup>2</sup> - Christine Levisse (Touzé), Op.Cit, PP 341-342.

<sup>3</sup> - A.N.O.M, Série Oran, Boite 51164, De l'Incorporation Des Recrues Indigène Des Classes 1941 Et 1942. 10-07-1940.

وإذا كانت المصادر قد ذكرت أن العملية تمت في هدوء، ولم تسجل غيابات في صفوف المستدعين، فإن الأمر في قطاع الجزائر عندما قامت إدارة الاحتلال باستدعاء قوات من الجزائريين لدفعتي 1935 و1936، فمن بين 56545 مسجل، تم إحصاء 11129 حالة عصيان للمجندين، فمدينة الجزائر سجلت 980 حالة من بين 1518 مسجل، وفي البلدة 581 حالة من أصل 674 مسجل<sup>(1)</sup>.

وفي 29 سبتمبر 1943 أحصت إدارة الاحتلال حالات عديدة لفرار المجندين إلى مداخل منطقة القبائل، وأن عددهم في تزايد متزايد<sup>(2)</sup>، لقد ادعت بعض المصادر أن أعضاء من حزب الشعب الجزائري قد ضاعفوا من نشاطهم لتحريض المجندين على عدم الالتحاق بصفوف الجيش الفرنسي، غير أن بالإضافة إلى ذلك، فإن ظاهرة العصيان والفرار من المجندين تعود كذلك إلى سوء وضعية المجندين التي كانت سبب احتجاج هؤلاء في العديد من المرات، ففي تقرير بخصوص وضعية المجندين الجزائريين بتاريخ 05 ماي 1943، أشار إلى تدني أحوالهم في جميع المجالات، سواء من حيث الأجرة، الرتبة، الترقية والمعاملة<sup>(3)</sup>، وبدل أن تقوم السلطات الاستعمارية بالتخفيف من معاناتهم، والاعتراف بما يقدمونه من تضحيات لفرنسا، كفاتهم هذه الأخيرة بقرار في 17 جويلية 1943 ينص على تساوي الأجرة بين الجنود اليهود والجنود الفرنسيين<sup>(4)</sup>، بالإضافة إلى قرار الجنرال "ديغول" بإعادة الجنسية الفرنسية لهم (لليهود) بتاريخ 21 أكتوبر 1943 بضغط من الولايات المتحدة الأمريكية، وقد سبق ذلك رسالة كتبها وزير الخارجية الأمريكي "أدولف هيلد Adolf Held" إلى رئيس لجنة العمل اليهودية في أمريكا، يعده فيها بعودة العمل بقرار كريميو إلى يهود الجزائر، وفي طريقه إلى "موسكو" توقف "هيلد" في الجزائر، وتحدث إلى "ديغول" في الموضوع، الذي اتخذ القرار في غياب "جيرو" الذي كان سبق له أن رفضه بحجة أنه سيثير المسلمين الجزائريين، وفعلا أثار ذلك حفيظة المجندين الجزائريين الذين تساءلوا عن تلك الوعود التي قدمها لهم الجنرال "جيرو" عبر الصحافة الكولونيالية<sup>(5)</sup>.

<sup>1</sup> - Christine Levisse (Touzé), Op.Cit, PP 344-345.

<sup>2</sup> - A.N.O.M, Série Alger, Boite 2 I47, Au Sujet De Déserteurs En Kabylie 29/09/1943.

<sup>3</sup> - A.N.O.M, Série Oran, Boite 5I 164, Relative..., Op.Cit.

<sup>4</sup> - A.N.O.M, Série Oran, Boite 5I 164, Paiement De La Solde..., Op.Cit.

<sup>5</sup> - أبو القاسم (سعد الله)، الحركة...، ج3، المرجع السابق، ص212.

الفصل الرابع: المجندون الجزائريون أثناء الحرب العالمية الثانية 1939-1945

وبعدما رفض الجزائريون الالتحاق بصفوف الجيش، أصدرت لجنة فرنسا الحرة مرسوما في 15 ديسمبر 1943 بخصوص تحديد شبكة أجور المجندين المغاربة بإعادة تقييم المنحة العائلية على الشكل التالي:

الجدول رقم 4-8: المنحة العائلية الموحدة<sup>(1)</sup>

الأطفال تحت الكفالة							الرتبة
6	5	4	3	2	1	0	الجندي والعريف
960	780	600	450	300	240	180	ضباط
1590	1260	1110	780	450	330	240	صف

إلا أنه وبموجب قرار صدر في 16/07/1944 تم تحديد الاستفادة من هذه المنحة للمتزوج الذي قضى أكثر من 5 سنوات في الجيش<sup>(2)</sup>.

كما أضاف المرسوم تعويضات أخرى خاصة بالجنودية خارج الجزائر على النحو التالي:

جدول رقم 4-9: علاوة الخدمة خارج إفريقيا الشمالية<sup>(3)</sup>

الرتبة	الخدمة في إفريقيا الشمالية	خارج إفريقيا الشمالية
عريف أول رقيب ورقيب أول	240	300
مساعد ومساعد أول	270	330
مرشح	390	480

<sup>1</sup> - J.O.F.R, N°01 Du 01 Janvier 1944.

<sup>2</sup> - A.N.O.M, Série Oran, Boite 5I 164, Des Soldes Te Indemnités Allouées Aux Militaires Indigènes Mariés.

<sup>3</sup> - J.O.F.R, N°01 Du 01 Janvier 1944.

يتضح من خلال هذه المعطيات الرقمية أن إعادة تقييم أجرة المهندسين المغاربة جاء في إطار سعي سلطات الاحتلال إلى إغراء الجزائريين للتجنيد استعدادا لخوض حروبها ضد ألمانيا في أوروبا، ومن الأساليب الأخرى التي اعتمدها في نفس المضمون هي تلك العناية التي أحاطت بها قدماء المحاربين الجزائريين الذين منحتهم رخصا لاستغلال المقاهي.

وبذلك تمكنت فرنسا من إعادة بناء جيشها بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية وباستغلال الظروف السيئة للجزائريين في ظل سياستها الاستعمارية لتجنيدهم وعشية زحف الحلفاء على إيطاليا، أصدر الجنرال "جيرو" قرار بإنشاء "القسم الثالث للمشاة الجزائريين D.A.I. 3<sup>eme</sup>" الذي شارك الحلفاء في الحرب، ودخل مدينة روما في 5 جوان 1944، ووصل إلى مدينة "لاسيان La sienne" في شمال إيطاليا في 03 جويلية من نفس السنة، ومنها بدأ التخطيط لتحرير فرنسا التي دخلها الحلفاء برفقة المهندسين الجزائريين، حيث وصلوا في 16 أوت 1944 إلى مدينة "تولون" ثم إلى مرسيليا<sup>(1)</sup> ذلك ما تطلب قوة أكبر فلجأ قيادة الجيش إلى استدعاء دفعة 1943 في 16 ديسمبر 1944، كما هو موضح في الجدول التالي:

---

<sup>1</sup> - Belkacem (Recham), Les Musulmans, Op.Cit, P248.

الجدول رقم 17 عدد المجندين الجزائريين في العمالات الثلاث حسب دفعة 1943<sup>(1)</sup>

مكتب التجنيد	عدد المجندين المقبولين	عدد المجندين فعلا
الجزائر	6649	4250
وهران	8268	5300
قسنطينة	11395	7250
المجموع	26312	16800 <sup>(2)</sup>

يظهر من خلال الجدول الفرق بين عددا المجندين المقبولين وعدد المجندين فعلا، ذلك ما بين إقبال الجزائريين على الانخراط في الجيش الفرنسي هروبا من الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المزرية، خاصة وأن لجنة "توبيير Turbet"<sup>(3)</sup> أكدت أن الجزائريين كانوا يقتاتون من الأعشاب الضارة<sup>(4)</sup>، الضارة<sup>(4)</sup>، وفي نفس السياق ذكر "ألبيير كامو Albert Camus" أنه رأى أطفالا يتصارعون مع الكلاب على القمامات<sup>(5)</sup>، دفعت هذه الظروف الشباب المغاربي إلى التجنيد، وركوب المخاطر لمواجهة أهوال الحرب، بدلا من الموت البطيء في تلك الظروف المعيشية، إذ بلغ عدد المجندين المغاربة في ماي 1944 ، 232000 مجند من مجموع 550000 وهو العدد الإجمالي لأفراد الجيش الفرنسي يتوزعون على الشكل التالي:

<sup>1</sup> - A.N.O.M, Série Oran, 5I164, Appel Sous Les Drapeaux De 14000 Indigènes De La Classe 1943.

<sup>2</sup> - قدرها 2800 مجند أي ما يعادل 20% من مجموع الدفعة (14000).

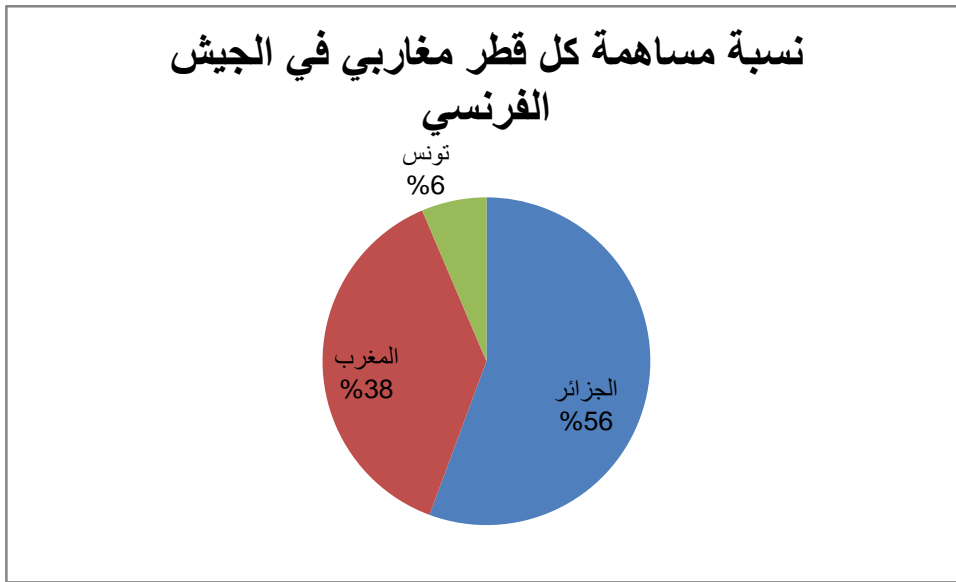
<sup>3</sup> - كلفت بالتحقيق في أحداث ماي 1945 برئاسة الجنرال "تبيير" عضو المجلس الاستشاري المؤقت، و المحامي "لباتو Labatut"، و "طالب بن شعيب ولد بن عودة" قاضي بتلمسان.

<sup>4</sup> - S.H.D, Série H, Boite 1H2845, Les Troubles De Mai 1945 En Algérie.

<sup>5</sup> - Boucif (Mekhaled), Op.Cit, P58.

جدول رقم 4-10: مساهمة البلدان المغاربية في الجيش الفرنسي في سنة 1944<sup>(1)</sup>

البلد	الجزائر	المغرب	تونس
عدد المجندين	129000	88000	15000
النسبة	%55.6	%37.9	%6.4



يلاحظ من خلال الجدول أن أعداد المجندين المغاربة متفاوتة، وذلك حسب عدد السكان الأصليين الذين عددهم في سنة 1944 في الجزائر 7.68 مليون نسمة وفي المغرب الأقصى 7.14 ملين نسمة، وفي تونس 2.68 مليون نسمة<sup>(2)</sup>، وبحسب طريقة التجنيد أيضا، ففي الجزائر وتونس تتم العملية بواسطة التجنيد الإجباري، والتجنيد الطوعي، أما في المغرب الأقصى عن طريق التجنيد الطوعي فقط، لهذا احتلت مساهمة الجزائريين في الجيش الفرنسي المرتبة الأولى مغاربيًا، وعلى كل حال

<sup>1</sup> - A.N.O.M, Série Oran, Boite 5I 164, Effectif Des Indigènes Nord-Africains Sous Les Drapeaux 02/05/1944.

<sup>2</sup> - A.N.O.M, Série Oran, Boite 5i164, Tableau Récapitulatif Des Chiffres Des Population (Evalués En 1944).

تبقى الأرقام في هذا المجال متضاربة، حيث يذكر "فرحات عباس" أن نسبة مساهمة المغاربة في الجيش الفرنسي وصلت إلى 80% أو 90%، وليس 42% كما أعلنت عنه<sup>(1)</sup> قيادة الجيش الفرنسي. وبحلول خريف سنة 1944، وصل الحلفاء ومعهم المجندين المغاربة إلى منطقة "الالزاس"، وهناك زاد معاناتهم بفعل الظروف المناخية القاسية (البرودة الشديدة) التي كانت أكبر مما يطيقون<sup>(2)</sup> واشتداد المعارك، مما أدى إلى تسجيل خسائر بشرية فادحة في صفوفهم، خاصة إذا علمنا أن الخسائر البشرية الفرنسية منذ حملة تونس إلى استسلام ألمانيا بلغت ما بين 97000 إلى 110000 قتيل وجريح ومفقود، من بينهم 11193 قتيل و39645 جريح في صفوف المجندين المغاربة، أي ما يعادل 52% مجموع الخسائر<sup>(3)</sup>، لقد أدت التطورات على جبهات القتال إلى الرفع من عدد المجندين قصد تعويض العجز الناتج عن الخسائر البشرية المسجلة في صفوف الجيش الفرنسي، وعليه فقد طالبت قيادة الجيش بزيادة قدرها 5000 رجل ليرتفع العدد من 14000 مجند ضمن دفعة 1943، إلى 19000 لدفعة 1944<sup>(4)</sup>، كما قامت إدارة الاحتلال بمراسلة عمال العمالات الثلاثة (الجزائر، وهران، قسنطينة) والقيادة العسكرية في الجنوب في 10 جوان 1944 لإحصاء المجندين لدفعة 1945، وضم إليها المؤجلين من الدفعات السابقة 1943-1944<sup>(5)</sup>، وضمن إستراتيجية دفع عملية التجنيد نشير إلى الآلية المعتمدة من طرف السلطات الاستعمارية والممثلة في الإغراء بالرواتب والتعويضات والمنح، التي تبقى مجرد وعود وإذا ما طبقت فإنها لا تمس إلا الأقلية من المجندين الجزائريين ففي 21 ديسمبر 1945 صدرت تعليمة نصت على تساوي هذه الامتيازات بين ضباط الجزائريين في الجيش الفرنسي، والضباط الفرنسيين، كما أشارت نفس التعليمة إلى المساواة بين الجنود الفرنسيين، والجنود الجزائريين الذين تخلوا عن أحوالهم الشخصية، أما الذين احتفظوا بها فهم غير معينين بهذه الزيادات، وعلى هذا الأساس فالجندي الفرنسي المتزوج وله أربعة أطفال يتلقى أجرة قدرها 2160 فرنك فرنسي، أما المجند الجزائري في

<sup>1</sup> - A.N.O.M, Série Oran, Boite 5i164, Effectif..., Op.Cit.

<sup>2</sup> - Dominique (Lormier), op.cit, P224.

<sup>3</sup> - Belkacem (Recham), Les Musulmans..., Op.Cit, Pp 245-246.

<sup>4</sup> - A.N.O.M, Série Oran, Boite 5i164, Appel..., Op.Cit.

<sup>5</sup> - A.N.O.M, Série Oran, Boite 5i 164, Etablissement Des Tableaux De Recensement De La Classe Indigènes 1945.

## الفصل الرابع: المجندون الجزائريون أثناء الحرب العالمية الثانية 1939-1945

نفس الحالة العائلية أجرته 420 فرنك فرنسي<sup>(1)</sup>، لا لشيء سوى أن هذا الأخير فضل المحافظة على أحواله الشخصية .

لم يتوقف استغلال الجزائريين عند هذا الحد، بل سخرتهم السلطات الاستعمارية لخدمة مصالح الحلفاء أيضا، حيث تم تشكيل وحدات عمالية<sup>(2)</sup> ووضعها تحت تصرف الجيش البريطاني ابتداء من 01 جانفي 1943 موزعة على المناطق التالية:

جدول رقم 4-11: توزيع الوحدات العمالية حسب المناطق<sup>(3)</sup>

المنطقة	الجزائر	قسنطينة	عنابة	سوق أهراس	بجاية	سكيكدة
عدد الوحدات	15	10	08	04	02	01

مهما يكن من أمر، فإن مساهمة المغاربة في الجيش الفرنسي ما بين 1943 إلى 1945 تراوحت ما بين 200000 إلى 250000 مجند، منهم 150000 مجند جزائري، وقف هؤلاء إلى جانب الحلفاء في حروبهم في أوروبا (ينظر الملحق رقم 13)، وعنهم قال "ديغول": "هم سيف فرنسا"<sup>(4)</sup>، لقد أسهم الجزائريون في تحرير فرنسا في سنة 1944 غير أنها واجهتهم بمجازر في 08 ماي 1945.

<sup>1</sup> - A.N.O.M, Série Oran, Série Boite 5i164, Situation Comparée Des Militaires Au Anciens Militaires Servant Ou Ayant Servi « A Titre Français » Ou « A Titre Indigène ».

<sup>2</sup> - كل وحدة تضم 250 عاملا، و على رأس كل واحدة منها ضابطين، و ضابط صف بريطاني مترجم (ينظر: A.N.O.M, Série Oran, Boite 5i164, Main-d'œuvre).

<sup>3</sup> - A.N.O.M, Série Oran, Boite 5i164, Main-d'œuvre.

<sup>4</sup> - Christine Levisse (Touzé), Op.Cit, Pp 366-367.

## 5-المجندون الجزائريون وأحداث 08 ماي 1945:

كتب الكثير من المؤرخين عن أحداث 08 ماي<sup>(1)</sup>، فمنهم من رأى أنها تحولت إلى انتفاضة عفوية بعدما خرج الجزائريون يحتفلون بعيد انتصار الحلفاء الذي كان يرمز إلى انتصار الحرية والديمقراطية، فاتخذتها السلطات الاستعمارية ذريعة لضرب الحركة الوطنية التي ظهرت قوية أثناء الحرب العالمية الثانية، ومنهم من اعتبرها تخطيط لثورة شاملة اكتشف أمرها قبل قيامها فتعثرت وفشلت.

لقد ذكرنا فيما سبق أن تطورات الحرب كشفت عن ضعف وعجز فرنسا، حيث تجلّى ذلك من خلال هزيمتها في 1940 أمام الألمان، ورضوخها لشروط اتفاقية الهدنة معها، ثم بعد نزول الحلفاء في شمال إفريقيا في نوفمبر 1942، لذا أدرك الجزائريون أن ما تدعيه من قوة لم يكن سوى محاولة منها لإيهام الرأي العام الجزائري بأنها لا تغلب، ونتيجة لذلك عرفت الحركة الوطنية الجزائرية قبيل وأثناء الحرب نشاط مكثفا على الرغم من جملة الاعتقالات التي شملت قادتها، فحزب الشعب الجزائري حل منذ 1939 غير أن ظروف الحرب جعلته ينشط من خلال خلايا سرية، كما أن جمعية العلماء المسلمين بعد وفاة رئيسها الشيخ عبد الحميد بن باديس، خلفه "الشيخ الإبراهيمي" الذي وضع في إقامة جبرية، ومع ذلك واصلت الجمعية نضالها من خلال حركة التعليم والتوجيه، أما "فرحات عباس" و"بن جلولو" فقد تجندا في صفوف الجيش الفرنسي دفاعا عن فرنسا الأم، ثم يئسا فيما بعد من تعنت إدارة الاحتلال.

كما وضعت تطورات الحرب ولاء المجندين الجزائريين لفرنسا على محك الاختبار، خاصة بعدما تمردت فرقة الرماة في الحراش يوم 25 جانفي 1941، والتي بينت أن للإخلاص حدود، كما لوحظ في هذه الفترة وجود بعض مناضلي حزب الشعب الجزائري في صفوف المجندين، حيث قال

<sup>1</sup> - من بين هؤلاء:

- Redouane Ainad Tabet, 8 Mai 45 En Algérie.

- Boucif Mekhaled, Chronique D'un Massacre 8 Mai 1945.

- Jan Louis Planche, Sétif 1945 Histoire D'un Massacre Annoncé.

و أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، الجزء الثالث. ص225.

"أحمد مهساس" في هذا الشأن: "إن تعاليم الحركة الوطنية قد انتشرت بين العساكر الجزائريين..."<sup>1</sup>.

وبنزول الحلفاء في 8 نوفمبر 1942 دخلت الجزائر مرحلة جديدة من تطورها السياسي بفضل بعض الوعود التي أعلنوا عنها الحلفاء مثل هاورد في الميثاق الأطلسي واجتماع "فرحات عباس" بالرئيس الأمريكي "روزفلت" أثناء مروره بالجزائر<sup>(2)</sup>، وبعدها قدم الجزائريون مذكرة إلى الحلفاء في 22 ديسمبر 1942، ثم بيان الشعب الجزائري في فبراير 1943، وبفضل مساعي "فرحات عباس" خفف السجن على "مصالي الحاج" فحول إلى إقامة جبرية، وخلال مرور "مصالي" بسطيف نزل ضيفا عند "عباس" ليتناقشا في الحالة السياسية الداخلية والخارجية<sup>(3)</sup>.

ونتيجة لتنكر الحلفاء ولجنة فرنسا الحرة للمجهود الحربي للجزائريين، وبعد استنفاد كل الطرق لمعالجة القضية الجزائرية، وإنصاف الشعب الجزائري، بدأ التفكير في ثورة عامة من أجل الاستقلال لم يحالفها التوفيق، خاصة بعدما أصبح للحركة الوطنية ما يجمعها أكثر مما يفرقها، فبعدها أعلن الجنرال ديغول على أمرية 7 مارس 1944، استنكرتها كل من الجمعية، وحزب الشعب وأحباب البيان، وطلبوا الجزائريين بعدم المشاركة في الانتخابات البلدية، وكانت عملية التحسيس تتم بواسطة المنشورات والصحف السرية. والاجتماعات خلال ربيع 1945، ومن ذلك منشور أصدره حزب الشعب الجزائري، والذي طالب فيه من مناضليه بتسليح أنفسهم بسرعة في وجه التطورات الجديدة، وبحسب تقارير مصالح الاستخبارات فإن مصالي الحاج يكون قد أعطى موافقته منذ أبريل 1945 على إعلان حكومة جزائرية<sup>(4)</sup>، وفي نفس الفترة (أفريل 1945) وقعت حوادث خطيرة في "قصر الشلالة"<sup>(5)</sup> حين منعت إدارة الاحتلال اجتماعا لحزب الشعب الجزائري<sup>6</sup>.

تزامن ذلك مع كشف أحد التقارير بتاريخ 13 أبريل 1945 لمخطط لبعض الوطنيين بالتنسيق مع بعض المجندين الجزائريين من أجل الإعلان عن انتفاضة مسلحة، تكون بدايتها بعد فرار

<sup>1</sup>- أحمد مهساس، المصدر السابق، ص 186.

<sup>2</sup> - Henri (Jacquin), La Guerre Secrète En Algérie, Editions Olivier Orban, Paris, 1977, P46.

<sup>3</sup> - أبو القاسم (سعد الله)، الحركة...، ج 3، ص 225.

<sup>4</sup> - شارل روبيير (أجران)، المرجع السابق، ص 930.

<sup>5</sup> - إحدى دوائر ولاية "تيارت" تبعد عن العاصمة ب 175 كيلومتر جنوبا.

المجندين من الثكنات واستيلائهم على الأسلحة الرشاشة والذخيرة، كما ذكر المصدر أن المخطط، لم يستثن قدماء الضباط وضباط الصف، والمجندين الجزائريين القدماء في هذه الانتفاضة<sup>(1)</sup> لبدئ الهجوم من سطيف على كتيبة الدرك، والحرس الجمهوري والثكنات ومقر البلدية، بغرض الاستيلاء على الأسلحة، بينما تتكفل مجموعة أخرى بقطع خطوط الهاتف<sup>(2)</sup>، وبحسب نفس التقرير أن المدعو "دجاكتا ابراهيم" ملازم أول سابق وهو من "بريكا" والمساعد "سعيد" ومجموعة أخرى من ضباط صف يقفون وراء هذا المخطط، وفي عناية فإن تقارير مصلحة الاستعلامات ذكرت أن مجموعة من مناضلي حزب الشعب تسعى إلى تشكيل خلية للحزب في صفوف المجندين المسلمين، وفي "العلمة Saint-Arnaud" قامت مجموعة من أحباب البيان بالاتصال ليلا بفرقة للرماة من أجل إعلان الثورة (الجهاد)<sup>(3)</sup>، وفي شرشال لم يشارك مناضلو حزب الشعب الجزائري في مظاهرات 8 ماي 1945 لأنهم كانوا في اتصال مع كل من "عمر أوعماران" و"قدور معسكري" الذين كان منخرطين في الجيش الفرنسي، فاتفقوا معهما على جلب السلاح الموجود في المدرسة العسكرية، ثم تنظيم المقاومة انطلاقا من الجبال<sup>(4)</sup>، وفي سعيدة ذكرت التقارير أن خلية حزب الشعب المحل هي من تقف وراء عمليات التخريب التي طالت المرافق العامة مثل دار البلدية، وأثناء عمليات الاعتقال تم العثور على وثائق خاصة بحزب الشعب الجزائري<sup>(5)</sup>، أما في تلمسان فإن التقارير دلت على وجود خلية مشكلة من مناضلي الحزب وهم "شليبي، كازي ثاني، مسلي، وكويس"، والتي كانت على اتصال دائم مع فرقة للرماة مكونة من 150 مجندا، وعدد آخر من قدماء المحاربين المسلمين<sup>(6)</sup>.

يتضح من خلال هذه الوثائق أن هناك تأكيد لمسؤولية الحركة الوطنية في التخطيط لثورة عارمة، فالأحداث لم تقتصر على سطيف وقالمه، بل شمل كذلك سعيدة، وهران، وتلمسان، غير أن الذي منع من تنفيذها كما كان مقررا هو تحرك الجيش الفرنسي الذي أعطيت له التعليمات بضرورة قمع الثورة بكل الوسائل قبل انتشارها، فكان التدخل بواسطة قوات الليف الأجنبي، أو فرقة الرماة السنغاليين وفرقة القومية المغربية (الطابور)، أما بالنسبة لفرق الرماة الجزائريين، فقد

<sup>1</sup> - S.H.D, Série H, Boite 1 H 2845, Propagandes Nationalistes Dans L'armée.

<sup>2</sup> - Ibidem.

<sup>3</sup> - S.H.D, Série H, Boite 1H 2845, Propagandes..., Op.Cit.

<sup>4</sup> - بوعلام (بن حمودة)، المرجع السابق، ص 129.

<sup>5</sup> - A.N.O.M, Série H, Boite 9h44, P.R.G Oran A Sécurité Générale Alger 10h 15 Le 6/06/1945.

<sup>6</sup> - A.N.O.M, Série H, Boite 9h44, P.R.G D'Oran Téléphone 10h30 Le 26/05/1945.

وضعتهم قيادة الجيش تحت المراقبة الشديدة تخوفا من رد فعل العسكريين الجزائريين، وتحسبا لذلك طالبت القيادة بتعزيز وجود الأوربيين في الفرق الخاصة بالجزائريين<sup>(1)</sup>.

مهما يكن من أمر، فإن السلطات الاستعمارية بالغت في استعمال القوة والقمع فبالإضافة إلى تجنيد الجيش لعشرة آلاف رجل، تدخل الطيران لقصف القرى والمد اشتر، كما قنبلت البوارج الحربية مناطق في جبال "بابور"، وكان القمع الذي قام به المعمرون الذين انتظموا في ميليشيات دمويا يقدر كبير.

لقد أسهمت الجزائر ماديا وبشريا في تحرير فرنسا حيث كانت في الفترة الممتدة من 1939-1940 بمثابة القاعدة الخلفية لدعم القوات الفرنسية التي كانت تعتبرها "خزانا للرجال"، فالجزائر بالنسبة لفرنسا "كوتر العرقوب **Tendon D'Achille**" على حد تعبير احد الصحافيين الألمان، ولكن بعد هزيمة فرنسا أمام الألمان في سنة 1940 اكتشف الجزائريون أن فرنسا ليست القوة الوحيدة في العالم، بل هناك ألمانيا أقوى منها هذه الأخيرة التي سعت إلى التقرب منهم في إطار إستراتيجية تهدف إلى ضرب المصالح الفرنسية، كما رأى الجزائريون أن خلاص الجزائر من الاستعمار لن يكون إلا بالاعتماد على قوة مناوئة لفرنسا، ومنذ 8 نوفمبر 1942 دخلت الجزائر مرحلة جديدة من تاريخها السياسي سيطر فيها الحلفاء من جهة، ولجنة فرنسا للتحرير الوطني من جهة أخرى، فبقدر ما بنى الجزائريون آمالا على وعود الحلفاء من خلال الميثاق الأطلسي والتي شجعت بعض الجزائريين على التحرك باسم "ممثلي الجزائر المسلمين" الذين قدموا مذكرة يوم 22 ديسمبر 1942 للحلفاء (دستور سياسي اقتصادي للجزائر مقابل المشاركة في الحرب)، وفي 10 فبراير 1943 قدموا بيانا تظاهر السلطات الاستعمارية بقبوله من حيث المبدأ، بقدر ما خابت آمالهم بعد عملية إنزال القوات البريطانية الأمريكية التي عبرت على احترامها للسيادة الفرنسية في شمال إفريقيا، ومن أجل ذلك سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إعادة بناء الجيش الفرنسي بتقديم المساعدات العسكرية، وما على شعوب المغرب العربي أن يقدموا المزيد من الرجال للمساهمة في مواجهة الوجود الألماني والإيطالي في تونس، وإيطاليا، وتحرير فرنسا.

<sup>1</sup> - S.H.D, Série H, Boite 1h 2845, Renforcement En Cadre Des Unités De Tirailleurs.

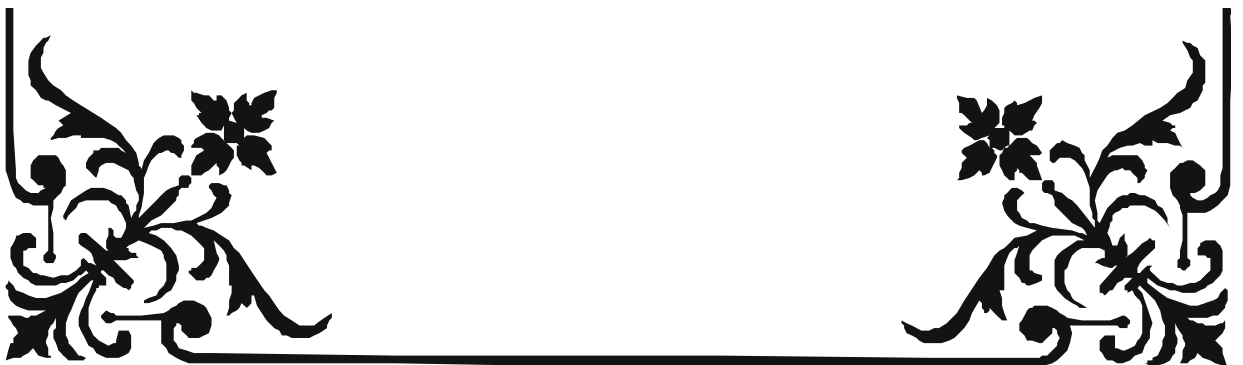


# الفصل الخامس

: الأزمات السياسية لمسألة

تجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسي

1945-1912



لقد أثارَت مسألة تجنيد الجزائريين من نقاشات ومواقف متباينة بين مؤيدين لها وآخرين معرضين من الطرفين الجزائري والفرنسي في الفترة الممتدة من 1907-1945، إلا أن السلطات الفرنسية مضت قدما في استغلال الطاقات البشرية بتطبيق الخدمة العسكرية الإلزامية على الجزائريين في سنة 1912 في الشمال، وفي سنة 1921 في الجنوب مما أدى إلى نشوب اضطرابات هزت كامل التراب الجزائري وتحولت في بعض المناسبات إلى حرب عصابات على غرار ما حدث في معسكر سنة 1914، وفي منطقة الأوراس خلال سنتي 1916-1917، مما أدى إلى بعث الروح الثورية لدى الشعب الجزائري.

وعلى الرغم من ذلك فإن السلطات الاستعمارية حققت ما كانت تسعى إليه فجندت عشرات الآلاف من الجزائريين خدمة لمصالحها في حروبها سواء كانوا جنودا في جبهات القتال الأوربية، أو عمال في مصانع الفرنسية دون أن تغضب المعمرين، ودون أن تتنازل للجزائريين عن ما كانوا يطالبون به.

والجزائريون كبقية شعوب البلدان المتأثرة بالحرب قد خرجوا منها بأفكار جديدة، رغم ما تكبدوه من خسائر في الأرواح، واستنزاف للثروات الاقتصادية إلا أنها منحتهم أوضاعا وتجارب جديدة، قد لا يكون في استطاعتهم الحصول عليها دون هذه الحرب، حيث ظهر زعماء جدد من قدماء المجندين متأثرين بأفكار جديدة نتيجة احتكاكهم بغيرهم من الأوربيين في ميادين القتال، أو في الأوساط العمالية من جهة، وزيادة الصراع على المسرح العالمي، ولا سيما بعد الثورة البلشفية تلك التحولات العالمية التي اقتبست التيارات السياسية الجزائرية منها عند ظهورها الأفكار والتوجهات وطريقة العمل.

## 1- الإصلاحات مقابل ضريبة الدم 1909-1945

### 1-1. المرحلة المبكرة للإصلاحات 1909-1918

أدى تسارع وتيرة الأحداث العالمية مع نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، وما نتج عنها من توتر العلاقات الدولية بالعسكريين والسياسيين الفرنسيين في التفكير الجدي في مسألة التجنيد الإجباري للجزائريين حتى أصبحت القضية تسطير على حيز كبير من مناقشات الطبقة السياسية الفرنسية لما للمشروع من أبعاد سياسية، خاصة وأنه جاء في فترة تميزت بظهور حركة دعت لانتهاج سياسة ليبرالية أكثر إنسانية تجاه الجزائريين الذين ستفرض عليهم ضريبة أخرى أثقل مما سبق وهي ضريبة الدم.

وفي إطار هذا المسعى لقيت المطالب التي قدمها الشباب الجزائري والتي تضمنت إنهاء الإجراءات الاضطهادية والقوانين الاستثنائية، وتمثيل نيابي جاد وتخفيض مدة الخدمة العسكرية للجزائريين ورفع سن الاستدعاء من 18 سنة إلى 21 سنة<sup>(1)</sup>، لقيت دعما من طرف بعض الجمعيات الفكرية الفرنسية مثل البعثة اللائكية، ورابطة حقوق الإنسان، وكذلك من طرف بعض الصحف والمجلات على غرار مجلة الأهلية *La Revue Indigène*، وجريدة الوقت *Le Temps*<sup>(2)</sup>.

هذه المطالب التي اعتبرها "جونار" بمثابة تيار جديد لدى فئة المثقفين الأهالي التي دعاها إلى أن تكون مساهمتها أكثر فعالية في الحياة العامة، وفي هذا الصدد كتب إلى "كليمنصو" في 10 ديسمبر 1908 "هذه النزعة العامة التي لا يمكن أن ننفي وجودها، من المفروض أن نوليها كل التقدير، خاصة إذا علمنا أنها من صميم صنيعنا، وأنها مرشحة للتطور"<sup>(3)</sup>.

<sup>1</sup> - قداش، محفوظ، جزائر الجزائريين، تاريخ الجزائر 1830-1914، ترجمة محمد المعراجي، منشورات A.N.E.P. الجزائر 2008، ص 260.

- شارل روبر أجيرون، المرجع السابق، ص 394.<sup>2</sup>

<sup>3</sup> - Ageron, Charles Robert, Les Algériens..., op. cit., 1017.

بادر بالتحضير لإصلاح انتخابي واسع سنة 1908 الأمر الذي من شأنه أن يضاعف عدد الناخبين في البلديات، غير أن اللوبي الكولونيالي قام بتجميد هذه المبادرة، كما تبني "جونار" سياسة إصلاحية تجاه الجزائريين قصد تحسين أوضاعهم المادية بمنح القروض الفلاحية لصغار الفلاحين من أجل النهوض بزراعتهم، ففي ظرف ثلاث سنوات تم إنشاء تسعة صناديق جهوية وأربعة عشرة صندوقا محليا وأما بخصوص المسائل الاجتماعية فكان يرغب في تزويد الجزائر بتشريع اجتماعي مماثل للتشريع الفرنسي، ومن أجل ذلك صرح أمام اتحاد المكاتب الجزائرية يوم 26 نوفمبر 1909: "لسنا من يدوس على المهزومين. إن غرضنا هو السير معهم جنبا إلى جنب وبصورة أخوية..."<sup>(1)</sup>. غير أن هذا الخطاب ظل مجرد أماني، على الرغم من مجهود "جونار" من أجل إقناع المعمرين

ويبدو من خلال هذا أن "جونار" كان يخشى خطر الانفجار إذا لم تقم فرنسا بإصلاحات لصالح الجزائريين، فانتفاضة "عين بسام" في سنة 1906 لم تنس بعد بالإضافة إلى ذلك هناك مشروع التجنيد الإجباري الذي تسعى السلطات الفرنسية إلى فرضه مما يستلزم البدء في تطبيق جملة من الإصلاحات قصد تحسين أوضاع الجزائريين، غير أنها كانت صعبة المنال أمام تصلب موقف المعمرين الذين رفضوا أي إصلاح سياسي لصالح المجندين الذين فرضت عليهم ضريبة الدم.

ولعل ما يؤكد ذلك مقال لأحد المعمرين وهو نائب بالمجلس البلدي لقسنطينة "كيتولي kittoli" الذي نشرته جريدة *la dépêche Algérienne* تضمن خلاصة حوار مع كل من وزير الحربية "ميسيبي" ورئيس الحكومة "كليمنصو" فقد أكدا لهما أن تجنيد الجزائريين هو حماية للإمبراطورية الفرنسية لا سيما بعد ظهور بوادر حرب أوربية، وأن قضية منح الأهالي الجزائريين حقوقا سياسية ومدنية مقابل تجنيدهم هي مجرد أفكار وهمية وتضليلية لا أساس لها من الصحة، وختم هذا النائب مقاله: "وبهذا فنحن متفقون مع الحكومة"<sup>(2)</sup>.

<sup>1</sup> - Ibid., pp 1017-1019.

<sup>2</sup> - Journal la dépêche algérienne, N°8326, du 02/12/1908.

لقي هذا التفاهم بين الحكومة الفرنسية والمعمرين على حساب إصلاح أوضاع الجزائريين تنديدا من قبل الليبراليين ومنهم "بول بورد **Paul Bourde** الذي انتقد بشدة الأساليب المنتهجة في الجزائر، وغالبا ما كان يعبر عن مواقفه عبر كتاباته في صحيفة **الوقت**، ولعل أبرز شخصية دافعت عن هذا الاتجاه هو النائب **ألبان روزي Albin Rozet** الذي قدم مشروع قانون في 14 جانفي 1909 تضمن إلغاء الاعتقال الإداري، وسياسات القمع التي يمارسها الحكام الإداريون<sup>(1)</sup> في إطار قانون الأهالي، وبسبب ضغط هذا التحرك وحاجة فرنسا للمجندين الجزائريين في المغرب الأقصى اضطرت الحكومة التوقيع على مرسوم في 03 أكتوبر 1910 نص على منح حق المواطنة للعسكريين المنحرفين شريطة إتقانهم للغة الفرنسية لتمكينهم من الترقية في الرتب والتي كانت من حق الفرنسيين فقط<sup>(2)</sup>.

كما قامت **المجلة الأهلية** بتحقيق في جويلية 1911 في شكل مقالات حررتها مجموعة من أساتذة القانون من بينهم " **أندري ويس André Weiss** " و" **أرتير جيرو Arthur Giraud** " وشارل دي بويك **Charles de Boeck** وأوجين أوديني **Eugène Audinet** جميعهم أيدوا قانون التجنيس الجماعي للجزائريين مع المحافظة على الأحوال الشخصية<sup>(3)</sup>، ووافقت جريدة **الوقت** على ذلك، وانتهزت فرصة هجرة أهل تلمسان لمهاجمة السياسة الفرنسية في الجزائر.

لقد أحدثت تلك التحركات ضجة كبيرة في أوساط المعمرين في الجزائر فجريدة **la dépêche Coloniale** ردت عليها بنشر مقالات نددت فيها بكل إصلاح يرمي إلى التنازل عن حق الاقتراع العام للعرب مهما كانت الحجة في ذلك وحذرت مما ينجر عنه من مخاطر لأنه سيسمح بتدخل الجزائريين في توجيه السياسة الفرنسية، كما أن منح الأهالي حق الانتخاب سيؤدي

- شارل روبير أجرون ، المرجع السابق ، ص 397.<sup>1</sup>

<sup>2</sup> -Pascal Le Pautremat , Op.cit. , Pp231-132.

<sup>3</sup>-Sahia Charchari,Mohamed),"Indigènes Et Citoyens Ou L'impossible Universalisation Du Suffrage " , Revue Française De Droit Constitutionnel, N° 60, Paris Avril 2004., P 761.

إلى إنهاء الوجود الفرنسي في المستعمرة، ووضع ورقة الانتخاب بيدهم سيكون بمثابة سلاح أخطر من البندقية<sup>(1)</sup>.

وهذا ما ذهبت إليه الدراسة التي أعدها "ساب أشيل" سنة 1912 بمناسبة فرض التجنيد الإجباري على الجزائريين، فقد ذكر أنه في حالة منح الحقوق السياسية للأهالي مقابل ضريبة الدم، فإن عدد الناخبين العرب سيزداد كل سنة وسيترفع تدريجياً وبسرعة مع السنوات المقبلة، وفي هذه الحالة تسأل صاحب الدراسة كيف ستكون وضعية الفرنسي أمام هذا الكم الهائل من الناخبين العرب؟ مدعماً طرحه بمقارنة عدد الجزائريين بعدد الأوربيين، وما مدى تأثير التفوق العددي في العملية الانتخابية، حيث قال: "...إذا علمنا أن عددهم يقارب 5 ملايين شخص بينما عدد الفرنسيين حوالي 800 ألف، وأن منح الأهالي المواطنة قد يحولهم إلى مواطنين مسلمين، لا ينتخبون إلا على الممثلين المسلمين، ولا يمنحون أبدا أصواتهم للفرنسيين، وفي مدة وجيزة سيسيطرون على المستعمرة ويصبح همهم الوحيد تخليص البلاد من الغزاة المسيحيين..."<sup>(2)</sup>، وفي الخلاصة حذرت هذه الدراسة من منح الحقوق السياسية للأهالي الجزائريين في الوقت الراهن حتى لو فرضت عليهم الخدمة العسكرية.

لقد شكلت قضية منح الحقوق السياسية مقابل تجنيد الجزائريين قلقاً وخوفاً لدى مناهضي مشروع التجنيد الإجباري من المعمرين، فقد أسرعت إدارة الاحتلال إلى طمأنتهم، حيث ورد في أحد التقارير أنه ليس هناك ما يبعث على القلق فليست هناك علاقة بين إلزامية الخدمة العسكرية وحق الانتخاب، ولا تفاوض مع الجزائريين حول مسألة الحقوق السياسية، لأن معظمهم لا يطالبون بالتجنيس الجماعي لأنه يتعارض مع عاداتهم وتقاليدهم ودينهم<sup>(3)</sup>، غير أن الليبراليين وجدوا في إقرار مبدأ الخدمة العسكرية حجة متينة للمطالبة للقيام بإصلاحات لصالح الشعب الجزائري ما دامت فرنسا قد جندت أبناءه للمشاركة في الدفاع عنها ولذلك خصصت جريدة الوقت تسعة مقالات

<sup>1</sup>- A.N.O.M, Série H, Boite N 3H<sub>61</sub>, L'obligation Militaire Et Les Droits Politiques Des Indigènes.

<sup>2</sup>- Sebe (Achille), op., cit., pp 101-102.

<sup>3</sup>-A.N.O.M, Série H, Boite N 3H<sub>61</sub>, l'obligation ..., op. cit.

من شهر ماي إلى جوان 1912 والتي كان لها وقع في فرنسا والجزائر، حيث طالب بول بورد من خلالها بالمساواة للجزائريين وتوسيع التمثيل النيابي لهم<sup>(1)</sup>، وبهذا فرضت مسألة ضربة الدم مقابل الحقوق السياسية نفسها على جدول أعمال البرلمان الفرنسي.

اقترح وزير الحرب "ميسيمي" من خلال تقرير له بتاريخ 12 جويلية 1912 قصد الدفع بعملية التجنيد الإجباري المساواة في الضرائب بين الأوربيين والجزائريين وتمثيل نيابي أوسع في إطار إصلاح البلديات وتعديل قانون الأهالي<sup>(2)</sup>. وبعد صدور مرسوم الخدمة العسكرية للجزائريين، كان لابد من مقابل لتحسين أوضاعهم، فوجد الليبراليون في ذلك دعما قويا لتعزيز موقفهم الداعي إلى إنصاف الجزائريين، إذ تشكلت مجموعة من الطبقة السياسية الفرنسية لدراسة المسائل الأهلية بقيادة جورج ليغ **George Leygues** وألبان روزي وميسيمي لإرساء أسس الإصلاحات في الجزائر. ومن أجل ذلك عكفت على تحسيس الصحافة الباريسية بأهمية المشروع في تجنب الاضطرابات في المستعمرة، فكان موقف كل من جريدة البرق **L'éclair** وصدى باريس **L'echo De Paris** في أوت 1912 مطابقا لموقف كليمنصو وجوريس **Jaurés** بخصوص حتمية وقوع انتفاضة في حالة نشوب حرب أروبية إذا لم يستدرك الأمر، وفي نفس الاتجاه سارت جريدة المناقشات **Les Débats** وجريدة الراديكالي **Le Radical** لحث فرنسا على أن تبادر بالإصلاحات مقابل ضريبة الدم المفروضة على الجزائريين<sup>(3)</sup>، فصدر مرسوم 19 سبتمبر 1912 تم بموجبه إعفاء قدماء العسكريين من قانون الأهالي<sup>(4)</sup>، ويبدو أن الهدف من اتخاذ مثل هذه القرارات هو تشجيع التجنيد الجزائريين وليس الإصلاح.

نددت إدارة الاحتلال في الجزائر بحملة الليبراليين لصالح الشعب الجزائري فقد صرح "ليتو" في 01 مارس 1913: "أن الإصلاحات التي يطالب بها حزب الشبان العرب، وأصدقائهم

- شارل رويبر أجرون ، المرجع السابق ، ص 399. <sup>1</sup>

<sup>2</sup> -R. I, n° 75, 30 Juillet 1912, P 535.

- شارل رويبر أجرون ، المرجع السابق ، ص ص 400-401 <sup>3</sup>

<sup>4</sup> -Gilbert Meynier, op cit, p48.

الفرنسيون سابقة لأوانها، وأن نظام الأندجينا باق"<sup>(1)</sup> ثم عاد ليخفف من لهجته في 18 جوان من نفس السنة معلنا عن قرار إعفاء كل من المتعلمين بالفرنسية الحاملين لشهادة الدراسات الابتدائية والتجار الخاضعين للضريبة، وأصحاب الأوسمة والألقاب من قانون الأهالي<sup>(2)</sup>، وكان الهدف المتوخى من ذلك هو عزم الحاكم من خلال تقديم هذه الامتيازات الطفيفة إبقاء قانون الأهالي بيد الحاكم الإداريين، وبعدها لاحظت الحكومة الفرنسية تماطل إدارة الاحتلال في الجزائر في إصلاح وضع الجزائريين، وخوفا من أن يؤدي ذلك إلى تهديد مصلح فرنسا في شمال إفريقيا، بادرت الحكومة الفرنسية إلى إصدار مرسوم في 13 جانفي 1914 نص على رفع عدد المستشارين البلديين الجزائريين من الربع إلى الثلث على أن لا يتجاوز إثني عشرة (12) مستشارا<sup>(3)</sup>، وتوسيع الهيئة الانتخابية البلدية لتشمل العسكريين القدامى والخاضعين للضريبة من التجار<sup>(4)</sup>.

إن الدارس لهذا القرار يستخلص أن الفرنسيين لم يقطعوا شوطا هاما فيما يخص تعويضات الجزائريين مقابل مطالبتهم بضريبة الدم ويتجلى ذلك فيما يلي:

1- أن القرار جاء كصدمة عنيفة لحركة الشباب الجزائري الذين قبلوا بالتجنيد الإجباري للجزائريين مقابل منحهم الحقوق السياسية.

2- أن القرار شمل البلديات ذات الصلاحيات الكاملة فقط، حيث كان الكلون يشكلون الأغلبية.

3- أن هذا القرار لم يعط للجزائريين حق المساهمة في انتخاب رؤساء البلديات.

على الرغم من هذه النقائص، إلا أن القرار أظهر أن الفرنسيين كانوا على دراية بالوضع، وأنهم قد تأكدوا أن الحاجة إلى الإصلاح كانت ملحة، لقد زاد اهتمام السلطات الفرنسية بالإصلاح في الجزائر سنة بعد أخرى ويعود ذلك إلى الأسباب التالية:

<sup>1</sup> - Contribution A L'étude Des Réformes Concernant La Situation Politique Et Economique Des Indigènes Algériens, Paris 1916.

- شارل روبر أجرون ، المرجع السابق ، ص 404 .<sup>2</sup>

<sup>3</sup> - حدد عددهم ب أربعة 4 في كل بلدية عدد سكانها المسلمين يتراوح ما بين 100 إلى 1000 نسمة بعدما كان عدد المستشارين اثنان 2 بموجب مرسوم 07 أفريل 1894 ، ويضاف مستشارا واحدا كلما تضاعف المسلمين في البلدية ب 1000 نسمة.(ينظر : B. O 14 Janvier 1914

<sup>4</sup> -Journal La Dépêche Algérienne, 14 Mars 1914.

- 1- تضاعف ضغط الثائرين الجزائريين بسبب رفض التجنيد في صفوف الجيش الفرنسي.
- 2- نشاط حركة الجامعة الإسلامية والدعاية التركية الألمانية، فقد كان لحملة المهاجرين في المشرق ضد فرنسا الوقع الكبير.
- 3- إدراك بعض الفرنسيين بضرورة الإصلاح قبل فوات الأوان ومن بين هؤلاء "كليمنصو"، "وجونار".

وعلى هذا الأساس أنهت غرفة النواب أعمالها يوم 09 فبراير 1914 بتقديم طلب إلى الحكومة من أجل الإسراع في تطبيق جملة من الإصلاحات في الجزائر، كالمساواة في الضرائب وتحسين وضعية الأهالي وقصد متابعة تنفيذ القرارات شكل مجلس الشيوخ لجنة من ثمانية عشرة عضواً<sup>(1)</sup> مهمتها التباحث مع الحكومة في مسألة الإصلاحات<sup>(2)</sup>.

ويظهر من خلال تركيبة هذه اللجنة أنها غيّبت العنصر الجزائري مما يطرح تساؤلاً حول مضمون أعمالها في غياب المعنيين بالأمر وهم الجزائريون، وما مدى مصداقيتها أمام رفض المعمرين كل مبادرة لصالح الجزائريين، الذين استطاعوا أن يقفوا في وجه رغبة الليبراليين، حيث اتضح ذلك من خلال تلك الإجراءات التي يمكن اعتبارها بمثابة ذر الرماد في الأعين والمتمثلة في الزيادة الضعيفة في عدد الناخبين والمنتخبين الجزائريين، أمام الإبقاء على تفوق الفئة الأولى للمحافظة على الأغلبية بالثلثين في الهيئة الانتخابية، ولا يسمح للنواب الجزائريين بالمشاركة في انتخاب رؤساء البلديات .

كانت وزارة الحربية أول من فكر في منح الجنود الجزائريين صفة المواطنة الفرنسية التي وعدوا بها منذ 05 أوت 1914، فلقد سجل كاتب الدولة للشؤون الخارجية "أبال فيري Abel Ferry" الذي ترأس اللجنة الوزارية المشتركة لشؤون المسلمين من خلال إدراج القضية في جدول الأعمال في

<sup>1</sup> E. maud رئيس بلدية بئر خدام و Barbedette رئيس بلدية جيجل، J. Bertran رئيس الغرفة الفلاحة للجزائر، L. Billard رئيس الغرفة التجارية للجزائر، CH. Galland رئيس بلدية الجزائر، A. Mallarmé أستاذ جامعي ومحامي، M. Morand عميد كلية الحقوق بالجزائر، وآخرون.

<sup>2</sup> -Contribution A L'étude Des Reformes Concernant La Situation Politique Et Economique Des Indigènes Algériens, Paris 1916.

31 ديسمبر 1914 منوها بالتضحيات الجسام التي قدمها الجنود الجزائريون في سبيل فرنسا في بداية الحرب<sup>(1)</sup>.

وابتداء من 13 جانفي 1915<sup>(2)</sup> تم إعداد مشروع على مستوى مصلحة الجزائريين بوزارة الخارجية من طرف العقيد "هاملان Hamelin" كمثل لوزير الحرب، تضمن المشروع منح "المجندين الأهالي" الجنسية الفرنسية بطلب من المعني بالأمر وبدون اشتراط بلوغ السن، فبادر ممثل الحاكم العام إلى طرح مشروع مضاد وهو عبارة عن مرسوم في طور الإعداد يمنح للجنود المسلمين مهلة ثلاثة أشهر للتفكير قبل طلب الجنسية، وغالبا ما كان ملف طالب الجنسية يرفض بسبب تعدد الزوجات، أو لأنه زوجته لم قبل التجنس<sup>(3)</sup>، ويبدو من خلال هذا أن المعمرين كانوا أكثر تصميم على الوقوف ضد أي مشروع قد يمنح الحقوق السياسية للجزائريين، وعملوا كل ما في وسعهم لإفشاله، رغم وجود الجزائريين في ساحات المعارك إلى جانب الفرنسيين للدفاع عن شرف فرنسا<sup>(4)</sup>.

وباسم لجنة الشؤون الخارجية لمجلس الشيوخ بعث **كلمنصو** في 25 نوفمبر 1915 رسالة للضغط على رئيس الجمهورية الفرنسية **ريمون بوانكاري** وعلى رئيس الحكومة "بريان" قصد الإسراع في تطبيق الإصلاحات لصالح الأهالي في الجزائر وعلى رأسها مسألة الحقوق السياسية التي يفترض أن يحسم في أمرها بمجرد قيام الحرب الأوربية<sup>(5)</sup>، ويمكن إرجاع سبب تحمس **كلمنصو** للإصلاحات إلى تخوفه من قيام ثورة في الجزائر خاصة بعد الاضطرابات (انتفاضة بني شقران في معسكر، ورفض التجنيد من طرف سكان الأوراس) التي هزت الجزائر بعدما أقدمت إدارة الاحتلال على تجنيد الجزائريين والرمي بهم في أتون الحرب، فأثارت تلك الرسالة ضجة كبيرة في الجزائر لأنها تضمنت منح الجنسية الفرنسية للجزائريين دون التخلي عن أحوالهم الشخصية، كما أنها طالبت بتوسيع الوعاء الانتخابي للجزائريين كمقابل ما قدمه المجندون الجزائريون من تضحيات في سبيل فرنسا.

<sup>1</sup> -Pascal Le Pautremat , op.cit, p234

<sup>2</sup> - خلال سنة 1915 استلم البرلمان الفرنسي ستة مشاريع قوانين لبرلمانيين بخصوص الإصلاحات في الجزائر ، غير أنها أفضلت بسبب معارضة إدارة الاحتلال لها في الجزائر ينظر إلى ibidem.

<sup>3</sup> - Ageron, Charles Robert, Les Algériens..., op. cit, p1191.

<sup>4</sup> -Gallois, "Les Indigène", Annales De Géographie, N 65, Volume 30 , Année 1921, P 240.

<sup>5</sup> -Pascal Le Pautremat, Op.cit. P 235.

ما يلاحظ من خلال هذا البرنامج أنه حاول تعديل قانون الجنسية لسنة 1865، كما أنه احتوى على نقاط متعددة كانت تعتبر في ذلك الوقت ليبرالية جدا أو متطرفة مثل تجنس المجندين دون التخلي عن أحوالهم الشخصية ، ويبدو أن هذا البرنامج جاء في إطار الدعاية المضادة التي قامت بها فرنسا ردا على الدعاية الألمانية التركية، فثناؤه على المجندين الجزائريين الذين أريقت دماؤهم من أجل انتصار أشرف المبادئ المتمثلة في الحرية والديمقراطية، مما يبين بوضوح المحتوى الدعائي لهذا المشروع. فماذا تلقى الجزائريون مقابل ذلك؟ إن الإجابة على السؤال يظهر تناقضات السياسية الفرنسية فهي تتحدث عن المشاريع الإصلاحية للجزائريين في نفس الوقت الذي تقوم فيه باضطهادهم.

تزامن مشروع **كليمنصو** مع عودة **جونار** للحديث عن الإصلاحات في الجزائر بعدما أصبح نائبا لرئيس اللجنة الجديدة المنبثقة عن مجلس الشيوخ في 24 نوفمبر 1915، والتي أوكلت إليه مهمة دراسة أوضاع الجزائر، فكتب مقالا في جريدة "**الجريدة الصغيرة Petit journal**" بعنوان "من أجل الجزائر" ، في 09 ديسمبر 1915 بين أن هذه اللجنة ستبذل جهدها لتحقيق سياسة أكثر تحمرا وأكثر ثقة في الجزائر، كما استعمل في ذات المقال عبارات مماثلة لعبارات "**كليمنصو**" بما في ذلك المناذاة بإصلاحات مادية ومعنوية، لأن الجزائر قدمت الآلاف من المحاربين الأبطال من أجل نصرة المبادئ الشريفة<sup>(1)</sup>.

وإذا كانت سنة 1915 قد شهدت عدة محاولات للإصلاح، فإن سنة 1916 عرفت قمعا شديدا في الجزائر، باتخاذ إجراءات ضد الثوار وضد المناطق المعنية ولم تظهر الحكومة الفرنسية أي شعور "**بالاعتراف بجميل الجنود الشجعان**" على حد تعبيرها، وبعد ثورة الأوراس سنة 1916 بعثت الحكومة بلجنة تحقيق إلى الجزائر أوصت في تقريرها بإصلاحات عاجلة منها إلغاء المحاكم الرادعة وانتخاب الممثلين الجزائريين بدل تعيينهم<sup>(2)</sup>، بيد أن اقتراحات اللجنة كان مصيرها مثل البرامج الإصلاحية السابقة فلم تنفذ بسبب معارضة الحزب الكولونيالي لها.

<sup>1</sup>-Ageron, Charles Robert, Les Algériens, . op, cit, p 1194 .

<sup>2</sup> سعد الله، أبو القاسم، الحركة...، ج2، المرجع السابق، ص 285.

وبعدما تسلم كليمنصو رئاسة الحكومة في 17 نوفمبر 1917 قام بتعيين جوناو مجددا كحاكم عام للجزائر، وطلب منه تكثيف التجنيد من أجل الإعلان عن الإصلاحات قائلا له: "لا تطلب مني جوناو بل عليك أنت بالسعي لإيجادهم في أقرب وقت"<sup>(1)</sup>، ثم أعلن مجلس الوزراء في 29 جانفي 1918 بواسطة مذكرة شبه رسمية عن قرار البدء في إصلاحات ذات طابع عسكري للجزائريين تضمنت توسيع الاستفادة من المنح والعلاوات، ليصل تدريجيا بالأهالي إلى نيل الحقوق السياسية عن طريق صيغة خاصة للتجنس لا تشترط التخلي عن قانون الأحوال الشخصية وتمنح الحق في التصويت على المجالس الجزائرية. ومس التجنيس الجزئي كل المهندسين وعائلاتهم<sup>(2)</sup>، مما دفع بـ جوناو بالتعليق على موقف الحكومة بقوله: "يجب مكافأة المسلمين على ولائهم، خصوصا ونحن بصدد طلب مشاركتهم في مجهود الحرب"<sup>(3)</sup>، ونتيجة لذلك قدم في ماي 1918 مشروع قانون للبرلمان (قانون جوناو) الذي عكفت غرفة النواب على دراسته، وكان من بين ما جاء فيه السماح للمنتخبين الجزائريين بالتصويت في نفس القائمة الانتخابية للفرنسيين ومشاركتهم في انتخاب رؤساء البلديات، كما دافع أيضا عن نقطة أثارت جدلا كبيرا وهي قضية التجنيس الجزئي للجزائريين فقد ذكر: "أصبحت حقا من حقوق شريحة واسعة من الأهالي، أما الجنسية الخاصة فهي مجرد مرحلة تمكنا من تأسيس هيئة انتخابية"<sup>(4)</sup>.

وعلى الرغم من أن هذا القانون كان ظاهره الرغبة في الإصلاح لفائدة الجزائريين، إلا أنه رفض انضمامهم إلى مجلس الحكومة العامة، كما منعهم من الترقية في الرتب والوظائف، ورغم هذا الإجحاف في حق الجزائريين إلا أن المعمرين رأوا في مثل هذه المشاريع خطرا داهما، وذلك على حد تعبير "تومسون Thomson" نائب عن عمالة قسنطينة الذي كتب في صحيفة الرسالة **le Message**: "يستحيل أن نوافق على هذا القانون الذي سيزرع البلبلة والفوضى"<sup>(5)</sup>.

<sup>1</sup> - Ageron, Charles Robert, Les Algériens..., op.cit, p1203.

<sup>2</sup> -Pascal Le Pautremat, Op.cit, p240.

<sup>3</sup> Ageron, Charles Robert, Les Algériens..., op.cit, p1204.

<sup>4</sup> -Ibidem.

<sup>5</sup> - Ibid, pp 1208-1209.

لقد أثارت هذه الإصلاحات العديد من التساؤلات فهي لم توضح معنى التجنس الجزئي الذي اعتبرته صحيفة **le temps** الوقت مجرد حيلة، كون هذا النوع من التجنيس دون فعالية، كما أن هذا الإجراء يطبق على المحاربين دون سواهم أي أنه ليس بمثابة تجنيس جماعي فهو يشبه إلى حد بعيد ما جاء به قانون سناتوس كونسولت عام 1865<sup>(1)</sup>.

كما صاغ النائب "ماريوس موتي **Marius Moutet**" في 01 ماي 1918 مشروعا لقانون يتعلق بالحقوق المدنية والسياسية للجزائريين، وبني هذا المشروع على اقتراحات "كليمنصو" و"جونار" التي تقدمت بها سنة 1915<sup>(2)</sup>، وأخيرا تم إيداع هذا المشروع لدى البرلمان، بعدما تحصل على الموافقة المبدئية للحاكم العام جونار في ماي 1918، لقد خصص جزء كبير منه للإجراءات التنفيذية فبالنسبة للجنسية أقر التخلي عن الأحوال الشخصية كمسلمين<sup>(3)</sup>.

ما ميز هذا المشروع الحكومي هو الظلم في حق الجزائريين، إلا أنه أثار غضب المعمرين الذي قادوا ضده حملة عنيفة في صحافتهم، وبواسطة ممثليهم في المجلس الوطني الفرنسي.

## 1-2- إصلاحات 04 فبراير 1919 في الجزائر:

أثناء تناولنا لهذا الجزء من الدراسة يجدر بنا أن ننبه أن هدفنا ليس دراسة قانون 1919 بكل ما احتواه من فصول قانونية، بل التطرق إلى أثاره على الجزائريين، وكل ما له من ارتباط بالجانب الجزائري من انتخابات وتمثيل نيابي لان هذه الممارسة السياسية الجديدة بالنسبة للجزائريين جاءت بعد نضال طويل كما ذكرنا سابقا.

أدت نقاشات الطبقة السياسية الفرنسية حول الإصلاحات في الجزائر طيلة فترة الحرب من جهة، والحملة التي شنّها المهاجرون الجزائريون ومؤيديهم في الشرق الأدنى ضد فرنسا في نفس الفترة من جهة أخرى، إلى اتجاه الصحافة العربية في بيروت ودمشق والقاهرة بمعارضة السياسة الفرنسية في الجزائر، فقد أصبحت العديد من هذه الجرائد منبرا للمهاجرين الجزائريين للاحتجاج على الاحتلال

<sup>1</sup> - Contribution à l'étude des reformes, op., cit., pp 17-18.

<sup>2</sup> - سعد الله، أبو القاسم، الحركة...، ج2، المرجع السابق، ص 286.

<sup>3</sup> - Pascal Le Pautremat, op. cit, p 240.

الفرنسي في شمال إفريقيا، وعلى سبيل المثال لا الحصر جريدة "المفيد" البيروتية التي نشرت عدة مقالات منددة فيها بالاستعمار الفرنسي في الجزائر<sup>(1)</sup> بالإضافة إلى نشاط الدعاية الألمانية التركية المعادية لفرنسا، والتي كان لها وقعا كبيرا على الفرنسيين، كل هذه المعطيات حتمت على فرنسا إدخال إصلاحات على الجزائريين.

ولكن إدارة الاحتلال في الجزائر أظهرت للرأي العام بأن هذه الإصلاحات هي من قبيل اعتراف فرنسا بالجميل الذي قدمه الجزائريين بمساندتهم لها في الحرب العالمية الأولى، وعليه فكل ما تقوم به من إصلاحات هو من قبيل الوفاء بالوعد التي قطعتها السلطات على نفسها خلال سنوات الجحيم.

مهما يكن من أمر فإن قانون 4 فبراير 1919 تضمن جملة من الإصلاحات، إذ ناقش وضع الجزائريين بالنسبة إلى الجنسية الفرنسية، والحق في الترشح والانتخاب وغيرها من القضايا المدنية والسياسية، فحمل في أحد أقسامه كيفية حصول الجزائريين على الجنسية الفرنسية، كأن يكون عمره 25 سنة، وأن تكون له زوجة واحدة أو أعزب، وأن لا يكون ذو سوابق عدلية، وأن يقيم لمدة عامين على التوالي في البلدية، بالإضافة إلى توفر أحد الشروط التالية<sup>(2)</sup>:

- 1- الخدمة في الجيش والبحرية الفرنسية مع شهادة حسن السلوك من السلطة العسكرية.
- 2- معرفة القراءة والكتابة باللغة الفرنسية.
- 3- الملكية في إحدى المدن أو الأرياف.
- 4- موظف لدى السلطات الفرنسية، أو متقاعدا.
- 5- الحصول على وسام فرنسي.
- 6- أن يكون مولودا لأب من جنسية فرنسية.

<sup>1</sup>- Bardin (Pierre), **Algériens et Tunisiens dans l'empire Ottoman de 1848 à 1914**, édition de CNRS, Paris 1979, p 226.

<sup>2</sup>- قداش، محفوظ، المرجع السابق، ص 278.

ومن خلال هذه الشروط تتضح رغبة السلطات الفرنسية في وضع جملة من الصعوبات أمام طالبي التجنس من الجزائريين، كما سعت من وراء فرض هذه الشروط إلى إرغام الجزائريين على دفع الضرائب التي أثقلت كاهلهم، وكذلك إرغام الشباب الجزائري على تأدية الخدمة العسكرية .

لقد تناول قانون 4 فبراير 1919 في قسم آخر مسألة النظام السياسي للجزائريين المسلمين الذين ليسوا مواطنين فرنسيين، حيث اعتبرهم هذا القانون نصف مجنسين، هم في الأساس ناخبون، وهم مجموع كل المسلمين الذين توفرت فيهم نفس الشروط اللازمة للحصول على الجنسية، وعليه تم تكوين الهيئة الانتخابية البلدية وقدر عددها بحوالي 400.000 جزائري مسلم، أي حوالي 43% من الأهالي الذكور البالغين أكثر من 25 سنة، لكن القانون نص على أن عدد الجزائريين في المجالس يجب أن لا يتجاوز ربع جملة الأعضاء في كل مجلس أما الأرباع الثلاثة فهي فرنسية<sup>(1)</sup>.

لقد حصل تطور عددي آخر بموجب مرسوم 6 فبراير 1919 الذي رفع عدد المستشارين من 12 إلى 29 مستشارا، بالإضافة إلى ذلك فإن المرسوم حدد سن الخامس والعشرين لكل ناخب مسلم، اشترط فيه أن لا يكون قد حكم ضده القانون الفرنسي، وأن يكون مقيما لمدة سنتين متواصلتين في بلديته، وأن يتوفر فيه واحد من هذه الشروط التالية:<sup>(2)</sup>

1- أن يكون قد خدم في الجيش أو البحرية الفرنسية.

2- أن يكون صاحب عقار، أو تاجرا ملزما يدفع الضريبة.

3- أن يكون صاحب وظيفة إدارية، أو متقاعد.

4- أن يكون عضوا في غرفة زراعية أو تجارية.

5- متحصل على شهادة من إحدى المدارس الحكومية.

6- أنه يحمل وسام أو ينعم بامتياز فرنسي.

7- فاز بجائزة زراعية أو صناعية في مسابقة فرنسية.

<sup>1</sup> - سعد الله، أبو القاسم، الحركة...، ج2، المرجع السابق، ص 290.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه. ص 290.

ويلاحظ من خلال هذه الشروط أنها مطابقة تماما لما اشترطته إدارة الاحتلال على الجزائريين للحصول على الجنسية الفرنسية التي رفضها أغلبية الجزائريين حتى لا يتخلوا عن أحوالهم الشخصية. كما أن المادة الحادية عشر من المرسوم السابق نصت على أن القائمة الانتخابية بالنسبة للأهالي ستراجع من طرف لجنة تضم رئيس البلدية، أو المتصرف الإداري ومبعوث من الإدارة العامة، يعينه عامل العمالة، وعضو أهلي يختاره المجلس البلدي، أو اللجنة البلدية<sup>(1)</sup>.

ويتضح لنا من خلال ما سبق أن الجزائريين لا زالوا خاضعين لنظام خاص رغم تضحياتهم خلال الحرب العالمية الأولى من أجل نصرة فرنسا، وأن حق المشاركة في الانتخابات لم يكن مضمونا لكل الجزائريين، فمثلا العامل والمزارع غير المالك للعقار لا يسمح له بالتصويت، وأن هذه الشروط منعت حتى المجند الجزائري الذي أدى الخدمة العسكرية من حق الانتخاب إلى غاية بلوغه سن 25 سنة.

بالإضافة إلى ذلك يمكن اعتبار هذه الشروط التعجيزية من بين أسباب انخفاض عدد المرشحين الجزائريين في القوائم الانتخابية، فالمتتبع للعملية غالبا ما كان يلاحظ أن عدد المرشحين الذين كانت تقبل ترشيحاتهم غالبا ما كانت ما بين الواحد إلى الأربعة فقط، عكس ما كان يحدث عندما يتعلق الأمر بالقوائم الانتخابية الفرنسية<sup>(2)</sup>. أما السبب الآخر الذي أدى إلى تراجع عدد المرشحين فيمكن في موقف الجزائريين من هذه العملية الجديدة بالنسبة إليهم فالكثير منهم خاصة في القرى والأرياف اعتقد أن العملية ما هي إلا من أجل إحصاء الشبان قصد التجنيد الإجباري، لذلك لم تجد هذه العملية الاهتمام الكافي عند هؤلاء.

شكلت مسألة التجنيد الإجباري وعلاقتها بالحقوق السياسية للجزائريين محور نقاشات معمقة وطويلة امتدت على طول الفترة الممتدة من 1865-1919 لتشتد حدتها أثناء الحرب العالمية الأولى ذلك بسبب حاجة فرنسا إلى تجنيد الشباب الجزائري من جهة، وتخوفها من وقوع ثورة في الجزائر من جهة أخرى، وعلى الرغم من ذلك تميزت هذه النقاشات باختلاف رؤى وأهداف أطراف هذه

<sup>1</sup> مهديد، إبراهيم، انتخابات الأهالي في وهران (1919-1939)، رسالة لنيل شهادة الدراسات المعمقة في التاريخ، معهد العلوم الاجتماعية، جامعة وهران، جوان 1979، ص 18.

<sup>2</sup> بختاوي، خديجة، المرجع السابق، ص 76.

المعادلة فالمعمرون عارضوا فكرة التجنيد الإجباري حتى لا يكون وسيلة يمكن الجزائريين من الحصول على الحقوق السياسية، وسخروا لأجل ذلك صحافتهم ونوابهم في المجالس المحلية والمجلس الوطني الفرنسي واستعملوا حتى اللوي الكولنيالي للضغط على صناع القرار في باريس لإفشال أي جهود تصب في اتجاه منح الحقوق السياسية للجزائريين، أما أنصار الإصلاح من الليبراليين الفرنسيين، فكانوا يعتقدون أن تحرير الجزائريين لا يتم إلا بتمكينهم من التجنيس قصد الحصول على الحقوق السياسية مقابل خدمتهم العسكرية.

### 1-3- إصلاحات 07 مارس 1944.

أعلن الجنرال ديغول في 12 ديسمبر 1943 من قسنطينة عن إصلاحات تنوي اللجنة الفرنسية لتحرير الوطني تطبيقها لصالح الجزائريين، المتمثلة في تجنيس آلاف المجندين دون شرط التخلي عن أحوالهم الشخصية كما كان مطلوباً من قبل وزيادة عدد المنتخبين الجزائريين في المجالس المحلية، وتمكين الجزائريين من الحصول على الوظائف الإدارية إن توفرت فيهم شروط الكفاءة<sup>(1)</sup>.

تزامن الإعلان عن هذه الإصلاحات مع انطلاق أشغال لجنة<sup>(2)</sup> لدراسة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للجزائريين منذ أبريل وجوان 1943، وتناولت في جلستها يوم 14 أبريل 1943 قراءة التوصيات التي تنوي تقديمها إلى اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني، غير أن ممثل إدارة الاحتلال "بيرك" اعترض على بعض ما ورد فيها واعتبر أن السيادة الفرنسية خط أحمر لا يجب تجاوزه، وفي المقابل احتج فرحات عباس على عمل اللجان من أجل تطبيق إصلاحات لصالح الجزائريين حيث قال: "لماذا لا تجتمع مثل هذه اللجان عندما يراد إصلاح أوضاع اليهود. تمنيت لو كان جدي من واشنطن أو لندن...."<sup>(3)</sup>، كما أوصى "قاضي عبد القادر" بضرورة تحقيق المساواة بين كل

<sup>1</sup>- Christine Levisse- Touzé, po.cit, p354.

<sup>2</sup>- تشكل من بن جلول رئيساً، و المكّي نائباً للرئيس، و بن حبيّس مقررًا، بالإضافة إلى بيرك Berque عضواً، فرحات عباس عضواً، العربي تيسي عضواً و الباشا آغا بن شنوف عضواً. (A.N.O.M, 12H13, Commission D'étude Economique Et Sociales Musulmans.)

<sup>3</sup>- A.N.O.M, Série H, Boite 12H13, Commission D'étude Economique Et Sociales Musulmans.

الجزائريين (الجزائريون والمعمرون) بما أنهم متساوون في التضحيات، وعلى إثر نقاش حاد رفع بن جلول الجلسة مطالبا بإنشاء لجنة خاصة قصد الإطلاع أكثر على مطالب الجزائريين<sup>(1)</sup>.

وبعد خطبة الجنرال ديفول في قسنطينة سنة 1943، عينت لجنة من ستة عشر (16) شخصا لدراسة موضوع الإصلاحات، وقد كانت هذه اللجنة مكونة من ستة (06) جزائريين وستة (06) فرنسيين، وأربعة (04) من الموظفين في الإدارة الفرنسية، وبذلك كان عدد الفرنسيين عشرة (10) مقابل ستة (06) جزائريين اختارتهم إدارة الاحتلال اختيارا دقيقا<sup>(2)</sup>، ويبدو أن فرحات عباس لم يدع بسبب مواقفه خلال الاجتماعات السابقة، ولم تكن هذه اللجنة سوى واجهة غير صلبة للديمقراطية الفرنسية، لأن اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني، كانت قد توصلت إلى قرارها قبل إنهاء لجنة دراسة الإصلاحات من عملها<sup>(3)</sup>.

وفي 07 مارس 1944 صدر أمر الإصلاحات الخاصة بالجزائريين من مدينة الجزائر، حيث جاء في البند الأول أن الجزائريين سيتمتعون بنفس الحقوق ونفس الواجبات التي للفرنسيين، وجاء في البند الثاني أن الجزائريين والفرنسيين متساوون أمام القانون، كما تضمن البند الثالث الفئات الجزائرية التي ستمتع بالجنسية الفرنسية وهي قدماء العسكريين، الموظفون المدنيون، العاملون في وظائف دائمة، أصحاب الأوسمة، أعضاء الغرف التجارية والفلاحية، أي ما يعادل مجموع 60 ألف جزائري مع بقائهم على حالتهم الإسلامية<sup>(4)</sup>، مما يمكنهم من المشاركة في انتخاب نواب البرلمان الفرنسي، كما يسمح لهم بالمشاركة في إدارة الحكومة العامة بالجزائر، بالإضافة إلى ذلك فقد ساوى بين الجزائريين والفرنسيين في رواتب الجنودية والمنح العائلية للجنود، حيث صدر مرسوم في 26 جوان 1944<sup>(5)</sup> نص على رفع منح وعلاوات المجندين الجزائريين بنسبة 100%.

<sup>1</sup> - Ibidem.

<sup>4</sup> - و هم: تامزالي، ابن جلول، الشيخ القاسمي، فضيل، قاضي عبد القادر و ابن قانة، (ينظر إلى: أبو القاسم سعد الله، الحركة...، ج3، المرجع السابق، ص214).

أبو القاسم سعد الله، الحركة...، ج3، المرجع السابق، ص214. <sup>3</sup> -

<sup>4</sup> - Boucif (Mekhaled), Op.cit, P69.

<sup>5</sup> - J.O.R.F, N°57, 13/07/1944.

كثرت التعاليق عندئذ على هذه الإصلاحات التي جاءت متأخرة عن موعدها، فقد طالب الجزائريون منذ سنة 1912 بالمساواة مع الفرنسيين في الحقوق السياسية دون التخلي عن أحوالهم الشخصية كمسلمين، وتكرر ذلك على يد "الأمير خالد" بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، الأمر الذي جعل أحمد مهساس يعتبر إصلاحات 07 مارس 1944 نسخة طبق الأصل لمشروع "بلوم فيوليت" مع اختلاف بسيط في زيادة عدد الجزائريين المسموح لهم التمتع بالجنسية الفرنسية بخمسين أو ستين ألف جزائري، بدلا من 20 ألف<sup>(1)</sup>، مع بقائها دون تنفيذ (الإصلاحات)، فالقانون نص على أن الأمور ستأخذ مدة طويلة إلى غاية 1964، ونتيجة لذلك رفضها الجزائريون خاصة وأنها جاءت في فترة بدأت فيها تتبلور فكرة استقلال الجزائر، وأنها ليست ذات قيمة، ومخيبة للآمال، واعتبرتها جريدة "المساواة **Egalité**" التابعة لفرحات عباس نصا مضادا للديمقراطية، وغير اجتماعية، لاذ قرر في 14 مارس 1944 تأسيس حركة أصدقاء أحباب البيان والحرية، كما انتقدت بشدة جريدة "حزب الشعب الجزائري المحظور **L'action Algérienne**" هذا الأمر واصفة من يقبلونه بالخونة، أما جمعية العلماء المسلمين الجزائريين فكان موقفها معارضا لمحتوى الإصلاحات<sup>(2)</sup>.

ويبدو من خلال قراءة محتوى أمر الإصلاحات أنها جاءت لصالح المجندين الجزائريين، فحسب رئيس بلدية تلمسان فإنه يجب منح الأفضلية للمحاربين القدامى<sup>(3)</sup>، ومنح تسهيلات للحصول على الجنسية الفرنسية من قبل المجندين، كما طالب مكتب حزب الشعب الجزائري في تلمسان الشباب الجزائري بالالتحاق بالجيش الفرنسي ليتمكن من الحصول على الجنسية وبالتالي المشاركة في الانتخابات والتصويت على قوائمه<sup>(4)</sup>، أما المعمرون فقد أعلنوا أن اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني تجاوزت صلاحياتها وأنها أعطت للجزائريين أكثر مما طالبوا به، واعتبروا النظام الانتخابي الجديد مهددا لوجودهم في الجزائر، لأنه بإمكانه قلب الأوضاع السياسية في المستعمرة<sup>(5)</sup>.

<sup>1</sup> - أحمد مهساس، المصدر السابق، ص 203.

<sup>2</sup> - Christine Levisse-Touzé, Po.Cit.P354.

<sup>3</sup> - شارل رويبر أجرون، المرجع السابق، ص 920.

<sup>4</sup> - A.N.O.M., Série ORAN, Boite SI 164, Note De Renseignement.

<sup>5</sup> - شارل رويبر أجرون، المرجع السابق، ص 921.

ومن نتائج هذه الإصلاحات أن تأسست جبهة الدفاع عن أفريقيا الشمالية في فبراير 1945<sup>(1)</sup>. برئاسة المدعو "محمد لخضر الحسين" و"الأمير مختار" نائبا له، ومن أعضائها الجزائريين "الحاج أحمد التلمساني" و"صديق سعدي" و"الهيلاي محمد"<sup>(2)</sup>، كما قامت هذه اللجنة بإعداد مذكرة عن الجزائر لتقديمها إلى الحكومات العربية التي تسعى إلى تأسيس الجامعة العربية<sup>(3)</sup>، فكانت هذه الجبهة بمثابة نواة لمكتب المغرب العربي الذي تأسس في القاهرة في 22 فبراير 1947.

لقد قسمت إصلاحات 07 مارس 1944 المجتمع الجزائري إلى فئتين وهما الأقلية التي استفادت من حق المواطنة بموجب البند الثالث من الأمرية وباقي الجزائريين وهم الأغلبية التي رفضت الرضوخ لهذا الأمر باعتباره أنه جاء متأخرا، وأن الشعب الجزائري أصبح يتطلع بكل قواه باستثناء الشيوعيين إلى التحرر الوطني مثل جميع الشعوب المضطهدة.

## 2- الإصلاحات العسكرية:

مما لا شك فيه أن تلك المعاناة التي أشرنا إليها فيما سبق والتي عاشها المجندون الجزائريون سواء في ساحات المعارك أو في المعسكرات أو في السجون والمعتقلات الألمانية، قد خلفت آلاف القتلى والمعطوبين، الأمر الذي جعل السلطات الفرنسية تفكر في سياسة الإصلاحات رغبة منها في إسكات أولئك الضحايا واستمرارية نصرتهم لها، غير أن المتمعن في حقيقة تلك الإصلاحات ولاسيما العسكرية منها، وفي مدى ملاءمتها لجسامة التضحيات المقدمة ولمن كتبت لهم الحياة من أولئك المجندين، يلاحظ أنها لم تكن سوى شعارات دعائية روجت لها السلطة الاستعمارية طيلة سنوات الحرب للوصول إلى أهدافها المتمثلة في إسنادها من جهة والمحافظة على الاستقرار من جهة أخرى،

<sup>12</sup> - يذكر أبو القاسم سعد الله في كتابه الحركة ...، ج3، ص219، أنها تأسست في مارس 1944 بقيادة رجل يدعى الأمير مختار، غير ان الوثائق الأرشيفية ذكر أن الجبهة ترأسها محمد لخضر الحسين، و هو مصري الجنسية و تونسي الأصل، أستاذ بجامع الأزهر و عضو في جماعة الإخوان المسلمين، أما الأمير مختار فقد كان نائبا للرئيس و هو أحد أقارب الأمير عبد القادر الجزائري، و هو صهر الأمير سعيد ابن الأمير علي بن عبد القادر(ينظر:

S.H.D, Série H, S.H.D, Série H, Boite 1H 2857, Note De Renseignement Sur Les Nord-Africains En Egypte Et Leurs Organisation).

<sup>2</sup> - S.H.D, Série H, Boite 1H 2857, Note ..., op.cit.

<sup>3</sup> - Ibidem.

وهذا ما دلت عليه رسالة الأمير خالد إلى الرئيس الأمريكي توماس ويلسن سنة 1919، التي وضح فيها العراقيين التي وضعت أمام الضباط الجزائريين للحيلولة دون وصولهم إلى كل المراتب، بالإضافة إلى التمييز بين العسكريين الجزائريين والفرنسيين من خلال المادة الثالثة<sup>(1)</sup> من قانون "هاملان".

وكنتيجة لذلك ظلت الأبواب موصدة أما ترقية الضباط الجزائريين في الجيش الفرنسي، فلقد ذكر "الحاج عبد الله" في كتابه الإسلام في الجيش الفرنسي سنة 1915 أن الرتب العسكرية المسموح بها للجزائريين عددها أربعة وهي عريف رقيب، ملازم وملازم أول<sup>(2)</sup>، ومن النادر الحصول على الترقية إلى مراتب عليا ومن باب المكافأة ليس إلا. فبعد مرور قرن تقريبا على إنشاء سلك الرماة، وسلك الصبايحية، ظل عدد النقباء يعدون على أصابع اليد الواحدة، إذ بلغ عددهم في سنة 1921 ثلاثة (03) فقط في سلك الرماة وهم: "مختار بن علي" من اللواء الثامن، و"بلفطيمي" من اللواء السابع و"حساني" من اللواء الثالث، وفي نفس السلك كان هناك سبعون (70) ملازما أول، منهم خمسة عشرة (15) تقلدوا هذه الرتبة قبل الحرب وتسعة وثلاثون (39) أثناءها، أما البقية فقد تحصلوا عليها بعد نهاية الحرب، أما عدد الملازمين ستة وسبعون (76) ملازما، أربعة عشرة (14) منهم تقلدوا الرتبة قبل الحرب، اثنان وخمسون (52) أثناء الحرب، أما البقية فقد تم مكافأتهم على مجهودهم العسكري بعد نهاية الحرب<sup>(3)</sup>.

ويتضح لنا من خلال هذه الأرقام أن ترقية الضباط الجزائريين في الجيش الفرنسي تتم على أساس المجهود العسكري، والغرض من ذلك هو استنزاف الطاقات البشرية الجزائرية إلى أقصى حد ممكن من طرف السلطة العسكرية الفرنسية.

أما فيما يخص سلك الصبايحية، فقد ضم عشرة (10) نقباء، نصفهم وصل إلى هذه الرتبة أثناء الحرب، أما البقية فقد تحصلوا على هذه الرتبة في الفترة ما بين 1918-1919، كما بلغ عدد الملازمين واحد وأربعون (41) ملازما أول، منهم ثمانية (08) قبل الحرب، وتسعة وعشرون (29) أثناء الحرب، أما البقية فقد تحصلت على هذه الرتبة بعد الحرب، إذا جمعنا تعداد الضباط الجزائريين في

<sup>1</sup> في حالة تساوي الرتب تعود القيادة دائما إلى العسكري الفرنسي.

<sup>2</sup> -Kaddache, (Mahfoud), Histoire... op, cit, p89.

<sup>3</sup> - Recham,( Belkacem), Les Musulmans..., op, cit p 71.

الجيش الفرنسي إلى غاية 1921 في جميع الأسلاك نجد 229 ضابطاً<sup>(1)</sup> ويبدو أن هذا العدد كان ضعيفاً بسبب العراقيل التي وضعت أمام حصول الجزائريين على الرتب العسكرية، وفي هذا الشأن قال "الأمير خالد" في سنة 1919: "إن ضباطنا لا يصلون إلى الدرجات العليا، رغم التعليم العالي للبعض منهم، إنهم لا يتقاضون التعويض عن غلاء المعيشة، وعن الكفالة بالعائلة. إن ضباط الصف الأهالي يتقاضون المعاش الشهري أضعف بكثير من معاش ضباط الصف الفرنسيين ... إن أبناء المعمرين يؤدون ثمانية عشرة شهراً في الخدمة وأبناء الأهالي سنتان إن المجندين الأوربيين والمسلمين تتم معاملتهم بكيفية مختلفة في مجالس التسريح ..."<sup>(2)</sup>.

أما وضعية ضباط الصف الجزائريين، فقد كانت أحسن من وضعية الضباط لأن الالتحاق بالرتب في هذا الصنف كان متساوي مع الفرنسيين، فمن أجل أن اقتراح الجزائري في رتبة عريف كان عليه أن يقضي مدة عامين إلى أربعة أعوام في الخدمة العسكرية، ونادراً ما كان يقترح بعد انقضاء ثمانية عشرة شهراً من الخدمة سواء كان مجنداً عن طريق الانخراط الطوعي، أو الإجمالي<sup>(3)</sup>.

ما يمكن أن نستخلصه من خلال هذه العراقيل أمام حصول المجندين على رتب عليا هو أنها عملت على تقزيم مجهودهم العسكري، كما سعت السلطة العسكرية الفرنسية إلى جعلهم خاضعين دائماً لأوامر القادة الفرنسيين مهما تساوت الرتب العسكرية ومهما كانت أقدمية العناصر المحلية، ويعود ذلك -حسب رأينا- إلى الجانب الأمني بالأساس ومن تحوّل تلك السلطة من وقوع حالات عصيان منظمة وخطيرة يقودها بعض القادة من المجندين الجزائريين.

أما فيما يخص التحاق الجزائريين بالمدارس العسكرية الفرنسية، لا يكون إلا بصفة "أهلي"، حيث أن القرار الذي صدر في سبتمبر 1918 بخصوص إنشاء مدرسة عسكرية "بالمدينة" لأول دفعة للتلاميذ المرشحين Aspirants لفرقة الصبايحية حيث استقبلت هذه المدرسة 40 تلميذاً من بلدان شمال إفريقيا ويشترط في هؤلاء أن يكونوا من العائلات الكبيرة أو أبناء ضباط الأهالي أصحاب الأوسمة<sup>4</sup>، غير أن

<sup>1</sup>- Recham,( Belkacem), Les Musulmans..., op, cit p 72.

<sup>2</sup>-الأمير، خالد، المصدر السابق، ص ص 63-64.

<sup>3</sup>- Recham, Belkacem, Op., cit., p 76.

<sup>4</sup>-A.N.O.M., Série H, Boite 3H14, Peloton D'élèves Aspirants Indigènes A Médéa.

هذه المجموعة من ضباط صف لم تلتحق بالجيش، بعدما تأكدت قيادة أنهم ليسوا في المستوى وهم بحاجة إلى تكوين أعمق من ذلك<sup>(1)</sup>.

ومنذ 30 ماي 1919 بدأ تكوين المرشحين الأهالي بمدرسة تحضيرية خاصة في "مليانة"، غير أن الالتحاق بها ظل مقتصرًا على أبناء العائلات الكبيرة، الذين تتراوح أعمارهم من 10 إلى 12 سنة، ويزاولون الدراسة بها إلى غاية بلوغهم سن 18 أو 20 سنة ليتخرجوا منها برتبة ضابط بعد تجنيسهم<sup>(2)</sup> حتى تضمن سلطات الاحتلال ولاءهم لها، كما سعت أيضا من خلال هذه المدارس العسكرية التحضيرية إلى تزويد الفرق العسكرية الأهلية بإطارات جزائرية خاصة فرقة الرماة المؤطرة من طرف الضباط الفرنسيين، وفي نفس المضمون فتحت مدرسة الفرسان الأهالي بمدينة الجزائر أبوابها لأبناء العائلات الكبيرة، بعد ما يتقدم هؤلاء بطلب إلى المجلس البلدي، الذي يقوم بدوره بتقديم التماس للحاكم العام قصد قبولهم في هذه المدرسة<sup>(3)</sup>.

وعلى الرغم من أن مرسوم 13 نوفمبر 1899 نص على إمكانيات التحاق بعض ضباط صف الجزائريين بالمدرسة العسكرية "سومير Saumur" (شمال شرق فرنسا)، إلا أن أبوابها ظلت موصدة أمامهم على الرغم من الالتماسات على غرار ما تقدم به مجلس البلدية المختلطة **معسكر** إلى الحاكم العام من أجل انضمام مجموعة من الجزائريين إلى هذه المدرسة<sup>(4)</sup>، غير أن قيادة الجيش رفضت ذلك متحججة بما تنص عليه التنظيمات، وأن بإمكانهم الالتحاق بمركز متعدد التخصصات في الفروسية بمدينة الجزائر<sup>(5)</sup>.

بقي الوضع على حاله إلى غاية قيام الحرب العالمية الثانية، وبسبب حاجتها للمجندين الجزائريين لجأت السلطات الاستعمارية إلى تقديم بعض المزاي للضباط وضباط صف الجزائريين

<sup>1</sup> - Clément, (Grandcourt) op, cit, p59.

<sup>2</sup> - A.N.O.M, Série H, Boite 3H14, Ecole Des E.A.I De Miliana.

<sup>3</sup> - A.N.O.M, Série H, Boite 3H14, Ecole De Cavalerie Indigène d'Alger.

<sup>4</sup> - A.N.O.M, Série H, Boite 3H14, Admission Des Sous-Officiers Indigènes A Saumur, Vœu Du Conseil Municipal De Mascara.

<sup>5</sup> - A.N.O.M., Série H, Boite 3H14, Sous-officiers Indigènes Des Régiments De Spahis.

بالسماع لهم الالتحاق بالمدارس العسكرية الفرنسية بموجب مرسوم 07 فبراير 1940 بدون شرط التجنيس عند بلوغهم سن 21 سنة

كما صدر أيضا مرسوم آخر في 13 مارس 1940 بخصوص القانون الخاص للضباط الإحتياطيين الأهالي<sup>(1)</sup>.

أما من حيث مدة الخدمة العسكرية فقد تقلصت من ثلاثة أعوام إلى عامين بموجب مرسوم 07 ديسمبر 1926 الذي ألغى كذلك نظام التعويض نهائيا بالإضافة إلى تمتع الجزائريين ببعض حالات الإعفاء التي نصت عليها المادة 36 من هذا المرسوم مثل الكفالة العائلية أو الإعفاء الاستثنائي الذي يمنحه الحاكم العام، أو إعفاء المستدعى بسبب وجود أحد إخوته كمنخرط في الجيش<sup>(2)</sup>، وذهبت بعض التقارير إلى حد اعتبار مرسوم 07 سبتمبر 1926 كان لصالح الجزائريين على حساب الجنود الفرنسيين من حيث المدة الإجمالية للخدمة العسكرية، إذ أن الجندي الفرنسي يقضي 38 سنة ما بين الخدمة والاحتياط، أي سنة واحدة في الجندية، ثلاث سنوات تحت التصرف، وستة عشرة سنة كفترة احتياط أولى، ثم ثمانية سنوات فترة احتياط ثانية، أما المجند الجزائري فحسب التقرير أصبح بموجب المرسوم الجديد الخاص بالتجنيد يقضي أقل من نصف المدة الإجمالية للجندي الفرنسي، حيث تصل مدة خدمته إلى خمسة عشرة سنة ما بين الخدمة الفعلية وفترة الاحتياط، أي سنتان في الجندية، ثم بعدها سنتين تحت التصرف وإحدى عشرة سنة في الاحتياط<sup>(3)</sup>، إلا أن مثل هذه التقارير تناست المقارنة بين وضعية الجنود الفرنسيين، والمجندين الجزائريين من حيث الامتيازات المادية والمعنوية، فالفرق شاسع جدا وبطبيعة الحال لصالح الفرنسيين<sup>(4)</sup>، وبموجب مرسوم 16 أبريل 1930 تم رفع سن تجنيد الجزائريين إلى 21 سنة .

وأثناء الحرب العالمية الثانية وبسبب حاجتها الماسة إلى تجنيد الجزائريين اضطرت اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني بقيادة الجنرال ديغول إلى إجراء إصلاح عسكري كان في تلك الفترة بمثابة

<sup>1</sup> - Belkacem, Recham, Op.cit., P81

<sup>2</sup> - A.N.O.M., Série H, Boite 3h12, Exemptions Ou Dispenses Du Service Militaire.

<sup>3</sup> - A.N.O.M., Série H, Boite 3h12, Le Décret De 7 Septembre 1926 Comparaison Entre Les Modes De Recrutement Français Et Indigènes.

<sup>4</sup> - للوقوف عند هذا الفرق يرجى العودة إلى الفصل الثاني من هذه الدراسة.

ثورة في مسألة تجنيد الجزائريين، حيث صدر مرسوم في 10 جانفي 1944 نص على المساواة بين الفرنسيين والجزائريين في الترقية والرتب، كما سهل نفس المرسوم ترقية المجدد الجزائري من رتبة عريف إلى رقيب، ومن رتبة حافظ **Brigadier** إلى مساعد، وذلك بعد إلغاء رتبة عريف أول ورتبة حافظ أول، حسب ما ورد في المادة الثانية من المرسوم<sup>(1)</sup>، كما صدر مرسوم آخر في 26 جوان 1944 أقر بزيادة في معاشات العسكريين الجزائريين بنسبة 100%<sup>(2)</sup>، غير أن هذه الإصلاحات جاءت متأخرة لان الشعب الجزائري (وهؤلاء المجددون جزء منه) أصبح يتطلع إلى التحرر الوطني مثل جميع الشعوب المضطهدة، ولعل ما يدل على ذلك تلك التقارير التي أشارت إلى عزم الجزائريين إعلان الانتفاضة بمشاركة بعض المجددين .

<sup>1</sup> -J.O.R.F., 10 Janvier 1944.

<sup>2</sup> - J.O.R.F.,13 juillet 1944

### 3- بعث الروح الثورية عند الجزائريين :

كانت مسيرة الكفاح المسلح للشعب الجزائري في القرن التاسع عشر طويلة جدا وقاسية دامت سبعين عاما ، قدم خلالها الجزائريون ثمنا غاليا عكسته الأعداد الكبيرة من الشهداء والمتشردين ، وممن صودرت أراضيهم وثرواتهم، ومع بداية القرن العشرين غير الشعب الجزائري أسلوب كفاحه بتجريب الأساليب السلمية في إطار النضال السياسي لدراسة التجارب الماضية، دون التخلي كلية عن العنف المسلح، ليستنفذ كل الوسائل الممكنة لمواجهة إدارة الاحتلال التي سعت إلى استغلال الجزائريين مرة أخرى عندما أعلنت عن تجنيدهم إجباريا في إطار استعدادات الحكومة الفرنسية للحرب العالمية الأولى، فكان رفضهم للقرار بمثابة ثورة ضد الوجود الفرنسي في الجزائر.

ولعل أبرز حدث سجل في هذه الفترة هو ما شهدته "ندرومة"، حيث تحول رفض التجنيد الإجباري في هذه المنطقة إلى اضطرابات، ففي ليلة 20 إلى 21 مايو 1912، حين حاول بعض الرافضين لهذا القرار التخلص من قائد منطقة "جمالة"، الذي كان يحث الجزائريين على تجنيد أبنائهم، وفي يوم الخميس 23 مايو 1912 (يوم السوق الأسبوعي) انفجر الوضع خاصة بعد انضمام سكان المناطق المجاورة إلى المنتفضين الذين أعلنوا الجهاد<sup>(1)</sup>.

تتبعت جريدة الحق الوهراني<sup>(2)</sup> تطور الأحداث فكتبت مقالا ورد فيه: "اجتمع الأعيان في المسجد الكبير بندرومة، وأعربوا عن معارضتهم للخدمة العسكرية الإجبارية كما شكلوا وفدا<sup>(3)</sup> بقيادة سي محمد بن رحال لإبلاغ قلقهم من هذه المسألة إلى الحكومة الفرنسي<sup>(4)</sup>".

<sup>1</sup> -Granguillaume, (Gilbert), *une Medina de l'ouest Algérien, Nedroma*, Revue De L'Occident Musulman Et De La Méditerrané, N° 01, Volume 10, Année 1971, P67

2- جريدة أسبوعية أسسها الفرنسي شارل تايبي Charles Tapié بوهران للدفاع عن مصالح الجزائريين صدر العدد الأول منها في 15-21 أكتوبر 1911 باللغة الفرنسية، و في ماي 1912 أضيفت لها صفحة باللغة العربية، وكان من عوامل نشأة هذه الجريدة، تلك الظروف العصبية التي مر بها الجزائريون في هذه السنوات إذ ليس بين صدورهما و صدور مرسوم التجنيد الإجباري سوى شهور قليلة.

3- يتشكل الوفد من: صالح الحاج محمد، مختار بلحاج (مستشار)، برحو سي أحمد (مستشار)، بن رحال محمد (ملاك)، بن صالح سي أحمد (فلاح)، درار محمد (قاضي)

4- جريدة الحق الوهراني، عدد 36، من 15-22 جوان 1912.

يتضح من تصريح سي محمد بن رحال مدى تدمره من السياسة الاستعمارية التي أثقلت كاهل الجزائريين بالضرائب، وأحضعتهم لأعمال الصخرة وعاملتهم وفق قانون الأهالي العنصري، وها هي الآن تريد أن تجند أبناءهم إجباريا.

في خضم هذه الأحداث انطلقت من تلمسان فرقتين الأولى من الزواف والثانية من الرماة في اتجاه ندرومة، وفي 8 جويلية 1912، ووصل فيلق من قناصة إفريقيا لينضم إلى الفرقتين السابقتين من أجل قمع الانتفاضة<sup>(1)</sup> خاص وأن السلطات الاستعمارية عازمة على إخماد أي انتفاضة في مثل هذه الظروف التي تدعي فيها ولاء الجزائريين لها من جهة، وتخوفها من قيام ثورة بالجزائر من جهة أخرى.

أما في منطقة سعيدة تحولت هذه الاحتجاجات فيها إلى اضطرابات سببها قرار التجنيد الإجباري للجزائريين، ففي يوم 11 مايو 1912 رفض شاب جزائري عملية القرعة التي وضعت اسمه ضمن قائمة المجندين، فتلقى هذا الشاب صفعه من طرف أحد ضباط اللجنة المكلفة بالعملية، وفي اليوم الموالي رفض المسجلون هذه النتائج بعدما أهيئوا من طرف أحد المسؤولين الذي وصفهم (بالخنازير) فطلب الأعيان من أعضاء اللجنة الضغط عليه هذا لطلب العفو منهم إلا أنه رفض ذلك مما أدى إلى نشوب مشادات بين أعضاء اللجنة ومجموعة من المجندين. انتهت بوضع هؤلاء في السجن<sup>(2)</sup>.

فضل المعنيون بالتجنيد الهروب إلى الجبال، فاختفى الشباب من باتنة وندرومة، وغيرهما من المناطق، لكي يفروا من قبضة السلطة العسكرية الفرنسية<sup>(3)</sup>، ولقد عبرت جريدة الحق عن تلك الظروف الصعبة للمتأثرين بالتجنيد فكتبت "هي المسألة التي شغلت جميع مسلمي الجزائر وأشعلت في قلوبهم نار اليأس والقنوط، حتى أن لو جميعهم وجدوا للفرار سبيلا لما بقي في أرض الجزائر إلا المستضعفين من الرجال والنساء والأطفال..."<sup>(4)</sup>، ونتيجة لذلك تحولت

<sup>1</sup> -Echo d'Oran, N 14794 08/07/1912.

- جريدة، الحق، عدد رقم 41، من 21-27 جويلية 1912.<sup>2</sup>

- سعد الله، أبو القاسم، الحركة...، ج3، المرجع السابق، ص 189.<sup>3</sup>

- جريدة، الحق، العدد رقم 40، 13 إلى 20 جويلية 1912.<sup>4</sup>

بلدية معسكر المختلطة مسرحا لحوادث خطيرة دافعها الانتفاضة ضد تطبيق قرار الخدمة العسكرية الإجبارية على الجزائريين.

■ انتفاضة بني شقران في سبتمبر 1914.

شهدت قرية سيدي دحو التي تبعد عن معسكر ب سبعة كلم الحوادث الأولى خلال الفترة الممتدة من 22 إلى 28 سبتمبر 1914، أما الحوادث الأخرى فقد جرت في الفترة الممتدة من 5 إلى 16 أكتوبر 1914 في كل من الفراقيق وبني نسيغ وأولاد سعيد وبني خنيس بسبب معارضة سكان هذه المناطق تسليم أبنائها للتجنيد<sup>(1)</sup>، وبدأ الغضب يعم مختلف الجهات خاصة بعد عودة الجنود الجزائريين من جبهات القتال في أوروبا<sup>(2)</sup>.

أسفرت عملية الإحصاء التي قامت بها الإدارة في المنطقة عن النتائج التالية:

الجدول رقم 5-1: قائمة الشباب القابلين للتجنيد (الدفعة 1915)<sup>3</sup>.

الدواوير	عدد المسجلين	عدد المقبولين	عدد الإعفاءات نظرا لصغر السن	عدد المشطوب عليهم لتقدم السن	الملاحظات
أولاد سيدي دحو	18	10	1	06	01 إعفاء بعد القرعة
الفراقيق	23	5	05	03	/
بني نسيغ	59	5	16	07	02 إعفاء بعد القرعة
أولاد سعيد	52	2	04	24	02 إعفاء بعد القرعة

1 - غانم، محمد، المرجع السابق ذكره، ص 68.

2- بو عزيز، يحيى، المرجع، ص 35.

3 غانم، محمد، المرجع السابق، ص 72.

01 إعفاء بعد القرعة	14	02	1 2	29	بني خنيس
3 تغيبوا	04	03	1 2	22	فروحة
01 جندي متطوع	09	03	0 5	18	بوحنيقية
01 مريض 01 متوفى	07	02	0 9	20	عين فكان
12	63	36	1 2	241	الم جموع

يتضح من قراءة الجدول أن مجموع المجندين بلغ 120 شابا، أي ما يعادل نصف المسجلين، وذلك يتجاوز ما أقره مرسوم فبراير 1912، مما يفسر معاناة الجيش الفرنسي مع بداية الحرب العالمية الأولى وحاجته الماسة إلى المزيد من التجنيد، كما يبدو الفرق الشاسع بين عدد المجندين وعدد الإعفاءات بمختلف الأصناف (مرضى، صغار السن، كبار السن).

كما صاحبت حشود معادية لقرار التجنيد الإجباري أربعون (40) شابا من دوار سيدي دحو في منطقة بني شقران، حيث تم استدعاؤهم إلى مقر البلدية المختلطة بمعسكر يتقدمهم الأعيان ورغم مقابلتهم للمتصرف المدني إلا أن ذلك لم يسفر عن أي نتيجة<sup>(1)</sup> وأمام هذه التطورات استخدمت الإدارة المحلية أسلوب التهديد عندما استدعت أحد عشرة (11) شيخا في الفترة ما بين 21-28 سبتمبر 1914، محملة إياهم المسؤولية إذا لم يتقدم الشباب المستدعى للخدمة غير أن سكان المنطقة أصروا على موقفهم الرافض للتجنيد الإجباري بعدما عقدوا اجتماعا تقرر فيه الاتصال بالأعراس المجاورة، وعندما شعرت الإدارة الاستعمارية بهذه التحركات نظمت مناورات عسكرية، وقامت بدوريات للمراقبة<sup>(2)</sup>.

<sup>1</sup> - قداش، محفوظ، جزائر الجزائريين، تاريخ الجزائر 1830-1914، ترجمة محمد المعراجي مشورات ANEP، الجزائر 2008، ص 256.

- غاتم (محمد)، مرجع سابق، ص 78.<sup>2</sup>

يتضح من خلال هذه الإجراءات أن السلطات الاستعمارية كانت متخوفة من أي طارئ قد يحدث خاصة إذ علمنا أن الحرب العالمية الأولى لازالت في بدايتها، بالإضافة إلى تخوف هذه السلطات من قيام ثورة شاملة في الجزائر.

لقد شرعت الإدارة المحلية في بلدية معسكر المختلطة في عملية إحصاء الشبان في بني شقران يوم 05 أكتوبر 1914، وكان المتصرف الإداري برونقروبر **BRENGRUEBER** على رأس الكتيبة التي توجهت إلى عرش الفراقيق للإشراف على عملية الإحصاء، فرفض الشيوخ قبول تجنيد أبناءهم، فأقدمت الكتيبة على اعتقال ستة (06) منهم، مما جعل أهل معسكر يعلنون الجهاد، وكرد فعل على ذلك قامت إدارة الاحتلال بحشد 1500 عسكري بقيادة الجنرال «لاريت **LARAET**» الذي أمر باقتحام دوار الفراقيق، وحرق المنازل وفي 8 أكتوبر اتجهت القوات العسكرية إلى دوار بني نسيغ وحاصرته لمدة أسبوع، ومنه إلى دوار بني خنيس<sup>(1)</sup>، فاعتقلت مجموعة من السكان، قصد التحقيق معهم، وتقرر تقديم اثنان وأربعون (42) شخصا أمام محاكمة عسكرية بوهران في يوم 21 نوفمبر 1914 التي قضت عليهم بأحكام متفاوتة بتهمة التمرد على السلطة<sup>1</sup> والقتل ومحاولة القتل، فمنهم من صدر في حقه حكما بالإعدام، وآخرون حكم عليهم بالنفي، ومجموعة أخرى بالسجن، كما تم إخلاء سبيل البعض منهم<sup>(2)</sup>، وبذلك تعتبر انتفاضة بني شقران، حدث قليل الخطورة على إدارة الاحتلال، إلا أنه كان يندرج ببروز معارضة شديدة للسياسة الاستعمارية.

لجأ الفارون الجزائريون من الجيش الفرنسي بأسلحتهم ومعهم المجندين كعمال في المصانع الحربية الفرنسية إلى الجبال مما أدى إلى قلق السلطات الاستعمارية خاصة بعدما أعلنوا الجهاد، فقاموا بهجوم ضد المصالح الفرنسية التي أحصتهم بالآلاف مع نهاية 1918<sup>(3)</sup>، كما شهدت مناطق جرجرة، تيزي وزو وعنابة في سنة 1915 اضطرابات خطيرة، بلغت أوجها في شهر جوان من نفس

<sup>1</sup> بو عزيز، يحيى، المرجع السابق، ص 37-38.

-- غانم محمد، المرجع سبق، ص 84<sup>2</sup>

<sup>3</sup> - Claude Paillat , Dossier Secret De l'Algérie 1954-1958, Presse De La Cité, Paris, 1962, P38.

السنة، ففي **عناية** فر بعض الجزائريين من صفوف الجيش الفرنسي، وشكلوا مجموعات هاجمت مصالح المستوطنين في المناطق المجاورة مثل **القالا**، **وسوق أهراس**، وعموما تحرك كل الشرق الجزائري مما تطلب إعلان حالة الطوارئ من طرف السلطات الاستعمارية<sup>(1)</sup>.

شهدت منطقة الغرب الجزائري نفس الاضطرابات التي شهدتها الشرق فقد أكد **أوكتاف ديون Octave Depont** المفتش العام للبلديات المختلطة على خطورة هذه الاضطرابات وتجدها من حين لآخر، ونذكر هنا على سبيل المثال لا الحصر قضية الأخوين **بوتوزغة** بالبلدية المختلطة **عين تموشنت** هذين الثائرين فرا من الجيش الفرنسي، وبدءا يهددان المصالح الاستعمارية في المنطقة<sup>(2)</sup>، فقاما في 26 سبتمبر 1915 بقتل كل من **المارشال ديولوجي ريكول Des logis Recoule** والدركي **شيسنو Chesneau**، ذلك ما نشرته جريدة **صدى وهران** تحت عنوان "**كارثة أولاد غلال**"، مما تطلب تواجد مكثفا للقوات العسكرية التي بلغ عددها 900 رجل في 23 أكتوبر 1915 للقضاء على الثائرين (الأخوين **بوتوزغة**) فتحولت عملية البحث عنهما إلى حملة عسكرية<sup>(3)</sup>، وفي **Orleans ville** (الشلف) قامت مجموعة من الثائرين في خريف 1916 بمهاجمة ميناء **تنس** وقتل دركيين<sup>(4)</sup>، ولم تستطيع الإدارة الفرنسية إخمادها بسهولة إلا بعدما لجأت إلى الإرهاب الشديد.

لقد أدت هذه الانتفاضات المتتالية مع بداية الحرب العالمية الأولى إلى تكذيب مزاعم وإدعاءات السلطات الاستعمارية بأن جميع الجزائريين ما فتئوا يعلنون ولاءهم لفرنسا من خلال

<sup>1</sup> هلال، عمار، أبحاث و دراسات في تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1962)، دار المطبوعات الجامعية، الجزائر 1995، ص 208.

<sup>2</sup> Meynier, Gilbert, op, cit, p571.

<sup>3</sup> - Djaghoul, (Abdelkader), Hors La Lois, Violence Rural Et Pouvoir Colonial En Algérie Au Début Du XX E Siècle, Les Frères Boutouizat, Revue De L'occident Musulmans Et De La Méditerranée, Année 1984 Volume 38, N°1, PP38-40.

<sup>4</sup> - Claude (Paillat), op.cit, p38.

إقدامهم على الانضمام إلى جيشها، أما بخصوص ما وقع من أحداث فهي من صنع متعصبين وعنصريين تأثرت نفوسهم بنزعة الحقد تجاه الأوربيين بدافع من الدعاية الخارجية<sup>(1)</sup>.

وشهدت سنة 1915 نشاطات واسعة من حرب العصابات ضد فرنسا، فكثرة الفارين من الجيش الفرنسي قد أعطى معنى جديد لهذه النشاطات، حيث اضطرت السلطات الاستعمارية إلى استعمال القوات المسلحة في العملات الثلاث، وهكذا كان الثوار المسلحون ينشطون على طول جبهة تمتد من تبسة إلى بجاية ضد المراكز العسكرية الفرنسية وخطوط المواصلات<sup>(2)</sup>. وبحسب ما ذكره ديون الذي درس الفترة، فإن الثوار وجدوا تأييدا من طرف القرويين الجزائريين، بالإضافة إلى بعض الأعيان، مما أدى إلى فتح جبهة أخرى في سنة 1916 في منطقة الأوراس.

#### ■ إنتفاضة الأوراس

إن انعدام الأمن الذي ساد الجزائر منذ بداية الحرب العالمية بسبب الاضطرابات التي عمت كامل البلاد كان ينبئ بانفجار الوضع في أي لحظة، ففي الفترة الممتدة من 1916 إلى 1917 قامت الثورة في الأوراس، حيث كان التجنيد الإجباري من أبرز أسبابها.

لقد شرعت السلطة العسكرية في تجنيد شبان المنطقة للخدمة العسكرية ابتداء من 2 أوت 1916 في بركة وغيرها، فبدأت الاحتجاجات تشتد، وزاد التوتر عندما توجه « زانيتاكسي Zannetacci » رئيس بلدية بركة في 24 سبتمبر 1916 إلى دوار مطكوك لتسجيل الشبان الجزائريين في قوائم المجندين، فتقدم وفد من سكان الدوار وأكدوا رفضهم القاطع لتقديم أبنائهم للتجنيد<sup>(3)</sup>.

كما قام رئيس دائرة باتنة " كاسينلي kassinelli " في الفاتح أكتوبر 1916 بنفس المحاولة، فكان رد السكان الرفض المطلق مفضلين رؤية أولادهم يموتون في الجزائر بدلا من دفعهم إلى

<sup>1</sup> -A.N.O.M., Série H, Boite 3h24, Etat D'esprit Des Indigènes En Algérie Pendant La Guerre De 1914-1918.

- أبو القاسم (سعد الله)، الحركة...، ج3، مرجع سابق، ص 226<sup>2</sup>

3- بوغزيز (يحي)، المرجع السابق، ص 48.

أهوال الحرب في فرنسا<sup>(1)</sup>، وفي هذا الشأن بعث أحد المثقفين الجزائريين في طولقة رسالة إلى شخصية إيطالية حجرتها شرطة الاحتلال ورد فيها: "لقد زجت بأبنائنا في الجيش، وأرسلتهم إلى الجحيم ووضعهم في الصفوف الأمامية لجبهات القتال لماذا نحارب الألمان؟ لأن فرنسا دفعتنا لنحارب شعبا لا نكن له أي عداوة... يحيا السلام، ويحيا شمال إفريقيا المستقل..."<sup>(2)</sup>.

انتفضت المناطق المجاورة وهاجمت مصالح المستوطنين تعبيرا عن رفضها للتجنيد الإجباري، ففي الفترة الممتدة من 25 أكتوبر إلى 08 نوفمبر 1916 سجل أزيد من سبعة عشرة (17) اغتيالا في صفوف المستوطنين، وشهدت بلزمه في 27 أكتوبر 1916 عدة هجمات ضد المعمرين، من بينها مقتل معلم مدرستها كما عرفت خنشلة وعين البيضاء حوادث مماثلة استهدفت الخونة من الجزائريين والمستوطنين وممتلكاتهم، وبحلول يوم 11 نوفمبر 1916 انتشر نأ الثورة في كل أنحاء منطقة الأوراس، وبدأ الحديث عن تحرك أعداد من الفرسان وهم يرددون: " أن الدولة المستقلة سيعلن عنها هذا المساء"<sup>(3)</sup>، كما زادت انهزام القوات الفرنسية أمام الألمان في هذه لفترة في اندفاع الثوار، حيث تردد في أوساط الجزائريين " أن الألمان قتلوا الروميين (الفرنسيين)... لقد فقدت فرنسا كل شيء وانتصرت ألمنيا عليها..."<sup>(4)</sup>، وفي حدود الساعة السابعة صباحا من اليوم الموالي تلقى الحاكم العام خبر مقتل رئيس دائرة باتنة كاسينلي والمتصرف الإداري لبلدية عين التوتة مرساي M. Marseille<sup>(5)</sup>، ومن بين الثوار الجزائريين الذين انتشرت أخبارهم في هذه الفترة، وسببوا قلقا كبيرا للاستعمار هو الثائر "بن علي محمد بن النوى" الذي اتخذ من جبال متليلي

<sup>1</sup> - Gilbert, (Meynier), op. cit. p 591

<sup>2</sup> -André( Nouschi) , Les Armes Retournées Colonisation Et Décolonisation Française , Edition Belin , Paris , p359.

<sup>3</sup> - Claude (Paillat), op.cit, p40.

<sup>4</sup> -A.N.O.M, Série H, Boite 3 H 12, Les Troubles De L'Aurès En 1916.

<sup>5</sup> -. Claude Paillat, op.cit, p40

مركزاً له<sup>(1)</sup> وتعتبر كثرة عدد الفارين من الجيش الفرنسي سبباً رئيسياً في زيادة عدد الهجمات ضد مصالح الاستعمار كما يوضح ذلك الجدول التالي:

---

<sup>1</sup> هلال، عمار، المرجع السابق، ص ص 216-217.

الجدول رقم 5-2: تطور عدد الهجومات ضد المعمرين وممتلكاتهم<sup>(1)</sup>

السنة	عمليات ضد المعمرين	عمليات ضد ممتلكاتهم
1913	100	100
1914	105	86
1915	124	99
1916	137	101
1917	98	80
1918	99	74
المجموع	663	540

- يوضح لنا الجدول ارتفاع عدد العمليات، لأن حرب العصابات تزامنت مع اندلاع الحرب العالمية الأولى، وهذا ما أشارت إليه الصحافة الكولونيالية فتجربة 1871 حين ثار الجزائريون بعد الحرب الفرنسية البروسية لم ينسها لا الفرنسيون ولا الجزائريون.

- يعود ارتفاع عدد العمليات إلى تضاعف عدد الثوار نتيجة الفرار من الجيش الفرنسي وأن معظمهم كانوا قد دربوا تدريباً جيداً، فبحسب تصريحات المفتش العام للبلديات المختلطة أوكاتف دييون، فإن عددهم من أوت 1914 إلى 31 ديسمبر 1916 بلغ 3000 هارب، منهم 2900 رجل من فرقة الرماة، أي ما يعادل ثلاثة فيالق في زمن الحرب، وفيلق واحد في وقت السلم<sup>(2)</sup>.

<sup>1</sup>Meynier ,Gilbert, op. cit., p 573.

<sup>2</sup> - A.N.O.M, Série H , Boite 3 H24, Etat D'esprits Des Indigènes En Algérie Pendant La Guerre de 1914-1918.

- أظهر هؤلاء الفارون من الجنديّة أن ولاء الجزائريين الذي أدعته السلطات الفرنسيّة مع بداية الحرب العالميّة الأولى لم يكن سوى أسطورة لغرض الدعاية.

لقد تواصل هجوم الثوار على مصالح المستوطنين مرة أخرى في المنطقة في شهر ديسمبر 1916، بعدما تضافرت جهود فئات الجزائريين في المنطقة من أعيان على غرار شيخ الزاوية الرحمانية في سقانة (جنوب غرب ولاية باتنة) وهو أحد أعيان المنطقة ثوار فارين من الجنديّة الفرنسيّة<sup>(1)</sup>، ذلك الاتحاد الذي أعاد إلى الأذهان ثورة الشيخ المقراني والشيخ الحداد في سنة 1871، وهو ما جعل أحد أعيان المنطقة بوزيدي بن طيب يقول لأحد الضباط الفرنسيين في 06 ديسمبر 1916: "هؤلاء الناس تجري الثورة في عروقهم مجرى الدم، بالأمس ثاروا، ويثرون اليوم، وسوف يشرون غدا..."<sup>(2)</sup>، فأرغم هذا التلاحم بين الجزائريين الجنرال موانيي Moinier على طلب النجدة حيث قال: "نحن بحاجة إلى النجدة، لأننا أمام انتفاضة حقيقية، ووجدنا أنفسنا عاجزين على إخمادها..."<sup>(3)</sup>، ووصلت إلى المنطقة قوة عسكرية في جانفي 1917 تضم 13892 جنديا و217 ضابطا، كما انضمت إليها قوة أخرى من فرقة الزواف قدمت من تونس وقوة ثالثة من فرنسا لمحاصرة الثوار، حيث عاث الجنود فسادا في البلاد حيث قصفوا القرى والمداشر بالدفعيّة، وبالطائرات أيضا<sup>(4)</sup>، ونهبوا 7929 رأسا من الغنم و4511 من المعز، وصادروا 3759 بندقيّة ومسدس<sup>(5)</sup>.

وعندما طلب كليمنصو بصفته رئيس اللجنة العسكريّة بمجلس الشيوخ بتقرير عن أسباب هذه الانتفاضة أجابه وزير الحرب: "إن الخسائر البشريّة في صفوف الرماة الجزائريين في بداية الحرب، ولدت نفورا تدريجيا من الخدمة العسكريّة، كما أن تأسيس المراكز الاستيطانيّة (ماكماهون، كونال، باستور) قد أثار حفيظة ولأهالي في الجنوب القسنطيني"<sup>(6)</sup>.

<sup>1</sup> - A.N.O.M, Série H, Boite 3 H 12, Les Troubles..., op.cit.

<sup>2</sup> -ibidem.

<sup>3</sup> - Meynier, Gilbert, op. cit.,, p 295.

<sup>4</sup> - . Claude Paillat, op.cit, p43

<sup>5</sup> بو عزيز، يحي، المرجع السابق، ص 55.

<sup>6</sup> Ageron, Charles Robert, l'Algérie..., op, cit, p 104.

أما تقرير أوكتاف ديون الصادر في 01 نوفمبر 1917، فقد أرجع سبب الانتفاضة إلى دور الزاوية الرحمانية في تحريض السكان، حيث قال: "إن كل الانتفاضات التي قامت ضدنا كانت بسبب تحريض الزوايا على ذلك"<sup>(1)</sup>، لكن تقرير لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان كان مناقضا لما ذكره أوكتاف ديون حيث ورد فيه: "لم يكن للزوايا دور في انتفاضة باتنة، بل بالعكس فإن شيوخ الزوايا في المنطقة تدخلوا لصالحنا"<sup>(2)</sup>، إلا أن المتصفح للوثائق الأرشيفية بخصوص هذه الأحداث يقف عند ذلك الاتحاد الذي وقع بين بعض أعيان المنطقة والثوار وعلى هذا الأساس يمكن القول أن الطريقة الرحمانية لعبت دورا كبيرا في هذه الانتفاضة.

لقد نتج عن الانتفاضة الشعبية بالأوراس ثورة ضد الاستعمار الفرنسي للبلاد برمتها من بريكة وبلزمه إلى مناطق الحضنة المجاورة لها مرورا بتمقاد وخنشلة وعين البيضاء شرقا إلى أريس في الجنوب الشرقي، غير أن السؤال الذي يطرح نفسه في هذا المقام لماذا لم تنجح الانتفاضات التي شهدتها الجزائر من 1914-1917؟ ويمكننا حصر أسبابها فيما يلي:

- 1- لم يحضر للثورات من قبل، ولم يوضع لها أي تخطيط، فساد عدم التنظيم والتنسيق بين قادتها.
- 2- عدم بروز قيادات عسكرية جزائرية، تجمع من حولها الجماهير الشعبية وقد يعود ذلك إلى فقدان بعض العائلات الكبيرة في الجزائر لمكانتها السياسية والاجتماعية منذ تحالفها مع الاستعمار الفرنسي.
- 3- انكماش الثورات على نفسها وعدم تناقل أخبارها داخليا وخارجيا.
- 4- لم تلق هذه الثورات أي مساعدة من الخارج، على الرغم من الدعاية التي قامت بها تركيا وألمانيا في هذه الفترة لحمل الجزائريين على الثورة ضد فرنسا.

مهما كانت أسباب فشل هذه الثورات فإن الجزائريين قد عبروا عن رفضهم وعدم التزامهم بقرارات الاستعمار الفرنسي، خاصة عندما يتعلق الأمر بضريبة الدم، وهي أقصى قرار يفرضه الاستعمار الفرنسي عليهم، إذ يرغبهم بذلك على تقديم أرواحهم من أجل فرنسا الاستعمارية

<sup>1</sup> بو عزيز، يحي، المرجع السابق، ص 44.

<sup>2</sup> سعد الله، أبو القاسم، الحركة...، المرجع السابق، ص 214.

دون أن يدرك الجزائريون أسباب مشاركتهم في حروبها، لذا كان رفضهم لقرار التجنيد بمثابة انبعاث الروح الثورية مثلما حدث أيضا في دوار **أولا عوف** بالبلدية المختلطة **عين التوتة في سنة 1926** حيث انتفض أهل المنطقة مجددا ضد التجنيد الإجباري فاعتصم الراضون للقرار بالجبال وذاع صيت كل من **مسعود بن زلماط** و**محمد أمزيان** بما قاما به ضد المصالح الاستعمارية<sup>(1)</sup>.

وإزداد البعد الثوري عند بعض المجندين الجزائريين مع اقتراب موعد الحرب العالمية الثانية، مما أقلق السلطات الاستعمارية التي وضعتهم تحت مراقبتها، وتذكر المصادر أن هناك مسجلين للتجنيد أحصتهم قيادة الجيش ووصفتهم بالعناصر الخطيرة نظرا لميولهم السياسي والثوري، فعلى سبيل المثال أعدت مصالح شرطة الاحتلال في وهران تقريرا بخصوص دفعة 1936 أشارت من خلاله أشارت إلى وجود مجموعة تقدر بـ 41 مسجل ضمن هذه الدفعة لهم اتجاهات معادية لفرنسا<sup>(2)</sup>.

وبعد هزيمة فرنسا أمام الضربات الألمانية في ربيع 1940 اكتشف الجزائريون ضعف وعجز فرنسا، وأنها ليست القوة الوحيدة في العالم كما كانت توهمهم، مما دفع بمناضلي حزب الشعب الجزائري التفكير في التخلص من الوجود الاستعماري، ونتيجة لذلك وقع تمرد في ضاحية الحراش بالقرب من العاصمة في 25 جانفي 1941 قادته فرقة الرماة<sup>(3)</sup>، وفي سنة 1945 كشفت تقارير إدارة الاحتلال عن مخطط لبعض الوطنيين بالتنسيق مع بعض المجندين الجزائريين من أجل الإعلان عن انتفاضة مسلحة، تكون بدايتها بعد فرار المجندين من الثكنات واستيلائهم على الأسلحة الرشاشة والذخيرة.

لقد أدى رفض التجنيد الإجباري من طرف الجزائريين إلى بروز نشاطات عسكرية في شكل سلسلة من عمليات حرب العصابات ضد المصالح الاستعمارية خلال الحرب العالمية الثانية قادها

<sup>1</sup> - Belkacem Recham , Les Musulmans ..., Op.cit , P 34.

<sup>2</sup> A.N.O.M., Série Oran, Boite 5i 164, Liste Des Conscrits Indigènes De La Classe 1936 Connus Comme Etant Animés D'un Esprit Anti-français Ou Qui Doivent Etre Considérés Comme Partisans Des Théories Révolutionnaires.

<sup>3</sup> - للاطلاع أكثر على الموضوع يرجى العودة إلى الفصل الرابع من هذه الدراسة.

شبان جزائريون كانوا قد هربوا من التجنيد الإجباري في صفوف الجيش الفرنسي منذ 1912، وعلى الرغم من فشلها ظلت هذه العمليات قائمة بعد نهاية الحرب خاصة بعدما أقدمت السلطات الاستعمارية على فرض التجنيد الإجباري على شباب الجنوب الجزائري لتأخذ طابعا أكثر عنفا أثناء الحرب العالمية الثانية تمثل في تمرد الحراش في جانفي 1941، والإعداد لانفضاضة 08 ماي 1945 وبذلك لم تحصل هذه النشاطات على ما كانت تريده في وقتها، لكنها حافظت على الاتجاه الثوري لدى الجزائريين، ومهدت الطريق للثورة التحريرية الكبرى.

#### 4- بروز التيار الاستقلالي

##### 4-1- حركة الأمير خالد:

كان الأمير خالد، ضابطا طالبا بالمدرسة العسكرية "سان سير Sain Cyr" في الفترة الممتدة من 1893 إلى 1896 على سبيل المحاباة، لأنه لم يبد في البداية أي ميل إلى الانخراط في سلك ضباط الجيش الفرنسي على عكس رغبة والده في رؤية ابنه يدافع عن الأمة الفرنسية، وكان يقول وهو في الثامنة عشر من عمره: "أنا عربي وأريد أن أبقى عربيا..."<sup>(1)</sup>، وبعد تخرجه زاول مهنة ضابط أهلي غير متجنس، وشارك في عام 1907 في الحرب بالمغرب الأقصى، أين أبان على قدرة قتالية رائعة مع فرقة الصبايحية، فرقي إلى رتبة نقيب، وهي أعلى رتبة في الجيش يتقلدها آنذاك ضابط من الأهالي، غير أن تدخلاته السياسية لصالح السلطان المغربي "مولاي عبد العزيز" جعلت السلطات الاستعمارية تعارض عودته إلى المغرب في 1910 فاستقال من الجيش ثم تراجع عن قراره، وفي سنة 1913 استفاد على عطلة لثلاث سنوات، وكان الأمير خالد قد أصبح فعلا معارضا سياسيا<sup>(2)</sup>.

قدم الأمير خالد عام 1913 إلى باريس للدفاع عن برنامج حركة الشبان الجزائريين المتمثلة في المطالبة بإزالة النظام الاستعماري، وإلغاء جميع قوانين التمييز العنصري والتفرقة وتمثيل الأهالي تمثيلا صادقا، وتشغيل اليد العاملة الجزائرية في فرنسا<sup>(3)</sup> وبعد إعلان الحرب العالمية الأولى تطوع الأمير خالد فيها غير أن سيرته وسلوكه كانا محل شك الإدارة الفرنسية، مما تطلب وضعه تحت المراقبة من طرف

<sup>1</sup> - Mahfoudf (Keddache), l'Emir Khaled, O.P.U, Alger, 2009, P16.

<sup>2</sup> - شارل رويبر (آجرول)، المرجع السابق، ص 391.

<sup>3</sup> - Mahfoud (Kaddache), l'Emir..., Op.cit, P27.

قيادة الجيش، الأمر الذي أرغمه على العودة إلى الجزائر في نهاية عام 1915، وبجحة إصابته بمرض السل أعفي من كل خدمة عسكرية، إلى أن أحيل على التقاعد في سنة 1919<sup>(1)</sup>، وبذلك ظهر الأمير خالد خلال الفترة الممتدة من 1913 إلى 1919 كأبرز شخصية في الحركة الوطنية الفتية، معتمدا على ثقافته الواسعة، ومعرفته اللغة الفرنسية، وعلى نسبة الشريف، ذلك ما أهله للعب دورا هاما في تاريخ الحركة الوطنية من 1919 إلى 1925.

لقد كان من نتائج إصلاح سنة 1919 انقسام حركة الشبان الجزائريين بسبب قضية الاندماج التي شكلت برنامجا للانتخابات البلدية في مدينة الجزائر سنة 1919، فقد كان الزعيمان المتنافسان وهما الدكتور "بن التهامي" الذي كان على رأس الاندماجين و"الأمير خالد"، على رأس المنادين بالمساواة في إطار الأحوال الشخصية للجزائريين. لذلك اعتبر ناطقا باسم القومية الإسلامية الناشئة<sup>(2)</sup>.

انتصرت قائمة الأمير بعدد الأصوات التي تراوحت بين 824 و 940 بينما لم ينل كل مرشح من القائمة الأخرى سوى على 107 أو 392 صوت على الأكثر فكان فوز أنصار الشخصية الإسلامية الجزائرية، وأبدت الجرائد المحلية قلقها من تلك النتيجة<sup>(3)</sup>، وفيأول جلسة عقدها المجلس البلدي الجديد في 25 ديسمبر 1920 وضع الأمير خالد برنامجه مستعرضا في بيان طويل ماضيه الذي كرسه للدفاع عن المصالح الفرنسية في ميادين القتال في المغرب وفرنسا، وذكر أن الفرنسيين كثيرا ما استدعوه في الأوقات العصبية من الحرب وعند اشتداد الأزمات، وفي هذا الشأن قال الأمير خالد: "إن مئات الآلاف من ذوبنا قد ماتوا من أجل بلد مازال يعتبرهم كرعايا، ومع هذا فإنهم كافحوا للدفاع عن حقوق لم يكتسبوها أبدا..."<sup>(4)</sup> كما أوضح في البيان أسباب خوضه السياسية منذ عهد قريب لا لشيء سوى للدفاع عن مصلحة بني جلدته، وضرورة التعاون

<sup>1</sup> - Gilbert (Meynier), Op.Cit, P417.

<sup>2</sup> - Mahfoud (Kaddache), Histoire..., Op.cit. P99.

<sup>3</sup> - Mahfoud (Kaddache), l'Emir..., Op.cit, P27.

<sup>4</sup> الأمير خالد، رسالة إلى الرئيس ويلسون و نصوص أخرى، ترجمة محمد المعراجي، منشورات A.N.E.P الجزائر 2006، ص 63.

بين الجزائر وفرنسا، ومنح الجزائريين المواطنة الفرنسية في إطار الأحوال الشخصية الإسلامية، وتمثيلهم في البرلمان الفرنسي، وربط العملات الثلاثة بالوطن الفرنسي بدون قيد أو شرط<sup>(1)</sup>.

لقد جذب هذا البرنامج إليه مختلف الطبقات الجزائرية، فقد أرضى أغلبية جماعة النخبة لاعتماده على فكرة المساواة بين المجموعتين، وكذلك المحافظين بمعاداته للاندماج، كما جذب إليه الفلاحين لأنه طالب بوقف العقوبات المسلطة من قبل حكام البلديات المختلفة.

ومن بين الوسائل التي اتخذها الأمير خالد لشرح أفكاره، جريدة الإقدام التي تعتبر همزة وصل بينه وبين مؤيديه، كما تعد أيضا سلاحا ضد خصومه السياسيين من الشبان الجزائريين الذين طالبوا بالاندماج التام للجزائريين، مستعملا الجولات التي كان يقوم بها لكشف سياسية هؤلاء الرامية إلى صهر الجزائريين في الحياة الأوربية، ففي جولة قام بها في مدينة البليدة يوم 25 جانفي 1920 شرح من خلالها برنامجه، وهاجم منافسيه السياسيين على غرار "كرواد" الذي عارض ترشح الأمير للانتخابات الإقليمية، بعدما تنازل له عنها "الحاج موسى"<sup>(2)</sup> ومن بين النقاط التي احتواها برنامجه الانتخابي، مطلب المساواة في مدة الخدمة العسكرية بين المجندين الجزائريين والجنود الفرنسيين، ذلك ما جعله محل هجوم صحيفة صدى الجزائر التي دقت ناقوس الخطر في الجزائر، وشككت في وفاء النقيب خالد (سابق)<sup>(3)</sup>، خاصة بعدما أصبح نشاطه محل اهتمام الجزائريين وخلال زيارة قادته إلى تلمسان سنة 1922 ألقى محاضرة في قاعة الحفلات بالبلدية التي كانت مكتظة بالحضور، بينما كان الناس في الخارج بالملئات الذين لم يجدوا مكان في القاعة، وقد وصف مصالي الحاج هذا المشهد في مذكراته قائلا: "بدأ الأمير الكلام في وسط سيل دافق من التصفيق، وكان الناس يهللون ويرددون تحيا الجزائر حرة..."<sup>(4)</sup>.

وبعد زيارة رئيس الجمهورية الفرنسية "ميلران" للجزائر التي كانت فرصة لجلب انتباه فرنسا بصورة ملفتة أكثر إلى مطالب الشباب الجزائري، بعدما حصل الأمير خالد من الحاكم العام ستيغ

<sup>1</sup> - Mahfoud (Kaddache), l'Emir..., Op.Cit., , P30.

<sup>2</sup> - A.N.O.M, Série H, Boite 13H1, Rapport Du Chef De La Sureté Départementale d'Alger Du 26 Janvier 1920.

<sup>3</sup> - شارل رويبر (آجرون)، المرجع السابق، ص 466.

<sup>4</sup> - مصالي الحاج، المصدر السابق، ص 111.

على الإذن بمخاطبة الرئيس في 20 أبريل 1922، فذكر في خطابه بولاء المسلمين خلال الحرب، وبروابط التعايش المشترك لمدة قرن، وأكد صراحة ضرورة تمثيل المسلمين في البرلمان الفرنسي حتى يتسنى لهم الدفاع عن تطلعاتهم<sup>(1)</sup> وعلى الرغم من أن خطابه كان معتدلاً، إلا أن الحكومة العامة اعتبرته انقلاباً حقيقياً، ومظهر من مظاهر النزعة الوطنية، كما اعتبرته الصحافة الفرنسية اليمينية أنه معاديا لفرنسا وزعمت أنه راسل الرئيس الأمريكي "ويلسون" للمطالبة باستقلال الجزائر، مما دفع "مورينو Morinaud" نائب عن قسنطينة لمهاجمته في غرفة النواب يوم 22 ديسمبر 1922، وكتبت عنه صحيفة جمهوري قسنطينة **Le Républicain De Constantine** "أنه المحرض خالد المناهض لفرنسا، والمناوئ للأهالي..."<sup>(2)</sup>، وفي خضم هذه الهجمات على الأمير خالد، أعلنت جريدة الإقدام أن الأمير المرشح في القسم الأول بمدينة الجزائر قد تنازل عن الترشح لانتخابات تجديد نصف عدد أعضاء المندوبين الماليين لصالح الدكتور "تامزالي عبد النور" عضو بالمجلس البلدي<sup>(3)</sup> الذي أدت مواقفه السياسية خاصة بعدما تبنى مبدأ الإدماج لجميع الجزائريين دون شرط إلى التضييق عليه من طرف خصومه السياسيين الجزائريين من جهة، ومن طرف إدارة الاحتلال من جهة أخرى.

وفي 30 جويلية 1923 كتب إلى أصدقائه أنه سيرحل إلى سوريا: "لا أستطيع أن أعيش في الجزائر حيث أصبحت الحياة لا تطاق بالنسبة لي سأرحل إلى بلد أرحم"<sup>(4)</sup>، ويبدو أن هذا القرار يعود إلى ضغط الإدارة عليه، حيث يذكر "محفوظ قداش" أن الأمير استدعي من طرف الحاكم العام الذي أنذره بالتخلي عن سياسة التحريض والإثارة، مخيرا إياه بين الحفاظ على تقاعد مريح، أو عقوبات قاسية، وللتأثير على قراره أظهر الحاكم العام عريضة موقعة من بعض الأعيان (قد يكونوا من خصومه السياسيين) يطالبون فيها باعتقاله<sup>(5)</sup>، فاضطر إلى الرضوخ لإرادة الحاكم العام.

<sup>1</sup> - Mahfoud (Kaddache), Histoire..., Op.cit, P107.

<sup>2</sup> - شارل رويبر (آجرون)، المرجع السابق، ص 469.

<sup>3</sup> - جريدة الإقدام، 6 أبريل 1923.

<sup>4</sup> - شارل رويبر (آجرون)، المرجع السابق، ص 470.

<sup>5</sup> - Mahfoud (Kaddache), Histoire..., Op.cit., P117.

لم يتخل الأمير خالد رغم ذلك عن النضال السياسي، حيث انتهز مناسبة وصول اليساريين إلى الحكم في انتخابات ماي 1924، وتشكيل حكومة "هيريو Herriot"، فبعت ببرقية إلى الأخير المعروف بتعاطفه مع حركة الشبان الجزائريين، كما قام في نفس الوقت بتحرير رسالة نشرتها صحيفة "الإنسانية L'Humanité"، أعاد من خلالها نفس المطالب التي تضمنها برنامجه الانتخابي لسنة 1920 كالتمثيل البرلماني للجزائريين، المساواة في الأعباء العسكرية وتمكين الجزائريين من الحصول على كل الرتب والوظائف، حرية الصحافة وحرية هجرة العمال إلى فرنسا، غير أن في هذه المرة تم تفسير هذه المطالب بأن صاحبها وقع بين يدي الحزب الشيوعي، فقاطعته "المجلة الأهلية La Revue Indigène" التي دافعت عنه دوماً، وسلك الاشتراكيون نفس المسلك، على الرغم من أنه نفى عن نفسه الانتماء إلى الحزب الشيوعي<sup>(1)</sup>.

وفي يومي 12 و19 يوليو 1924 ألقى الأمير خالد محاضرتين في باريس أمام جمهور من المغرب العربي دعا من خلالهما إلى انخراط العمال المغاربة في النقابات الفرنسية والأحزاب التي تدافع عن قضيتهم<sup>(2)</sup>، وفي هذه الأثناء كانت شعبية الأمير قد تجاوزت الإطار المحلي للجزائر، وكانت القضية الجزائرية بالنسبة إليه تندرج ضمن إطار أوسع، ألا وهو القومية العربية، ففي 1925 وجه بصفته ممثل جزائري في المؤتمر الإسلامي، ورئيس اللجنة الخاصة بالخلافة في الإسكندرية دعوة لضرورة عقد مؤتمر إسلامي لدراسة قضايا الأمة الإسلامية<sup>(3)</sup> ومن أجل ذلك حاول مغادرة مصر نحو إيطاليا، فاعتقل وحكمت عليه المحكمة القنصلية بخمسة أشهر حبسا في 29 أوت 1925، إلا أن محكمة إيكس بروفانس Aix-en-Provence برأته في 26 سبتمبر 1925 بناء على صلاحية جواز سفره المصري الذي لم يكن مزورا، وأنه لم يكن يفكر في الدخول إلى التراب الفرنسي<sup>(4)</sup>.

وفي نفس السنة تلقت القائمة الانتخابية المشتركة بين الأمير خالد والشيوعيين هزيمة، بعد ما تم تشطيه من القائمة، وعدم السماح للجنة الدعاية بتنشيط الحملة الانتخابية التي

<sup>1</sup> - أبو القاسم (سعد الله)، الحركة...، ج2، المرجع السابق، ص387.

<sup>2</sup> - Mahfoud (Kaddache), l'Emir..., op.cit, p150.

<sup>3</sup> - Mahfoud (Kaddache), Histoire..., op.cit, p120.

<sup>4</sup> - شارل روبير (آجران)، المرجع السابق، ص473.

دعت حسب برنامجها إلى المطالبة بعودة السيد خالد بن الهاشمي، وإلغاء قانون الأهالي، وتوسيع الحقوق السياسي، ففي قسنطينة فازت قائمة الدكتور موسى الذي ناصر الأمير في انتخابات 1920، إلا أنه أعلن دعمه لسياسة إدارة الاحتلال في 1925، وفي معسكر منيت قائمة بوطالب أحد أقارب الأمير بالهزيمة<sup>(1)</sup>.

صحيح أن الأمير خالد لم يعلن الاستقلال ولم يناد بالعنف والثورة، غير أن رفضه للاستعمار، ورغبته في القضاء عليه، كفيل بحل مشاكل البلاد، فلهذا السبب سعى إلى المناداة بأمة جزائرية بمقوماتها العربية والإسلامية بحث المجتمع الجزائري على التمسك بدينه الإسلامي وبقيمه، مطالباً بتعليم اللغة العربية ومنتقداً بشدة دعاة الاندماج، ويبدو أن سياسة الأمير خالد لم تكن ملائمة لتلك الفترة في الجزائر بسبب عداء الإدارة واعتراض الأعيان من الجزائريين عليها، وعدم تفهم اليسار الفرنسي لمسعاه.

ولم يسمح لخالد أبداً بدخول الجزائر من جديد، فقد قضى بقية حياته في المنفى، رغم محاولة بعض أصدقائه ومنهم "رابح أحمد بلغول" القيام ببعض المساعي لصالحه من أجل عودته من منفاه إلى فرنسا أو الجزائر، ولذات الغرض تأسست في نوفمبر 1934 لجنة العمل لصالح عودة الأمير خالد إلى الجزائر<sup>(2)</sup> غير أن هذه المحاولات باءت بالفشل إلى أن توفي في دمشق يوم 6 جانفي 1936<sup>(3)</sup>.

مهما يكن من أمر، فإن خالد أعطى للحركة الوطنية الجزائرية قيادة جديدة بعد الحرب العالمية الأولى، كما أن حركته لم تفشل نتيجة نفيه، واعتقال أصحابه، فقد استمر في باريس أو في الشرق الأدنى، بإسهامه في النوعية، مما أدى بإتباعه إلى إنشاء حزب في ربيع 1926 ثوري انفصالي هو نجم شمال إفريقيا.

#### 4-2. ميلاد نجم شمال إفريقيا:

<sup>1</sup> - Mahfoud (Kaddache), Histoire..., op.cit, p 122.

<sup>2</sup> - A.N.O.M, Série H, Boite 9H42, A/ S Du Nommé Belghoul Rabah Ahmed.

<sup>3</sup> - A.N.O.M, Série H, Boite 9H42, Acte De Décès De L'émir Khaled.

لقد ذكر فيما سبق أن السلطات الاستعمارية لجأت إلى تجنيد اليد العاملة الجزائرية خدمة للاقتصاد الفرنسي أثناء الحرب العالمية الأولى، وبتشجيع المهجرة نحو فرنسا بموجب قانون صدر في 15 جويلية 1914، وبذلك وصل عدد الجزائريين المهاجرين كيد عاملة إلى 78566 عامل في الفترة الممتدة من 1915 إلى 1918، وازدادت حاجة فرنسا لليد العاملة الجزائرية بعد نهاية الحرب لاحتياجات إعادة بناء المناطق المهدامة، واحتياجات الصناعة الفرنسية، فحدثت الموجة الكبرى الثانية من المهجرة الجزائرية إلى فرنسا من 1922 إلى 1924 بسبب ارتفاع الأجور، والصدى الطيب الذي نقله المهاجرون الأوائل، الذين اكتشفوا حياة جديدة التي تختلف عن حياتهم التعيسة في بلادهم، فالإقامة في فرنسا قد أتاحت لهم فرصة الاحتكاك بالمجتمع الفرنسي، ومكنتهم من التعرف على عقلية الطبقة العاملة من فرنسيين وأوروبيين والاطلاع على الاتجاهات السياسية هناك في جو الحرية المفقودة في بلادهم<sup>(1)</sup>.

بدأ الجزائريون المقيمين بفرنسا ينظرون من بعيد إلى ما يجري في بلادهم من أحداث سياسية ونهضة اجتماعية، فاتبعوا حركة "الأمير خالد" بحماس، بعدما تحققوا من تجربته أنه لا يمكن أن تقوم أية حركة وطنية على أرض الوطن في تلك الفترة، لأن النظام الاستعماري لا يسمح بأي نشاط لا يكون في صالحه، وازداد وعيهم بالحرية والديمقراطية والشيوعية، وعن معنى حق الشعوب في تقرير مصيرها، فقد ازداد وعيهم من خلال التجمعات والمظاهرات بفعل تأثير الأحزاب الفرنسية الثورية، والنقابات العمالية، ذلك ما جعلهم ينخرطون في هذه التنظيمات وعندما اتصل بهم الأمير خالد في فرنسا سنة 1924 لمس فيهم الشعور الوطني فشحجهم على تأسيس هيئة سياسية لجمع شمل العمال المغاربة، وكخطوة أولى قام المهاجرون الجزائريون بإنشاء جمعية دينية خيرية وهي جمعية الإخوة الإسلامية في سنة 1925 لتشد من أزرهم، وتمنعهم من الذوبان في المجتمع الأوروبي<sup>(2)</sup>.

وفي خضم هذه التطورات قامت ثورة الريف بزعامة عبد الكريم الخطابي التي وجدت تأييدا من الحزب الشيوعي الفرنسي، حيث أنشأ في 14 ماي 1925 لجنة عمل ضد الحرب في المغرب، والتي قررت أن يكون يوم 12 أكتوبر يوما ضد الحرب، مع شن إضراب شامل، وفي نفس

<sup>1</sup> - عبد الحميد (زوزو)، المرجع السابق، ص 16.

<sup>2</sup> - محمد (قنانش)، الحركة الاستقلالية في الجزائر بين الحربين 1919-1945، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1982، ص 28.

الوقت كان الحزب الشيوعي الفرنسي يدعم نشاط الحزب الشيوعي السوري في كفاحه ضد الاحتلال الفرنسي فكانت أحداث سوريا والمغرب محل اهتمام مهاجري شمال إفريقيا<sup>(1)</sup>.

استدعى هذا الأمر تفكيراً جدياً في وضع تنظيم محكم، وتوسيع لآفاق العمل فتقرر إنشاء حركة وطنية للنضال السياسي على غرار الحركات الثورية العالمية لا تقتصر فقط على الجزائر، بل تشمل تونس والمغرب، لأن الشمال الإفريقي واحد في آماله وأمته، وفي جغرافيته وتاريخه، ولغته ودينه، وكانت الجمعية في حاجة إلى حليف تحتمي به في خطواتها الأولى، فرأت في الحزب الشيوعي الفرنسي حليفاً، خاصة بعد موقفه من الثورة في المغرب وفي سوريا، وهكذا اجتمعت "جمعية الإخوة الإسلامية" مع بعض المستقلين، وبعض الشيوعيين في أواخر أكتوبر 1925، وتوالت الاجتماعات بعدها حتى توصلت في شهر جوان 1926 إلى الإعلان عن تأسيس "نجم شمال إفريقيا"<sup>(2)</sup>، تحت قيادة اللجنة المركزية المكونة من عشرة أعضاء، والتي انتخبت أحمد بلغول رئيساً، ولكن بعدما تم إلقاء القبض عليه في حمام بوحجر<sup>(3)</sup> في أوت 1926، خلفه مصالي الحاج بعد انتخابه من قبل اللجنة المركزية، ليصبح منذ ذلك التاريخ قائداً لـ نجم شمال إفريقيا، بعد موافقة الأمير خالد على هذا التعيين بحكم أنه الرئيس الشرفي للنجم.

وعلى الرغم من عودة بلغول إلى باريس في ديسمبر 1926، إلا أن رئاسة النجم بقيت على حالها، ولم ينافس مصالي الحاج على المنصب<sup>(4)</sup>، خاصة وأن الأخير يمتلك خصال ومميزات المناضل الثائر، فعمره لم يتجاوز 28 سنة فهو بذلك قادر على العطاء وتجاوز المخاطر والسير نحو الأمام، كما أنه معارض للسياسة الاستعمارية العنصرية التي كان ضحية لها منذ تجنيده في إطار الخدمة العسكرية، فبعدما تمت ترقيته إلى ضابط صف برتبة عريف راسل الإدارة العسكرية بخصوص أجرته اليومية المقدرة بـ 1.50 فرنك فرنسي، بينما يقبض أحد رفقائه في نفس السن وفي نفس الرتبة

<sup>1</sup> - بن يامين (سطورا)، المرجع السابق، ص 48.

<sup>2</sup> - محمد (قنانش)، المرجع السابق، ص 29.

<sup>3</sup> - إحدى دوائر ولاية عين تموشنت.

<sup>4</sup> - Mahfoud (Kaddache), Histoire..., Op.Cit, Pp 184-185.

7 فرنكات، فجاءه جواب بعد مدة عنيفا وواضحا: "بصفتك من الأهالي لا يمكنه أن تتمتع بنفس الحقوق المخصصة للفرنسيين"<sup>(1)</sup>.

لقد شكلت تلك الحادثة بداية التزامه السياسي، وكان عمره وقتئذ لم يتعدى 22 سنة، وقد علق عنها قائلا: "جمعت بعض المواطنين وأخبرتهم بالمساعي التي قمت بها لدى السلطات العسكرية، والنتائج النهائية لتلك المساعي، فكانت ردة فعلهم حادة إلى درجة العنف...، كانوا يقولون لماذا قمنا بهذه الحرب (1914-1918)، ولماذا نكتب على الجدران حرية، مساواة، عدالة"<sup>(2)</sup> ومنذ ذلك الوقت بدأ يطالع الجرائد، لاسيما جريدة الإنسانية *L'Humanité* حيث اطلع من خلالها على نضال الطبقة العاملة مثل إضراب عمال السكة الحديدية في أبريل وماي 1920 والذي اتبع أطواره، وتناقش في ذلك مع رفاقه مطولا، بالإضافة أحداث أخرى كان يحللها، إلى أن تم تسريحه من الجيش في 28 فبراير 1921<sup>(3)</sup>، وعن تقييمه لتجربته في إطار الخدمة العسكرية قال مصالي الحاج: "بعد ثلاث سنين من الإقامة في فرنسا، لم أعد أنا مصالي الحاج الذي كان قبل الحرب، فقد صرت شخصا آخر، وقد تبدى لي حينها أن مدينة تلمسان الصغيرة، لا يمكنها أن تكتفي كفضاء..."<sup>(4)</sup>.

وعلى هذا الأساس عاد إلى باريس في 23 أكتوبر 1923، وعاش الحياة الصعبة للمهاجرين الجزائريين، فمن مهمة التفريغ ونقل البضائع، إلى بائع متجول ثم تاجر الفصول الأربعة، وعند التأمل في المهن المختلفة التي مارسها مصالي يلاحظ أنه لم يسع إلى الترقية الاجتماعية من خلال الفوز بمنصب عمل مستقر، بل نجده على العكس من ذلك كان راضيا بالمهن التي توفر له الوقت حتى يتفرغ للنشاط السياسي من جهة، وما يكفيه للعيش من جهة أخرى، لأنه كان مندفعاً إلى العمل السياسي ضد الاستعمار.

1 - مصالي (الحاج)، المصدر السابق، ص 93.

2 - نفسه، ص ص، 93-94.

3 - بنيامين (سطورا)، المرجع السابق، ص 32.

4 - مصالي (الحاج)، المصدر السابق، ص 96.

ومن أجل هذا الغرض سعى **مصالي الحاج** إلى إيجاد علاقات مع مجموعة سياسية، فاتصل بـ **الحاج علي عبد القادر**، ومنذ ذلك الوقت نشأت صداقة بين الرجلين، كما كان معجبا بنجاحات الأمير خالد في باريس، وكان مناضلا لصالح قضية الريف، لذا كانت الحرية والسياسة، والاستقلال كلها مواضيع تفرض نفسها على فكر **مصالي**، تلك الميزات جعلته يتولى الأمانة العامة للنجم في 02 جويلية 1926 بعدما كان من الأعضاء المؤسسين له<sup>(1)</sup>.

ويتضح مما سبق أن تركيبة النجم كانت من المهاجرين الجزائريين والجنود السابقين، الذين وجدوا في أوروبا التي مرت في تلك الفترة بتطورات جذرية مجتمعا يختلف تماما عن مجتمعهم، فتبنوا طريقة الحياة الأوروبية، وتعلموا الشعارات السياسية، والمناورات الحزبية، كما وجدوا في أوروبا أيضا حرية أكثر للتعبير عن انشغالاتهم العمالية والوطنية بتأييد من أصدقاء أوروبيين.

#### 4-3- فرحات عباس من الادمج إلى الاستقلال:

في البداية تجدر بنا الإشارة إلى أنه ليس الغرض من هذه الدراسة هو التطرق لمسار الرجل النضالي الطويل، وإنما نريد من وراء ذلك أن نقف عند الظلم والتمييز العنصري الذي تلقاه من إدارة الاحتلال وجيشها وما تأثير ذلك على قناعات الرجل؟.

لقد ذكرنا فيما سبق أن فرحات عباس تطوع في الجيش الفرنسي عند قيام الحرب العالمية الثانية، دافعا عن الديمقراطية والحرية، معتقدا أن فرنسا رمزا لهما وظلت تلك قناعة الرجل منذ بداية مشواره النضالي في عشرينات القرن العشرين حين كان يدافع عن حقوق الجزائريين، منتقدا الظاهرة الاستعمارية التي شوهدت فرنسا الحضارية، حيث قال في هذا الشأن: "..... هذا يفسر إصرار جيلي، وإصرار الأجيال السابقة لنا على اللجوء إلى فرنسا الجمهورية التحريرية، راجين منها أن تساعدنا على القضاء على مذهب الجنس الأعلى، والجنس الأسفل..."<sup>(2)</sup>

ولعل من أبرز القضايا التي أثارها فرحات عباس في هذه الفترة، قضية اللامساواة في الخدمة العسكرية من حيث الحقوق بين الجنود الجزائريين، والجنود الفرنسيين لما رد على مقال نشرته مجلة

<sup>1</sup> - بنيامين (سطورا)، المرجع السابق، ص57.

- فرحات عباس، ليل الاستعمار، تر أبو بكر رحال، دار الجزائر للكتب، الجزائر، 2011، ص90.<sup>2</sup>

أفريقيا اللاتينية في نوفمبر 1922، والتي رأت من خلاله أن الخدمة العسكرية هي بمثابة نقلة اجتماعية في حياة الجزائري، فالثكنة بالنسبة له كانت قصرا حيث ينام على السرير، ويأكل حتى يشبع، ويلبس لباسا لائقا<sup>(1)</sup>، وبعدها تعرض المقال إلى فرحة الجزائريين بانتصار تركيا الكمالية، عاد صاحب المقال إلى قضية المساواة في الأعباء العسكرية بين الجزائريين والفرنسيين، ولاسيما في مدة الخدمة. فرد فرحات عباس على ذلك قائلا: "لقد كانت تضحية الجزائريين مساوية مع تضحيات الأوروبيين إن لم تفقها، وعله فإنه لا يوجد سبب معقول لشرعية عدم المساواة..."<sup>(2)</sup>.

وعلى أمل أن تطبق حكومة باريس مبادئ ثورة 1789، والمتمثلة في الحرية والإخاء والعدالة، تدرجت مطالب فرحات عباس التي كانت دائما تصطدم بتعنت اللوي الكولونيالي طيلة ثلاثينات القرن العشرين، وأمام خيبة الأمل التي تلقاها من بعض اليساريين الفرنسيين أمثال بلوم وموريس فيوليت، بدأ فرحات عباس العمل في إطار التيار الشعبي، وظهر ذلك التحول من خلال إنشاء حزب سياسي "الاتحاد الشعبي الجزائري" في سنة 1938<sup>(3)</sup>، وبذلك أحدث فرحات عباس نقلة نوعية في نشاطه السياسي، فانتقل من الاعتماد على النخبة إلى الاعتماد على العمل الشعبي غير أنه ظل وفيما لفكرة التغلب على فرنسا الاستعمارية بفرنسا الديمقراطية والحرية.

ومع بداية الحرب العالمية الثانية أظهر فرحات عباس حسن نيته تجاه فرنسا مخاطبا أعضاء حزبه أنه ذاهب للدفاع عنها، وعن الديمقراطية العالمية. حيث قال: "في هذه الساعة الخطيرة أصبحت فيها حربة الأمم الديمقراطية مهددة، فإن حزبنا قد أوقف جميع أنشطته السياسية لكي يتفرغ نهائيا للدفاع عن سلامة الأمة التي ارتبط بها مستقبلنا نهائيا...."<sup>(4)</sup>.

وعلى الرغم من أنه لم يكن ضمن قوات الاحتياط، إلا أنه شارك كصيدي برتبة مساعد، بينما نجد الفرنسيين في الاحتياط، وبنفس التخصصات تم استدعاؤهم برتبة ضباط<sup>(5)</sup>، فإلى غاية

<sup>1</sup> - Ferhat, Abbas, op.cit, P17.

<sup>2</sup> - Ibid, P15.

<sup>3</sup> - Mohamed Taguia, op.cit, P86.

<sup>4</sup> - Mahfoude Kaddache, L'opinion, op.cit, P96.

<sup>5</sup> - A.N.O.M, Serie H, Boite 5I 164, Note....., op.cit.

سنة 1943 لم يصل أي جزائري في مجال الصحة العسكرية مهما كان عمره، ومهما كان تخصصه، طبيباً، صيدلياً، جراح أسنان أو بيطرياً إلى رتبة ضابط، بل كان يعين في رتبة مساعد، هذه الوضعية عاشها الجزائريون بمرارة، خاصة عندما يتعلق الأمر بفئة تعد من النخبة الجزائرية، ولها تأثير على المجتمع الجزائري مثل شخصية فرحات عباس، الذي أدرك بتلك المعاملة أن فرنسا غير قادرة على التخلي عن عنصريتها، ومن عقدة الجنس الأعلى والجنس الأسفل حتى وهي في أصعب أوقاتها ومراحلها، وأن رغبته في الدفاع عنها لم تشفع له عند إدارة الاحتلال التي رأت فيه المثقف المهتد لمصالح فرنسا على حد تعبير الحاكم العام "أبريال"، بعدما احتج فرحات عباس على تعيين المندوبين الجزائريين.

لقد شكل هذا الاتهام<sup>(1)</sup> نقطة تحول هامة في حياة فرحات عباس السياسية حيث تركت هذه المعاملة غير اللائقة من طرف الحاكم أثراً عميقاً في نفسه، حيث نلمس آثارها من خلال الرسالة التي بعثها إلى أصدقائه في عين ولمان<sup>(2)</sup>. ذلك ما جعله يحدد معالم لطريق جديد ابتداء من ربيع 1941، فبعث إلى المارشال بيتان بمذكرة لم تستسغها حكومة فيشي، فأدرك فرحات عباس أنه لم يفهم وأن مصير التقرير قد اتضح.

وازداد فرحات عباس اقتناعاً بعدم جدية فرنسا الاستعمارية، وفرنسا الجمهورية في تحقيق النقلة النوعية للشعب الجزائري، بعدما صمت آذانها عن مطالب الحركة الوطنية طيلة فترة الحرب العالمية الثانية، ما جعله يعترف بانخداعه من السياسة الفرنسية حيث قال: "إن قادة حزب الشعب الجزائري كانوا أحق مني في عدم ثقتهم في تغيير اتجاه السياسة الفرنسية كما كانوا على حق في عدم ثقتهم في سياسة فرنسا..."<sup>(3)</sup>، وبالتالي انتهى عقد الأربعينات من القرن العشرين بفشل الثورة بالقانون التي انتهجها فرحات عباس ضد الاستعمار، ووقف بالمرصاد لكل الإصلاحات لصالح الجزائريين، فزادت قناعته بالابتعاد عن الجمهورية الفرنسية والتخلي عن فكرة الارتباط بفرنسا بعدما أحس باليأس والإخفاق جراء سياسة المهادنة والاعتدال، وبدا له أن المقاومة المسلحة تبقى الخيار الوحيد الذي تفهمه فرنسا.

<sup>1</sup> - للاطلاع على ما دار بين الحاكم العام و فرحات عباس، يرجى العودة إلى الفصل الرابع من هذه الدراسة.

<sup>2</sup> - A.N.O.M, Serie H, Boite 9H43, Lettre...., op.cit.

<sup>3</sup> - فرحات (عباس)، المرجع السابق، ص 167.

ووفقا لتقارير شرطة الاحتلال فقد تم لقاء سري بين فرحات عباس بكل من عبان رمضان وأوعمران في جوان 1954، حيث أظهر فيه استعداده لمساعدة الثورة، من خلال معالجة جرحى جيش التحرير الوطني، وجمع المال والأدوية لصالح الثوار بالتعاون مع زملائه الأطباء والصيادلة. وأثناء الحديث الذي دار في هذا اللقاء طرح فرحات عباس ثلاث أسئلة على ممثلي جبهة التحرير الوطني وهي: (1)

- في حالة عدم حصول تفاهم بيننا هل يمكنني الانسحاب، أم التحفظ؟ فردا ممثلا الجبهة التحرير الوطني بفضل الثانية.

- بماذا يمكنني مساعدتكم؟، كان الرد بالأدوية والأطباء والأموال.

- وإذا إتصلت فرنسا بي من أجل تسوية معينة، ماذا أفعل؟، كان رد جبهة التحرير الوطني أن تعود إلينا لنخبرك بموقفنا من هذه التسوية.

وتعد هذه المرة الأولى التي يتم فيها الاتصال بجبهة التحرير الوطني بعد مرور ثمانية أشهر من اندلاع الثورة، وبذلك اعتبر هذا اللقاء بداية نضال فرحات عباس في صفوف جبهة التحرير الوطني.

لقد شكلت مسألة التجنيد الإجباري وعلاقتها بالحقوق السياسية للجزائريين محور نقاشات معمقة وطويلة امتدت على طول الفترة من 1865-1919، واشتدت حدتها أثناء الحرب العالمية الأولى ذلك بسبب حاجة فرنسا إلى تجنيد الشباب الجزائري من جهة، وتخوفها من وقوع ثورة في الجزائر من جهة أخرى، وعلى الرغم من ذلك تميزت هذه النقاشات باختلاف رؤى وأهداف أطراف هذه المعادلة، فالمعمرون عارضوا فكرة التجنيد الإجباري حتى لا يكون وسيلة يمكن الجزائريين من الحصول على الحقوق السياسية، وسخروا لأجل ذلك صحافتهم ونوابهم في المجالس المحلية والمجلس الوطني الفرنسي واستعملوا حتى اللوبي الكولونيالي للضغط على صناع القرار في باريس كي يفشلوا أي جهود تصب في اتجاه منح الحقوق السياسية للجزائريين، أما أنصار الإصلاح من البييراليين الفرنسيين، فكانوا يعتقدون أن تحرير الجزائريين لا يتم إلا بتمكينهم من التجنيس قصد الحصول على الحقوق السياسية مقابل خدمتهم العسكرية.

<sup>1</sup> - Calude( Paillat), op.cit, P159.

قسمت إصلاحات 07 مارس 1944 المجتمع الجزائري إلى فئتين وهما الأقلية التي استفادت من حق المواطنة بموجب البند الثالث من الأمر، وباقي الجزائريين وهم الأغلبية التي رفضت الرضوخ لهذا الأمر باعتباره أنه جاء متأخرا، وأن الشعب الجزائري أصبح يتطلع بكل قواه باستثناء الشيوعيين إلى التحرر الوطني مثل جميع الشعوب المضطهدة.

مما لا شك فيه أن تلك المعاناة التي أشرنا إليها فيما سبق والتي عاشها المجندون الجزائريون سواء في ساحات المعارك أو في المعسكرات أوفي السجون والمعتقلات الألمانية، قد خلفت آلاف القتلى والمعطوبين، الأمر الذي جعل السلطات الفرنسية تفكر في سياسة الإصلاحات رغبة منها في إسكات أولئك الضحايا واستمرارية نصرتهم لها، غير أن المتمعن في حقيقة تلك الإصلاحات ولاسيما العسكرية منها، وفي مدى ملاءمتها لجسامة التضحيات المقدمة لمن كتبت لهم الحياة من أولئك المجندين، يلاحظ أنها لم تكن سوى شعارات دعائية روجت لها السلطة الاستعمارية طيلة سنوات الحرب للوصول إلى أهدافها المتمثلة في إسنادها من جهة والمحافظة على الاستقرار من جهة، غير أن هذه الإصلاحات جاءت متأخرة لان الشعب الجزائري (وهؤلاء المجندون جزء منه) أصبح يتطلع إلى التحرر الوطني مثل جميع الشعوب المضطهدة، ولعل ما يدل على ذلك تلك التقارير التي أشارت إلى عزم الجزائريين إعلان الانتفاضة بمشاركة بعض المجندين .

أدى رفض التجنيد الإجباري من طرف الجزائريين إلى بروز نشاطات عسكرية في شكل سلسلة من عمليات حرب العصابات ضد المصالح الاستعمارية خلال الحرب العالمية الثانية قادها شبان جزائريون كانوا قد هربوا من التجنيد الإجباري في صفوف الجيش الفرنسي منذ 1912، وعلى الرغم من فشلها ظلت هذه العمليات قائمة بعد نهاية الحرب، خاصة بعدما أقدمت السلطات الاستعمارية على فرض التجنيد الإجباري على شباب الجنوب الجزائري، لتأخذ طابعا أكثر عنفا أثناء الحرب العالمية الثانية تمثل في تمرد الحراش في جانفي 1941 والإعداد لانتفاضة 08 ماي 1945، حقا لم تحصل هذه النشاطات على ما كانت تريده في وقتها، لكنها حافظت على الاتجاه الثوري لدى الجزائريين ومهدت الطريق للثورة التحريرية الكبرى.





# الفصل السادس

الانعكاسات الاجتماعية لمسألة

تجنيد الجزائريين



يتمحور الفصل السادس من هذا البحث حول آثار قضية تجنيد الجزائريين على المجتمع الجزائري

فالحديث عن التجنيد الإجباري للجزائريين من بين الأسباب التي غالبا ما يشار إليها عند التطرق للهجرة الجزائرية، ذلك أن مشروع إلزامية التجنيد قد جعل الجزائر كلها تعيش في اضطراب، فعندما كان واضحا أن قرار التجنيد الإجباري سيصدر، غادر الجزائريون وطنهم بعدما أجبرتهم الظروف الصعبة في ظل السياسة الاستعمارية على مغادرته.

تجر الحروب عادة الدمار للإنسان من عدة نواحي اقتصادية واجتماعية ونفسية.. ويتأثر الإنسان بها كثيراً فقد شعره بالعجز وعدم القدرة على العمل، وتجعله ذاتي التفكير مستسلماً لوساوس قهرية لديه تتعلق بمستقبله وحياته وحياة من حوله فيكون عاجزاً عن المساهمة في بناء مجتمعه متأثر بالعديد من الإحاطات التي تورثها كوارث الحروب

وتسبب الحروب العديد من الاضطرابات والأمراض النفسية على الأفراد، وقد تجر هذه الأمراض النفسية أمراض جسدية فتصيب شريحة كبيرة من الناس وهذا ما حدث للكثير من المجندين الجزائريين أثناء الحربين العالميتين الأولى والثانية، وأثناء مشاركتهم في حروب فرنسا الأخرى.

ورغم ما تكبدوه من خسائر، واستنزاف للثروات الاقتصادية، إلا أنها منحتهم أوضاعا وتجارب جديدة، قد لا يكون في استطاعتهم الحصول عليها دون هذه الحرب، ومنها ظهور ملامح تكوين مجتمع جديد بشرائح لم تكن موجودة، أو واضحة المعالم في السابق، لقد أدت هذه الأوضاع إلى إعادة تشكيل وترتيب المجتمع من حيث البنية الاجتماعية، مما نتج عن ذلك ظهور طبقات اجتماعية متباينة من حيث الجانب المادي، والمعنوي.

## 1- التهجير القسري للجزائريين:

بدأت هجرة الجزائريين إلى بلاد الشام منذ السنوات الأولى للاحتلال ف منذ 1832 تكونت طائفة من المهاجرين في الغرب قدموا كلهم من معسكر وتلمسان، ثم التحق بهم في 1835 أفواج أخرى أمثال بني عامر والحشم وبعض الوهرانيين، وفي عهد الإمبراطورية الثانية وخصوصا في سنوات 1854، 1864، 1861، 1860 و 1870 حاولت بعض القبائل المغادرة برمتها للبلاد، وعندما ألقى القبض على بعض النازحين واستنطقوا من طرف ضباط المكاتب العربية، فإنهم كانوا يدلون بنفس الإجابات: "سوف نكون مطمئنين وأحرار ولن تبخل علينا الأرض بالزرع إن حياة الهجرة أهون من العيش تحت سلطة المسيحيين".<sup>1</sup>

أمام تفاقم الظاهرة أصدرت السلطات الاستعمارية قرارات لمنع هجرة الجزائريين، ولكن هذه الإجراءات لم تثبط عزيمة الراغبين في الهجرة، إذ هاجرت قبائل الجنوب الوهراني إلى المغرب، واتهمت الإدارة الاستعمارية كل من الطريقة الدرقاوية<sup>2</sup> وطريقة بوعمامة بضلوعهما في ذلك<sup>3</sup>، وفي 1898 أبلغ الحاكم العام لافيريير **Laferiere** عن حركة مشبوهة للهجرة باتجاه سوريا انطلقت من منطقة شلف، حيث تفتنت لها السلطات العسكرية من خلال طلبات الترخيص بالرحيل التي تقدم بها السكان، ومنذ بداية القرن العشرين سجل هدوء محسوس لظاهرة الهجرة نحو المشرق وذلك بسبب الإجراءات القمعية التي اتخذتها الإدارة<sup>4</sup>.

ويعد الحديث عن التجنيد الإجباري للجزائريين من بين الأسباب التي غالبا ما يشار إليها عند التطرق للهجرة الجزائرية، ذلك أن مشروع إلزامية التجنيد قد جعل الجزائر كلها تعيش في اضطراب، فعندما كان واضحا أن قرار التجنيد الإجباري سيصدر، غادر الجزائريون وطنهم، بالإضافة إلى هذا هناك أسباب أخرى شجعت على الهجرة، ويتعلق الأمر بالتشكيل النيابي غير الكافي، وثقل الضرائب

<sup>1</sup> Ageron , Charles Robert, op , cit, pp 1080-1081.

<sup>2</sup> تنسب إلى محمد العربي الدرقاوي نسبة إلى قبيلة درقة التي منها جده يوسف أبو درقة، توفي الشيخ في 1823 بزاوية بوبريج شمال فاس، فخلفه محمد البوزيدي.

<sup>3</sup> عمار، هلال، (الهجرة الجزائرية نحو الولايات العثمانية في المشرق العربي (1898-1918))، القسم الثاني مجلة الثقافة السنة الرابعة عشر، عدد 84 نوفمبر-ديسمبر 1984.

<sup>4</sup> Ageron, Charles Robert , op , cit, p 1082.

والقوانين الاستثنائية ومنع السفر إلا برخصة وفقدان الحقوق السياسية<sup>1</sup>، ولهذا فالهجرة الجماعية لم تكن محصورة في مدينة أو إقليم ولكن كانت عامة.

وفي مطلع القرن العشرين ظهرت البوادر الأولى لهذه الهجرة كرد فعل على إجراءات الخدمة العسكرية الاجبارية، وشروع السلطات الاستعمارية في عمليات إحصاء الشباب الجزائري منذ 1908، حينها قرر قايد أولاد شولي (بلدية سبدو المختلطة) "سي لخضر" وهو من كبار ملاك الأراضي مغادرة المنطقة، ومن دون جواز سفر مصطحبا معه 27 شخص<sup>2</sup> بلغت هذه الهجرة أوجها في 1911، إذ غادر المئات من الجزائريين في تلمسان القطر الجزائري، وأخذت هذه الحلقة من تاريخ الجزائر قسطا معتبرا في صحف المستوطنين وفي الصحافة الفرنسية، إذ اعتبرت ذلك مؤشرا على احتجاج المسلمين ضد الخدمة العسكرية الإجبارية للجزائريين التي تعارضها الأغلبية الساحقة<sup>3</sup>، فعبرت عن ذلك بالهجرة إلى بلاد الشام، خاصة إلى سوريا باعتبارها الوجهة المفضلة للمهاجرين الجزائريين في نهاية القرن التاسع عشر، وبداية القرن العشرين ويعود ذلك إلى استقرار الأمير عبد القادر بها كما قام المفتي جلول في خطب الجمعة بتحريض الناس على الهجرة، لقد غادر المنطقة سبعة عشر شابا من الذين ظنوا أنهم سيجندون، ثم التحقت بهم مجموعات من 20-30-50-80 من الجزائريين، وهكذا بدأت الهجرة إلى أن بلغ العدد حوالي 120 شخصا في اليوم<sup>4</sup>.

وكانت الصحف الصادرة بوهران أول من سجل هذه الهجرات، حيث كتبت جريدة courrier de Tlemcen في 22 سبتمبر 1911: "بسبب الفرار من التجنيد فإن عددا معتبرا من عائلات الأعيان في مدينتنا يرحلون تاركين هذه المستوطنة الجميلة..."<sup>5</sup>، ولعل التركيز على مسألة التجنيد الإجباري كسبب وحيد للهجرة هو أسلوب اتبعته بعض جرائد

<sup>1</sup> سعد الله، أبو القاسم، الحركة...، ج2، المرجع السابق، ص 128.

<sup>2</sup> Ageron, Charles Robert, (**L'Emigration des musulmans Algériens et l'exode de Tlemcen (1830-1911)**), Anales Histoire, Sciences Sociales, Année 1967, V 22, N 5, P1041.

<sup>3</sup> Kateb, kamel, (**La Gestion Administration De l'Emigration Vers Les Pays Musulman**), **Population**, Année 1997, Volume 52, N 2, P 417.

<sup>4</sup> طرشون، نادية، و(آخرون)، الهجرة نحو المشرق العربي أثناء الاحتلال، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، منشورات المركز الوطني للدراسة والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر 2007، ص 152.

<sup>5</sup> Ageron, Charles Robert, Les Algériens..., op, cit, p 1088.

المستوطنين للضغط على السلطات الاستعمارية من أجل إلغاء الخدمة العسكرية للجزائريين، لأنها كانت تخشى من منح حقوق سياسية للجزائريين مقابل ذلك.

كما ركزت صحيفة **صدي** وهران على حركة الهجرة فكتبت أول مقال عنها في 14 أكتوبر 1911 بعنوان "نزوح تلمسان" بقلم أوجان جروس **Eugène Gross** الذي أجرى تحقيقا بعين المكان في خمس مقالات<sup>1</sup>، وصف فيها الهجرة بالبوء الذي انتشر في صفوف السكان، كما ذكر آراء رئيس بلدية تلمسان الذي أرجع سبب تلك الهجرة إلى الفرار من الخدمة العسكرية، في حين طرح أحد الموثقين وهو بوانتو **Pointeau** أن هذا السبب هو بمثابة "القطرة التي أفاضت الكأس"، فبعد معاناة الجزائريين من قانون الأهالي، والمحاكم الاستثنائية، وإشاعة التعامل بالربا، والاستيلاء على أملاك الأوقاف، يأت الآن التجنيد الإجباري<sup>2</sup>.

لقد تعددت أسباب هجرة سكان تلمسان في 1911، فالمؤرخ الفرنسي أجرون يرجعها إلى الوضعية الخاصة لهذه المدينة التي استطاعت بوصفها عاصمة المغرب الأوسط المحافظة على طابعها كحاضرة إسلامية تقليدية، حيث كان سكانها مثلا في التدين، وكان كراغلة تلمسان فخورين بأصولهم وبروابطهم المتينة ببلدان المشرق وعلى وجه الخصوص دمشق<sup>3</sup>، كما كان في تلمسان أيضا طائفة كبيرة من العناصر التقدمية خريجة المدرسة الفرنكوعربية، لقد كانت تلمسان المحافظة والمتفتحة في آن واحد تضيق من شدة القيود والأعباء التي سلطها نظام الحكم الاستعماري على أهلها.

وازداد قلق أهل تلمسان عندما طرح في الجزائر قضية الفصل بين الأديان، فبينما سحبت الإدارة الاستعمارية سلطتها عن المسيحية واليهودية احتفظت بها بشكل فعال بخصوص الإسلام، بدعوى أنه لا انفصال بين الروحي والديني في الإسلام<sup>4</sup>، من جهة أخرى كانت الجامعة الإسلامية<sup>5</sup> الإسلامية<sup>5</sup> سببا في الهجرة الجزائرية من خلال الزيارات التي قامت بها شخصيات بارزة منها فريد

<sup>1</sup> أعداد لأيام 14-15-16-17-18 أكتوبر 1911.

<sup>2</sup> André Nouschi, **l'Algérie Amère 1914-1994**, Edition La Maison Des Sciences De L'homme, Paris 1995, P 17.

<sup>3</sup> Ageron Charles Robert, **Les Algériens...**, op, cit, p1086.

<sup>4</sup> - سعد الله، أبو القاسم، الحركة...، ج2، المرجع السابق، ص 126.

<sup>5</sup> - حركة تدعو إلى تضامن المسلمين من أجل تحقيق الوحدة و القوة بينهم أمام التوسع الأوروبي .

بك، الذي حل ضيفا على قاضي تلمسان وبعد مغادرته للجزائر نشر عدة مقالات في صحف تركية وعربية كلها كانت تندد بالاستعمار الفرنسي في الجزائر، كما زار تلمسان ثلاث مرات متتالية في سنوات 1906-1909-1910 محمد بن سليمان القادري من بغداد الذي تذكر الوثائق عنه أنه شخصية دينية مهمة من جهة أخرى كانت الرسائل التي كان يبعث بها المهاجرون الجزائريون إلى ذويهم في الجزائر، قد شجعت هؤلاء على الهجرة من أجل حياة أفضل في الخارج ففي رسالة بعث بها أحد المهاجرين الجزائريين من سوريا جاء فيها: "إني أسألك الآن عن بعض الأشياء فأقول: هل أنتم باقون تحت الأحكام العرفية، يتصرف فيكم المستعمرون كما يشاءون ويحمون عليكم كما يريدون؟ وللمتصرف أن يستبد بالحكم والضرب والسجن والنفي والجزاء النقدي؟ وهل بقيتم تسمعون كلمة (أراب سال) و(سوفاج أنيمال) ولا تستطيعون أن ترفعون رؤوسكم..."<sup>1</sup>.

مهما يكن من أمر أكانت جريدة الحق صادقة فيما ادعته، فإن ذلك يعد وثيقة تاريخية هامة صورت لنا مبلغ الظلم الفادح الذي كان ينزل على الجزائريين، ولذلك أصبحت الهجرة السبيل الوحيد للتخلص منه، رغم أن سي محمد بن رحال في لقاءه مع جريدة "le temps" قال: "أن في سنة 1911 لما انفتحت مسألة تنفيذ الأمر العسكري ومصادقا لما أخبرت به انفتحت الهجرة في دائرة تلمسان وقدر عدد المهاجرين 1800 لكن أعلم أزيد من هذا..."<sup>2</sup> ولكن جريدة صدى وهران قدرت العدد ب 1200 شخص واعتمد هذا الرقم من طرف غالبية الصحف والمجلات التي تناولت الموضوع هجرة تلمسان.

على إثر الضجة التي أحدثتها الصحافة حول موضوع الهجرة تقدم المجلس البلدي لتلمسان بطلب إلى الحكومة العامة بالجزائر لإيفاد لجنة للتحقيق في أثر هذه الهجرة، على أن يكون أعضاء هذه اللجنة ممن تتوفر فيهم ثقة الأهالي، فبادر الحاكم العام ليتو إلى تكليف لجنة برئاسة المندوب المالي بارباديت Berbadette في 15 نوفمبر 1911.

<sup>1</sup> جريدة الحق الوهراني، العدد 40 من 13 إلى 20 جويلية 1912 .

<sup>2</sup> طرشون، نادية، الهجرة الجزائرية إلى المشرق العربي من منتصف القرن 19 إلى مطلع القرن 20، سوريا نموذجا ، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة دمشق 1985، ص 104.

قامت هذه اللجنة باستطلاع كل الآراء بما في ذلك السلطات المحلية والمستوطنين والأهالي، وخلص التقرير إلى أن السبب الرئيسي للهجرة هو الخوف من الخدمة العسكرية الإجبارية، كما أكد الجميع ما ورد في تحقيق جريدة **صدى وهران**<sup>1</sup>، وأوضح الجزائريون في تلمسان للجنة أن أبناءهم سيجبرون على مقاتلة مسلمين مثلهم في المغرب الأقصى هذا ما يرفضه الدين، بالإضافة إلى أنهم سيجدون أنفسهم بعيدين عن ممارسة شعائرهم الدينية، كما عبر الأهالي عن مسألة فصل الدين عن الدولة واعتبروا أن ذلك سيكون وخيما على المؤسسات الدينية، وكان سخطهم شديد على قانون الأهالي<sup>2</sup>.

تعرض التقرير إلى آثار الأزمة الاقتصادية على الحياة في تلمسان، بدت أغلب هذه الانتقادات غير مبررة في نظر المحققين، وحملوا الصحف الأهلية المعارضة مسؤوليتها، في المقابل أوصى تقرير اللجنة بمراجعة نظام الضرائب العربية.<sup>3</sup> لكن السؤال المطروح هو هل ألقى هذا التقرير الضوء على جميع المسائل والقضايا؟ بمعنى آخر هل استوفى الموضوع حقه؟

فالتقرير تغاضى عمدا عن ذكر بعض الأمور ثم كشفها فيما بعد، ومنها دفع بعض المعمرين الجزائريين إلى رفض التجنيد الإجباري خشية أن يفقدوا اليد العاملة الأهلية من جهة، وخوفا من أن يتحصل الجزائريون على حقوق سياسية مقابل أداء الخدمة العسكرية من جهة أخرى وهو ما كشف عنه أحد النواب بالبرلمان في 16 ديسمبر 1913 حيث قال: "... لقد ظهرت هذه الشكوى منذ عامين ولم تحدث تسوية لهذه الحالة..."<sup>4</sup>.

من خلال هذا العرض الوجيز يتبين لنا أن هجرة تلمسان نالت قسطا كبيرا من الاهتمام خلافا للهجرات السابقة، التي لم تكن أقل خطورة وكثافة من الأولى.

لقد سعت سلطات الاحتلال إلى توظيف حركة هجرة الجزائريين نحو المشرق العربي وفق ما يتلاءم مع سياستها الرامية إلى تشجيع الحركة الاستيطانية وتهجير الجزائريين، فحسب المنظور

<sup>1</sup> Ageron Charles Robert, Les Algériens..., op.cit., p 1089.

<sup>2</sup> نادية طرشون، المرجع السابق، ص 106.

<sup>3</sup> Ageron Charles Robert, Les Algériens... op.cit., P 1090.

<sup>4</sup> -جريدة الفاروق، ع 04، 1913/12/19.

الاستعماري إن كانت تلك الهجرة فعلا منعزلا فهي مقبولة، وإن تحولت إلى شكل من أشكال المعارضة والرفض للوجود الاستعماري فإنها تحاصر وتمنع<sup>1</sup>.

تميزت العائلات المهاجرة إلى المشرق العربي بجيازتها على ممتلكات توفر لها العيش الكريم في الجزائر، وعلى الرغم من ذلك فضلت هجرة بلدها الأصلي الذي أصبح تحت سيطرة المسيحي الذي سيغير من نمط عيشها.

كانت هجرة تلمسان سنة 1911 بمثابة المنبه الذي أيقظ الفرنسيين ودفعهم إلى النظر في سلبيات وإيجابيات السياسة الفرنسية خاصة وأن العالم يقترب من مواجهة عسكرية عالمية ستكون فرنسا محورا رئيسيا فيها، كما بينت هذه الهجرة مدى اتساع الهوة بين الرأي العام الإسلامي والسياسة الفرنسية كما لعبت دورا هاما في فضح السياسة الاستعمارية في الجزائر.

كما كانت العوامل العسكرية وراء الهجرات الاضطرارية للجزائريين إلى فرنسا خلال الحرب العالمية الأولى، ذلك أن فرنسا نقلت تحت ضغط ظروف الحرب عدد كبيرا من الجزائريين قدر بنحو 270000 بين مجندين في الجيش، وعمال في المصانع أو في الفلاحة<sup>(2)</sup>.

وبعد أن وضعت الحرب أوزارها كان طريق الهجرة قد عبد، وأصبحت الهجرة ظاهرة قائمة، فكثير من الجزائريين بعد تسريحهم من الخدمة بقوا هناك في فرنسا، ومن عاد منهم إلى الجزائر ما لبث أن رجع ثانية إلى فرنسا، فالعمال كانوا يقصون أخبارا عن المعاملة الطيبة التي كانوا يلقونها هناك.

لقد كان العمل في فرنسا حيث الأجور المرتفعة يفسر بعض الترتيبات الفردية أو العائلية والواقع أن طبقة واسعة من التجار قد تشكلت هناك من أصحاب الفنادق والمطاعم، وتجار الخضار، والتجار في الأسواق، هؤلاء الذين لعبوا دورا هاما في تأسيس نجم شمال إفريقيا في 1926، كما كان لهم دور

<sup>1</sup> Kateb Kamel, op., cit., p 424.

<sup>2</sup> - عبد الحميد (رزو)، المرجع السابق، ص 46.

كذلك في تشكيل جمعيات على غرار "أحمد بلغول" صاحب مطعم المقار في باريس، وأحمد منصور صاحب مطعم ومؤسس لجمعية "رابطة عن الدفاع عن مسلمي شمال إفريقيا"<sup>(1)</sup>.

وفي خضم هذه الموجة الثانية للهجرة أصدرت إدارة الاحتلال تعليمات وزارية خلال سنة 1924 لتنظيم تنقل الجزائريين إلى فرنسا، بعدما شعرت بقلق متزايد جراء ذلك، فاشتدّت هذه الإجراءات مجموعة من الوثائق على المرشح للهجرة، ولا يسمح للشباب الجزائري بذلك، إلا بعد تأديته للخدمة العسكرية نظرا للنقص الكبير في اليد العاملة، وعلى الرغم من ذلك تمكن بعض الجزائريين من الهجرة نحو فرنسا هروبا من الظروف الاقتصادية والاجتماعية المزرية في الجزائر، ونتيجة لتلك الإجراءات المتخذة من أجل الحد من تنقل الجزائريين باتجاه فرنسا، عم استياء في أوساطهم، فكان الأمير خالد أول من طالب بالحرية في الهجرة، ومن جهته انتقد فرحات عباس بشدة موقف المعمرين من الهجرة نحو فرنسا، ورغم هذه المطالب ظلت القيود على حالها طيلة عقد العشرينات من القرن العشرين، وفي 17 جويلية 1936 صدر قرار أبطل كل الإجراءات التي كانت تعرقل الهجرة قبل ذلك، وقد تكون استعدادات فرنسا للحرب العالمية الثانية وراء هذا القرار، وما يدل على ذلك هو قرار الحكومة الفرنسية بسن قانون خاص بالعمال الأهالي في فرنسا أثناء الحرب، والذي شكلت بموجبه مصلحة خاصة بتشغيل اليد العاملة المغاربية<sup>(2)</sup>.

وما يميز الهجرة منذ 1914 إلى 1939، هو اقتصرها على الرجال دون النساء، إذ يقدر عدد المهاجرات الجزائريات إلى فرنسا سنة 1930 بنحو 20 امرأة فقط هاجرن مع أزواجهن، وإلى غاية سنة 1939 لم يكن عددهن يتجاوز 40 امرأة ولم تكن هجرتهن بقصد العمل، بل لمرافقة أزواجهن مساعدة لهم على الاستقرار<sup>(3)</sup>، ولهذا تركت الهجرة فراغا كبيرا في الأسرة الجزائرية، ويبدو من نصوص الشعر الشعبي أن النساء اهتمت بالموضوع بسبب الفراغ الذي تركته هجرة الرجال، أما هؤلاء فقد شاركوا المرأة في التحدث عن الغربة، وما ينتج عنها من حنين وشوق إلى ديار الوطن.

<sup>1</sup> - Sabah (Chaib), Cantines Et Restaurants Algériens A Paris Et Dans Le Département De La Seine Entre 1920 Et 1950. Manger Sous Contrôles, Ethnologie Française 2014/1, (VOL.44), P38.

<sup>2</sup> - A.N.O.M, Série H, Boite 3H24, Fonctionnement Du Service De La Main-D'œuvre Indigène Nord-Africaine Et Coloniale.

<sup>3</sup> - عبد الحميد (زوزو)، المرجع السابق، ص32.

وعن وصف حالة الزوجة النفسية، وشوقها إلى زوجها، وحالة الزوج في أوروبا قالت النسوة في إحدى أغانهن<sup>(1)</sup>:

كان أنهايا نخبز ونعيطلو  
صلي يا عجوز صلي وتوبي  
كراح لفرنسا الرومية تمركيلو<sup>(2)</sup>  
دزي لوليدك<sup>(3)</sup> أرواح راك رحت ذنوبي  
دزيلو أرواح و لا طلقني  
يا سلفي<sup>(4)</sup> يا خويا ما تعذبني  
دز لحوك أرواح الفياج<sup>(5)</sup> من عندي

فهذه صيحة دعت صاحبته أخ الزوج إلى إجبار أخيه على العودة، وإذا اقتضت الظروف وتعذر عليه دفع ثمن تذكرة الرجوع، فإنها على استعداد لذلك، وقد قصدت بهذا الإلحاح إجبار الأسرة على فعل شيء لصالحها، والأمر بهذه الحدة لا يبعث على الغرابة والاندھاش، بل من الطبيعي أن يعلو صوت المشتكية، نظرا لحياة الجزائريين القاسية في تلك الفترة، مما أدى إلى هجرة الرجل باعتبارها الوسيلة الوحيدة التي تمكن المهاجر من توفير العيش لأهله.

لقد كان موضوع الهجرة في الشعر الشعبي من بين الموضوعات التي أثارت اهتمام الشاعر، وأذكت وجدانه القومي، وشعوره الوطني، فصور لنا الهجرة وأسبابها وما تحمله من آلام نفسية، ولعل من بين قصائد الشعر الشعبي التي عرضت هذه المشكلة هناك قصيدة للشاعر "محمد بن عزوز"<sup>(6)</sup> وجاء فيها ما يلي<sup>(7)</sup>:

يا سايل<sup>(8)</sup> نوصيك ذا المعنى وافهم  
واستخبر ما نظم الشاعر باغانه

1 - العربي (دحو)، الشعر الشعبي و دوره في الثورة التحريرية الكبرى بمنطقة الأوراس، ج الأول، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1989، ص75.

2 - تسجل على مصاريفه.

3 - ابعتي له.

4 - أخو الزوج.

5 - ثمن تذكرة السفر.

6 - ولد بقرية سيدي خالد، و قد توفي حوالي 1940، هاجر غلى فرنسا، و بقي بها 8 سنوات كان يجيد الفرنسية، الإيطالية، و التركية (ينظر إلى: التلي الشيخ، دور الشعر الشعبي الجزائري في الثورة 1830-1945، ص278).

7 - التلي (الشيخ)، دور الشعر الشعبي الجزائري في الثورة 1830-1945، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1983، ص278.

8 - أيها السائل.

سألو دمعاتي من الغربة بالدم بعد أن فارقتنا الوطن اتفكرناه

فالحنين إلى الوطن لا يبرح وجدان المهاجر فهو لم يغادر الجزائر سائحا، وإنما كان مهاجرا يحمل عاطفة قومية، وجراحا دامية، وذكريات سوداء عن الإرهاب والتعذيب، لازال أهله ومواطنوه عرضة لها.

## 2- انعكاسات التجنيد على الحالة النفسية للجزائريين:

إن محاولة استقرار واقع التجنيد الذي زج بالشباب الجزائري في حروب طاحنة أفضى بنا إلى الوقوف عند حقيقة المعاناة التي تحبط فيها أولئك المجندين، وكذلك أهاليهم، بدءا بفاجعة قرار القرعة والفرز والتجنيد الإجباري مرورا بالوضع المزري في الثكنات، والمعاملات السيئة لهم، ثم المشاركة في الحروب، وفواجع القتل والإصابات الخطيرة، وصولا إلى الاعتقالات، وغياهب السجون التي وضعوا فيها.

فحسب مرسوم 3 فبراير 1912، فإن التجنيد الإجباري يتم بواسطة القرعة للمؤهلين، ذلك ما جعل يوم إجراء الفرز بمثابة يوم حزن للجزائريين، فغالبا ما كان يشهد يوم القرعة اضطرابات بسبب سوء معاملة الجزائريين من طرف أعضاء اللجنة مثلما حدث في سعيدة في 11 ماي 1912 عندما رفض أحد الشباب تجنيده، فتلقى هذا الشاب صفعه من أحد ضباط اللجنة، وفي اليوم الموالي رفض المسجلون هذه النتائج بعدما أهينوا<sup>(1)</sup>، وفي مذكراته يروي لنا مصالي الحاج كيف عايش رفقة عائلته يوم إجراء قرعة دفعة 1918 في تلمسان، حيث يقول: "... كانت أمي المسكينة تعيش أكثر، فأكثر كابوسا لا متناهايا ألا وهو ذهاب ابنها الوحيد إلى الجيش... ومع الأسف لم نستطع إخفاء تاريخ مجلس المراجعة للقسم 1918 على أمي، فقد كان يوم الحزن للجميع، ومثل المستدعين قضيت جزءا من الليلة السابقة لهذا الحدث الحزين في الصلاة رفقة والدي..."<sup>(2)</sup>، فبمجرد أن يتسلم الابن أو الزوج الاستدعاء لحضور قرعة الفرز، يتحول منزل المستدعى وكأنه بيت للعزاء، ويخيم الحزن الشديد في الوسط العائلي، كما تقوم النسوة بصنع الطعام وتقديمه كصدقات حتى يتمكن الشاب من سحب الرقم المناسب الذي يقصيه من التجنيد أثناء

<sup>1</sup> - جريدة الحق الوهراني، 21-27 جويلية 1912.

<sup>2</sup> - مصالي الحاج، المصدر السابق، ص 72.

إجراء عملية القرعة. أما الآباء فكانوا يتوجهون إلى حفظة القرآن الكريم ليطلبون منهم تلاوته، وختمه، ثم يتهلون لله أن يحفظ الأبناء من قرعة الفرز، ومن أهوال الحرب<sup>(1)</sup>.

ولئن دل هذا على شيء، إنما يدل على مدى تخوف الأسرة على مصير أبنائها أثناء الخدمة العسكرية خاصة إذا تعلق الأمر بمشاركتهم في الحروب الطاحنة، كما تبين من خلال رد فعل العائلة من تجنيد الأبناء على تمسك الجزائري بهويته الثقافية والوطنية، وتكذيب إدعاء السلطات الاستعمارية بولاء كل الجزائريين لفرنسا.

وبنفس المعاناة عاش الجزائريون في مختلف جهات البلاد عملية إجراء القرعة للتجنيد، ففي 8 فبراير 1917، وعشية إجراء الفرز قدم قريب أحد المجندين إلى مدينة الجزائر من البليدة، للبحث عن وساطة تخلص أخيه من الخدمة العسكرية، ولم يخف الرجل غضبه وحيرته في حالة ما إذا قتل أخوه المسلم دفاعاً عن فرنسا المسيحية، أو قام بقتل مسلم أثناء الحرب من أجل فرنسا، فبحسبه أن ذلك لا يتوافق مع تعاليم الشريعة الإسلامية<sup>(2)</sup>.

وفي وصفه لحالة القرارة أثناء هذا اليوم يقول الشيخ بيوض: "وكان ذلك اليوم شديداً على القرارة، لقد أخذوا جماعة كبيرة من شبابها للتجنيد...، ففي كل دارة في القرارة ماتم..."<sup>(3)</sup>.

ويعود هذا التخوف إلى العوامل التالية:

- أن ظروف حياة الجندي قد تبعد المجند المسلم عن تعاليم دينه.
- ذهاب الابن إلى الجندي يجعل العائلة تفقد سندا في ظل الظروف المعيشية الصعبة.
- طبيعة العملية المبنية على القهر، والقوة للمشاركة في حروب لا تعنيه، ولا يعرف أسبابها، فإسهامه ليس من باب الولاء، ولا حتى الإغراءات المادية، ولكن قام بذلك لأن سلطات الاحتلال أجبرته بالقوة على فعله.

وفي خضم هذه الظروف فضل المعنيون بالتجنيد الفرار إلى الجبال، لكي يتخلصوا من قبضة السلطة العسكرية الفرنسية، وهنا تبدأ عملية المطاردة وما ينتج عنها من خوف وقلق دائمين لدى

<sup>1</sup> - A.N.O.M, Série H, Boite 3H24, Etat..., Op.Cit.

<sup>2</sup> -Ibidem.

<sup>3</sup> - محمد سليمان (أبو العلا)، المرجع السابق، ص46.

الرافضين للخدمة العسكرية وعائلاتهم التي كانت تخرضهم على الفرار أو إخفائهم والامتناع عن إعانة المكلفين بالبحث عنهم، كما كان التخلص من الخدمة العسكرية يقوم على مبدأ التعويض الذي أقره مرسوم 3 فبراير 1912 والذي كان مهينا للجزائريين، حيث أدى إلى انتشار "سوق بيع الرجال" على حد تعبير المصادر الأرشيفية، وأصبح ثمن البديل يتراوح ما بين 5000 إلى 7000 فرنك فرنسي، ومن بين تعاليق الاستهزاء التي انتشرت بخصوص الموضوع "أبدا لم يصل سعر رأس العربي أو القبائلي إلى هذا الثمن من قبل..."<sup>(1)</sup>، وبالتالي أصبح الجزائري يحسب بوحدة الرأس كما تحسب الثروة الحيوانية ذلك ما ترك آثار نفسية عميقة لدى الجزائريين.

ومهما يكن من أمر فإن مستلزمات الحروب تطلبت تجنيد عدد هائل من الشبان كجنود في جبهات القتال، أو عمال في المصانع الفرنسية، وقد تم ذلك تارة بالتهريب، وتارة أخرى بالترغيب، حيث أغرت سلطات الاحتلال الشباب الجزائري ببعض الامتيازات المادية، مستغلة في ذلك الظروف الاجتماعية القاسية التي يعيشها غالبية، والواقع أن ما نسجه بعض العائدين من أساطير عن وجودهم في فرنسا قد انتشر بسرعة بين ذويهم وأقاربهم، وجاذبية الرواتب الجديدة في خضم الأزمات الاقتصادية بسبب المواسم الفلاحية الكارثية وانتشار الجماعات والأوبئة، دفعت بالشبان الجزائريين إلى التجنيد، ولقد صور الشاعر الشعبي ذلك الحوار الذي جرى بين الآباء والأبناء، والذي تحول إلى صراع نفسي تفرضه تكاليف الحياة، بعد فشل الوالد في سد حاجيات العائلة، فيضطر الولد إلى الانخراط في الجيش الفرنسي، حيث جاء في إحدى قصائد الشعر الملحون ما يلي<sup>(2)</sup>:

وليدك<sup>(3)</sup> ييدا يدعدر<sup>(4)</sup>      ويقولك نمشي للعسكر  
شاشية وصباط<sup>(5)</sup> مسمر<sup>(6)</sup>      وهو فرحان  
انت تبكي في اعقابه      تعبان يا شومان<sup>(1)</sup>

<sup>1</sup> - A.N.O.M, Série H, Boite 3H24, Etat..., Op.Cit.

<sup>2</sup> - التلي (الشيخ)، المرجع السابق، ص 308.

<sup>3</sup> - تصغير لكلمة ولدك.

<sup>4</sup> - يبدأ في إظهار إرادته.

<sup>5</sup> - الحذاء.

<sup>6</sup> - إشارة إلى حذاء الجندي المخاط بالمسامير.

وفي هذا التصوير سخرية مرة من الوضع الذي يدفع بالشباب الجزائري إلى أن يرتقي في أحضان الجيش الفرنسي، لما سيلقاه من معاملات سيئة قائمة على التمييز العنصري، وفي هذا الإطار يذكر الحاج عبد الله في كتابه "الإسلام في الجيش الفرنسي"، أن قادة الجيش كانوا ينادون المجندين الجزائريين بالخنازير<sup>(2)</sup>، وحتى التقارير المنجزة من طرف قيادة الجيش اعترفت بسوء معاملتهم المبنية على التمييز العنصري، مما زاد في اتساع الهوة بينهم وبين الجنود الفرنسيين في جميع الحقوق (رتب، منح، علاوات، عطل...) <sup>(3)</sup>، وبقدر ما اتسعت الهوة بين الطرفين في الحقوق، بقدر ما زالت في الواجبات، إلى أن أصبحت أعظم بالنسبة للمجندين الجزائريين أمام مخاطر الحروب وأهوالها، من نقص في الغذاء والبرودة الشديدة، إلى وضعهم في الصفوف الأمامية لجبهات القتال، حتى يكونوا بمثابة دروع بشرية للمحافظة على سلامة الجنود الفرنسيين<sup>(4)</sup>.

وهو الأمر الذي نجد له صدى كبيرا في قصائد الشاعر الشعبي الذي لم يكن في مقدوره رفض الخدمة العسكرية الإجبارية تحت الراية الفرنسية، فهو واحد من مجموع الشعب الجزائري الذي فرض عليه أن يدافع عن شرف فرنسا ويموت من أجل سمعتها.

لقد شعر الشاعر الشعبي بمدى الإهانة التي تعرض لها الشعب الجزائري عندما سيق إلى الحروب، وهو يحمل الراية الفرنسية، وقد تجاوز إحساسه بالظلم والكره إطار الإقليمية إلى شعور قومي أصيل.

ونحن لا نطالب من الشاعر الشعبي أن يقوم بثورة، وهو الجندي المقهور في الجيش الفرنسي، وأن يحول الخدمة الإجبارية إلى ثورة وجهاد من أجل الكرامة، ولكن نثمن فيه الإحساس الوطني، وقد عبر الشاعر "أحمد بن عطاء الله"<sup>(5)</sup> عن هذا الواجب بما يلي: <sup>(6)</sup>

جميع الكفرة علينا تتقابل  
وكل آخر زنش<sup>(1)</sup> للعرب باقي يسعاه

<sup>1</sup> - من الشؤم، كلمة تطلق على سيء الحظ.

<sup>2</sup> - El Hadj (Abdellah), Op.Cit, P21.

<sup>3</sup> - A.N.O.M, Série Oran, Boite 5I 164, Note..., Op.Cit.

<sup>4</sup> - El Hadj (Abdellah), Op.Cit, P44.

<sup>5</sup> - من قرية بيري ولاية الجلفة، نظم هذه القصيدة أثناء الحرب العالمية الثانية عندما جند في الجيش الفرنسي.

<sup>6</sup> - التلي بن الشيخ، منطلقات التفكير في الادب الشعبي الجزائري، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990، ص 52.

لقد تعجب الشاعر من الأوضاع السيئة التي وصل إليها العرب، فهم أبطال في ساحات المعارك، وعمال في مصانع الاستعمار، ويقومون بكل الأعمال الشاقة لنصرة الأعداء، وتتضاعف مأساة الإنسان العربي المجدد في صفوف أعدائه، حين يقاوم إلى جانب عدوه مكرها.

وفي مقال نشرته المجلة الإفريقية بخصوص المجدد "مصطفى ثابتي ولد قدور"<sup>(2)</sup> الذي شارك في الحرب العالمية الأولى وجرح في 6 جوان 1915، وفي القصيدة التي كتبها بالعربية العامية أظهر فيها حياة الحرب والجنود والمعارك، ومن بين ما جاء فيها<sup>(3)</sup>:

التموا في باريز <sup>(4)</sup> كل ناس الدولة	رسلوا ديبشات <sup>(5)</sup> في وهران لمونا.
بتنا في المرسى شحال علينا عسة	الغدا وقت الخمسة رانا سافرنا
بابور <sup>(6)</sup> يغوت القلب منه يرجف	مشي مكلف عاجل غصبوا بنا.

ويظهر من خلال هذه الأبيات أن القصيدة امتزجت بها ألفاظ أجنبية معظمها عسكرية نظرا للبيئة الجديدة التي عاشها الشاعر، فهو قد انتقل لأول مرة من وهران إلى أوربا، وفي القصيدة تظهر أيضا ثقافة الشاعر المحلية.

ويبدو من نصوص الشعر الشعبي أن منطلقاته نابعة من محيطه وبيئته، ذلك أن القضايا التي تحظى باهتمام الشاعر الشعبي ترتبط بهموم مجتمعه وأمتة التي يعبر عنها في حدود تصوره، وإدراكه لأسباب القضايا المطروحة، وفي هذا النوع من الشعر وجد الفرد الجزائري متنفسا ومنطلقا للتعبير عما يعاينه من قهر واستبداد، ولذلك حاربت السلطات الاستعمارية المداحين أو القوالين، وراقبت نشاطهم لأنهم كانوا نقلة هذا الشعر ومروجيه، ففي 30 جانفي 1917 أرسلت مصلحة شؤون

1 - جنس

2 - ولد حوالي 1876 بدوار "أولاد الجليلي" ببلدية "سيدي علي" ولاية مستغانم، وكان ثابتي قد تربي في إحدى الخيام العربية البدوية، ولم يجد عملا يناسبه فتطوع في الجيش الفرنسي وعمره لا يتجاوز 16 سنة دام تطوع 4 سنوات، و في 1896 فتح دكانا للتجارة في دواره و فشل، فعاد التطوع في الجيش (ينظر إلى La Revue Africaine, P495)

3 - Mohamed (Soualah), **Nos Troupe d'Afrique Et Allemagne**, Revue Africaine, Vol.60, Année 1919, P497.

4 - باريس

5 - برقيات

6 - باخرة

الأهالي التابعة للحكومة العامة قصيدة من الشعر الشعبي يتغنى بها سكان سطيف إلى مدير مصلحة الأمن العام لحجزها ومنع تداولها بين الجزائريين<sup>(1)</sup>.

يتبين لنا من خلال قصائد الشعر الشعبي لبعض المجندين أنهم كانوا في حالة يرثى لها بسبب كراهيتهم لحياة الجبهات واستيائهم من معاملة قادة الجيش لهم، وهو نفس الشعور الذي تجلّى من خلال مراسلات المجندين لأهاليهم. ففي إحدى الرسائل شبه أحدهم حاله بحال عصفور بين يدي طفل صغير، فالطفل لا يعرف الرحمة أو الشفقة بحكم صغره وقصوره، والعصفور لا يستطيع الفرار بحكم ضعفه وعجزه<sup>(2)</sup>، وهي صورة يمكن إسقاطها على كل المجندين الجزائريين الذين كانوا يعانون الويلات دون أن يحركوا ساكنا، ولم يكن أمام ذويهم سوى التضرع إلى الأولياء الصالحين المعروفين لديهم وطلب وساطتهم طمعا في تخليصهم من وضعيتهم القاسية والتعجيل بنهاية الحرب، ذلك ما قامت به إحدى أمهات المجندين في البلدة بزيارة ضريح الولي الصالح "سيدي أحمد الكبير" ليخلص ابنها من أهوال الحرب<sup>(3)</sup>، وفي نفس السياق يذكر مصالي الحاج أن أمه كانت تريد أن يعمل في دكان خاله "الحاج الدين"، وعن سبب ذلك يقول: "لأنها تعتقد أن أخاها يمكن أن يساعدني على الإفلات من الخدمة العسكرية، لأنه يملك بركة الله وكل أولياء البلاد هم معه..."<sup>(4)</sup>، ومن خلال هذه المعتقدات يتضح لنا أن الاستعمار الفكري استطاع أن يزرع عقدة قوة وعظمة فرنسا، حيث يقول العسكري الفرنسي غرانكور: "أن تجندهم في جيشنا يعود إلى اعترافهم بقوة فرنسا التي يعتبرونها من قوة الله في الأرض..."<sup>(5)</sup>، لذلك لجأ الجزائريون إلى القوى الخارقة لتخلص الأبناء، وما كان يزيد من قلقهم هي تلك الأحداث التي كانت تروى من طرف بعض المجندين المصابين الذين عادوا إلى الجزائر، وكانت الفاجعة أكبر عندما يتم تبليغ عائلات المجندين بسقوط أبنائهم قتلى في ساحات المعارك، حيث وصف أحد المجندين ما حدث في إحدى معارك الحرب العالمية الأولى قائلا: "بأنها كانت مجزرة بأتم معنى الكلمة، فلم يبق علي حد قوله من

<sup>1</sup> - A.N.O.M, Série H, Boite 9H6, Police Indigène Propagande Diverse.

<sup>2</sup> - مانع (الاجنف)، المرجع السابق، ص 230.

<sup>3</sup> - A.N.O.M, Série H, Boite 3H24, Etat..., Op.Cit.

<sup>4</sup> - (مصالي) الحاج، المصدر السابق، ص 68.

<sup>5</sup> - Cléments (Grandcourt), Op.Cit, P10.

رفاقه سوى ثمانون رجلا من جملة تسعمائة رجل كانوا ضمن الفوج ، وذلك بعد مضي ساعة فقط من القتال...."<sup>(1)</sup>.

يتضح من خلال هذه الشهادات حجم الإبادة التي كان يتعرض لها المجندون الجزائريون، ويعود ذلك إلى استغلالهم كدروع بشرية، ومواجهتهم للعدو بشكل مباشر في الصفوف الأمامية للجيش الفرنسي.

كما ذكرنا سابقا ان عدد المجندين تراجع في عشرينات القرن العشرين، نظرا لتشجيع السلطات الاستعمارية للهجرة نحو فرنسا من جهة واشتداد ثورة الريف بالمغرب الأقصى من جهة أخرى، فقامت قيادة الجيش الفرنسي بنقل المجندين الجزائريين لإخماد هذه الثورة، وتبعاً لذلك كانت تلك الجبهة مليئة بالكثير من الصعوبات بسبب استمرار المعارك الشديدة بين الطرفين، وتوالي انهزام الجيش الفرنسي أمام المقاومة التي بذلها المغاربة من أجل التحرر، لقد كانت الحرب مع فرنسا قاسية وشديدة<sup>(2)</sup>.

لقد أحدثت عملية تبليغ العائلات بسقوط أبنائهم المجندين في ساحات المعارك أثناء حرب الريف، هلعاً كبيراً في الجزائر، ففي 14 أوت 1925 أبلغت إدارة الاحتلال عن مقتل ستة مجندين من القطاع القسنطيني، وفي 25 أكتوبر 1925 تم الإعلان عن مقتل خمسة عشر مجندا جزائرياً<sup>(3)</sup>. ومن أجل التخفيف من شدة الصدمات لجأت الإدارة إلى تأسيس اللجنة المركزية لمساعدة أطفال المحاربين برئاسة زوجة الحاكم العام "موريس فيوليت" قصد تمكين عائلات الضحايا من الاستفادة من المعاشات، بعدما فقدوا آبائهم<sup>(4)</sup>.

وتتعدد جبهات القتال التي نقل إليها المجندون الجزائريون ضمن الجيش الفرنسي تعددت معاناتهم، التي شكلت أحلك فترات حياتهم ، فبالإضافة إلى الظروف الطبيعية من برودة قاسية في الجبهات الأوربية إلى حرارة شديدة في الجبهات الإفريقية ، يضاف إلى ذلك الجوع الشديد ، والنقص الفادح في المؤونة ،

<sup>1</sup> - مانع (الأحنف)، المرجع السابق، ص 240ز

<sup>2</sup> - علال (الفاسي)، المصدر السابق، ص 134-135.

<sup>3</sup> - A.N.O.M, Série Constantine, Boite B3-261, Militaires Indigènes Tués Au Maroc.

<sup>4</sup> - A.N.O.M, Série Constantine, Boite B3-261, Comité Central De Secours Aux Enfant De l'Algérie Combattant Au Maroc.

مما أثر على حركية المجندين الجزائريين، وعلى الرغم من كل ذلك لم تتردد قيادة الجيش الفرنسي في دفعهم إلى الصفوف الأمامية، ما جعلهم في مرمى نيران القوات المعادية، إضافة إلى وقوع العديد منهم في الأسر والزج بهم في غياهب السجون والمعتقلات التي غالباً ما تفتقد إلى المتطلبات الصحية الملائمة، ومما لاشك فيه أن تلك المعاناة خلفت في صفوف المجندين العديد من القتلى، والمعطوبين، والمصدومين نفسياً، فمن الآثار النفسية التي تخلفها الحروب أن تنشر ثقافة الخوف والقلق، مما يعطل عند الأجيال التي تعاصر الحرب كيفية التواصل مع الحياة بشكل جيد، وقد يمتد التأثير لبقية حياتهم فيما بعد، حتى بعد انتهاء أحداث العنف، وتوقف الحرب، فهذه الذكريات يمكن أن تبقى في دواخلهم، مما ينتج عنها أزمات نفسية من مواجهة أعمال عنف مماثلة، وتجر الحروب عادة الدمار للإنسان من عدة نواحي اقتصادية واجتماعية ونفسية، ويتأثر الإنسان بها كثيراً فقد تشعره بالعجز وعدم القدرة على العمل، وتجعله ذاتي التفكير مستسلماً لوساوس قهرية لديه تتعلق بمستقبله وحياته وحياة من حوله فيكون عاجزاً عن المساهمة في بناء مجتمعه متأثر بالعديد من الإحاطات التي تورثها كوارث الحروب

وبطبيعة الحال فعائلاتهم لها حظها من المعاناة، فبعدما عاشت طيلة فترة تجنيدهم في قلق واضطراب دائمين همها الوحيد تحسس أخبار الحرب عليها تجد ما يهدئ من روعها، تحملت بعد ذلك تبعات الحالة النفسية لأبنائها.

### 3- التجنيد الإجباري للجزائريين جريمة استعمار.

لقد اعتبر قانون "سيناتوس كونسيلت le sénatus-consulte" الصادر في 14 جويلية 1865 الجزائريين رعايا فرنسيين، وعلى هذا الأساس رأت السلطات الاستعمارية أنه من حق فرنسا الاستفادة من الطاقات المادية والبشرية للجزائر خدمة لمصالحها، فسمحت للجزائريين بالانضمام إلى صفوف جيشها، لأنها لم تكن ترى أن حقوقها فيها تقوم على الاحتلال، باعتبار أن كل بلد محتل يتمتع بسيادة واستقرار، وتنظيم مستقل قبل احتلاله، وهذا ما لم يكن موجوداً في الجزائر التي كانت

– وفق المنظور الاستعماري – دائما خاضعة لسلطة أجنبية، وعند احتلالها من طرف فرنسا كانت في حالة فوضى<sup>1</sup>.

غير أنها (الحجج) لم تكن تعبر في الواقع إلا عن رغبة فرنسا في احتلال الجزائر بالقوة، وأن هذه الحجج قد حكم عليها التاريخ بذلك، فقد قال "أميل لارشيه **Émile L'archet**" وهو أستاذ القانون بكلية الجزائر في 1903: "إن وضع الفرنسيين اليوم بالجزائر، هو جنس غالب يفرض هيمنته على جنس مغلوب، هناك إذن أسياد ورعايا، أصحاب امتيازات، وأناس لا امتياز لهم، فلا محل هنا للمساواة"<sup>2</sup>.

لقد كانت الدولة الجزائرية قائمة قبل الاحتلال الفرنسي للجزائر في سنة 1830، حيث كانت تتمتع بشخصية دولية وهيبه عالمية وعلاقات دبلوماسية، وقوة بحرية وعسكرية في حوض المتوسط، لها تنظيم سياسي وإداري، ومجموعة قواعد عرفية خاصة بانتقال السلطة، إلى جوانب قواعد الشريعة الإسلامية، وأن الشعب الجزائري قاوم هذا الاستعمار طيلة القرن التاسع عشر، وحتى بريطانيا عارضته، وظل قنصلها معتمدا من طرف الداوي إلى غاية 1847.<sup>3</sup>

اعتبر الجزائريون مسألة الخدمة العسكرية للجزائريين خرقا لاتفاقية 1830 المبرمة بين "الداوي حسين" وقائد الحملة الفرنسية "دي برمون" وأنها ضد إرادتهم الدينية التي تحتم عليهم أن لا يعملوا تحت علم غير إسلامي<sup>4</sup>، وهو نفس الرأي الذي تبناه أعيان "واد ميزاب" عندما فرضت السلطات الفرنسية عليهم التجنيد الإجباري بموجب مرسوم 5 مارس 1921، حيث بعث هؤلاء برسالة احتجاج في 12 أوت 1921 إلى وزير الحربية، ومن بين ما جاء فيها: "ان احترام المعاهدات والديانات وجوبا شرعيا وسياسيا..."<sup>5</sup>.

وكد فعل على الدعاية النشيطة التي قام بها الجزائريون الذين اتهموا فرنسا بعدم احترامها لالتزاماتها تجاه الجزائريين بفرضها للتجنيد الإجباري أصدر الحاكم العام في الجزائر منشورا في سنة

<sup>1</sup> حربي، محمد، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، ترنجيب عياد وصالح المثلوثي، سلسلة صار الجزائر 1994 ص 96.

<sup>2</sup> حربي، محمد، المرجع نفسه، ص 87.

<sup>3</sup> A.N.O.M, Série Constantine, Boite B3 296-297, Position Juridique Du Problème Algérien.

<sup>4</sup> سعد الله، أبو القاسم، الحركة...، ج 2، المرجع السابق، ص 187.

<sup>5</sup> A.N.O.M. Série H, 3h63, Pétition..., op.cit.

1908 دافع فيه عن سياسة بلاده، وقد اعترف المنشور بأن الاتفاق قد وعد الأهالي باحترام حريتهم، ودينهم وممتلكاتهم وتجارتهم وصناعتهم، ولكن لم يعدهم أبدا بعدم الخدمة العسكرية، وأضاف المنشور بأن تخلي الجزائريين عن سيادتهم يفهم منه تجنيدهم إجباريا<sup>1</sup>.

لقد استعمل الحاكم العام إدعاءات غير صحيحة، حيث أن الجزائريين لم يتخلوا عن سيادتهم ولكنهم كانوا قد هزموا عسكريا أمام حملة الاحتلال، وفي ذلك دلالة على عدم اعترافهم بالاحتلال، ونتيجة لذلك ظل القنصل البريطاني معتمدا منذ عهد الداوي إلى غاية 1847<sup>2</sup>، وظل الجزائريون يقاومون طيلة القرن التاسع عشر، فالاتفاق المذكور سابقا كشف عن أهداف الحملة الفرنسية وهو الاستيلاء على الجزائر باستعمال القوة، ومن حق الجزائريين أن يعارضوا الخدمة العسكرية التي لم تكن متلائمة مع مبدأ احترام الحرية والدين اللذين اعترف الحاكم العام على أن اتفاق 1830 نص عليهما، فكيف لمسلم أن يعمل تحت علم غير مسلم باسم التجنيد الإجباري؟.

كما أن المعمرين اللذين عارضوا مشروع التجنيد الإجباري ارتكزوا في طرحهم على عدم وفاء الحكومة الفرنسية بالتزاماتها تجاه الجزائريين وفق ما نصت عليه اتفاقية سنة 1830، فصحيفة برقية الجزائر **la dépêche d'Alger** كتبت: "أن مشروع "ميسيمي" مخالف تماما للالتزامات فرنسا في 1830، وأن الاتفاق الممضى بين الطرفين يخص تسليم مدينة الجزائر، وليس القطر الجزائري وعليه فإن معاهدة 1830 تمنع تجنيد السكان الأصليين<sup>3</sup>"، كما تحدث عضو مجلس الشيوخ "شارل إيبيير" **Charles Hubert** عن قانونية المشروع مركزا على ما تعهد به المارشال "دي برمون" في سنة 1830 من احترام للحريات، وأن محكمة النقد بالجزائر أصدرت حكما في 1865 يقضي بأحقية الأهالي في المحافظة على قوانينهم، وعاداتهم وتقاليدهم<sup>4</sup>، وللخص الجنرال "ديلاروك" شتى آراء الضباط وخلص إلى أنه "لا يمكن فرض الخدمة العسكرية، وإذا تم ذلك، فيعتبر إخلالا بالتعهدات التي تربط الطرفين وسوف ندفع الأهالي إلى المقاومة"،

<sup>1</sup> سعد الله، أبو القاسم، الحركة...، ج 2، المرجع السابق، ص 187.

<sup>2</sup> - A.N.O.M, Série Constantine, Boite B3 296-297, Position..., op.cit.

<sup>3</sup> La dépêche d'Alger, N 8492, 29/10/1908.

<sup>4</sup> La dépêche d'Alger, N 8472, 15/10/1908

وبالفعل ففي نفس الوقت اجمع سكان تلمسان ضد ما اعتبر إلغاء من جانب واحد للمعاهدة التي كانت تربطهم بفرنسا<sup>1</sup>.

لقد أدت مسألة التجنيد الإجباري للجزائريين إلى تسليط الضوء على الطبيعة القانونية لاتفاقية 1830 حيث قال ساب أشيل: "أصبحت عبارة عن سلاح يستعمل كلما تعلق الأمر بالأهالي، فمثلا عندما طرح مشروع الخدمة العسكرية رأى أصحاب العمائم القديمة (دلالة على المحافظين من الجزائريين) وكذلك البعض من الذين يناقشون القضايا الجزائرية من باريس، أن مضمون الاتفاقية يمنع فرنسا من تجنيد الأهالي"<sup>2</sup>.

مهما قيل عن الاتفاقية التي أبرمتها فرنسا مع السلطات الجزائرية في 05 جويلية 1830 ممثلة بقائد جيشها "دي برمون"، و"الداي حسين" عن السلطة في الجزائر، فإنه لم يتم بعد تطوير دراسة حولها، حيث تكمن أهمية هذا الاتفاق في كونه غير من واقع النظام في الجزائر، التي كانت إلى ذلك الوقت دولة ذات سيادة، لقد كشف الاتفاق عن أهداف الحملة الفرنسية وهو الاحتلال باستخدام القوة دون مراعاة لقواعد الحرب<sup>3</sup>، وأن محتوى الاتفاق لا يشهد على وجود اعتبار للقانون الدولي الإنساني<sup>4</sup>، ولم يضمن هذا الاتفاق للجزائريين الخاضعين للحملة العسكرية أية حقوق إنسانية بقدر ما كان اتفاق على قبول الشروط والمطالب الفرنسية، والاعتراف المفروض بالسلطة الفرنسية على الجزائر، فالغرض من هذا الاتفاق كان مجرد استخدامه لكسب نوع من الشرعية لتنفيذ مشروع السيطرة على الجزائر، بعد الانتهاء من العدوان عليها.

<sup>1</sup> Ageron ,Charles Robert, op., cit., p 1058.

<sup>2</sup> Sébe ,Achille, op., cit., p 50.

<sup>3</sup> سعد الله، عمر، القانون الدولي الإنساني والاحتلال الفرنسي للجزائر، دار هومة للطباعة والنشر الجزائر 2007

ص 34.

<sup>4</sup> حسب المعنى الواسع "فهو مجموعة القواعد القانونية الدولية، المكتوبة أو العرفية، التي تكفل احترام الفرد ورفاهيته، وبحسب المعنى الضيق فهو "مجموعة القواعد الدولية المستمدة من الاتفاقيات الرامية على وجه التحديد إلى حل المشكلات الإنسانية الناشئة بصورة مباشرة من المنازعات المسلحة الدولية وغير الدولية".

كما تجاهل الاتفاق احترام القانون الدولي الإنساني الذي يفترض أن تتضمن نصوص الاتفاق الفرنسي- الجزائري في سنة 1830 الإشارة إلى جملة من المبادئ العرفية ومنها، عدم جواز إرغام المدنيين في الجزائر على الخدمة في الجيش الفرنسي<sup>1</sup>.

وبموجب معاهدة التافنة بين الأمير عبدالقادر، والجنرال بيجو **Bugeaud** في سنة 1837، تم إلغاء اتفاق 1830 بين الجزائريين والفرنسيين، وذلك باعتراف مقرر قانون وارني **Warnier** في 04 أبريل 1873، والذي قال: "لقد ألغت اتفاقية التافنة في جوان 1837 اتفاقية تسليم الجزائر في 1830، حيث أنها أقرت صراحة بسيادة الأمير عبدالقادر على قطاعي الجزائر ووهران، كما اعترفت فيها فرنسا ضمينا بسلطة الداوي على القطاع القسنطيني، وأن يبقى لفرنسا منطقة صغيرة في وهران والجزائر، بالإضافة إلى بجاية وعنابة..."<sup>2</sup>، وذلك ما تأكد في إحدى الرسائل التي تمنا هنا، وهي التي كتبها الأمير عبدالقادر إلى الحكومة الإنجليزية جاء فيها: "... فإنه وقع بيننا وبين دولة الفرنسيين شرط مدة من نحو سنة، في شأن مملكة الجزائر، بأن سلمنا لهم البعض من الوطن، وجعلنا بيننا بينهم حدودا، وحفظنا بعض المراسي لنا..."<sup>3</sup>، يتبين لنا من خلال هذه الرسالة أن سيادة الأمير على جزء واسع من الجزائر أصبحت واقعا أقرته معاهدة التافنة، وحتى لو سلمنا أن الأمير عبدالقادر قد قرر رفقة كبار رفاقه التسليم للفرنسيين في ديسمبر 1847، فإن ذلك وقع دون أي التزام من قبله تجاه الحكومة الفرنسية، وعليه فإن دولة الأمير عبدالقادر تظل قائمة، وتبقى فرنسا بلدا محتلا وغاصبا لحق الجزائريين في العيش بكرامة في بلادهم<sup>4</sup>.

وفي مثل هذه الحالة، فإن القانون الدولي الإنساني وإن كان ينظم العلاقات بين المحتل وأهالي الإقليم فإنه لا يفرض التزاما على عاتق الأهالي بطاعة واحترام قوانين دولة الاحتلال بل ولا يفرض التزاما بطاعة أوامر سلطة الاحتلال، ومن ثم فإن من يرفض تنفيذ هذه القوانين والأوامر أو يقوم بحرقها لا يمكن اعتباره مرتكبا لجريمة الخيانة، وفي هذا المعنى يقول الدكتور عز الدين فودة: "أن جميع

<sup>1</sup> سعد الله، عمر، المرجع السابق، ص ص 40-41.

<sup>2</sup> - A.N.O.M, Série Constantine, Boite B3 296-297, Position..., op.cit.

<sup>3</sup> - عبد الجليل التميمي، بحوث و وثائق في التاريخ المغربي (الجزائر وتونس و ليبيا 1816-1871)، ط الثانية منشورات ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1985، ص 46.

<sup>4</sup> -- A.N.O.M, Série Constantine, Boite B3 296-297, Position..., op.cit.

الالتزامات المفروضة على السكان في الأراضي المحتلة تجاه سلطات الاحتلال هي مجرد التزامات في ظل القانون المحلي، وبالتالي فإن من يرفضها أو يقوم بخرقها لا يرتكب جريمة خيانية<sup>1</sup>، وعلى هذا الأساس أصبحت الجزائر تحت طائلة لائحة لاهاي 1907<sup>2</sup> لاسيما في المادة الثانية والأربعين (42)<sup>3</sup>، التي حددت مفهوم الاحتلال: "تعتبر أرض محتلة حينما تكون تحت السلطة الفعلية لجيش العدو، ولا يشمل الاحتلال سوى الأراضي التي أقيمت فيها مثل هذه السلطة أو يمكن أن تمارس فيها"<sup>4</sup>.

إن القانون الدولي الإنساني وإن كان ينظم العلاقات بين المحتل وأهالي الإقليم فإنه لا يفرض التزاما على عاتق الأهالي بطاعة واحترام قوانين دولة الاحتلال، بل ولا يفرض التزاما بطاعة أوامر سلطة الاحتلال، ومن ثم فإن من يرفض تنفيذ هذه القوانين والأوامر أو يقوم بخرقها لا يمكن اعتباره مرتكبا لجريمة الخيانية، وفي هذا المعنى يقول الدكتور عز الدين فودة: "أن جميع الالتزامات المفروضة على السكان في الأراضي المحتلة تجاه سلطات الاحتلال هي مجرد التزامات في ظل القانون المحلي، وبالتالي فإن من يرفضها أو يقوم بخرقها لا يرتكب جريمة خيانية"<sup>5</sup>، وبذلك يتضح أن القانون الدولي الإنساني نص على عدم إجبار الأهالي على الاشتراك في العمليات الحربية

ومن بين الأمور المطروحة للنقاش، حول ما إذا كان في وسع السلطات التشريعية لدولة الاحتلال سن ما تريد من القوانين؟ ولكن سلطات الاحتلال الفرنسي في محاولة منها الإمساك بالوضع في الجزائر، سنت ما أرادت من القوانين التي تفرض على السكان التزامات خارج ما يقضي بها القانون الدولي الإنساني أثناء الاحتلال، فقد أصدرت القوانين العقارية التي استولت بها على أراضي الأهالي تحت غطاء "تنظيم الملكية العقارية" وبفعلها تم نهب معظم الأراضي لصالح المستوطنين

<sup>1</sup> مصطفى، كامل شحاته، المرجع نفسه، ص 144-146.

<sup>2</sup> صادق عليها مؤتمر لاهاي المنعقد في سنة 1907 من أجل تنظيم سلوك المحاربين، وإجراءات الحرب غير أنها أعرضت عن بحث أسباب الحرب، وكيفية معالجة هذه الأسباب.

<sup>3</sup> صادق عليها مؤتمر لاهاي المنعقد في سنة 1907 من أجل تنظيم سلوك المحاربين، وإجراءات الحرب غير أنها أعرضت عن بحث أسباب الحرب، وكيفية معالجة هذه الأسباب.

<sup>4</sup> بندق، وائل أنور، موسوعة القانون الدولي للحرب، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية 2004، ص 150.

<sup>5</sup> -نفسه، ص 144-146.

التي كانت بجوزة الجزائريين، ثم صدر قانون الأهالي في 28 جوان 1881 وهو عبارة عن سلسلة من العقوبات الجزية لا صلة لها بالقانون العام، واستمر العمل به إلى غاية 1954، لقد جسد هذا القانون الظلم، والقهر وإذلال الجزائريين، حيث أدى إلى تضيق الخناق عليهم، ثم فرضت عليهم التجنيد الإجباري بموجب مرسوم 03 فبراير 1912<sup>1</sup>.

إن هذا النموذج من القوانين متعارضا في جوهره مع ما يقضي به القانون الدولي الإنساني في ظروف الاحتلال، إذ أنه أسهم في معاناة السكان المدنيين الجزائريين، وعاقبهم بصورة جماعية، حقا أن عمل التشريع وتعديله وإلغائه وإيقافه هو من عمل السيادة، غير أن القانون الدولي الإنساني أجاز للمحتل إيجاد قوانين جديدة تحكم الإقليم، ولعل النص الوثيق الصلة بموضوع اختصاص المحتل فيما يتعلق بالتشريع في الإقليم المحتل هو نص المادة 43<sup>2</sup> من اتفاقية لاهاي 1907، الذي يقضي بوجوبه احترام المحتل للقوانين السارية في الإقليم المحتل، وهو ما تعهدت به فرنسا في اتفاقية 1830 مع **الداي حسين**، وما يجب أن يكون بعد ما خرقت فرنسا معاهدة التافنة في سنة 1847، فمن الخطأ أن يقوم المحتل بإجراء التغييرات المناسبة له أو التي يرغب فيها<sup>3</sup>، لقد استغلت فرنسا احتلالها للجزائر، وأصدرت مرسوما أرغم الشباب الجزائري على الالتحاق بالجيش الفرنسي، فمثل هذا السلوك يتناقى مع القانون الدولي الإنساني، لأنه يجعل المجندين الجزائريين في وضع الشخص المرغم على الطاعة لسلطة أجنبية وخاضع لضغط تعسفي<sup>4</sup> في هذا المعنى قال **صولي Soliers** الذي كان يتمتع بمكانه ونفوذه: "إن اللجوء إلى تجنيد الأهالي بأعداد هائلة، يخالف القانون الحربي، وأن ألمانيا لن تتهاون في اتهامنا بمخالفة القانون"<sup>5</sup>.

أسفرت عملية التجنيد في الجيش الفرنسي عن مقتل عشرات الآلاف من الجزائريين في الحرب العالمية الأولى، وفي حرب الريف بالمغرب الأقصى، وفي بلاد الشام، وأثناء الحرب العالمية الثانية، وفي الثورة التحريرية أيضا، كل هذه الحروب لم تكن لها علاقة بمؤلاء المجندين، بالإضافة إلى أن المجند

<sup>1</sup> بوعزيز، يحي، سياسة...، المرجع السابق، ص 38.

<sup>2</sup> إذا انتقلت سلطة القوة الشرعية بصورة فعلية إلى يد قوة الاحتلال، يتعين على هذه الأخيرة، قدر الإمكان، تحقيق الأمن والنظام العام وضمانه، مع احترام القوانين السارية في البلاد، إلا في حالات الضرورة القصوى التي تحول دون ذلك.

<sup>3</sup> مصطفى، كما شحاتة، المرجع السابق، ص 175.

<sup>4</sup> سعد الله، عمر، المرجع السابق، ص 195.

<sup>5</sup> Ageron, Charles Robert, Les Algériens..., op., cit., p 1062.

سيترك عائلته ووالديه في فترة حرجة من فترات اكتمال شخصيته فمن يضمن بكونه سيتصرف وفقا لما تفرضه عليه الأخلاق الإسلامية بعيدا عن رقابة والديه وذويه؟ كما ورد ذلك في إحدى العرائض التي وقعها ما يزيد عن ألف وسبعمائة 1700 شخص من دائرة تلمسان 1891<sup>1</sup>، وذلك ما يتعارض مع المادة السادسة والاربعين (46)<sup>2</sup> من اتفاقية لاهاي 1907.

كما أدى فرض الخدمة العسكرية على الجزائريين إلى إرغامهم على الهجرة فتصبح بذلك تهجيرا قسريا جماعيا من الجزائر (منطقة محتلة)، حيث يعد ذلك من جرائم حرب نظرا للعواقب الوخيمة المحتملة للمهجرين، فلقد فتح الاستعمار باب التهجير أمام الجزائريين بفعل سياسته، مثل إجبار قبائل منطقة "سيدي بلعباس" للمرة الثانية على الهجرة الجماعية إلى المغرب الأقصى تاركة وراءها سهل "مكرة" للمستوطنين، فاعتبرت تلك الهجرة نموذجا لجريمة ارتكبت لمنع تلك القبيلة من مواصلة الجهاد، كما جرت عملية تهجير أخرى في بداية القرن العشرين بفعل التجنيد الإجباري، وشهدت فترة الحربين العالميتين تجنيد اليد العاملة الجزائرية خدمة للاقتصاد الفرنسي، ففي الأولى أدى مرسوم 14 سبتمبر 1916 إلى تكثيف تهجير الجزائريين نحو فرنسا من أجل تعويض نقص اليد العاملة في مصانع الحرب أو حفر الخنادق، فالقانون الدولي الإنساني يحظر على دولة الاحتلال القيام بالتهجير والإبعاد القسري للأشخاص المحميين، سواء كانوا معتقلين أو يقضون عقوبة السجن، أو ليسوا في الحجز من الأراضي المحتلة<sup>3</sup>، ولاشك أن فرنسا إن أرادت احترام القانون الدولي الإنساني لترجمت قواعد هذا القانون إلى عدم الإقدام على تهجير جماعي للجزائريين من بلدهم المحتل.

كما شهدت فترة الحرب العالمية تجنيد اليد العاملة الجزائرية خدمة للاقتصاد الفرنسي، فقد أدى مرسوم 14 سبتمبر 1916 إلى تكثيف تهجير الجزائريين نحو فرنسا من أجل تعويض نقص اليد العاملة في مصانع الحرب أو حفر الخنادق، وهذا ما أكدت عليه المواثيق والمعاهدات الدولية، فبحسب المادة 49 من اتفاقية جنيف الرابعة: "يحظر النقل الجبري الجماعي أو الفردي للأشخاص المحميين أو نفيهم من الأراضي المحتلة إلى أراضي دولة الاحتلال أو إلى أراضي أية دولة أخرى محتلة أو غير محتلة، أيا كانت دواعيه" كما تحظر المادة 49-2 من نفس

<sup>1</sup> قنان، جمال، المرجع السابق، ص 325.

<sup>2</sup> ينبغي احترام شرف الأسرة، وحقوقها، وحيات الأشخاص والملكية الخاصة، وكذلك المعتقدات والشعائر الدينية، لا تجوز مصادرة الملكية الخاصة.

<sup>3</sup> -سعد الله، عمر، المرجع السابق، ص 204.

الاتفاقية النقل الجبري للسكان المدنيين داخل الأراضي المحتلة إلا إذا اقتضى ذلك أمن السكان أو لأسباب عسكرية قهرية<sup>1</sup>.

بالإضافة إلى ما سبق فإن طبيعة التجنيد الإجباري للجزائريين كانت واضحة التناقض لأسباب مختلفة ومن أهمها ما يلي:

**1-** أن قانون مجلس الشيوخ في سنة 1865 قد جرد الجزائريين من حق المواطنة الفرنسية، إلا إذا تخلوا عن أحوالهم الشخصية كمسلمين فقد اعتبرهم هذا القانون رعايا لا مواطنين، على أساس أن الجنسية الفرنسية لا تتناسب مع حالة الجزائري كمسلم، والفرنسيون الذين يطبق عليهم التجنيد كانوا يتمتعون بكل حقوق المواطنة، أما الجزائريون فقد كانوا يعتبرون رعايا، وبالتالي لم تكن لهم حقوق، فالتزام بواجبات التجنيد الإجباري، والدفاع عن شرف فرنسا طرف الجزائري (الرعية) الذي لا يتمتع بحقوق المواطنة كان يبدو للجزائريين الفرنسيين على حد السواء متناقضا<sup>2</sup>، وفي هذا الشأن قال الأمير خالد: "إن مئات الآلاف من ذوينا قد ماتوا من أجل بلد مازال يعتبرهم كرعايا، ومع هذا فإنهم كافحوا للدفاع عن حقوق لم يكتسبوها أبدا"<sup>3</sup>

**2-** أن الحكومة الفرنسية بإصدارها مرسوم التجنيد الإجباري في 03 فبراير 1912 لم تحترم مبدأ الفصل بين السلطات، لأن قانون سيناتوس كونسلت سنة 1865 منح للجزائريين حرية الانخراط في الجيش الفرنسي، غير أن مرسوم التجنيد أعطى للعملية طابع الإلزامية، وبذلك تكون الحكومة الفرنسية قد غيرت مضمون القانون بمرسوم ويعد ذلك تجاوزا لمبدأ الفصل بين السلطات.

**3-** أن الجزائريين كانوا يعيشون تحت إجراءات استثنائية ممثلة في قانون الأهالي والمحاكم الرادعة، ومنشور "جونار"، ولم يكن التجنيد الإجباري في رأيهم سوى عبئا جديدا يضاف على كاهل الرعايا.

<sup>1</sup> بندق، وائل أنور، المرجع السابق، ص 107.

<sup>2</sup> -Clément- Grandcourt, op.cit, p10.

<sup>3</sup> الأمير خالد، المصدر السابق، ص 63.

4- لا يراعي التجنيد الإجباري مشاعر الجزائريين الدينية، فهم كمسلمين كانوا ملزمين بأن يعملوا تحت علم قد يأخذهم إلى محاربة إخوانهم في الدين من أجل قضية لم تكن قضيتهم.

5- لقد ضمن اتفاق الجزائر في عام 1830 الاحترام الكامل للدين والقوانين، والتقاليد الجزائرية، وقد رأى الجزائريون أن التجنيد الإجباري يتناقض مع هذا الاتفاق.

ومن خلال ما سبق يتضح أن هناك فروع مختلفة من القانون الدولي لها إنطباقية لقواعدها على حالة الجزائر، ولكل من هذه الفروع مفهومه وقواعده ومصادره، وعلاقاته كالعلاقة الراسخة ما بين قانون الاحتلال الحربي، والقانون الدولي الإنساني، وعلاقة هذا الأخير بالقانون الدولي لحقوق الإنسان، فجميعها يفرض على الطرف الفرنسي توفير الحماية للشعب الجزائري المحتل، غير أنه لم يتأكد أن سلطة الاحتلال الفرنسي قد امتثلت لها وظلت تمارس السلطات على الشعب الجزائري دون مراعاة حتى لتلك الحقوق المستوحاة من القواعد العرفية.

أما النتيجة الثانية أن هناك ديمومة لتطبيق القواعد الأساسية في قانون الاحتلال العسكري في وضعية الجزائر قبل الاستقلال، وأن القانون يفرض على فرنسا التزاما مزدوجا، أما الأول فهو أن تعمل بالقانون الدولي الإنساني في صيغته **لاهاي وجنيف** نظرا لانطباقه بالاشتراك والتكامل معا في حالة الجزائر، وأما الثاني تعمل بالإطار العام للمبادئ الأساسية في القانون الدولي التي لا تغطي تلك الحالة فحسب ولكنها أيضا توجب إخراج الجزائر من حالة الاحتلال<sup>1</sup>.

لقد سنت فرنسا قوانين يحضرها القانون الدولي الإنساني في حالة الجزائر، والتي تدرج ضمن جرائم ضد القانون أثناء الاحتلال، على غرار مرسوم التجنيد الإجباري في 03 فبراير 1912، الذي فرض على الجزائريين ضريبة الدم مع خرق المبادئ الأساسية للعدالة، حيث قال الأمير خالد: "لم نكن أبدا نعتقد إن عبءا مثل هذا وهو منخصص للمواطنين الفرنسيين وحدهم الذين يتمتعون بكل الحقوق المدنية سيأتي في يوم ما ليثقل كواهلنا"<sup>2</sup>.

لقد ذكرت السلطات الفرنسية أثناء الاحتلال أن الجزائر تتميز بوضع قانوني خاص منذ سنة 1834، غير أنه لا يوجد أي منطق قانوني لذلك، إذ لا يمكنها أن تنكر لالتزاماتها وتقوم بانتهاكها

<sup>1</sup> سعد الله، عمر، المرجع السابق، ص 63.

<sup>2</sup> الأمير خالد، المصدر السابق، ص 62.

بدعوى أن وجودها في الجزائر لا يمثل حالة احتلال عسكري وليس لها صفة دولة احتلال، وبالتالي رفض لوجود إقليم الجزائر ودولة بالمعنى القانوني الصحيح ومنطق لهذا لا يتوافق مع القانون الدولي الذي يشكل إطار لتواعد عرفية تنطبق بدءا من قيام فرنسا بحملتها العسكرية ضد الجزائر، ومن لحظة وقوعها تحت السلطة الفعلية لقواتها، وحتى تاريخ انتهاء تلك السيطرة في عام 1962، بغض النظر عن أي ادعاءات بعدم وجود سلطة احتلال في الجزائر.

وبما أن طبيعة الجرائم المشار إليها في القانون الدولي الإنساني ليست بشكل عام عمل أفراد بل هو عمل دول وسلطات وقوات احتلال، فهذا المرسوم يحمل في جوهره طبيعة عمل الدولة الفرنسية، فإنها مطالبة على الاعتراف بما اقترفته من جرائم في حق الشعب الجزائري فإن لم تمثل فرنسا لهذا القانون ماضيا وحاضرا بشأن القوانين التعسفية أثناء احتلالها للجزائر، فمسؤوليتها لا تسقط بالتقادم وفقا للقانون، وبالتالي تظل ملزمة بالتدخل والتعويض الكامل عن الخسائر الناجمة عن الجرائم المثبتة من خلال أفعالها بالجزائر حتى وإن كان الجانب القانوني لا يزال غامضا بالنسبة للطرف الذي يلزم فرنسا كدولة احتلال بالتعويض الكامل والجهة التي تتلقى الدعاوي بالتعويض.

#### 4. بروز الطبقات الاجتماعية:

##### 4-1- نمو الطبقة البرجوازية:

خرج الجزائريون من الحرب العالمية الأولى بأفكار جديدة، رغم ما تكبدوه من خسائر، واستنزاف للثروات الاقتصادية، إلا أنها منحتهم أوضاعا وتجارب جديدة، قد لا يكون في استطاعتهم الحصول عليها دون هذه الحرب، ومنها ظهور ملامح تكوين مجتمع جديد بشرائح لم تكن موجودة، أو واضحة المعالم في السابق، لقد أدت هذه الأوضاع إلى إعادة تشكيل وترتيب المجتمع من حيث البنية الاجتماعية، مما نتج عن ذلك ظهور طبقات اجتماعية متباينة من حيث الجانب المادي، والمعنوي.

لقد أدت مسألة تجنيد الجزائريين إلى إعادة ترتيبهم حسب معايير مادية، أي حسب مستوى الدخل الفردي الذي حدد المركز الاجتماعي وفق تلك المكانة التي منحت للمجندين من طرف السلطات الاستعمارية، أو من خلال أثر التوجه الاقتصادي، والسياسي الجديد عقب الحرب العالمية الأولى.

فحسب الدراسة التي قام بها المؤرخ الفرنسي "جيلبار منيي" على عينة من الأعيان الجزائريين، المولودين في الفترة من 1880 إلى 1899، والذين جندوا في حرب 1914-1918، فمن بين 572 شخص يوجد حوالي 56 منهم من كبار الملاك الذين يحوزون أموالا، وأراضي زراعية، وعقارات، وضمن هذه الفئة نجد 36 شخص أي ما يعادل 2/3 شغلوا منصب "القايد"<sup>(1)</sup>، ويبدو من خلال هذه المعطيات أن هناك علاقة بين نمو الثروة عند هذه الفئة، وبين وظيفتهم كقياد التي كافأهم بها السلطات الفرنسية مقابل الوقوف إلى جانبها في الحرب، فعائلة "فرحات"<sup>(2)</sup> نموذج لهذه الفئة، حيث تم ترقية "جلول بن لخضر" إلى منصب الباش آغا مع نهاية الحرب العالمية الأولى عرفانا بما قدمه لصالح فرنسا، أما أخوه الأصغر، فقد عين في منصب قايد، وبخصوص ابن أخيه الذي عمل في صفوف الجيش الفرنسي برتبة ملازم في فرقة الصبايحية، فقد تسلم منصب قايد ثم أصبح آغا في منطقة "الشلالة"، بعد الحرب، ومن نفس عائلة "فرحات" تجند أحد أفرادها في الجيش الفرنسي برتبة ملازم سنة 1914، ثم ملازم أول في سنة 1918، ليرتقى إلى رتبة نقيب بعد الحرب ويتسلم منصب قايد "الجلفة"<sup>(3)</sup>.

لقد ساهمت هذه المكافآت في تنمية أملاك أصحابها، واحتكاكهم بالجهاز الإداري، حتى أصبحت أراضيهم الزراعية تتراوح مساحتها ما بين 100 إلى 900 هكتار<sup>(4)</sup>، وبذلك يكون تجنيدهم إلى جانب فرنسا، وحثهم لأتباعهم على تأييدها في الحرب وراء بروز الطبقة البرجوازية في الجزائر، ولعل من أبرز ممثلي هذه الطبقة في القطاع الوهراني عائلة "بن شيحة" حيث تذكر الوثائق الأرشيفية أن أحد أفرادها، وهو "ح، بن شيحة"<sup>(5)</sup> ترقى إلى رتبة ضابط في فرقة الصبايحية في 02 فبراير 1914، ثم ضابط ساميا في أكتوبر 1926، إلى أصبح باش آغا في 24 ماي 1927، إلى

<sup>1</sup> - Gilbert (Meynier), op.cit, P672.

<sup>2</sup> - عائلة من طبقة النبلاء العتيقة استقرت بجبال "ثنية الحد" (في جزء من جبال الونشريس). وهي من قبيلة بربرية، اعتنقت الإسلام مع بداية الفتوحات الإسلامية في بلاد المغرب. (ينظر إلى Manuel Bugéja, Les Ben Farhat Une Famille De Grande Tente, P09.)

<sup>3</sup> - Gilbert (Meynier), Op.Cit, P672.

<sup>4</sup> - A .W.O, Série I 4476, Affaires Musulmanes, 1924.

<sup>5</sup> - أصلها من الحجاز، أحد أفرادها، وهو عثمان بن عفان بن عامر ولد استقر بمنطقة "سيدي دحو" (بالقرب من سيدي بلعباس) و توفي في سنة 1795، وترك ابنا وهو بن شيحة بن عثمان عرف بالشجاعة أثناء الحكم العثماني، (ينظر إلى A.N.O.M, Série H, Boite 9H42, Note Sur Benchiha).

جانب هذا المنصب، اهتم الرجل كذلك بالجانب الزراعي قصد عصرنته<sup>(1)</sup>، وفي نفس المضمون نذكر عائلة "رقيف" من سيدي بلعباس ممثلة في شخص الباشا آغا م. رقيف ضابط سابق وقائد دواوير سفيزف، وتلموني، هذه العائلة التي تعتبر من الطبقة البرجوازية في المنطقة باستحواذها على مساحة زراعية تقدر ب 115 هكتار في منطقة ترومبل Trembles (سيدي حمادوش قرب سيدي بلعباس)، بالإضافة إلى 70 هكتار ومزرعة في منطقة سفيزف<sup>(2)</sup>.

وبالإضافة إلى هذه الطبقة، توجد فئة أخرى تنتمي إلى البرجوازية المتوسطة وتعتبر منطقة القبائل بعد حرب 1914-1918 أرضية مناسبة لنموها حيث استحوذت المنطقة التي تشكل ربع سكان الجزائر على 1/3 هذه الطبقة نتيجة الوظائف الجديدة التي خصصتها السلطات الاستعمارية لقدماء المهندسين الجزائريين، وما يميز هذه الشريحة أنها ظلت خاضعة خضوعا تاما لإدارة الاحتلال، مما مكنها من اكتساب ملكية زراعية صغيرة مقارنة بكبار الملاك، ومن العوامل الأخرى التي أدت إلى نمو هذه الطبقة هي مزاوله الأعمال الحرة، والتجارة التي انتعشت في المنطقة، حيث ارتفعت أسعار منتجات الجزائريين، فبعد ما كان سعر الزيتون في 1914 ب 0.30 فرنك فرنسي في منطقة بجاية، أصبح ثمنه 1.50 فرنك في سنة 1918 أي زاد بنسبة 400%، أما التين فقد قفز سعره من 0.50 فرنك للكيلوغرام سنة 1914 إلى 03.50 فرنك في سنة 1918 (600%)<sup>(3)</sup>، ويبدو أن ظروف الحرب كانت وراء ذلك الارتفاع بسبب كثرة الطلب على هذه المواد، مما أدى إلى تراكم الثروة عند بعض الجزائريين، والتي كان لعائلات المهندسين نصيبا منها، حتى أصبحوا ينافسون المعمرين على شراء الأراضي بثمن باهضة.

ويعود ذلك إلى المنح المدفوعة، والمقدرة ب 85 مليون فرنك في الفترة الممتدة من 1915 إلى 1918، والتي بلغت مع منح التطوع في الجيش إلى حوالي 136 مليون فرنك بالإضافة إلى مبلغ 104 مليون فرنك التي أرسلها المهاجرون الجزائريون إلى ذويهم في منطقة القبائل<sup>(4)</sup>، خاصة أن العمل في فرنسا (بلد الأجور المرتفعة) أصبح عاملا بارزا في التدفق المالي نحو الجزائر، وهو ما يفسر

<sup>1</sup> - A.N.O.M, Série H, Boite 9H42, Note Sur Le Bachagha Benchiha.

<sup>2</sup> - A.N.O.M, Série Oran, Boite 5I151, Grandes Familles A Sidi Bel Abbes 1936-1955.

<sup>3</sup> - شارل رويير (أحرون)، المرجع السابق، ص 439.

<sup>4</sup> - نفسه، ص 439.

بعض الترتيبات الفردية أو العائلية بعدما وجدت طبقة واسعة امتهنت الأعمال الحرة قد تشكلت في فرنسا من أصحاب الفنادق، والمطاعم، والتجار في الأسواق الذين بعثوا بالأموال إلى عائلاتهم، وعندما كان هؤلاء يعودون إلى البلد ينزلون في منازل ذات الطوابق والشرفات المبنية في المدن أو القرى، فإنهم كانوا يمثلون دور الأثرياء الجدد بفعل تلك الاستثمارات، والجدول التالي يبين قيمة الأموال المرسلة من طرف المهاجرين الجزائريين إلى ذويهم في منطقة "الأربعاء نایت إراتن"

الجدول رقم 6-1: قيمة المبالغ المرسلة من المهاجرين إلى عائلاتهم بقرية "الأربعاء نایت إراتن"<sup>(1)</sup>

السنة	قيمة الحوالة المرسلة
1913	1310000 فرنك
1918	15000000 فرنك
1928	24000000 فرنك

يظهر من خلال الجدول أن قيمة الأموال المحولة من فرنسا إلى الجزائر ارتفعت من سنة 1913 إلى 1918 إلى حوالي الضعف ويعود السبب ف ذلك إلى ارتفاع الأجرور في فرنسا كما ذكرنا سابقا، بالا ضاف إلى ميل العامل الجزائري إلى الادخار والتقليل من النفقات، حيث أن زيادة الادخار تتناسب عكسيا مع قلة النفقات، فكلما زادت المدخرات وقلة النفقات، كلما زاد هذا على تحقيق المزيد الأموال المدخرة، ذلك ما أدى بالجزائريين إلى شراء مساحات زراعية قيمتها 15 مليون جزائري من المعمرين في سنة 1918، وفي السنة الموالية اشتروا ما قيمته 30.5 مليون، بالإضافة إلى شراء عقارات في المدن، ووصل المبلغ الإجمالي 22.5 مليون فرنك في سنة 1918، وفي سنة

<sup>1</sup> - Abdelouahed (Rezig), l'Accumulation Coloniale En Algérie Durant l'Entre Deux Guerres, O.P.U, Alger, 2007, P25.

1919 وصل مبلغ المشتريات 48.2 مليون فرنك<sup>(1)</sup>، والجدول التالي يبين لنا المساحات الزراعية التي استرجعها الجزائريون من المعمرين، مقارنة بتلك المساحات التي اضطروا لبيعها لهم.

---

<sup>1</sup> - شارل روبر (أجران)، المرجع السابق، ص 440.

الجدول رقم 6-2: عملية بيع المساحات الزراعية بين الجزائريين والمعمرين من 1920 إلى 1930<sup>(1)</sup>

السنة	من الجزائريين إلى المعمرين بالهكتار	من المعمرين إلى الجزائريين بالهكتار
1920	35258	30131
1921	36173	20879
1922	29538	18029
1923	27175	18880
1924	27789	23277
1925	23817	17681
1926	33054	30704
1927	31005	22468
1928	27646	17192
1929	21232	17732
1930	17397	136154

يلاحظ من خلال الجدول أن الجزائريين اضطروا إلى بيع أراضيهم، وذلك لصعوبة استغلالها في ظل الأزمة الزراعية في الجزائر طيلة عقد العشرينات من القرن الماضي، حيث كان المالك يعتمد على إمكانياته في زراعتها، من تأجير اليد العاملة إلى شراء البذور، والأسمدة، وفوق ذلك عليه أن يدفع الضرائب، فكانت النتيجة فقدان العديد من الملاك الجزائريين لأراضيهم، وبسبب نفس الظروف أرغم المعمرون على بيع مساحاتهم الزراعية بأثمان أعلى من أراضي الجزائريين، وما يفسر ذلك هو جودة

<sup>1</sup> - Abdelouahed (Rezig), Op.Cit, P28.

هذه الأراضي، حيث أن أغلب المعمرين يستحوذون على أجود المساحات الزراعية في الجزائر، ولذلك كثر الطلب عليها من طرف الجزائريين، مما أدى إلى ارتفاع أسعارها.

لقد أدى بيع الجزائريين لأراضيهم أو الجزء منها إلى تراجع ملكيتهم، التي أصبحت محدودة جدا، فأصبحوا بذلك ملاك صغار أو طبقة برجوازية صغيرة، همها تحسين مستواها المعيشي وضمن هذه الطبقة يمكننا أن نذكر أيضا بعض المهاجرين الجزائريين وبعض عائلات المهندسين الذين كان همهم الوحيد هو تسيديد الديون التي كانت عليهم قبل توجههم إلى فرنسا، والباقي يخصص لشراء مساحة زراعية صغيرة<sup>(1)</sup>.

وهكذا أدت مسألة التجنيد (كجنود أو عمال) إلى تسريع وتيرة نمو الطبقة البرجوازية بكل أشكالها، فكان لذلك أثر بارز على البنية الاجتماعية الجزائرية.

أما بالنسبة لتوظيف قدماء العسكريين الجزائريين الذين بالإضافة إلى استفادتهم من المنح والمكافآت التي قدمت لهم عند توقيع عقد الانخراط، تحصلوا على أوسمة شرفية ووظائف خاصة، وذلك ما حدد مرسوم 19 سبتمبر 1912، المعدل في سنة 1916، والذي عوضه مرسوم 24 أوت 1930 المحدد للمناصب المخصصة لقدماء المحاربين الجزائريين<sup>(2)</sup>.

ونظرا لأهمية العلمية بالنسب للحكومة الفرنسية استحدثت الحكومة العامة، "مصلحة مناصب العمل المخصصة للأهالي" من أجل النظر في الطلبات، خاصة وأن إدارة الاحتلال كانت ترفض منح قدماء المحاربين الجزائريين امتيازات عقارية، بحجة أن العقارات غير متوفرة من جهة، ومن جهة أخرى أن أغلب قدماء المهندسين الجزائريين ليسوا مزارعين<sup>(3)</sup>.

غير أن في واقع الأمر أن المصلحة الاستعمارية هي التي كانت وراء هذا الرفض، لأن استعمال الأراضي، والعقارات من طرف إدارة الاحتلال كان من أجل تطوير الحركة الاستعمارية في الجزائر ومقابل ذلك سعت الإدارة إلى إرضاء طلي العمل، حيث منحت الأفضلية في ذلك إلى المحاربين البارزين والهامين (ضباط وضباط صف)، وعلى هذا الأساس قسمت المناصب المخصصة لقدماء

<sup>1</sup> - Abdelouahed (Rezig), op.cit, Pp25-26.

<sup>2</sup> - A.N.O.M, Série Oran, Boite 5I164, Les Emplois..., Op.Cit.

<sup>3</sup> - Ibid.

المحاربين إلى ثلاثة أصناف، وذلك بحسب الكفاءة المطلوبة وضمن كل صنف خصصت الإدارة حصة 1/10 لقدماء العسكريين،

-الصنف الأول: فالمرشح يخضع لامتحان في الثقافة العامة، لأن الأمر يتعلق بمنصب القائد، وإدارة البلدية، وكذلك منصب ترجمان.

- الصنف الثاني: مناصب تتطلب كفاءة علمية أقل مستوى من الصنف الأول، وكذلك المرشح يخضع لامتحان من أجل الحصول على أحد المناصب مثل الشرطي، موزع البريد.

- الصنف الثالث، فالشرط هو الكفاءة البدنية، مع الخبرة المهنية، قصد الوصول إلى أحد المناصب كعون مراقب في إحدى الإدارات، أو عون لحراسة القنوات المالية<sup>(1)</sup>، غير أن أغلبية قدماء المحاربين يفضلون الحصول على رخص لفتح المقاهي.

لقد كان لهذا الاهتمام الفرنسي بتوظيف قدماء المحاربين الجزائريين في صفوف جيشها دافع ذات صبغة سياسية ودعائية، إذ أن الهدف منها إبراز وفاء فرنسا للموالين لها، وإنصافها لهم مقابل ما قدموه لها، كما سعت إدارة الاحتلال من منح هذه الامتيازات بدافع تشجيع عملية التجنيد التي انخفضت وتيرتها بعد الحرب.

#### 4-2- طبقة العمال: (ظهور البلوريتاريا)

لقد ذكرنا سابقا أنه من أهم نتائج حرب 1914-1918 زيادة عدد البلوريتاريا الجزائرية نتيجة مشاركة الجزائريين في الحرب إما كجنود في جبهات القتال، أو كعمال في المصانع الحربية، وهناك اكتشف الجزائريون المصانع، وبدأوا يحتكون بالنقابات الفرنسية حيث تعلموا من خلالها على النضال العمالي من أجل تحقيق مطالبهم، كما تعلموا بعد تسريحهم من الجندية، بعض الحرف والتجارب فكانوا مستعدين للعمل كعمال موانئ، وعمال يدويين في الصناعات المحلية، وموظفين في القطارات، وبذلك تكون الحرب قد خلقت طبقت جديدة، حيث قال، أحد الكتاب الفرنسيين:

<sup>1</sup> - Ibid.

"أنه عندما وقع وقف إطلاق النار تهرب السياسيون الفرنسيون من الأحزاب اليسارية إلى الجزائر لكي يبتوا أفكارهم..."<sup>(1)</sup>.

ففي مقال نشرته جريدة "الغد Demain" بعنوان "بروليتاريا الأهالي" دعت من خلاله العمال الجزائريين إلى التأمل في تلك التحولات التي طرأت على مستوى أفكارهم، حيث ورد في المقال: "...وبفضلها أصبحت قيمة مضافة في مجتمعكم، ومحل اهتمام شخصيات رسمية، بعدما برهنتم على أنكم تستحقون الانضمام إلى الجيش الفرنسي كمواطنين، وليس كمرتزقة..."<sup>(2)</sup>.

وعليه فقد أحصى قطاع الجزائر ما يقارب 62 نقابة و1300 منخرط في جوان 1921، وفي نفس الفترة أحصى القطاع القسنطيني 2000 منخرط، و245 منخرط في سنة 1922، وبحلول سنة 1930 تم تسجيل 21 نقابة، عشرة منها خاصة بعمال القطارات.

وفي القطاع الوهراني أحصت إدارة الاحتلال 600 منخرط في سنة 1922، ليرتفع العدد في سنة 1928 إلى 2250 منخرط، وإلى 3300 منخرط في سنة 1929، ثم 3000 في سنة 1930، كلهم موزعين على 25 نقابة<sup>(3)</sup>.

وتمثلت مطالب هذه النقابات في توسيع العمل بالقوانين الاجتماعية الفرنسية لتشمل الجزائر مثل تحديد ساعات العمل اليومي بثمانية ساعات، والاستفادة من التأمينات الاجتماعية وفق قانون 09 أبريل 1928، تطبيق قانون 09 أبريل 1898 الخاص بحوادث العمل، بالإضافة إلى قانون 19 سبتمبر 1923 الخاص بعطلة نهاية الأسبوع<sup>(4)</sup>.

ونظرا لهذا النشاط النقابي، فقد أصبحت الطبقة العمالية في الجزائر أكثر وعيا بحقوقها المعنوية وبالمخالفات التي كانت ترتكب ضدهم، وهذا ما يفسر مشاركة العمال الجزائريين في حركة الإضرابات المتتالية في الفترة الممتدة من 1919 إلى 1925، والتي اشتدت حدتها مع آثار الأزمة الاقتصادية العالمية في نهاية العشرينات، ومطلع الثلاثينات من القرن العشرين، ولعل أبرز الإضرابات في هذه

<sup>1</sup> أبو القاسم (سعد الله)، الحركة...، ج2، المرجع السابق، ص304.

<sup>2</sup> - Journal Demain, N° 86, Samedi 25 Décembre 1920.

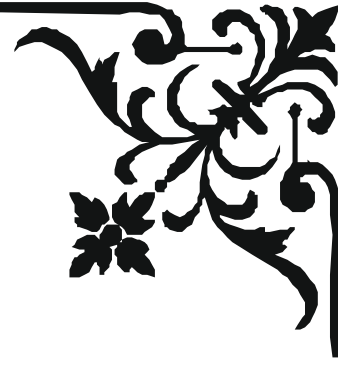
<sup>3</sup> - Nora (Benallégue-Chaouia), Op.Cit, PP 72-73.

<sup>4</sup> - Ibid, P75.

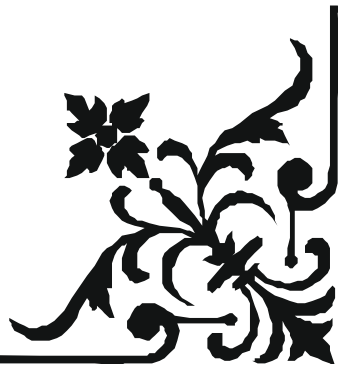
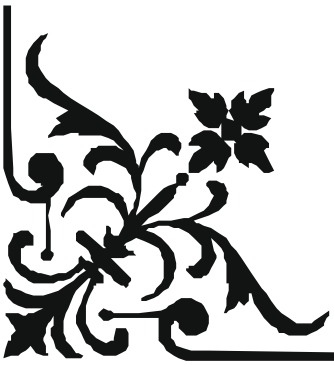
الفترة، الإضراب الذي شهدته منطقة سيدي بلعباس في سنة 1933، حيث تظاهر ما بين 3000 إلى 4000 عامل جزائري، بعدما اعتقلت حكم على نقاييين بالسجن لمدة شهرين<sup>(1)</sup> وبالتالي شكلت مثل هذه المواجهات بين العمال، وشرطة الاحتلال بداية العد التنازلي للوجود الاستعماري في الجزائر.

---

<sup>1</sup> - Journal l'Humanité, 30 Juin 1933.



# الختامة



## خاتمة

لقد أدركت السلطات الفرنسية أهمية تجنيد الجزائريين في صفوف جيشها منذ السنوات الأولى للاحتلال بغية خدمة مصالحها معتمدة في ذلك على سياسة الإغراء، ومن بين الأسباب التي جعلت فرنسا تقحم الشباب الجزائريين، في صفوف جيشها نذكر ما يلي:

- اشتداد وقع المقاومات الشعبية، حيث أدى ذلك بالعسكريين الفرنسيين إلى تشكيل فرق عسكرية من بعض الجزائريين للاعتماد عليهم للخروج من هذا الوحل وبعد ذلك التوسع نحو الداخل.

- منع الشباب المجند من أن يكون دعما إضافيا للمقاومة الشعبية ضد الوجود الفرنسي في الجزائر.

- إفراغ البلاد من الطاقات البشرية، لاسيما الشباب الذين يمكن أن يستغلوا انشغال فرنسا بحروبها الخارجية ليعلنوا الثورة عليها في الجزائر.

ولا بد من التذكير بأن أغلبية أولئك الشباب الذين لجأوا إلى التجنيد في صفوف الجيش الفرنسي، كان دافعهم هو الهروب من شبح الفقر، وسيط الجوع الذي سلطته السياسة الاستعمارية عليهم، أو نتيجة لظلم كان مسلطا من قبل القياد، ومن أجل الدعاية للتجنيد كان الاعتقاد السائد هو أنه من يتجنّد يستطيع أن يواجه القايد، ويستطيع حتى رفع يده على الآغا، أو طمعا في بعض الامتيازات كانت إدارة الاحتلال استعملتها كطعم للشباب الجزائري.

مقابل ذلك اكتسب المجندون في الجيش الفرنسي أثناء الحرب العالمية الأولى لتجربة ثمينة جراء مشاركتهم في هذه الحرب، كانت لصالح القضية الوطنية، حيث أن وجودهم في أوربا جعلهم يدركون مفاهيم وشعارات ظلت تتردد على مسامعهم مثل الحرية الديمقراطية، الشيوعية، ومعنى حق الشعوب في تقرير المصير، هذا ما جعل عقد العشرينات في الجزائر هو عهد النهضة.

إن محاولة استقرار واقع التجنيد الذي زج بالشباب الجزائري في حروب طاحنة أفضى بنا إلى الوقوف عند حقيقة المعاناة التي تحبب فيها أولئك المجندين، وكذلك أهاليهم، بدءا بفاجعة قرار القرعة

والفرز والتجنيد الإجباري مروراً بالوضع المزري في الثكنات، والمعاملات السيئة لهم، ثم المشاركة في الحروب، وفواجع القتل والإصابات الخطيرة، وصولاً إلى الاعتقالات، وغياب السجون التي وضعوا فيها.

ويعود هذا التخوف إلى العوامل التالية:

- أن ظروف حياة الجندي قد تبعد المجدد المسلم عن تعاليم دينه.
- ذهاب الابن إلى الجندي يجعل العائلة تفقد سنداً في ظل الظروف المعيشية الصعبة.
- طبيعة العملية المبنية على القهر، والقوة للمشاركة في حروب لا تعنيه، ولا يعرف أسبابها، فإسهامه ليس من باب الولاء، ولا حتى الإغراءات المادية، ولكن قام بذلك لأن سلطات الاحتلال أجبرته بالقوة على فعله.

وعلى الرغم من ذلك فإن إسهامات الجزائر شملت جميع الميادين مثل تعبئة الطاقات البشرية التي بذلت إدارة الاحتلال قصارى جهدها من أجل تهيئة الجزائريين حتى يتقبلوا عملية التجنيد، وقد كان ذلك بإصدار العديد من المراسيم بشأنها، كما أنها أوجدت الكثير من الآليات لدفع الشاب الجزائري للانضمام إلى الجيش

- ومن جهة أخرى كانت أعداد المجندين متفاوتة حسب السنوات، وفي بعض الأحيان حسب الأشهر خلال مدة الحروب ووفق مجرياتها، ففي الوقت الذي تميزت فيه التطورات الميدانية وانعكاساتها على مختلف الجبهات بالتغيير السريع خاصة بعد المعارك الشرسة، تميز أعداد المجندين بالتذبذب وعدم الانتظام، وعليه ارتبطت عملية التجنيد بمختلف الظروف العامة المتحركة في تلك الفترة، خاصة بعد ما قامت السلطات الاستعمارية بفرض دور التموين المكثف على الجزائر طيلة مدة الحرب، مما أدى إلى تضيق عيش الجزائريين وتدهور أوضاعهم الاجتماعية بفعل المجاعة وتفشي الأوبئة، وغالبا ما كانت الدعاية الفرنسية تفسر تحمل الجزائريين لتلك المعاناة من زاوية ولائهم المطلق لفرنسا، لكن السلطات الاستعمارية - كما ذكر سابقاً - اتبعت طرقاً غير إنسانية لدفع الجزائريين إلى الخدمة في جيشها.

- لقد أحس المجددون الجزائريون بمرارة التمييز العنصري واللامساواة بينهم وبين الجنود الفرنسيين من حيث مدة الخدمة، والترقية، والرواتب والامتيازات الأخرى، على الرغم من إسهامهم في

الدفاع عن فرنسا التي سعت بواسطة ذلك التمييز إلى تثبيت الهيمنة للعنصر الأوروبي على حساب الجزائري حتى لا يجرأ هذا الأخير على المطالبة بالحقوق السياسية.

من جهة أخرى كان تطور عدد المجندين خلال فترة ما بين الحربين متفاوتا حسب السنوات، ففي الوقت الذي تميزت فيه المواسم الفلاحية بالتذبذب ( بداية العشرينات) عرفت أعداد المجندين ارتفاعا سريعا ، فتشكلت بذلك علاقة وطيدة بين آلية التجنيد الطوعي والمردود الفلاحي.

كما يتبين لنا مما سبق أن النشاط الدعائي الألماني في الجزائر من 1933 إلى 1938 اكتفى بتحريض ومساعدة الجنود الأجانب على فرار من الليفي الأجنبي بالاعتماد على الألمان المتواجدين في الجزائر، دون المجندين الجزائريين في صفوف الجيش الفرنسي. نظرا لقدرة السلطات الاستعمارية الفرنسية على احتواء كل مخططات ألمانيا الرامية إلى زعزعة استقرار المستعمرة.

ولم تستطع الدعاية الإيطالية من تحقيق أهدافها نظرا لعدم قدرتها على استقطاب الشخصيات العربية، ولا الرأي العام العربي مثل نظيرتها الألمانية، ويعود ذلك إلى أن ألمانيا لم تتورط في استعمار أي بلد إسلامي، في حين اعتمدت إيطاليا على الازدواجية في خطابها، ففي الوقت الذي ادعت فيه حكومتها أنها تحترم الإسلام والمسلمين، فرضت احتلالها على ليبيا، وأمرت بإفغال جميع الزوايا السنوسية، وأنشأت معسكرات الاعتقال، واضطر عدد كبير من أحرار ليبيا إلى تركها والهجرة إلى الخارج، وعلى هذا الأساس ظلت فعالية الدعاية الإيطالية ضعيفة في البلاد العربية عامة والجزائر خاصة.

لقد تمكنت السلطات الفرنسية طيلة الفترة من 1933-1938 من مقاومة الحرب الدعائية الألمانية الإيطالية بحرب دعائية مضادة استعملت فيها كل الوسائل من مراقبة تحركات المجندين الجزائريين ورسائلهم إلى ذويهم، ثم الإغراءات المادية والمعنوية، لتخفيف عنهم تلك المعاناة التي عانوا منها منذ الحرب العالمية الأولى، وذلك بإعادة تقييم المنح والمرتبات، غير أنها لم تتساوى بتلك الممنوحة للجنود الفرنسيين حتى يبقى تفوق هؤلاء قائما في نظر المجندين الجزائريين الذين أوهمتهم الوعود الفرنسية بحياة أفضل عندما قامت بتخصيص مناصب للمحاربين القدماء غير أن الهدف من وراء ذلك هو إنجاح إستراتيجيتها الدعائية، التي استمرت طيلة الحرب العالمية الثانية حيث استطاعت أن تكسب تأييد المجندين الجزائريين بفضل الاستمرار في مواجهة الحملة الدعائية الألمانية.

لقد أسهمت الجزائر ماديا وبشريا في تحرير فرنسا حيث كانت في الفترة الممتدة من 1939-1940 بمثابة القاعدة الخلفية لدعم القوات الفرنسية التي كانت تعتبرها "خزانا للرجال"، فالجزائر بالنسبة لفرنسا "كوتر العرقوب **Tendon D'Achille**" على حد تعبير احد الصحفيين الألمان، ولكن بعد هزيمة فرنسا أمام الألمان في سنة 1940 اكتشف الجزائريون أن فرنسا ليست القوة الوحيدة في العالم، بل هناك ألمانيا أقوى منها هذه الأخيرة التي سعت إلى التقرب منهم في إطار إستراتيجية تهدف إلى ضرب المصالح الفرنسية، كما رأى الجزائريون أن خلاص الجزائر من الاستعمار لن يكون إلا بالاعتماد على قوة مناوئة لفرنسا، ومنذ 8 نوفمبر 1942 دخلت الجزائر مرحلة جديدة من تاريخها السياسي سيطر فيها الحلفاء من جهة، ولجنة فرنسا للتحرير الوطني من جهة أخرى، فبقدر ما بنى الجزائريون آمالا على وعود الحلفاء من خلال الميثاق الأطلسي والتي شجعت بعض الجزائريين على التحرك باسم "ممثلي الجزائر المسلمين" الذين قدموا مذكرة يوم 22 ديسمبر 1942 للحلفاء (دستور سياسي اقتصادي للجزائر مقابل المشاركة في الحرب) ، وفي 10 فبراير 1943 قدموا بيانا تظاهر السلطات الاستعمارية بقبوله من حيث المبدأ، بقدر ما خابت آمالهم بعد عملية إنزال القوات البريطانية الأمريكية التي عبرت على احترامها للسيادة الفرنسية في شمال إفريقيا، ومن أجل ذلك سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إعادة بناء الجيش الفرنسي بتقديم المساعدات العسكرية، وما على شعوب المغرب العربي أن يقدموا المزيد من الرجال للمساهمة في مواجهة الوجود الألماني والإيطالي في تونس، وإيطاليا، وتحرير فرنسا.

وتعدد جبهات القتال التي نقل إليها المجندون الجزائريون ضمن الجيش الفرنسي تعددت معاناتهم، التي شكلت أحلك فترات حياتهم ، فبالإضافة إلى الظروف الطبيعية من برودة قاسية في الجبهات الأوربية إلى حرارة شديدة في الجبهات الإفريقية ،يضاف إلى ذلك الجوع الشديد ، والنقص الفادح في المؤونة ، مما أثر على حركية المجندين الجزائريين، وعلى الرغم من كل ذلك لم تتردد قيادة الجيش الفرنسي في دفعهم إلى الصفوف الأمامية، ما جعلهم في مرمى نيران القوات المعادية، إضافة إلى وقوع العديد منهم في الأسر والزج بهم في غياهب السجون والمعتقلات التي غالبا ما تفتقد إلى المتطلبات الصحية الملائمة، ومما لاشك فيه أن تلك المعاناة خلفت في صفوف المجندين العديد من القتلى، والمعطوبين، والمصدومين نفسيا، فمن الآثار النفسية التي تخلفها الحروب أن تنشر ثقافة الخوف

والقلق، مما يعطل عند الأجيال التي تعاصر الحرب كيفية التواصل مع الحياة بشكل جيد، وقد يمتد التأثير لبقية حياتهم فيما بعد، حتى بعد انتهاء أحداث العنف، وتوقف الحرب، فهذه الذكريات يمكن أن تبقى في دواخلهم، مما ينتج عنها أزمات نفسية من مواجهة أعمال عنف مماثلة، ويتأثر الإنسان بها كثيراً فقد تشعره بالعجز وعدم القدرة على العمل، وتجعله ذاتي التفكير مستسلماً لوساوس قهرية لديه تتعلق بمستقبله وحياته وحياة من حوله فيكون عاجزاً عن المساهمة في بناء مجتمعه متأثر بالعديد من الإحاطات التي تورثها كوارث الحروب

وبطبيعة الحال فعائلاتهم لها حظها من المعاناة، فبعدما عاشت طيلة فترة تجنيدهم في قلق واضطراب دائمين همها الوحيد تحسس أخبار الحرب عليها تجد ما يهدئ من روعها، تحملت بعد ذلك تبعات الحالة النفسية لأبنائها.

كما شكلت مسألة التجنيد الإجباري وعلاقتها بالحقوق السياسية للجزائريين محور نقاشات معمقة وطويلة امتدت على طول الفترة الممتدة من 1865 إلى 1919، واشتدت حدتها أثناء الحرب العالمية الأولى ذلك بسبب حاجة فرنسا إلى تجنيد الشباب الجزائري من جهة، وتخوفها من وقوع ثورة في الجزائر من جهة أخرى، وعلى الرغم من ذلك تميزت هذه النقاشات باختلاف رؤى وأهداف أطراف هذه المعادلة، فالمعمرون عارضوا فكرة التجنيد الإجباري حتى لا يكون وسيلة يمكن الجزائريين من الحصول على الحقوق السياسية، وسخروا لأجل ذلك صحافتهم ونوابهم في المجالس المحلية والمجلس الوطني الفرنسي واستعملوا حتى اللوبي الكولونيالي للضغط على صناع القرار في باريس لإفشال أي مسعى بخصوص منح الحقوق السياسية للجزائريين، أما أنصار الإصلاح من الليبراليين الفرنسيين، فكانوا يعتقدون أن تحرير الجزائريين لا يتم إلا بتمكينهم من التجنيس قصد الحصول على حقوقهم السياسية مقابل خدمتهم العسكرية.

قسمت إصلاحات 07 مارس 1944 المجتمع الجزائري إلى فئتين وهما الأقلية التي استفادت من حق المواطنة بموجب البند الثالث من الأمر، وباقي الجزائريين وهم الأغلبية التي رفضت الرضوخ لهذا الأمر باعتباره أنه جاء متأخراً، وأن الشعب الجزائري أصبح يتطلع بكل قواه باستثناء الشيوعيين إلى التحرر الوطني مثل جميع الشعوب المضطهدة.

مما لا شك فيه أن تلك المعاناة التي أشرنا إليها فيما سبق والتي عاشها المجنودون الجزائريون سواء في ساحات المعارك أو في المعسكرات أوفى السجون والمعتقلات الألمانية، قد خلفت آلاف القتلى

والمعطوبين، الأمر الذي جعل السلطات الفرنسية تفكر في سياسة الإصلاحات رغبة منها في إسكات أولئك الضحايا واستمرارية نصرتهم لها، غير أن المتمعن في حقيقة تلك الإصلاحات ولاسيما العسكرية منها، وفي مدى ملاءمتها لجسامة التضحيات المقدمة لمن كتبت لهم الحياة من أولئك المجندين، يلاحظ أنها لم تكن سوى شعارات دعائية روجت لها السلطة الاستعمارية طيلة سنوات الحرب للوصول إلى أهدافها المتمثلة في إسنادها من جهة والمحافظة على الاستقرار من جهة، غير أن هذه الإصلاحات جاءت متأخرة لان الشعب الجزائري (وهؤلاء المجندون جزء منه) أصبح يتطلع إلى التحرر الوطني مثل جميع الشعوب المضطهدة، ولعل ما يدل على ذلك تلك التقارير التي أشارت إلى عزم الجزائريين إعلان الانتفاضة بمشاركة بعض المجندين .

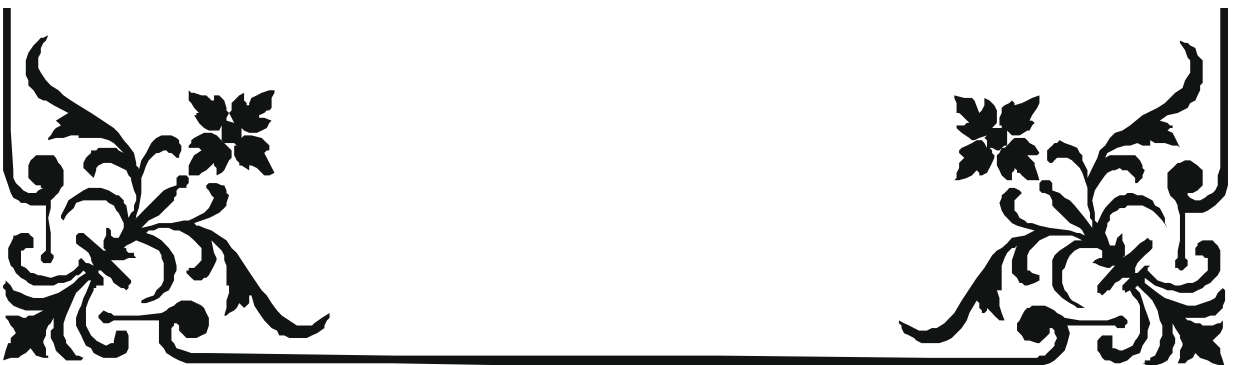
أدى رفض التجنيد الإجباري من طرف الجزائريين إلى بروز نشاطات عسكرية في شكل سلسلة من عمليات حرب العصابات ضد المصالح الاستعمارية خلال الحرب العالمية الثانية قادها شبان جزائريون كانوا قد هربوا من التجنيد الإجباري في صفوف الجيش الفرنسي منذ 1912، وعلى الرغم من فشلها ظلت هذه العمليات قائمة بعد نهاية الحرب، خاصة بعدما أقدمت السلطات الاستعمارية على فرض التجنيد الإجباري على شباب الجنوب الجزائري، لتأخذ طابعا أكثر عنفا أثناء الحرب العالمية الثانية تمثل في تمرد الحراش في جانفي 1941 والإعداد للانتفاضة 08 ماي 1945، حقا لم تحصل هذه النشاطات على ما كانت تريده في وقتها، لكنها حافظت على الاتجاه الثوري لدى الجزائريين ومهدت الطريق للثورة التحريرية الكبرى.

شكلت مسألة تجنيد الجزائريين جريمة أخرى من جرائم الاستعمار الفرنسي في حق الشعب الجزائري، فعلى الرغم من إدعاءات السلطات الاستعمارية أن الجزائر تتميز بوضع قانوني خاص وأنها جزء لا يتجزأ من فرنسا، إلا أنه لا يوجد أي منطوق قانوني لذلك، إذ لا يمكنها أن تنتكر لالتزاماتها تجاه الشعب الجزائري بدعوى أن وجودها في الجزائر لا يمثل حالة احتلال عسكري وليس لها صفة دولة احتلال، وبالتالي رفض فرنسا لوجود دولة ذات سيادة في الجزائر بالمعنى القانوني الصحيح، لا يتوافق مع القانون الدولي الذي يشكل إطارا لقواعد عرفية تنطبق بدءا من قيام فرنسا بحملتها العسكرية ضد الجزائر، ومن لحظة وقوعها تحت السلطة الفعلية لقواتها، وحتى تاريخ انتهاء تلك السيطرة في عام 1962، بغض النظر عن أي ادعاءات بعدم وجود سلطة احتلال في الجزائر.

وبما أن طبيعة الجرائم المشار إليها في القانون الدولي الإنساني ليست بشكل عام عمل أفراد بل هو عمل دول وسلطات وقوات احتلال، فهذا المرسوم يحمل في جوهره طبيعة عمل الدولة الفرنسية المحتلة، وأنها مطالبة بالاعتراف بما اقترفته من جرائم في حق الشعب الجزائري فإن لم تمثل فرنسا لهذا القانون ماضيا وحاضرا بشأن القوانين التعسفية أثناء احتلالها للجزائر، فمسؤوليتها لا تسقط بالتقادم وفقا للقانون، وبالتالي تظل ملزمة بالتدخل والتعويض الكامل عن الخسائر الناجمة عن الجرائم المثبتة من خلال أفعالها بالجزائر حتى وإن كان الجانب القانوني لا يزال غامضا بالنسبة للطرف الذي يلزم فرنسا كدولة احتلال بالتعويض الكامل والجهة التي تتلقى الدعاوي بالتعويض.



# الملاحق





## رسالة النائب ميسمي إلى وزير الحربية بخصوص مشروع التجنيد الإجباري للجزائريين.

Mon cher Ministre,

L'examen auquel je me livre actuellement, des conséquences de la loi de deux ans au point de vue des effectifs, me conduit à des conclusions que j'indiquerai dans mon rapport, mais que je tiens à vous transmettre dès maintenant parce qu'elles me paraissent appeler certains remèdes que nous avons intérêt à appliquer sans retard.

Il est très évident aujourd'hui que l'effectif réel en hommes du service armé -abstraction faite des hommes du service auxiliaire- sera, avec la loi de deux ans, inférieur d'environ 50.000 hommes à l'effectif réalisé dans les mêmes conditions avec la loi de trois ans. Cette conséquence n'est pas aussi grave qu'on pourrait le croire au premier abord, puisque le nombre des soldats instruits qu'on pourrait mettre sur pied au moment de la mobilisation reste le même. Il y a lieu cependant de prendre des mesures pour obtenir un rendement maximum de notre contingent; ces mesures sont d'autant plus nécessaires que, je n'ai pas à vous l'apprendre, les naissances vont depuis vingt ans subissant en France une décroissance rapide, comme l'indiquent les chiffres ci-dessous :

Année.	Nombre de naissances masculines.
1881	480.561
1886	465.523
1891	443.240
1896	441.621
1901	436.790
1905	411.895
1906	407.000 (probable)

Vous avez déjà pris très judicieusement la

تابع الملحق رقم (1)

Croyez-moi votre bien cordialement dévoué.

MESSIMY.

P.-S. Il est impossible d'étudier complètement, de Paris, la question du recrutement et de la conscription des indigènes.

Si l'on pense, comme moi, que l'adoption de la loi de deux ans exige un remaniement du recrutement de l'armée d'Algérie-Tunisie, et l'accroissement, dans cette armée, de la proportion d'indigènes, - si l'on recule d'autre part devant les frais considérables que nécessiterait l'accroissement de nos troupes mercénaires, et si l'on adopte l'idée de la conscription - il est nécessaire qu'une mission aille étudier sur place les moyens d'obtenir plus du contingent tunisien, et d'organiser le recrutement indigène algérien.

Une mission pourrait être désignée, comprenant des fonctionnaires civils et des officiers qui se rendrait d'abord en Tunisie, où le système de la conscription fonctionne, puis en Algérie, pour examiner les modalités suivant lesquelles on pourrait l'organiser.

Il va de soi qu'un délégué du Résident général, en Tunisie, du Gouverneur général en Algérie, se joindrait à la mission, afin que ces hauts fonctionnaires ne soient pas tenus à part des travaux accomplis sur leur territoire.

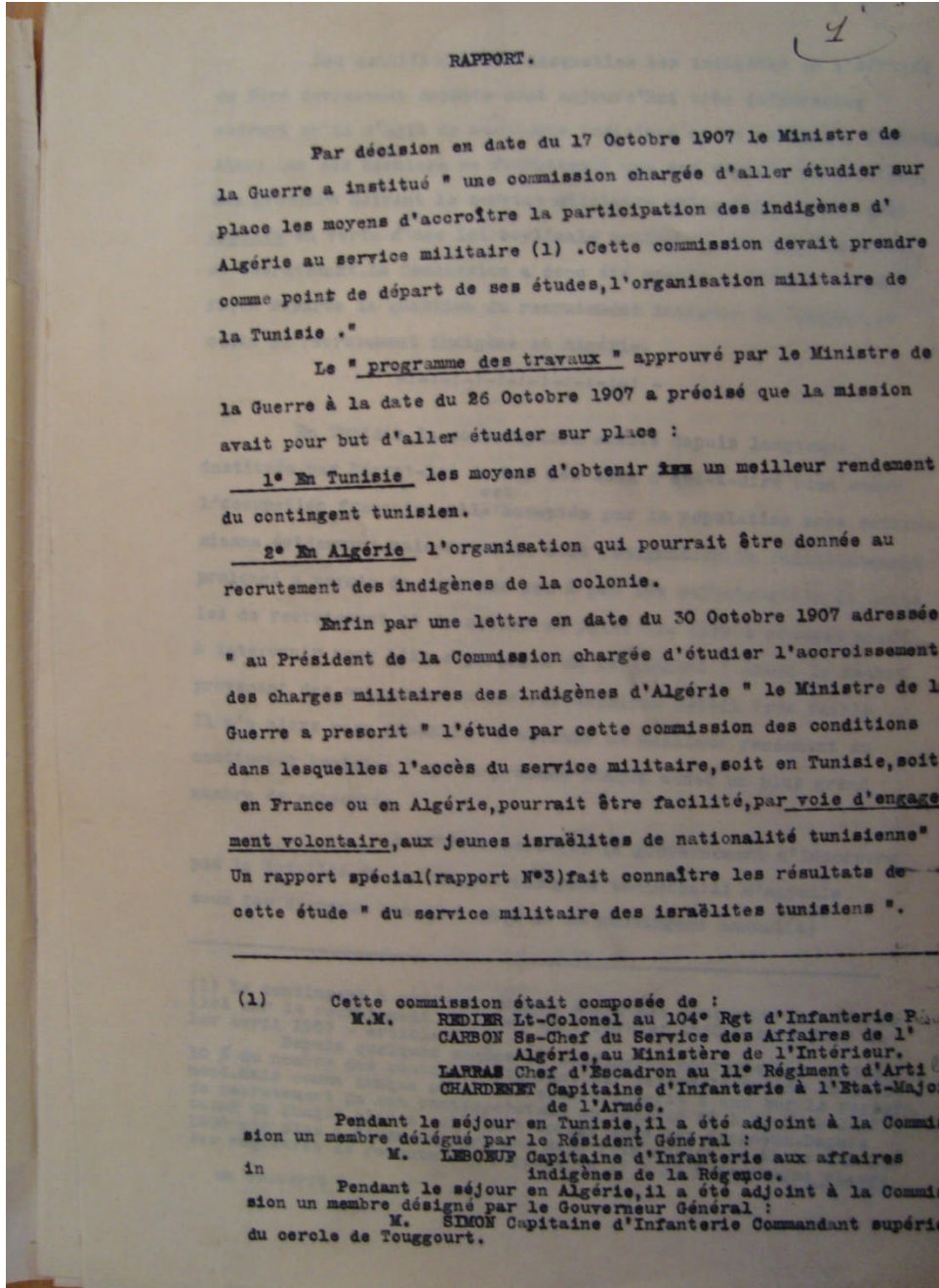
المصدر : A.A.O.M, Serie H, Boite N° 3H 56, Lettre De Messimy A Monsieur

Le Ministre De La Guerre

## الملحق رقم (2)

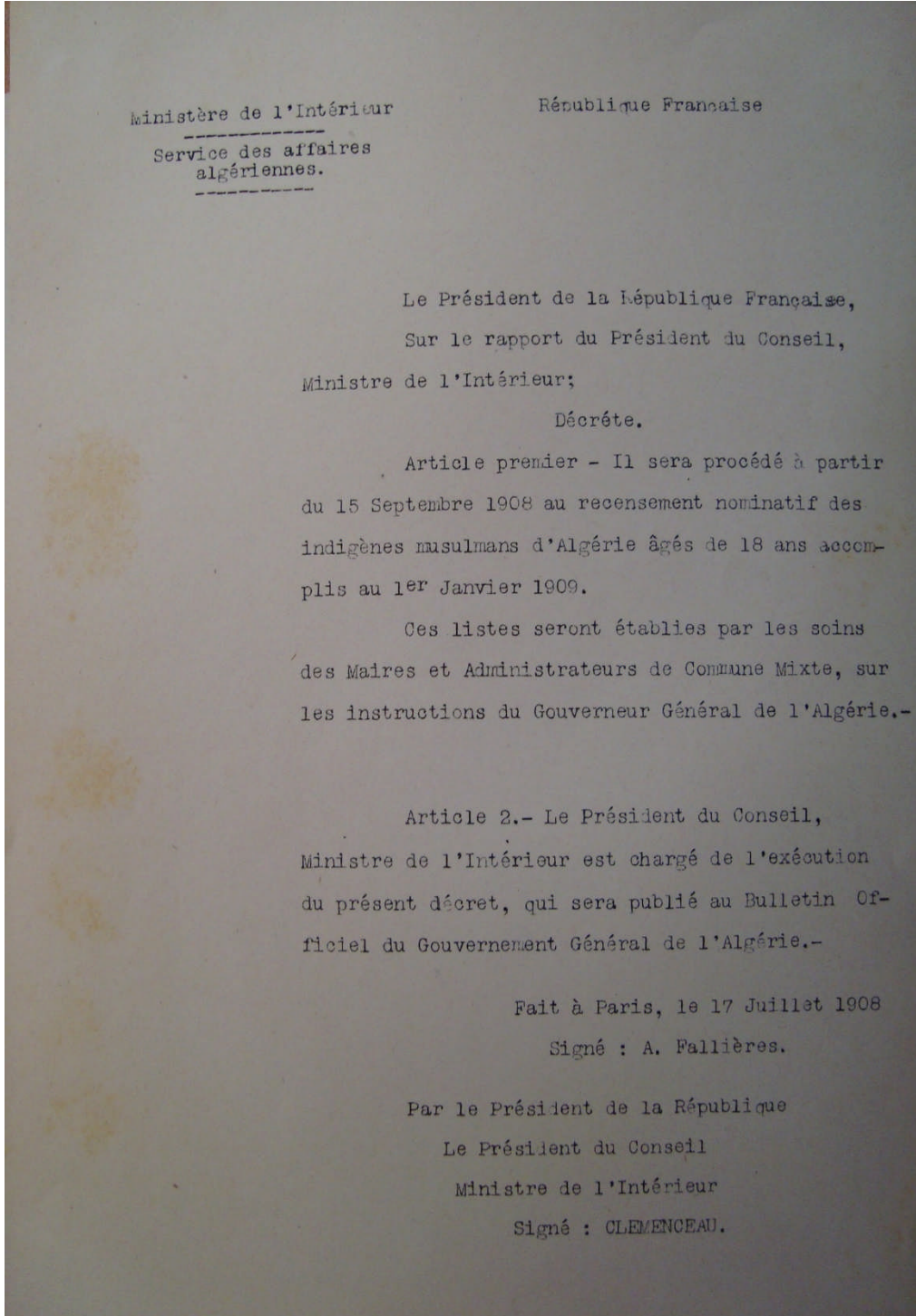
تقرير اللجنة المكلفة بدراسة فرض الخدمة العسكرية على الجزائريين.

**A.N.O.M, Série H , Boite3h 56 ,rapport de redier Lt-colonel au 104 reg inant**



A.N.O.M, Série H Boite 3h56, Rapport De **Rédier** Lt-Colonel Au 104\_Reg المصدر  
D'infanterie A Monsieur Le Ministre De La Guerre.

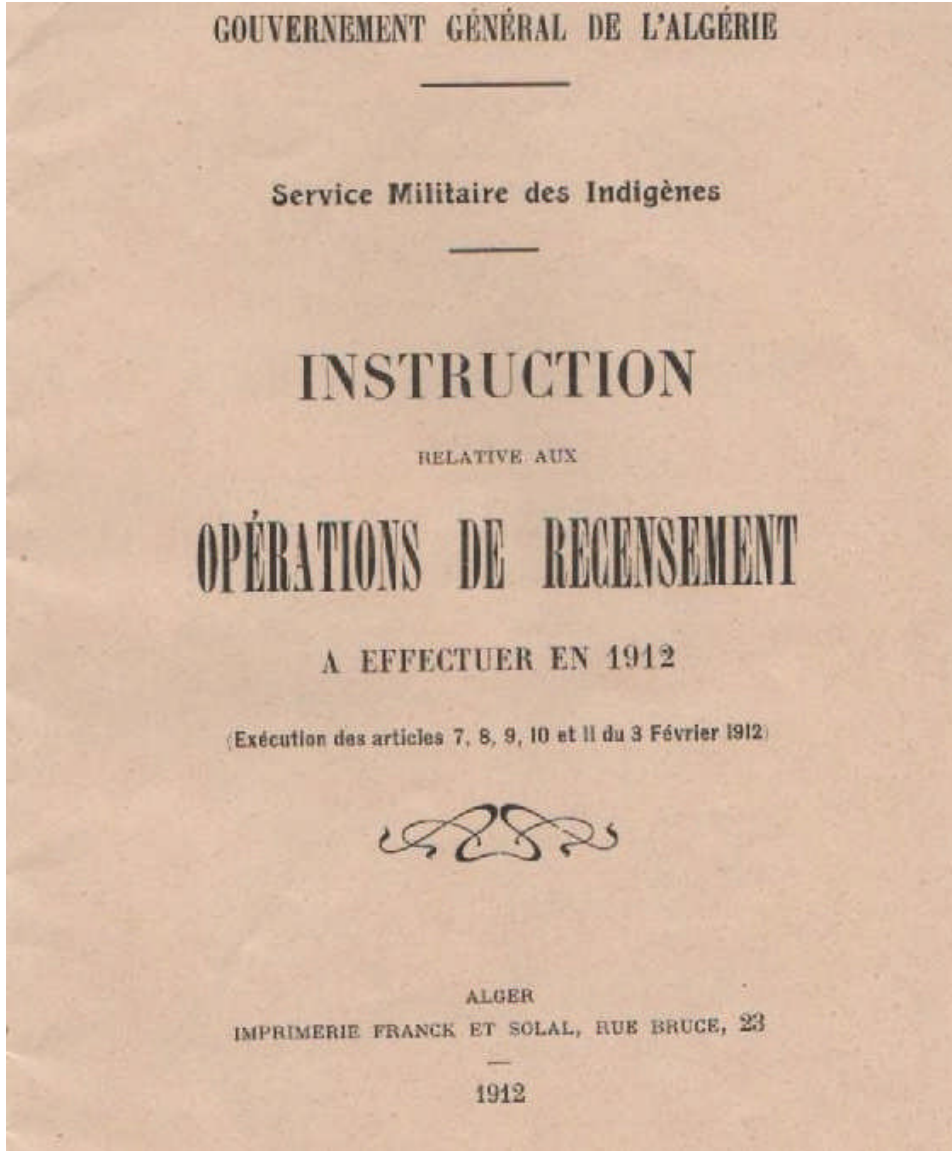
الملحق رقم (3)  
قرار إحصاء الشبان الجزائريين.



المصدر : A.N.O.M , Série H, Boite 3H 56

الملحق رقم (5)

تعليمة الحاكم العام بخصوص عملية الإحصاء سنة 1912.



**A.N.O.M, Série H, Boite 3h56, Instruction Relative Aux Opérations De Recrutement.**

الملحق رقم (05)

حصيلة تجنيد المغاربة في الجيش الفرنسي خلال حرب 1914/1918.

المصدر : N.A.A , Boite 0109 , Mobilisation Militaire.

	ALGERIE		TUNISIE			MAROC	
	Combattants	Travailleurs	Combattants	Travailleurs	Combattants	Travailleurs	
	Appe-enga- lés, gés		Appe- enga- lés, gés.	Indus- Agri- tri- coles els. (1)			
1917							
Janvier .....	1010	2997	75	916	330	729	
Février .....	1146	1877	87	652	414	852	
Mars .....	511	1836	104	796	437	738	
Avril .....	515	1694	(2)	20	490 à par tir du 15 mars 547 (x)	321	1756

(1). réquisitionnés parmi les bons numéros du contingent appelé de 1917.

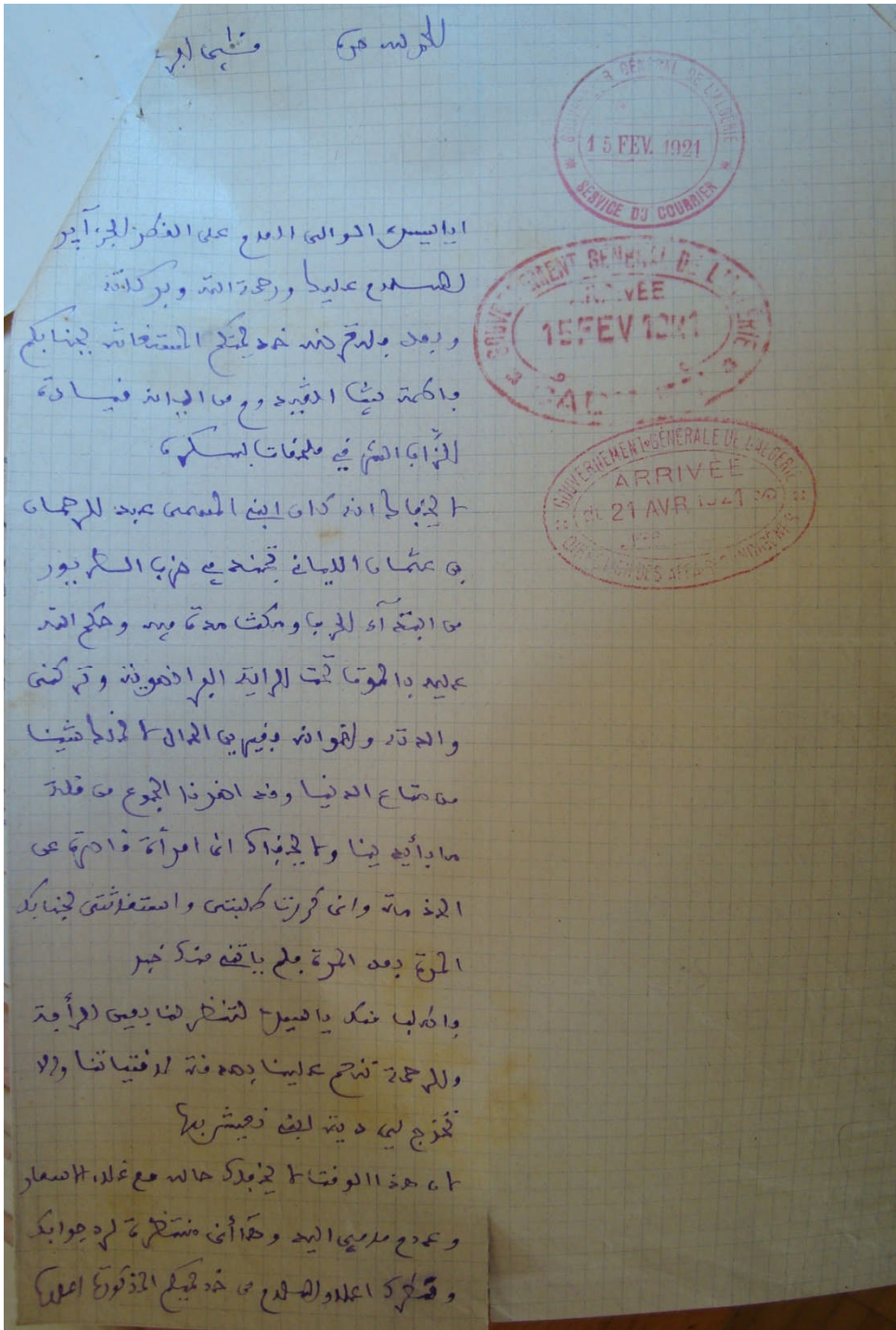
(2). depuis le mois de Mars, la levée du contingent de 1917 est en cours; elle doit se terminer en Juin et produire environ 10,000 combattants.

(x). du 1<sup>er</sup> au 25 mai, il est arrivé déjà 1549 travailleurs agricoles tunisiens.

الملحق رقم (06)

شكوى لوالدة مجند جزائري لم تحصل على حق التعويضات .

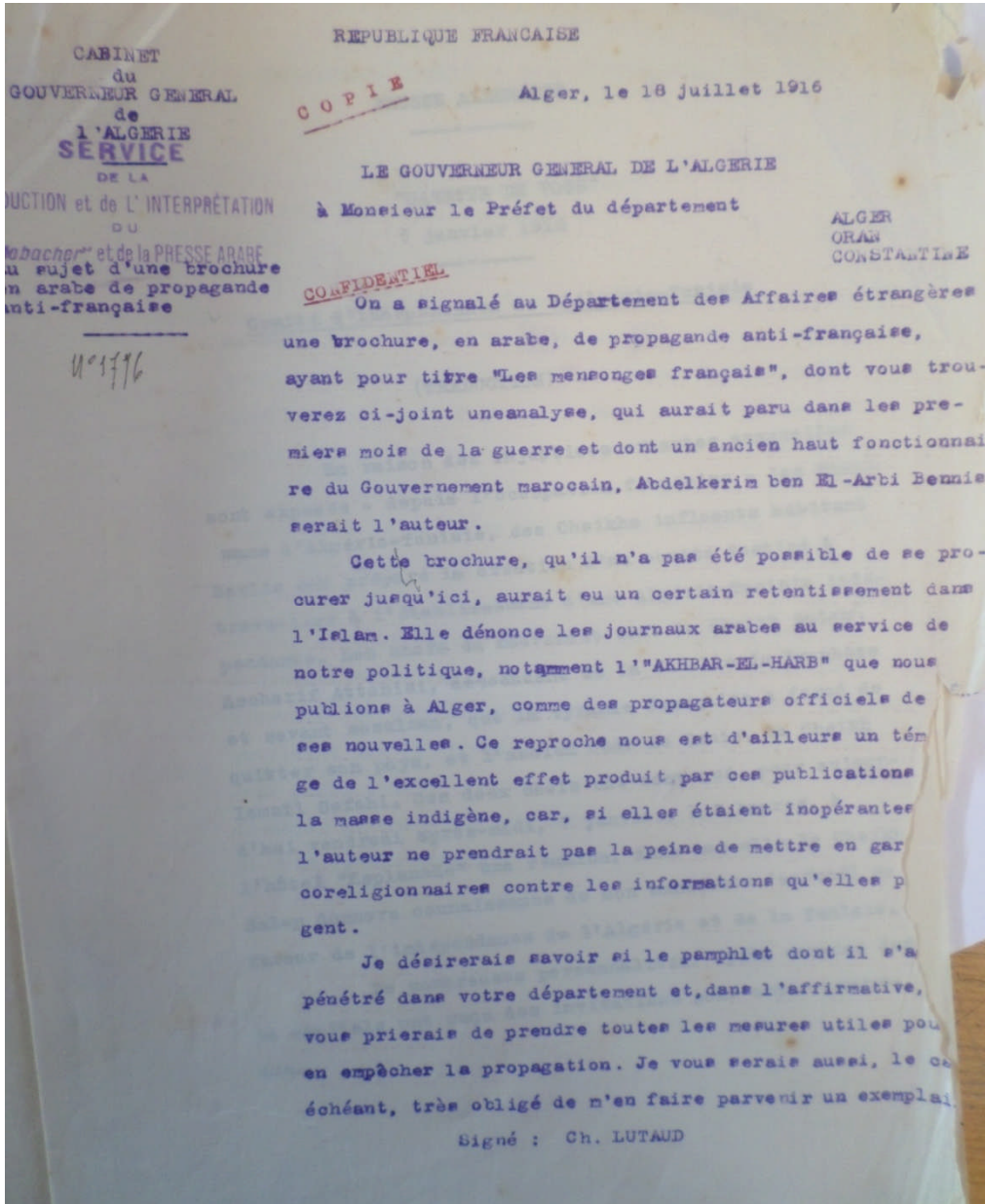
المصدر :



A.N.O.M, Série H, Boite 3H 19, Requête

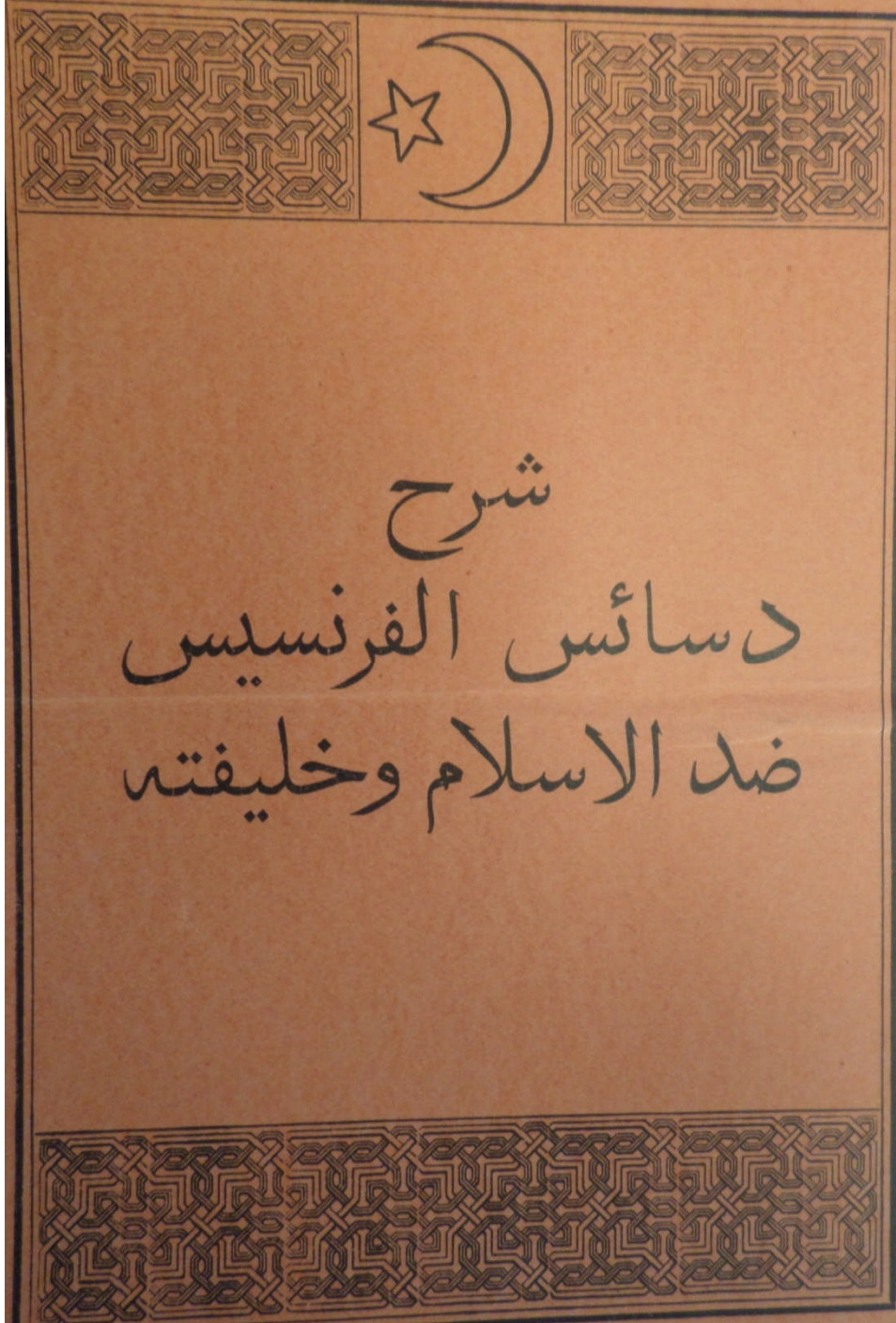
## الملحق رقم (07)

## تقرير الحاكم العام بخصوص كتيب عن الدعاية الألمانية



المصدر: A.N.O.M., Série H, Boite 9h6, A/S D'une Brochure Arabe De Propagande Anti-française

كتيب من تأليف الدعاية الالمانية أثناء الحرب العالمية الاولى.



المصدر : شرح دسائس ضد الاسلام , A.N.O.M, série h, boîte 9h6

الملحق رقم (09)

قائمة ملاك أجهزة الراديو من الجزائريين في القطاع الوهراني في سنة 1934

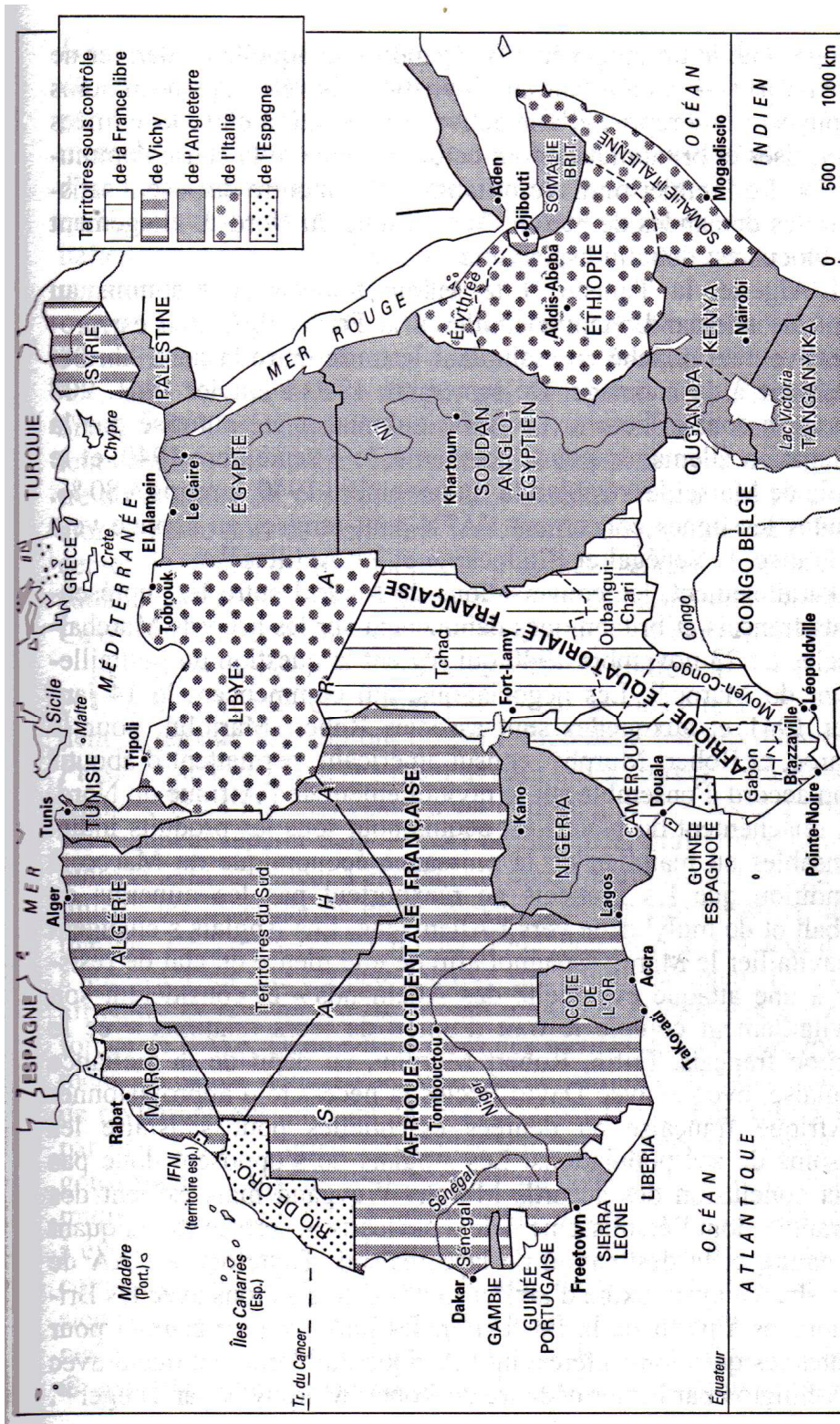
DEPARTEMENT D'ORAN  
DIRECTION des POSTES  
ORAN.  
CONFIDENTIEL  
LISTE DES INDIGENES  
qui, à la date du 30 Novembre 1934, ont  
déclaré un poste réception de radiodiffusion. A.M.

Résidence	Noms et Prénoms	Adresses
Oran	Abdellak Djelloul	5 Rue Carnot
	Abdellak Sahouari	7 Rue Intendance
	Abdellak Mohamed	d°
	Bendimered	29 Avenue Jules Ferry
	Benkoula Benaiissa	3 Rue Jasseron
	Bouledra Mohamed	9 Rue Boufarik
	Hadj Hacène Baachterzi Benamara	11 Rue Dar Beida
	Hadj Hacène	9 Rue de Carwid
	Meftah Amar	11 Rue Gradwohl
	Youssef Mohamed	7 Rue de Breda
Mascara	Adda Hanifi Boulemoir	59 Rue Sidi Ali Bakali
	Atkia Mohamed	7 Rue Medjanef
	Hadjou Mohamed	Grand' rue
	Harioual ali	Rue Bruteé
	Moulatterdoun Moktar	Rue Sidi ali n°5
	Safir Khaled	14 Rue Benamar
Mottaganem	Benyekhou Bachir	avenue Raynal
	Bensegghir Mohamed	d°
	Bencheida Cahar	Rue n° 11 maison 139 Bigditt
	Benizga Sahouari	Cité aubeher Rue Samartine
	Bouras Katir	Avenue Raynal
	Benyekhou Moutli	4 Rue Sébastopol
	Benkrutly Elhaj	Route Bel Hacel
	Kouid Bachir Benlaouda	14 Rue lig
	Koutkella Hattain	Rue n° 7 Bigditt
	Zougari Abdellkadir	Avenue Raynal

01/04/2015 13:25

A.N.O.M, Série H, Boite 15 H 32, Liste Des Indigènes Qui A La Date Du 30 Novembre 1934 Ont Déclaré Un Poste De Radioffusion.: المصدر

الملحق رقم 10



Possessions coloniales en Afrique à la fin de 1940.

## الملحق رقم (11)

رسالة فرحات عباس إلى أرفاقه في 02 فبراير 1941

SETIF, le 2 Février 1941.

Mes chers amis,

Depuis ma démobilisation en Juillet dernier, je me suis fait un devoir de laisser en sommeil nos réformes et notre action politique, ne pensant qu'aux malheurs qui venaient de nous accabler et attendant avec confiance la nouvelle constitution de l'Algérie, corrolaire logique de la nouvelle constitution de la France.

Le chef de l'Etat ayant dénoncé l'esprit de jouissance, le régime des faveurs et de l'argent, comme étant des causes principales de la défaite, nous pensions, nous qui n'avions connu que les salaires de famine et les privations, que les castes et les privilèges allaient être abolis. Nous pensions enfin que le nouveau régime allait panser nos plaies et ressusciter, en nous ressuscitant, la nation et l'Empire.

Ordre nouveau? Que d'espérance ces mots ont fait naître dans les coeurs des parias de ce pays? Il n'en est malheureusement rien. Sur le plan algérien la loi d'hier risque de rester la loi d'aujourd'hui et probablement la loi de demain.

Chez nous, la politique partisane, la routine, les vieux cadres demeurent immuables. M. le Gouverneur Général ayant eu à désigner des collaborateurs, son choix a porté sur les membres les plus représentatifs de l'ancien régime que dans notre naiveté, nous supposions définitivement enterré.

J'ai pris la responsabilité d'écrire au chef de la colonie pour lui faire part de la déception générale de notre population. A la suite de ma lettre, M. le Gouverneur Général m'a fait l'honneur de me convoquer. Je me suis rendu à sa convocation le 26 Décembre.

Pour être tout à fait objectif, je reproduis textuellement ici, les premiers mots que M. l'Amiral ABRIAL m'a adressés au cours de notre entretien :

"J'ai reçu votre lettre. Je n'ai pas l'habitude de recevoir de pareilles lettres. J'aurais pu me dispenser de vous répondre. Néanmoins je vous ai fait venir pour vous dire que les membres que j'ai choisis donnent satisfaction. S'il y a un mécontentement, il ne peut exister que chez quelques intellectuels anti-français comme vous, car je crois à vos histoires de notre "Chère France". Quant au fellah vous ne l'aimez pas davantage, vous vous en servez pour vos desseins..."

Ici, je me suis levé pour mettre fin à cet entretien et protester énergiquement et avec indignation contre cette double accusation, surtout que je ne l'accepterai de personne et encore moins d'un Gouverneur Général.

Il ne me restait plus qu'à partir. Je me suis retiré en exprimant mon mécontentement.

Je me porterais pas cet incident à votre connaissance s'il était strictement personnel. Malheureusement il soulève d'autres interrogations. L'Administration de M. le Gouverneur Général ABRIAL, sans connaissance des conditions sociales des populations en présence et de leur antagonisme, semble adopter le point de vue du parti colon, parti pour lequel la France d'empire est synonyme de fortune, de vie facile et de privilège et pour lequel un indigène, dès l'instant qu'il cesse d'être un ouvrier de ferme, un domestique ou un laquais habillé et parabout ou un bachagha féodal, est nécessairement un mauvais français.

المصدر: A.N.O.M ; Série H, Boite 9H43, Lettre De Farhat Abbas

Nous avons lutté depuis des années contre cette conception erronée, de toutes nos forces, de tout notre Coeur. L'erreur, hélas, est si tenace. La récente mobilisation elle-même qui a émerveillé les véritables patriotes et étonné nos adversaires, ne l'a pas tué. Trop de gens ont intérêt à ce qu'elle se perpétue. Elle est le parangon derrière lequel ils s'enrichissent facilement du travail des autres.

Certains colons disaient, dans notre région, que bientôt ils pourraient atteler des arabes à leurs charrues. Si cette férocité trouvait un semblant d'encouragement dans l'attitude des pouvoirs publics elle n'aurait plus de frein.

Voilà mon opinion. Depuis six ans, je remplis la mission que vous m'avez confiée. Nous avons lutté ensemble. C'est à vous de dire si je me suis servi du fellah pour mes desseins ou si c'est le fellah, au contraire, qui s'est servi de moi pour alléger sa perpétuelle détresse. C'est à vous de dire si j'ai pensé à mes intérêts ou si au contraire je n'ai pensé qu'aux intérêts d'une multitude affamée, exploitée et sans défense.

Quoi qu'il en soit, je cesse toute collaboration avec le Gouvernement général aussi longtemps que l'influence du parti colon dominera ses décisions et notre propre avenir.

Et dites-vous bien, qu'entre l'égoïsme triomphant de nos exploités et notre immense misère, à défaut d'homme, Dieu sera juge.

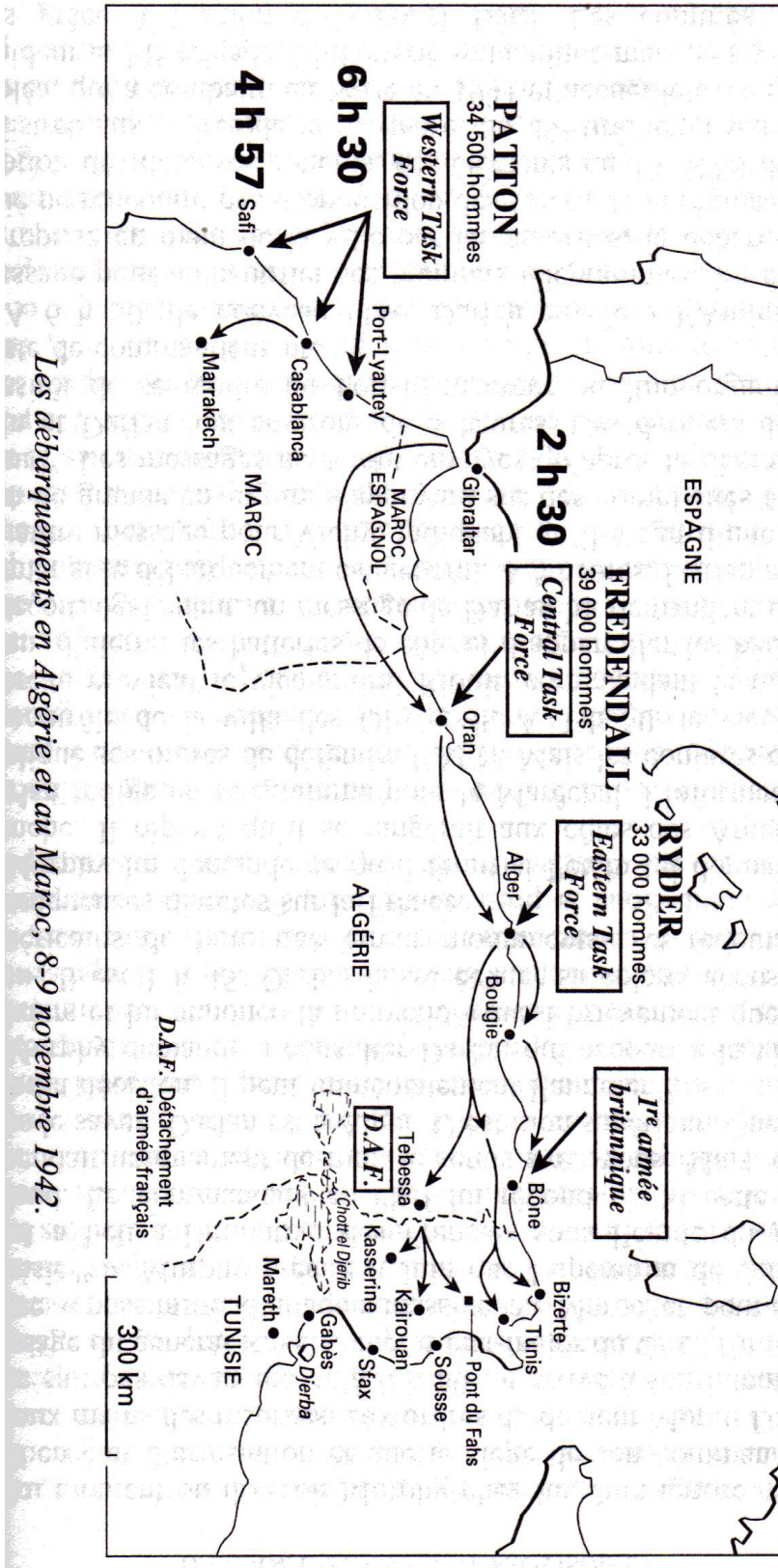
Ne désespérez jamais.

Fraternellement F.ABBAS.

A son ami Lakhel Mohammed Oukil Judiciaire à COLBERT.

02/04/2015 17:05

الملحق رقم 12



Les débarquements en Algérie et au Maroc, 8-9 novembre 1942.

الملحق رقم (13)

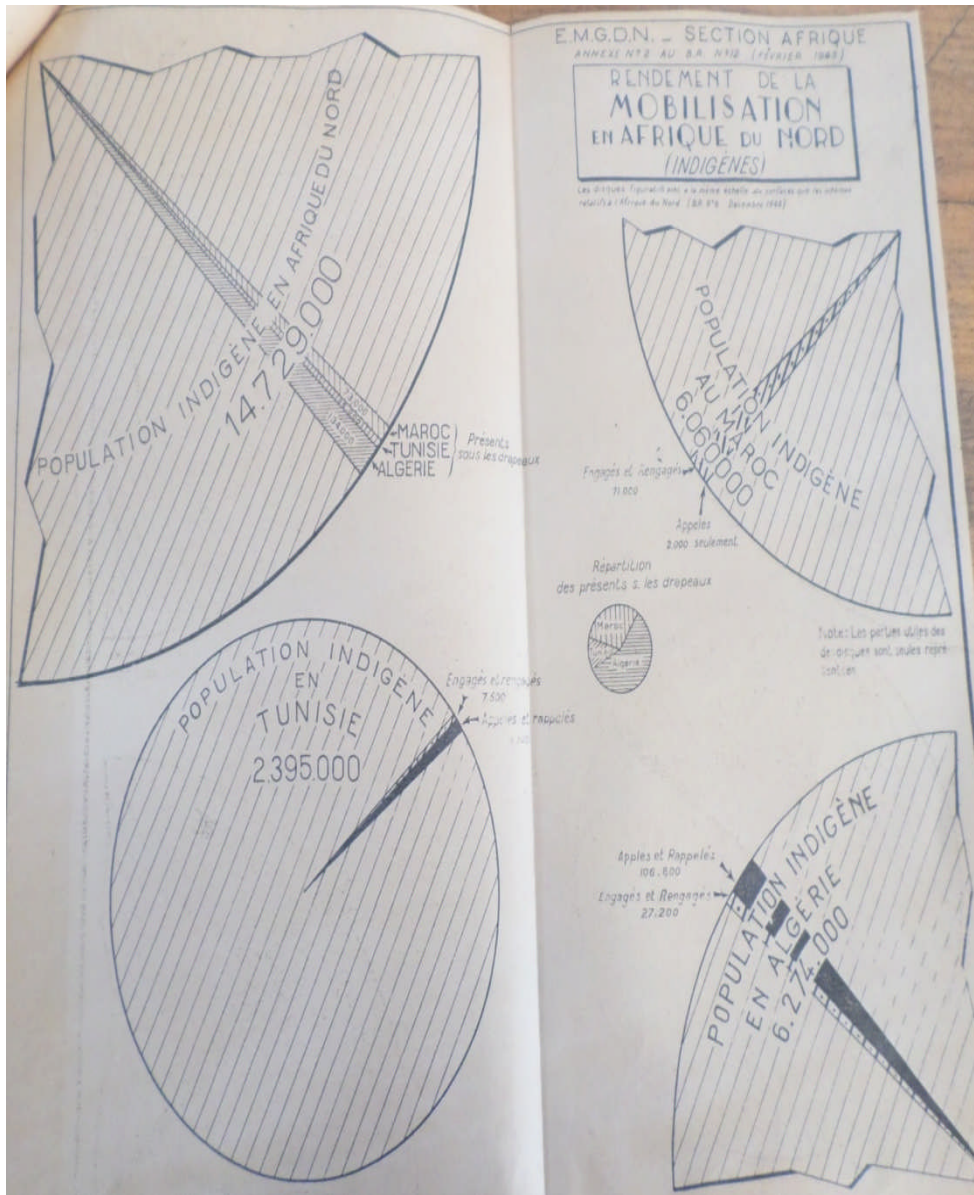
تعبئة المغاربة في الحرب العالمية الثانية إلى جانب الجيش الفرنسي



المصدر:

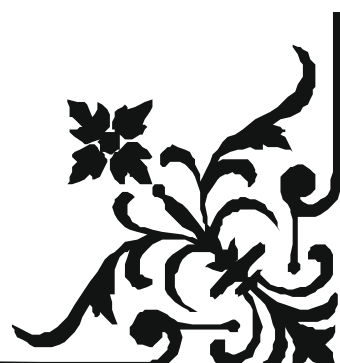
A.N.O.M, Série Oran, Boite 5i 164, Répartition Des Effectifs Mobilisés Dans Les Trois Pays De L'Afrique De Nord.

تابع للملحق رقم (13)





# قائمة المصادر والمراجع



### 📖 المصادر باللغة العربية

- محمد (بن عبد القادر الجزائري)، تحفة الزائر في تاريخ الجزائر والأمير عبد القادر، شرح وتعليق ممدوح حقي، الجزء الأول، منشورات تالة، الجزائر 2007، ص. 506.
- (تشرشل) ونستون ، مذكرات تشرشل، الجزء الأول، منشورات مكتبة المنار، بغداد، دت، ص ص 56، 57.
- (مصالي)، الحاج، مذكرات 1898-1939، (ترجمة محمد المعراجي)، منشورات ANEP، الجزائر 2006، ص. 62.

### 📖 الدوريات باللغة الفرنسية

- (مهساس) أحمد، الحركة الثورية في الجزائر 1914-1954، دار المعرفة، الجزائر، 2007، ص 18
- (عباس) فرحات، الشاب الجزائري، تر أحمد منور، الطباعة الشعبية للجيش، الجزائر، 2007،
- (تشرشل) ويستون، مذكرات تشرشل، الجزء الثاني، منشورات مكتبة المنار بغداد، دت
- (الفاصي) علال، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، ط السادسة، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ص 27
- (عباس) فرحات، ليل الاستعمار، تر أبو بكر رحال، دار الجزائر للكتب، الجزائر، 2011.

### 📖 المصادر باللغة الاجنبية

#### 1- أرشيف المركز الوطني للأرشيف

#### Série : Territoires Du Sud, 1870-1962

##### Boite N° 0109

-Statistique Relatives A L'emploi Des Indigènes Algériens Dans Le Métropole Pendant La Guerre 1914-1918.

##### Boite N 0254

- Diverses Affaires Militaire 1884-1938.

#### 2- أرشيف ولاية وهران

#### Série I 4471.

##### -Boite n° N5601 :

- Affaires Musulmanes, 1924.
- Notice Signalétique Des Caïd d'Oran

3- أرشيف إيكس بروفانس مرسيليا فرنسا:

**Série H.**

**Sous Série 3H.**

**Boite 3H1** : Armée-Askar-Spahis-Tirailleur-1843-1904

Centenaire Des Troupes.

- La Création D'une Ecole Préparatoire Indigène De La Marine Militaire En Algérie.
- La Répartition Des Spahis Dans Les Trois Provinces D'Algérie.
- الجيوش الأهلية الجزائرية في سبيل فرنسا -

**Boite 3h11** : engagement 1914-1935.

- Renseignements Statistiques Sur Les Opérations Des Commission De Tirage Au Sort.
- Tableau Présentant Par Année Le Chiffre Des Jeunes Gens

**Boite 3h12** :

- Exemptions Ou Dispenses Du Service Militaire.

A.N.O.M., Série H, Boite 3h12, Le Décret De 7 Septembre 1926 Comparaison Entre

**Boite 3h 13** : Troupes Noires En Algérie.

- Troupes Noires En Algérie. Désignées Par La Commission Pour La Formation Du Contingents.
- Analyse Relève Du Bataillon Sénégalais D'Algérie.

**Boite 3H14** : Peloton D'élèves Aspirants Indigènes A Médéa.

- Admission Des Sous-officiers Indigènes A Saumur, Vœu Du Conseil Municipal De Mascara.
- Sous-officiers Indigènes Des Régiments De Spahis
- Ecole Des E.A.I De Miliana.
- Ecole De Cavalerie Indigène d'Alger

**Boite n° 3H18** : Anciens Combattants Musulmans 1937-1940

- Monsieur le ministre de l'air cabinet du ministre (Section De L'aviation Populaire
- Lettre A Monsieur Le Ministre De La Défense Nationale
- Surveillance Politique Des Indigènes.
- Lettre De Ministre De La Guerre A Monsieur Le Ministre Des Colonies.

**Boite3h19 :**

- Requêtes A Monsieur Le GGA.

**Boite3h24 :** Défense Nationale –Service Des Travailleurs 1925-1940.

- Des Avantages Pécuniaires Réservés Aux Tirailleurs Nord-Africains.
- Etat D'esprit Des Indigènes En Algérie Pendant La Guerre De 1914-1918.
- Organisation Générale De L'Algérie Pour Le Temps De Guerre (13/12/1928).
- Avantage Pécuniaire Des Travailleurs Indigènes Nord-Africains Dans Le Métropole En Temps De Guerre.
- Statut Des Travailleurs Indigènes Employés Dans La Métropole En Temps De Guerre.
- Tableau Comparatif Des Avantage Pécuniaires Réservée Aux Tirailleurs Et Des avantages Pécuniaires Proposés Pour Les Travailleurs.
- Travailleurs Indigènes A Distination De La Métropole En Temps De Guerre.

**Boitte 3h56 :**

- Rapport Sur Le Recrutement Des Indigènes
- Lettre de Messimy, A Monsieur le ministre de la Guerre
- Recrutement Des Indigènes (Garnisons Et Cadres A Affecter Aux Nouveaux Regiments
- Rapport du colonel Redier
- Le Lieutenant Colonel Redier En Mission
- Le capitaine Chardennet en mission en Algérie.
- Recensement Des Indigènes Agés de 18 ans (Instruction Pour L'établissement Des Listes.).
- Instruction Relative Aux Opérations De Recensement A Effectuer En 1912.

**Boite 3H58 :**

Au Sujet Des Travaux D'une Commission.

**Boite 3H61 :**

- Recrutement Par Vois D'engagement Et Réengagement.
- L'obligation Militaire Et Les Droits Politiques Des Indigènes.

**Boite 3h63 :** Recrutement Des Indigènes1911-1922.

- A/ S De La Pétition Adressée Le 27 Mai Au Gouvernement Et Au Parlement Sous Les Signatures De M.M Boudarba, Hadj Moussa, Docteur Bentami.
- Le Service Militaire Des Indigènes En Algérie.
- Le Service Militaire Des Indigènes En Algérie
- Premières Propositions D'établissement Du Service Militaire Des Indigènes.
- Note Pour Monsieur Le G.G Relative A L'âge D'appel Des Indigènes
- Les Origines De La Questions.
- Extrait Du Journal Officiel Du 13 Juillet 1913.
- L'application Des Nouveaux Décrets Concernant Le Recrutement Indigène.
- Note Sur Le Recrutement Dans Les Territoires Du Sud.
- Lettre Du Capitaine BERAUX.
- Programme Des Travaux A Exécuter Dans Les Territoires Du Sud Par Des Chantiers Indigènes Militaires

A.N.O.M, Série H, Boite N° 3H67, Note Au Sujet De La Proposition De Loi De M. Le Député Guernut Relative Au Recrutement Des Indigènes Algériens.

**Boite 3H68 :** Conseil De Révision Et Tirage Au Sort 1919-1952.

- Formations De La Classe Indigène 1924-1927.
- recrutement des indigènes non naturalisés.
- Recensement Des Indigènes Résident A L'étranger
- A/S De L'application Des Nouveaux Décret Concernant Le Recrutement Indigènes.
- A/S Des Opération Des Commissions De Tirage Au Sort Pour Le Recrutement Des Indigènes.
- Le Médecin Aide-Major A L'hôpital Militaire De Sidi Bel Abbés A Monsieur Le G.G.A.

- Instruction Ministérielle Relative A L'appel Sous Les Chapeaux Des Indigènes Algériens Résidant Hors Du Territoire De l'Algérie.

**Boite N° 3H70** : Recrutement des indigènes 1925-1933.

- Le Président Du Conseil Ministre De La Guerre A Monsieur Le G.G.A.
- Le Président Du Conseil, Ministre De La Guerre A Monsieur Le G.G.A.
- Le Président Du Conseil, Ministre De La Guerre A Monsieur Le G.G.A.
- Projet De Décrit Sur Le Recrutement Des Indigènes.
- Service Militaire Des Indigènes Algériens.
- Lettre Le Général Division NAULIN Commandant De 19eme Corps A Monsieur Le G.G.A.
- Le Ministre De La Guerre A Monsieur Le G.G.A.
- Extrait Du Registre Des Délibérations Du Conseil Municipale De La Ville d'Alger.
- service militaire des indigènes Algériens.
- Le GGA A Monsieur Le Ministre De La Guerre Et A Monsieur Le Ministre De L'intérieur.
- Note A Monsieur Le GGA.
- Appréciation Général Sur La Valeur Physique D'un Contingent Indigène.
- Dispense Du Service Militaire Accordée Aux Indigènes Dont Un Frère Sert Comme Engagé.
- P.V De La Séance Tenu A Alger Par La Commission Chargée D'examiner Le Projet De Décret Relatif Au Recrutement Des Indigènes Algériens.

**Boite 3H71** : Recrutement Des Indigènes 1925-1941.

- Surveillance Des Opérations De Recrutement.
- Révision Des Indigènes Algériens
- Appréciation Général Sur La Valeur Physique D'un Contingent Indigène.

**Boite N°3H75** : Réservistes Indigènes 1933-1940.

- Etat Faisant Connaitre Le Nombre De Carte D'identité Qui Seraient Nécessaire Pour Les Indigènes Administres Par La Division De Constantine.
- Rapport Sur Les Opérations De Convocation Des Réservistes Indigènes En 1937.

**Boite 3H76** : Réservistes Indigènes 1937-1944.

- Révision Des Exemptés Indigènes Des Classe 1934 Et 1937.

-Réserviste Indigènes Nord-Africains Soutiens De Famille.

### **Sous Série 9H**

**Boite N° 9H6 :** Police Indigènes Propagande Diverse 19201-1921Service Rendue Par Les Indigènes 1914-1918.

-Le Mépris De La Religion Musulmane Dans L'armée Française.

- Le Général Plantey Gouvenen De DUNKER Que A Monsieur Le Colonel SARTON Des Jonhey.

- Démarche Des Chefs Indigènes Surant Aux Spahis Algériens.

- Le Général Commandant La Colonne Plantey.

- Surveillance Politique Des Indigènes ( Texte D'une Chanson Arabe )

- Interdiction Du Journal Arabe « EL FAROUK » Publié A Alger.

-Les Musulmans De l'Afrique Du Nord Et Le « Djihad ».

- مراحل الإحتلال "محاضرة قام بها أحد التونسيين في مدينة دمشق ليلة الجمعة 8 في جمادى الثانية سنة 1333.

- (بريطانيا العظمى و هذيانها الفعلي و القولي في حق الخلافة)

- (شرح دسائس الفرنسيين ضد الإسلام و الخلافة)

- A/S De L'affice Musulman International Fondé Par Lotfi BEY En Suisse.

- Les Incidents De Tlemcen

**Boite 9H42 :** Syndicalisme Et Propagande.

-La Propagande Au Prés Des Indigènes En Faveur De l'Italie.

-Note Au Sujet De L'activité Italienne En Algérie ( De Mai 1935 A Octobre 1937).

- Le Journaliste Hassen Sialah Suspect De La Propagande Pour Le Compte De l'Italie.

- A/ S Du Nommé Belghoul Rabah Ahmed.

-Acte De Décès De L'émir Khaled.

- Note Sur Le Bachagha Benchiha.

**Boite 9H43 :**

- Envoi D'officiers Allemands En Afrique Du Nord.

- Lettre De Farhat Abbas ( Mes Chers Amis 02/02/1940)

- Activité De La Fédération Des Elus (Lettre De Ferhat Abbas A M. Le G.G.A)
- Extraits Des Rapports Etablis Par Les Officiers Des Affaires Militaires Musulmanes.
- Activité De La Fédération Des Elus (Lettre De Ferhat Abbas A M. Le G.G.A)
- Au Sujet De L'activité Allemande En Algérie ( Mai 1935-1936 A Octobre 1937).
- L'action Anti-française Hitlérienne En Afrique Du Nord.
- Propagande Hitlérienne Parmi Les Musulmans.

**Boite 9h44 :**

- P.R.G Oran A Sécurité Générale Alger 10h 15 Le 6/06/1945.
- P.R.G D'Oran Téléphone 10h30 Le 26/05/1945.

**Sous Série 12H**

**Boite 12H13 :**

- Commission D'étude Economique Et Sociales Musulmans

**Sous Série 13H**

**Boite 13H1 :** Election Indigènes 1912-1920

- Rapport Du Chef De La Sureté Départementale d'Alger Du 26 Janvier 1920.

**Sous série 15H**

**Boite N° 15H21 :** La Presse 1925-1941.

- Le Préfet d'Alger A Monsieur Le G.G.A.
- Enseignant Libre Tayeb Elokbi.

**Boite 15H32 :** Disques Arabes

- Propagande Radiophonique Nedroma 4/04/1940
- Emission Allemande En Langue Arabe (Demande Des Feuilles D'écoute) 25/04/1940.
- Propagande Radiophonique (Cheikh Ben Badis Tlemcen 24 Mai 1940)

A.N.O.M, Série H, Boite 16H83, Note Concernant Les Pèlerins Se Rendant De Tunisie d'Algérie Et Du Maroc A La Mecque.

## **Sous série 16H**

### **Boite 16 h 83 : Pèlerinage De La Mecque**

- Note Concernant Les Pèlerins Se Rendant De Tunisie d'Algérie Et Du Maroc A La Mecque.

## **Série I**

### **Sous Série 5I**

#### **Boite N° 5I 151: Arrondissement De Sidi Bel Abbés 1936-1955.**

- Grandes Familles A Sidi Bel Abbas 1936-1955.

#### **Boite N° 5I 164 : questions militaires 1938-1944**

Les Pensions Des Militaires Indigènes.

- Des Engagements Pour La Durée De La Guerre.
- Les Conditions D'internement.
- Situation Des Militaires Indigènes
- Mobilisation Des Réservistes Indigènes.
- De l'Incorporation Des Recrues Indigène Des Classes 1941 Et 1942. 10-07-1940.
- Des Soldes Et Indemnités Allouées Aux Militaires Indigènes Mariés.
- Effectif Des Indigènes Nord-Africains Sous Les Drapeaux 02/05/1944.
- Situation Comparée Des Militaires Au Anciens Militaires Servant Ou Ayant Servi « A Titre Français » Ou « A Titre Indigène ».
- Etablissement Des Tableaux De Recensement De La Classe Indigènes 1945.
- Tableau Récapitulatif Des Chiffres Des Population (Evalués En 1944).
- Appel Sous Les Drapeaux De 14000 Indigènes De La Classe 1943.
- Recrutement Indigène Pères Des Familles Nombreuses.
- Note De Renseignement
- Les Thèmes Et Les Formes De La Propagande Allemande Au Prés Des Prisonniers De Guerre Musulmans
- Liste Des Conscrits Indigènes De La Classe 1936 Connus Comme Etant Animés D'un Esprit Anti-français Ou Qui Doivent Etre Considérés Comme Partisans Des Théories Révolutionnaires.

- Les Emplois Réservés Aux Anciens Militaires Indigènes d'Algérie.
- Note Relative A La Situation Des Militaires Indigènes Et Leur Principales Doléances.
- Paiement De La Solde Européenne Au Militaire Israélite, 17.07.1943.

**Boite 5I 165 : Questions Militaires –Surveillance Des Troupes**

- Le Sous-préfet De Sidi Bel Abbas A Monsieur Le Directeur Du Centre D'information Et d'Etude.
- Le Commissaire Divisionnaire A Monsieur Le Préfet.
- Situation Comparée Des Militaires Servant A Titre Français Ou A Titre Indigène.

**Série G.G.A**

**Boite 1H37-38-39 : Guerre 1939-1945.**

- Bulletin Mensuel De Presse Indigène.

**Boite 3H 14-16 :**

- Note Sur Le Service Militaire Des Indigènes En Algérie.

**Boite 3H20 : Emplois Réservés.**

- Emplois Réservés (Cafés Maures)

**Sous Série 2R**

**Boite 2R13 :**

- Rapport Du Général MESSIMY Sur Les Conditions De La Mobilisations De L'Afrique Du Nord.
- La Contribution De l'Algérie A La Défense Nationale.
- Sauvegarde Des Stock d'Hydrocarbures En Algérie.
- Approvisionnements Et Stocks De Guerre (Principes De l'Organisation Des Ravitaillements).
- Rapports Du Général Messimy Sur Les Condition De La Mobilisations De L'Afrique Du Nord.
- conscrit atteint du Trachome.

**Sous Série 3R**

**Boite N° 3R12 :**

Tableau De Répartition Des Classe De Mobilisation 29/11/1939.

**Boite 3R22 :** Désertion Spahis-Propagande Communiste-Surveillance Politique Indigène.

-Les Agent De L'action Politique Allemande Au Prés Des Prisonnier Musulmans Nord-Africains.

- Le G.G.A A Monsieur Le Ministre De La Guerre 25/01/1938.

- L'Action Allemande Au Prés Des Prisonniers Musulmans Nord-Africains.

- Lettre Adressé Par Un Militaire Indigène En France Au Chikh Benbadis, 14/11/1939.

- Arrestation D'un Militaire Indigène Pour Outrage Agent Et Propos Anti-français.

- Etat d'Esprit De Tirailleurs Indigènes Du 7°R.T.A.

- Rapport A Monsieur Le G.G.A 16/05/1940.

- Le Sous Préfet De L'arrondissement De Sidi Bel Abbes A Monsieur Le Préfet d'Oran.

- Actes De Propagande Allemande En Algérie.

- Correspondance Des Mobilisés Biskra.

- Monsieur Serim Institutaire A Tizi-Rached A Monsieur l'Inspecteur

- Désertion Sedrata.

- Rapport Sur Des Bruits Circulant Parmi La Population D'arrondissement De Bougie.

- Développement De La Propagande Allmande Contre Les Musulmans Algériens Résidant, En France.

- Propos Tenus Par Les Pérmissionnaires Venus Du Front.

- Ecoute Des Porte Etrangers L'émission En Langue Arabe Radio-Berlin

- Ecoute Des Postes Etrangers L'émission En Langue Arabe Radio-Berlin 20/02/1940.

- Moyens D'actions Et Thème De Propagande Allemande.

- A/S De La Main-d'œuvre Indigène.

- Des Candidat Par L'engagement Par D'avancement D'appel.

-Propagande Allemande Chez Les Musulmans Algériens Résidents En France

- Le Préfet De Département d'Oran A Monsieur Le G.G.A.
- Surveillance Des Militaires Indigènes.
- Demande De Vérification De Renseignements.
- Propos Tenue Par Un Tirailleur Du 5eme R.T.A.
- Militaires Servant Dans Le Métropole (Surveillance).
- Communication Lettre Emanant D'un Soldat Indigène.
- Rapport Sur La Propagande Effectue Par Les Autorités Allemande Au Prés Des Musulmans Algériens
- Note Sur L'état D'esprit Des Militaires Indigènes Algériens Servant Dans La Métropole.
- .Le Sous Préfet De L'arrondissement De Sidi Bel Abbes A Monsieur Le Préfet d'Oran.
- Conscrits P.R.
- Lutte Contre Propagande Anti-française, Création De Foyer Régimentaire.

## **SERIE ALGER**

### **Sous Série 2I**


#### **Boite 2 I 4-7 : Affaires Militaires**

- Au Sujet De Déserteurs En Kabylie 29/09/1943.

### **Sous Série 4I**

#### **Boite 4I-7 : Prisonniers Indigènes**

- Agents Propagandistes Musulmans.
- 4I-7, Extraits De Journaux En Arabe Mis En Circulation Dans Les Camps Musulmans.
- Extraits De Journaux En Arabe Mis En Circulation Dans Les Camps Musulmans.
- Exécution Note N° D 00 7090/ E.M°5 /12 Du 22/03/1945.
- Musulmans Algériens Rapatriables.
- Tirailleurs Nord-Africain Venu Combattre Sur Le Sol De France Et Fait Prisonnier.
- Indigène Travailleur Nord-Africain Entré En France En 1939 Ou 1940 Ou En 1942 Comme Travailleur Volontaire.

محفوظات مصلحة الوثائق بقصر فانسان باريس 

**Série H.**

**Sous Série 1H.**

**Boite N° 1H1017** : Organisation Des Compagnies Sahariennes 1901.

- Introduction Sur Le Recrutement Et L'administration Des Compagnies Des Oasis Sahariennes.

-Boite N°1H1041 : situation des effectifs 1908-1912.

-Diminution Des Effectifs Du Territoire D'Ain SEFRA.

**Boite 1H2845** : Mouvement Insurrectionnel Du 08 Mai 1945.

- Les Troubles De Mai 1945 En Algérie.

- Propagandes Nationalistes Dans L'armée.

- Renforcement En Cadre Des Unités De Tirailleurs.

**Boite 1H 2857** : Compagne d'Indochine 1949-1951.

- Note De Renseignement Sur Les Nord-Africains En Egypte Et Leurs Organisation.

الوثائق الرسمية 

- J.O.R.F, N°37, 07/02/1912

- J.O.R.F, 14/09/1926.

-J.O.F.R, N°01 Du 01 Janvier 1944.

-J.O.R.F, N°57, 13/07/1944

-J.O.R.F., 10 Janvier 1944.

الكتب باللغة الاجنبية 

-(Spitz) Joseph, Histoire Du 2 Emme Régiment Des Zouaves, L'acheb Imprimeurs-Editeurs ,1898.

-E .(Perret), Les Français En Afrique, Récits Algériens 1830-1848, Brral Et. Bloud Librairie Editeur,Paris,1886.

-Capitaine, (Passols), l'Algérie Et L'assimilation Des Indigènes Musulmans, Henrie Charles Lavauzelle Editeur Militaire, Paris 1903.

-(Sébe), Achille, la conscription des indigènes d'Algérie, Emille Larose, Paris, 1912.

- H. Farre De Navacelles, Précises Guerres de la France de 1848 à 1885, Librairie Plon , Paris 1890
- (Duruy) Victor, Le 1<sup>er</sup> Régiment De Tirailleurs Algériens Histoire Et Campagne, librairie Hachette, Paris 1899.
- (De Gaulle), Charles, la France et son armée, librairie Plon, Paris 1938.
- (Boukabouya )Hadj Abdallah, L'islam Dans L'armée Française, librairie nouvelle de Lausanne, 1917.
- (Beaufre), André La Revanche De 1945, Librairie Plan, Paris, 1966,
- (Garndcourt), Clément, Nos Indigènes Nord Africains Dans L'armée, Nouvelle berger-Levrant, Editions, Paris, 1926.
- (Abbas), Farhat Le Jeune Algérien, édition ANEP, Alger, 2006,

### المراجع باللغة العربية

- (عميراوي)، أميدة، من تاريخ الجزائر الحديث، ط الثانية، دار الهدى، عين مليلة 2004، ص. 84.
- (بجاوي)، محمد الصالح، متعاونون ومجنودون جزائريون في الجيش الفرنسي 1830-1918، دار القصة للنشر، الجزائر. 2009.
- (سعيدوني)، ناصر الدين، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في الفترة الحديثة والمعاصرة، الجزء الثاني، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر. 1988.
- (برنيان) أندري ، (وآخرون)، الجزائر بين الماضي والحاضر، ترجمة اسطنبولي رابح، ومنصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر. 1984.
- (سطورا)، بنجامين ، مصالي الحاج رائد الوطنية الجزائرية 1918-1974، ترجمة الصادق عماري و مصطفى ماضي(، منشورات بمناسبة الذكرى الأربعين للاستقلال، الجزائر، 2002.
- (مياصي) ، إبراهيم ، مقاربات في تاريخ الجزائر 1830-1962 ، دار هومة للطباعة و النشر الجزائر، 2007.
- (بن كبير الحاج سعيد) ، يوسف ، تاريخ بني مزاب دراسة اجتماعية اقتصادية و سياسية، الطباعة الشعبية للجيش، الجزائر، 2007.
- ( هلال)، عمار، أبحاث و دراسات في تاريخ الجزائر المعاصر(1830-1962)، دار المطبوعات الجامعية، الجزائر. 1995.
- قنانش محمد، الحركة الاستقلالية في الجزائر بين الحربين 1919-1945 ، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1982.

- (بوعزير) يحيى ، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر و العشرين، ج الثاني، ط2، المؤسسة الوطنية للاتصال و النشر، الجزائر، 1996.
- (أبو العلا) محمد سليمان، صفحات من الكفاح ( خاص بالشيخ بيوض و الاستعمار الفرنسي في الجزائر) ، نشر و توزيع جمعية التراث، غرداية، 2012.
- ( سعد الله) أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية، 1900-1930 ، ج الثاني، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1983.
- (زوزو)، عبد الحميد، الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين 1914-1939، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
- (أجرون) شارل روبر ، تاريخ الجزائر المعاصر من انتفاضة 1871 إلى إندلاع حرب التحرير 1954، ت ر فاطمي و آخرون ، المجلد الثاني، دار الأمة، الجزائر، 2008.
- (أبو عليمة) عبد الفتاح حسن ، (ياغي) إسماعيل ، تاريخ أوروبا الحديث و المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص. 443.
- (ميلوش) ماركو ، الحرب النفسية، ترجمة علي لبيب لهيطة، دار الثقافة الجديدة، القاهرة. 1973.
- (يحيى)، جلال ، العالم العربي الحديث (المشرق العربي في الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين)، دار المعارف مصر.
- (قداش) محفوظ ، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، 1919-1939، الجزء الأول، تر أحمد بن البار، دار الأمة، الجزائر، 2008.
- (بوصفصاف) عبد الكريم ، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين و علاقاتها بالحركات الجزائرية الآخريين، دار مداد، قسنطينة، 2009.
- (بوعزير) يحيى ، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر و العشرين، الجزء الثاني، ط2، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996.
- (دحو) العربي ، الشعر الشعبي و دوره في الثورة التحريرية الكبرى بمنطقة الأوراس، ج الأول، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر. 1989.
- (بندق) ،وائل أنور، موسوعة القانون الدولي للحرب، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية. 2004.
- (سعد الله) ، عمر، القانون الدولي الإنساني والاحتلال الفرنسي للجزائر، دار هومة للطباعة والنشر الجزائر، 2007..

- (التميمي) عبد الجليل ، بحوث و وثائق في التاريخ المغربي (الجزائر وتونس و ليبيا (1816-1871)، ط الثانية، منشورات ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ، 1985
- (التلي) بن الشيخ، منطلقات التفكير في الأدب الشعبي الجزائري، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990.
- (التلي) (الشيخ)، دور الشعر الشعبي الجزائري في الثورة 1830-1945، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1983.
- (حربي) ، محمد، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، تر نجيب عياد وصالح المثلوثي، سلسلة صاد، الجزائر، 1994.
- (طرشون)، نادية، (وآخرون)، الهجرة نحو المشرق العربي أثناء الاحتلال، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، منشورات المركز الوطني للدراسة والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر 2007.
- (قداش) محفوظ ، جزائر الجزائريين، تاريخ الجزائر 1830-1914 ، ترجمة محمد المعراجي ، منشورات A .N. E.P ، الجزائر. 2008.
- مراد(علي)، الحركة الإصلاحية الإسلامية في الجزائر من 1925-1940، تر يحياتني، دار الحكمة الجزائر 2007، ص.64
- (سعد الله)، أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي، الجزء الرابع، دار البصائر، الجزائر 2007، ص
- (قنان)، جمال ،نصوص سياسية جزائرية في القرن التاسع عشر 1830-1914، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
- (الاشرف)، مصطفى، الجزائر الأمة والمجتمع-ترجمة حنفي بن عيسى ، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر. 1983.
- (بوعزير)، يحيى، كفاح الجزائر من خلال الوثائق، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر 1986، ص283
- (جلال، يحيى، المغرب الكبير (العصور الحديثة وهجوم الاستعمار)، الجزء الثالث، دار النهضة العربية، بيروت، 1981.
- (بن حمودة) بوعلام، الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر ( 1954 معالمها الأساسية)، دار النعمان للطباعة و النشر، الجزائر، 2012.

- (Julien), Charles André, , **Histoire De l'Algérie Contemporaine La Conquête Et Les Débuts De La Colonisation (1827-1871)**, Presse Universitaire De France, Paris ,1964.
- ( Le pautremat) Pascal, **La Politique Musulmane De France Au XX Eme Siècle**, maison neuve Et Larose, Paris, 2003.
- (Levisse-Touzé) Christine, **L'Afrique Du Nord Dans La Guerre 1939-1945**, Editions Albin Michel, Paris , 1998, p107.
- (Abdoun) Mahmoud, **Témoignage D'Un Militant Du Mouvement Nationaliste**, Edition Dahleb, Alger, 1990 ; P46.
- (Mekhaled) Boucif , **Chroniques D'un Masacre 8 Mai 1945**, EDIF, 2000, Alger 2010.
- (Benallègue-Chaouia) Nora, **Algérie Mouvement Ouvrier Et Question Nationale 1919-1954**, Office Des Publication Universitaire, Alger, 2004.
- (Taguia) Mohamed, L'Algérie En Guerre , S.N.E.D, Alger, 1973
- (Jacquin) Henri, **La Guerre Secrète En Algérie**, Editions Olivier Orban, Paris, 1977.
- (Bardin) Pierre, **Algériens et Tunisiens dans l'empire Ottoman de 1848 à 1914** , édition de CNRS, Paris, 1979.
- (Paillat), Claude,**Dossier Secret De l'Algérie 1954-1958**, Presse De La Cité, Paris, 1962.
- (Rezig) Abdelouahed, **l'Accumulation Coloniale En Algérie Durant l'Entre Deux Guerres**, O.P.U, Alger, 2007.
- (Nouschi) André , **Les Armes Retournées Colonisation Et Décolonisation Française** , Edition Belin , Paris
- ( Frémaeaux) Jacques, **La France Et L'Algérie En Guerre** , Institut De Stratégie Comparée, Paris, 2002.
- (Gandy) Alain, **Spahis** , Presse De La Cité , Paris , 1987 ,P17.
- (Goldzeiguer), Annie Rey, Le **Royaume Arabe La Politique Algérienne De Napoléon III 1861-1870**, SNED, Alger 1977.
- (Mynier), Gilbert, **L'Algérie Révélée La Guerre De 1914-1918 Et Le Premier Quart Du Xx<sup>e</sup> Siècle**, Librairie Droz Genève 1981.
- (Montagnon) Pierre, **La France Coloniale La Gloire De L'empire**, Editions Pygma Lion/Gérard Watelet, Paris, 1988.
- (Kaddache) Mahfoud, , **Histoire De Nationalisme Algérien**, 2éme Edition, Tome1, E.N.A.L, Alger 1993,
- (Recham), Belkacem, **Les Musulmans Algériens Sans L'armée Française (1919-1945)**, l'Harmattan, Paris, 1996.
- (Ageron), Charles Robert, **Les Algériens Musulmans Et La France 1871-1919**, Edition Bouchene,Paris, 2005.

- (Larmier) Dominique, C'est Nous Les Africains, (L'épopée De L'armée Française D'Afrique 1940-1945), Editions Calmann - Lévy, Paris, 2006.

### الدوريات باللغة العربية

- (وليد عبود) محمد، النشاط الألماني في المغرب العربي، مجلة كلية الآداب، العدد 97، جامعة بغداد، ص ص 73-92
- (لونيسسي) إبراهيم، تجدد فكرة العمل المسلح في الجزائر إبان الحرب العالمية الثانية 1939-1945، مجلة المصادر، العدد الرابع، الجزائر، 2001، ص ص 71-107.

### الدوريات باللغة الأجنبية

- La Revue Bleue, L'utilisation Des Forces Militaire De L'Algérie, 1907.
- Bureau De Presse Syrien, Un Descendant D'Abdelkader L'Emir Saïd, Paul Roubaud Imprimeur-Editeur, Aix- En- Provence, 1919.Pp
- (Ageron), Charles Robert, Les Population Du Maghreb Face A La Propagande Allemande, Revue D'histoire De La Deuxième Guerre Mondiale, N° 114, PUF, 1975, Pp01-39.
- (Ageron), Charles Robert, (l'Emigration des musulmans Algériens et l'exode de Tlemcen (1830-1911)), Annales, économies, Sociétés. Civilisations, 22e Année ,1967, N 5, Pp1047-1066.
- (Kaddache), Mahfoud, L'opinion Politique Musulmane En Algérie Et L'administrations Française 1939-1942, Revue D'histoire De La Deuxième Guerre Mondiale, N° 114, PUF, 1975, Pp95-115.
- (Recham) Belkacem, Les Indigènes Nord-Africains Prisonniers De Guerre 1940-1945, Revue Guerres Mondiales Et Conflits Contemporains, P.U.F, N° 223, 206, Pp 109-125.
- (Berger) François, (L'exploitation De La Main-D'œuvre Française Dans L'industrie Sidérurgique Allemande Pendant La Seconde Guerre Mondiale), Revue d'Histoire Moderne Et Contemporaine, N°50-3, 2003/3, Pp148, 181.
- (Chaïb), Sabah Cantines Et Restaurants Algériens A Paris Et Dans Le Département De La Seine Entre 1920 Et 1950. Manger Sous Contrôles, Ethnologie Français 2014/1, (VOL.44), Pp37-50.
- (Kateb), Kamel, (La Gestion Administration De l'Emigration Algérienne Au Lendemain De La Conquête De l'Algérie Vers Les Pays Musulman), Revue Population, Volume 52, Année 1997, Pp399-428.

- (Tardieu) André, le mystère d'Agadir, Revue Correspondance d'Orient, Année 1912.
- (Djeghloul), Abdelkader, Hors La Lois, Violence Rural Et Pouvoir Colonial En Algérie Au Début Du XX E Siècle, Les Frères Boutouizrat, Revue De L'occident Musulmans Et De La Méditerranée, Année 1984 Volume 38, N°1, Pp37-45.
- (Soualah), Mohamed, Nos Troupes d'Afrique Et Allemagne, Revue Africaine, Vol.60, Année 1919, Pp494-520.
- (Granguillaume), Gilbert, une Medina de l'ouest Algérien, Nedroma, Revue De L'Occident Musulman Et De La Méditerrané, N° 01, Volume 24, Année 1977, Pp269-271.
- (D'Esprey) Franchet, l'armée d'Afrique, La Revue Indigène ,N°258-259 Juillet -Aout 1930.
- (Azzan), Paul, "les tirailleurs Algériens", R.A.A, N 43, mars 1928, pp 79-81.
- (Sahia Charchari), Mohamed, Indigènes Et Citoyens Ou impossible Universalisation Du Suffrage, Revue Française De roit Constitutionnel, 2004/4, N° 60, , Avril 2004, Paris,Pp741-770.
- (Gallois) Lucien, Les Indigènes, Annales De Géographie, Année 1921, Volume 30,N° 65,Pp236-240.
- Journal La Dépêche Coloniale ,08/11/1907.
- La Revue Bleue, L'utilisation Des Forces Militaire De L'Algérie, 1907.
- Journal Le Sémaphore de Marseille, 10/12/ 1907.

### الجزائد باللغة العربية

- جريدة الحق الوهراني، عدد 36 ،من 22-15 جوان.1912
- جريدة "الحق الوهراني 25 جوان 1912
- جريدة، الحق، الوهراني عدد رقم 40 ، 13 إلى 20 جويلية.1912.
- جريدة، الحق الوهراني ، عدد رقم 41 ، من 27-21 جويلية.1912.
- جريدة الحق الوهراني، 27-21 جويلية. 1912.
- جريدة الفاروق، العدد 04 ، 19/12/1913.
- جريدة الفاروق :العدد 69-12/07/1914
- جريدة الفاروق، العدد74 ، أوت1914
- جريدة الفاروق، العدد رقم 74 ، 21أوت 1914.
- جريدة الفاروق،العدد 28 75، أوت 1914

- جريدة النصيح: العدد رقم 15 ، الجمعة 10 مارس .1922.
- جريدة الاقدام، 6 أفريل 1923
- جريدة النجاح، العدد رقم 110 ، 21 ماي.1923.
- جريدة النجاح، العدد 136، 7-12-1923،
- جريدة البصائر :ع63، 16 أفريل 1937

### 📖 الجرائد باللغة الاجنبية

- Journal La Dépêche Coloniale ,08 Novembre 1907.
- Journal La Dépêche Algérienne, 02 Décembre 1908
- Echo d'Oran, 08/07/1912
- Journal La Dépêche, 10 Juin 1913.
- Journal La Dépêche Algérienne, 14 Mars 1914.
- Journal L'écho d'Alger ,20 Octobre 1920.
- Journal L'écho d'Oran, 27 Octobre 1920.
- Journal, La France Militaire, 05 Juin 1925.
- *Journal l'Humanité, 30 Juin 1933.*
- Journal La Dépêche Algérienne, 16 Février 1936.
- La Dépêche De L'est, 06 Octobre 1936.
- Journal Oran Matin, 16 Mai 1937.
- Journal Oran Républicain, 15aout 1937.
- Journal L'Echo d'Oran, 08 Décembre 1937.
- Journal La Dépêche Algérienne, 19 Juin 1938.
- Journal l'Entente, 23 Octobre 1938
- Journal Oran Matin, 05 Novembre 1938.
- Journal L'Entente, 03 Aout 1939.
- Journal L'Echo d'Alger, 27 Novembre 1940.
- Journal, Echo D'Oran, 25 Novembre 1942.
- Journal Al Watan, 24 M ai 2011.

### 📖 الرسائل الجامعية.

- ( طرشون ) ، نادية، الهجرة الجزائرية إلى المشرق العربي من منتصف القرن 19 إلى مطلع القرن 20، سوريا نموذج ،رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر جامعة دمشق .1985

- (غانم)، محمد، المقاومة الوطنية المناهضة للتجنيد الإجباري في الغرب الجزائري (انتفاضة معسكر  
سبتمبر-أكتوبر 1914)، رسالة لنيل شهادة الدراسات المعمقة معهد العلوم الاجتماعية، جامعة وهران،  
ديسمبر. 1976
- (الاجنفي) مانع، المجنندون المغاربة أثناء الحرب العالمية الأولى، رسالة نيل شهادة الماجستير في التاريخ  
المعاصر، قسم التاريخ، جامعة منوبة، السنة الجامعية. 2006-2007
- (مهديدي)، إبراهيم، انتخابات الأهالي في وهران (1919-1939)، رسالة لنيل شهادة الدراسات المعمقة في  
التاريخ، معهد العلوم الاجتماعية، جامعة وهران، جوان 1979
- (بختاوي)، خديجة، إصلاحات 1919 وأثرها السياسية والاقتصادية والاجتماعية في عمالة  
وهران (1919-1925)، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والحضارة  
الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران السنة الجامعية. 2001-2002

## فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول
01	تطور انخفاض المواليد في فرنسا
02	إحصاء الشبان الجزائريين في سن 18 سنة 1909
03	المجننون إجباريا خلال سنة 1912
04	توزيع المنخرطين حسب الفرق لسنة 1913
05	تطور عدد المجننين الجزائريين خلال حرب (1914-1918)
06	تطور عدد البدلاء من 1912 إلى 1915
07	إسهامات المستعمرات في الجيش الفرنسي حرب 1914-1918
08	عدد المهاجرين الجزائريين حسب العمالات نحو فرنسا من 1916 إلى 1918
09	صادرات الجزائر من حبوب إلى فرنسا من 1914 إلى 1917
10	زيادة حجم الأوراق المالية من 1914 إلى 1919
11	منح الجنود الأوربيين حسب عدد الأطفال
12	منح الجنود الأهالي حسب عدد الأطفال
13	مقارنة شبكة أجور المجننين الجزائريين بشبكة أجور الجنود الفرنسيين
14	تطور عدد المنخرطين في الجيش الفرنسي من 1921-1938
15	توزيع المنخرطين على مختلف القوات المسلحة من 1925 إلى 1938
16	تطور عدد المجننين إجباريا من 1921-1938

تطور عدد المؤجلين 1921-1938	17
تطور عدد المقصيين و المعفيين من 1920 إلى 1938	18
تمركز الإيطاليين في المدن الجزائرية سنة 1936	19
جدول توزيع الدفعات المعنية بالتعبئة	20
المقارنة بين الامتيازات المالية المخصصة للرماة، وبين الامتيازات المقترحة للعمال الجزائريين في فرنسا	21
القائمة الاسمية لقادة مخيمات الاعتقال الألمان	22
القائمة الاسمية لبعض الأسرى الجزائريين الذين تعاطفوا مع ألمانيا	23
تطور عدد المجندين المغاربة خلال حملة تونس (نوفمبر 1942 - أبريل 1943)	24
الخسائر البشرية الناجمة عن حملة تونس	25
عدد المجندين الجزائريين لدفعتي 1941-1942 في بعض بلديات القطاع الوهراني	26
المنحة العائلية الموحدة	27
علاوة الخدمة خارج إفريقيا الشمالية	28
عدد المجندين الجزائريين في العمالات الثلاث حسب دفعة 1943	29
مساهمة البلدان المغاربة في الجيش الفرنسي في سنة 1944	30
توزيع الوحدات العمالية حسب المناطق	31
قائمة الشباب القابلين للتجنيد الدفعة 1915	32

تطور عدد الهجومات ضد المعمرين وممتلكاتهم	33
قيمة المبالغ المرسله من المهاجرين إلى عائلاتهم بقرية "الأربعاء نايت إراتن	34
عملية بيع المساحات الزراعية بين الجزائريين و المعمرين من 1920 إلى 1930	35

# فهرس الموضوعات

الإهداء

شكر وعرفان

المقدمة ..... أ-ط

---

## المدخل: المجندون الجزائريون في الجيش الفرنسي حتى 1912

---

- 1- الفرق العسكرية الأهلية ..... 11
- 1-1 فرقة الزواف: ZOUAVES ..... 11
- 1-2 فرقة القناصة الجزائريون les chasseurs Algériens ..... 14
- 1-3 فرقة المخزن \Makhzen ..... 15
- 1-4 فرقة القوم Goumiers: ..... 16
- 1-5 فرقة الصبايحية Spahis : ..... 17
- 1-6 سلك الرماة الجزائريين Tirailleurs Algériens: ..... 19
- 2- إقحام المجندين الجزائريين في الحروب الخارجية ..... 22

---

## الفصل الأول: التجنيد الإجباري للشباب الجزائري في الجيش الفرنسي.

---

- 1- جذور مسألة التجنيد الإجباري ..... 31
- 2- مشروع "ميسمي" Messimy "وبداية عملية الإحصاء 1907-1909 ..... 35
- 3- إلزامية تجنيد الجزائريين من (1912-1914): ..... 43
- 4- المجهود الحربي للجزائر 1914-1918 ..... 50
- 4-1- تعبئة الموارد البشرية ..... 50
- 4-2- تعبئة الموارد الاقتصادية ..... 62

---

## الفصل الثاني: تطور مسألة تجنيد الجزائريين من 1920 إلى 1938

---

- 1- فرض التجنيد على الجزائريين في الجنوب ..... 71
- 2- المساواة في الواجبات دون الحقوق: ..... 75
  - 2-1- اللامساواة في الامتيازات: ..... 75
  - 2-2- اللامساواة في مدة الخدمة ..... 86
- 3- تطور عدد المجندين الجزائريين من 1920-1938: ..... 94
  - 3-1- تطور عدد المجندين المتطوعين ..... 94
  - 3-2- تطور عدد المجندين إجباريا ..... 101
  - 3-3- استدعاء الجزائريين المقيمين في الخارج ..... 109

---

## الفصل الثالث: الجزائريون في خضم الدعاية الأجنبية 1914-1945

---

- 1- الدعاية الألمانية العثمانية خلال الحرب العالمية الأولى ..... 114
  - 1-1- الدعاية الألمانية تجاه الجزائريين: وسائل و أدوات ..... 115
  - 1-2- مضمون الدعاية الألمانية تجاه الجزائر: ..... 119
- 2- ردود الفعل الفرنسية على الدعاية الألمانية العثمانية: ..... 122
  - 2-1- الخطاب الديني في الحرب الدعائية الفرنسية: ..... 122
  - 2-2- الحرب النفسية الفرنسية تجاه الجزائريين. .... 126
- 3- النشاط الألماني والاطالي في الجزائر 1933-1938 ..... 133
  - 3-1- نشاط الاستخبارات الألمانية ..... 133
  - 3-2- نشاط الاستعلامات الإيطالية في الجزائر 1933-1938 ..... 143
- 4- الدعاية الفرنسية المضادة: ..... 148
  - 4-1- مراقبة المجندين الجزائريين: ..... 148

151 ..... 2-4 الحرب النفسية المضادة:

---

## الفصل الرابع: المجندون الجزائريون أثناء الحرب العالمية الثانية 1939-

1945.

---

158 ..... 1-الجزائريون بين التعبئة الفرنسية و الدعاية الألمانية 1939-1942:

158 ..... 1-1- لتعبئة الفرنسية في الجزائر 1939-1940:

167 ..... 1-2- الدعاية الألمانية تجاه الجزائريين 1939-1942:

174 ..... 2-النضال السياسي في صفوف المجندين الجزائريين 1939-1942:

174 ..... 1-2- تطور الحركة الوطنية الجزائرية 1939-1942:

183 ..... 2-2- النشاط الوطني في صفوف المجندين الجزائريين 1939-1942:

190 ..... 3- الأسرى الجزائريون أثناء الحرب العالمية الثانية:

190 ..... 1-3 ظروف الأسرى

196 ..... 2-3 الدعاية في صفوف الأسرى: المحتوى و الوسائل

198 ..... 3-3 عمليات الفرار:

201 ..... 4- المجندون الجزائريون بين الحلفاء و لجنة فرنسا الحرة: 1942-1945

201 ..... 1-4 نزول الحلفاء في الجزائر:

211 ..... 2-4 الجزائريون في حروب أوروبا مجددا:

219 ..... 5-المجندون الجزائريون و أحداث 08 ماي 1945:

---

## الفصل الخامس : الانعكاسات السياسية لمسألة تجنيد الجزائريين

### في الجيش الفرنسي 1912-1945

---

- 1- الإصلاحات مقابل ضريبة الدم 1909-1945 ..... 225
- 1-1- المرحلة المبكرة للإصلاحات 1909-1918 ..... 225
- 1-2- إصلاحات 04 فبراير 1919 في الجزائر. .... 235
- 1-3- إصلاحات 07 مارس 1944 ..... 238
- 2- الإصلاحات العسكرية: ..... 242
- 3- بعث الروح الثورية عند الجزائريين : ..... 247
- 4- بروز التيار الاستقلالي ..... 259
- 4-1- حركة الأمير خالد ..... 259
- 4-2- ميلاد نجم شمال إفريقيا: ..... 264
- 4-3- فرحات عباس من الادمج إلى الاستقلال: ..... 268
- 

## الفصل السادس: الانعكاسات الاجتماعية لمسألة تجنيد الجزائريين

---

- 1- التهجير القسري للجزائريين ..... 275
- 2- انعكاسات التجنيد على الحالة النفسية للجزائريين: ..... 283
- 3- التجنيد الإجباري للجزائريين جريمة استعمار ..... 291
- 4- بروز الطبقات الاجتماعية: ..... 301
- 4-1- نمو الطبقة البرجوازية: ..... 301
- 4-2- طبقة العمال: (ظهور البلوريتاليا) ..... 307

311 ..... الخاتمة

319 ..... الملاحق

336 ..... قائمة المصادر والمراجع

فهرس الموضوعات